

عادل غنيم

# ماركسية القرن الحادى والعشرين

ماركسية عصر ما بعد الحداثة







**ماركسية القرن الحادي والعشرين**





# ماركسية القرن الحادي والعشرين

ماركسية عصر ما بعد الحداثة

تحرير وترجمة:

عادل غنيم



اسم الكتاب: ماركسية القرن الحادي والعشرين  
ماركسية عصر ما بعد الحداثة

تحرير وترجمة: عادل غنيم

الناشر: دار الثقافة الجديدة (شركة ذات المسؤولية محدودة)

٣٢ شارع صبري أبو علم - باب اللوق -

القاهرة - ت/ف: ٢٣٩٢٢٨٨٠

البريد الإلكتروني: elguindimohamed@hotmail.com

الطبعة الأولى: ٢٠٠٨

رقم الإيداع: ٢٠٠٨/١٧٩٦٩

الترقيم الدولي: 977-221-122-X



## المحتويات

٧	تقديم .....
---	-------------

### الفصل الأول

١١	الماركسية: أزمته وتحولاتها وآفاقها ..... عادل غنيم
----	--

### الفصل الثاني

#### الفلسفة

٢٥	الجدل والتعقد والأزمة ..... ميشيل براند
----	---

### الفصل الثالث

#### علم الاجتماع

٣٩	(١) أسس التحليل الطبقي الماركسي - الجديد ..... إيريك أولين رايت
	(٢) نحو طبقة حاكمة كوكبة؟ العولمة والطبقة ..... وليم روبنسون
٧١	الراسمالية المتعدية الجنسية ..... وجيري هاريس

### الفصل الرابع

#### الاقتصاد السياسي

	(١) نظريات قديمة ورأسمالية جديدة: علم اقتصاد ..... جيرار دومينيل
١١٧	ماركسي عصري ..... ودومينيك ليفي
١٤١	(٢) هندسة البرمجيات وإنتاج فائض القيمة ..... كريستيان فوشس
	(٣) حول الاقتصاد السياسي للاشتراكية: ضد ضبط ..... مارتن كوينجز
١٧٥	السوق للعلاقات الاجتماعية .....



## الفصل الخامس

### علم السياسة

- (١) أزمة السياسة البنيوية ..... إستيفان ميزاروس ٢٢٧
- (٢) العولمة الرأسمالية وتحول الدولة إلى دولة متعددة الجنسية ..... وليم آي. روبنسون ٢٤٩
- (٣) أزمة العولمة الرأسمالية وأزمة الدولة القومية .... عادل غنيم ٢٧٧

## الفصل السادس

### الماركسية الثقافية

- الماركسية الثقافية والدراسات الثقافية ..... دوغلاس كلتر ٣٠٣





## تقديم

عندما انهارت التجربة الاشتراكية الاولى أعلن دعاة الليبرالية الجديدة نهاية الاشتراكية وانتصار الرأسمالية، بل نهاية التاريخ!، وسارع كهنتها إلى دفن الماركسية، ولم يمض عقد من الزمان على الانفجار الكبير حتى خرجت عنقاء الماركسية المحترقة من الرماد، وعاد شبح الاشتراكية ليؤرق الرأسمالية ولكن في امريكا اللاتينية هذه المرة. فقد شهت فنزويلا انتصار الثورات الاشتراكية في القرن الحادي والعشرين، ووصل المد الاشتراكي إلى البرازيل والأرجنتين. ولكراجوا وبيرو وبوليفيا.

وشهد العقد الحالي ميلاد ماركسية جديدة اوسع افقا واكثر حيوية وإبداعا فكريا وممارسة. وأخذ الفكر الليبرالي الجديد يفقد احتكاره للساحة النظرية بعد ان افلس نظريا وسياسيا. ومن هنا كانت اهمية دراسة أزمة الماركسية وتحولاتها وآفاقها وإبداعاتها.

يقدم هذا الكتاب مجموعة مختارة من الدراسات الماركسية الحديثة في الفلسفة وعلم الاجتماع والاقتصاد السياسي وعلم السياسة والنقد الثقافي ويجمع بين التأليف والترجمة، ولا تعبر الدراسات المترجمة بالضرورة عن رأي المحرر. ويتناول الكتاب في الفصل الأول أزمة الماركسية وتحولاتها وآفاقها، فيشرح مفهوم أزمة الماركسية باعتبارها نمط حياتها، ويحلل أزمته الراهنة، ويقارن بين أزمة القرن التاسع عشر وأزمة القرن العشرين، ثم يتناول ظاهرة تفتت الماركسية اللينينية وظهور ألف ماركسية، إيدانا بميلاد ماركسية جديدة يتسع أفقها ليشمل فلسفة العلم، والبيئة والثقافة والصراع بين الجنسين والصراع بين القوميات وبين الأعراق. وفي الفلسفة، يعالج الكتاب في الفصل الثاني قضية العلاقة بين الديالكتيك المادي ونظرية التعقد والفوضى، والأزمة الراهنة للرأسمالية. وفي علم الاجتماع يتناول في الفصل الثالث (أولاً) أسس التحليل الطبقي الماركسي- الجديد ويعرض القضية الرئيسية في التحليل الطبقي في الماركسية، وهي إيضاح الأجندة المعيارية التي يرتبط بها التحليل الطبقي والمفاهيم التي يحتاجها تحليل الطبقة



والاستغلال، ويناقش السمة البارزة التي تميز المفهوم الماركسي للطبقة عن المفهوم الفيري، وتأييد الدعاوى النظرية الأوسع للتحليل الماركسي واجندته، ويعرض ما يعتبره عائد التحليل الطبقي الذي يستلهم الماركسية. (ثانياً) يحاول الإجابة على السؤال المحوري: هل أدت العولمة الرأسمالية إلى تشكل طبقة حاكمة كوكبية؟ فيحلل العلاقة بين العولمة الرأسمالية والطبقة الرأسمالية المتعدية الجنسية. كما يعالج قضية هيمنة الطبقة الرأسمالية المتعدية الجنسية من أعلن وسياستها الكوكبية. كما يعالج قضية هيمنة الطبقة الرأسمالية المتعدية الجنسية من أعلى وسياستها الكوكبية. وفي الاقتصاد السياسي يتناول في الفصل، الرابع (أولاً) علم الاقتصاد الماركسي اليوم فيعالج قضية الاستمرارية والانقطاع في تطور الرأسمالية المعاصرة التي تمثلها مرحلة العولمة الرأسماليين مبينا أنها تؤكد بوضوح أكثر من أي مرحلة سابقة سماتها الأساسية بالرغم من التغيرات الدرامية التي أصابت هيكل قوي الإنتاج نتيجة للثورة العلمية والتكنولوجية، ليصبح العلم قوة الإنتاج الرئيسية وتغير هيكل علاقات الإنتاج نتيجة للثورة الإدارية، ومن ثم تغير أشكال الملكية والإدارة، وأن تراجع الطبقة العاملة في البلدان الرأسمالية المتقدمة وتلاشى الحدود الطبقيّة القديمة بظهور طبقات وسيطة جديدة لم يؤد إلى تجاوز الرأسمالية، والأطروحة الرئيسية التي تدافع عنها هذه الدراسة، هي أن الأدوات التي حددها ماركس منظر الرأسمالية في منتصف القرن التاسع عشر أبعد ما تكون عن التقادم ولم يتم تجاوزها بعد، ولم تكتشف بعد كل إمكاناتها، فيناقش قضايا العولمة الليبرالية الجديدة والهيمنة الأمريكية، ونظرية القيمة، وانخفاض معدل الربح والاتجاهات المضادة للانخفاض، والأزمات البنيوية ومراحل تطور الرأسمالية، وقانون التراكم الرأسمالي والتراكم الزائد لرأس المال، وعلاقته بالبطالة، وتحلل العلاقات بين قطاع المالي والقطاع العيني. وتحدث الدراسة عن الفوضى باعتبارها السمة المميزة للنظام الرأسمالي التي تفرض ضرورة تجاوزه، وتنتهي بتقديم تصور للتغيير، أي لما بعد الرأسمالية.

(ثانياً) محاولة تحديد بعض جوانب نظرية الماركسية للعمل في القيمة في عصر ثورة المعلومات، فهناك وجهتي نظر متباينتين تباينا شديداً حول العمل المنتج والعمل غير المنتج في هذه المرحلة المعلوماتية الجديدة في تطور النظام الرأسمالي، فالبعض يزعم أن كل أنماط الخدمات والعمل



المعرفي تنتج قيمة، ويقول آخرون أن كل هذه الأعمال أعمال غير منتجة. وتدافع عن هذه الدراسة عن مدخل متعدد المستويات يغطي أوجهها متعددة للعمل المنتج تشمل: ١- إنتاج القيمة الاستعمالية ٢- عمليات عمل منفردة تؤدي إلى إنتاج منتجات مادية يمكن تجميعها لتحقيق ربح ٣- البعد التعاوني للعمل، أي العمل الجماعي الذي يضم مجموعة من العمال يلعب كل منهم دورا واحدا فقط في إنتاج موضوع عملهم.

وأنة يمكن إنتاج فائض قيمة فقط إذا كان هناك ناتج مادي يمكن جمعه وتخزينه ونقله وبيعه. ولشرح هذا النهج، تلقي هذه الدراسة نظرة على عملية هندسة البرمجيات software engineering. ولا يركز تراكم رأس المال في صناعة البرمجيات على العمل الفكري وحده، بل يحتاج أيضا إلى حامل مادي للمعرفة. وتنتج الأرباح في الاقتصاد الجديد عن الفارق الكبير بين قيمة سلعة معلوماتية وثنائها.

(ثالثا) نقد ضبط السوق للعلاقات الاجتماعية. والنقطة الرئيسية في هذه الدراسة هي ان نظرية اشتراكية السوق أبعد ما تكون عن حل أزمة الاشتراكية، إنها تلخصها. إن الاشتراكية تتناقض بطبيعتها مع تنظيم الشؤون الاجتماعية بواسطة الأسواق. وهذا لا يعني بالطبع، أنه لا معنى لمساعي الاشتراكية وجهود التغيير طالما ان هناك أسواق، وإنما يعني أن على هذه المساعي والجهود العمل ضد قوى السوق وتحديها. وبدلا من تبني الخطاب الليبرالي الجديد خطاب الدول والأسواق، على الاشتراكية أن تنتهز فرصة التأمل الذاتي المفروض عليها للتنقيب عن الأفكار والاستراتيجيات والبدائل التنظيمية التي تهبط عليها من السماء عندما تحتل اشتراكية الدولة مقدمة المسرح. وفي علم السياسة، يعالج (أولا) قضية أزمة السياسة البنيوية فيحل أعرضها وارتباطها العضوي بالأزمة البنيوية لرأس المال، ومظاهر جذتها التاريخية، وأبرزها عمومية طابعها، فهي لا تقتصر على مجال واحد معين بل تشمل كل مجالات النظام، ونطاقها الكوكبي، فهي لا تقتصر على مجموعة معينة من البلدان كما كانت كل الأزمات الكبرى في الماضي، ومقياسها الزمني ممتد ومستمر ودائم، وليست محدودة ودورية منا كنت كل أزمات رأس المال السابقة، ويمكن أن يسمى نمط ظهورها بالنمط الزاحف على النقيض من الانفجارات والانهيئات الدرامية السابقة. وتخلص الدراسة إلى ان نمط سيطرتنا على الميتابولزم الاجتماعي (عملية إعادة الإنتاج



الاجتماعي) في ظل أزمة عميقة لا علاج لها لا يكون إلا بتأسيس نمط مختلف اختلافا جذريا، قائم على مساواة حقيقية أصبحت ممكنة فعلا في عصرنا لأول مرة في التاريخ. ويتناول (ثانيا) قضية العولمة وتحول الدول القومية إلى جولة متعددة الجنسية مع تحول رأس المال إلى رأسمال كوكبي والطبقة الرأسمالية إلى طبقة متعددة الجنسية. وتعتبر هذه الدراسة الدولة القومية محور الجدل حول العولمة كما أصبح للصراع الطبقي بُعدا كوكبيا. وتخلص الدراسة إلى ان على الطبقات الشعبية في عصر العولمة إبداع أيديولوجية وسياسة اشتراكية متعددة الجنسية واستهداف الدولة المتعدية الجنسية باعتبارها أرضا متنازع عليها، وألا تظل حبيسة حدودها الوطنية.

ويحلل (ثالثا) أزمة العولمة الرأسمالية وعلاقتها بأزمة الدولة القومية ويحاول في هذه الدراسة الإجابة عن الأسئلة المثيرة للجدل: ماذا فعلت العولمة بالدولة الرأسمالية، وما هو مصيرها؟ أهى حقا الفاعل الأول فيها، أم أن الشركات المتعدية الجنسية هي محركها الرئيسي؟ ويقارن بين دور رأس المال الكوكبي في أزمة الدولة القومية في المركز ودوره في أزمتها في الأطراف. وتحلل الدراسة مؤشرات تراجع دور الدول الاقتصادية والاجتماعية للعالم، وفي عولمة الفقر والبطالة، وميلاد واتساع حركة العولمة المضادة ونشأة المجتمع المدني العالمي.

ويتناول في الفصل السادس الماركسية الثقافية والدراسات الثقافية، فيحلل نشأة الماركسية الثقافية ودلالاتها وإسهاماتها في نقد الثقافة الرأسمالية في عصر الحداثة وما بعد الحداثة، ابتداء من جورج لوكاش وانطونيو جرامشي وإرنست بلوخو والتر بنجامين وتيودور أدورنو إلى فريدريك جيمسون وتري إيجلتون. وتحلل هذه الدراسة إسهامات مدرسة فرانكفورت ومركز برنجهام للدراسات الثقافية في النقد الثقافي للمجتمع الرأسمالي المعاصر، ونقد دور الميديا الخطير باعتبارها الأداة الأولى لهيمنة الرأسمالية الثقافية.



## الفصل الأول

### الماركسية: أزمته وتحولاتها وآفاقها

عادل غنيم

" ما بعد الحداثة هي المنطق النقابي  
للرأسمالية المتأخرة "  
" تولد رأسمالية ما بعد الحداثة معها  
وضدها دائما ماركسية ما بعد الحداثة "  
فريدريك جيمسون

بدا أن نهاية الشيوعية السوفيتية، وانحيار الاتحاد السوفيتي، وانتصار الديمقراطية الليبرالية فضلا عن إنتصار الاقتصاد الرأسمالي العالمي، هو تعبير عن أزمة الماركسية، وأنه وضع حدا لإمكانية تجددتها. وأصبحت الليبرالية الجديدة الفكر السياسي والاقتصادي والاجتماعي المهيمن. وتحت ستار الدفاع عن حقوق الإنسان ضد الشمولية، فرض السوق نفسه باعتباره المؤسسة الحاسمة في عصر ما بعد الحداثة، وأصبحت الماركسية تنتمي إلى ماض كلة أخطاء وأهوال. هذه هي عقيدة " الفكر الوحيد " الذي أصبح تصورا للعالم، قلب رأسا علي عقب آمال جرامشي في هيمنة رؤية الطبقة العاملة للعالم ليصبح الحس المشترك للانتلجنسيا والأوساط الاقتصادية والسياسية، ودينا للفرد تفرضه سطوة وسائل الإعلام. ولم يبق سوى كتابة مانشيت يعلن، وفاة ماركس والماركسيات، التي أصبحت أخيرا مؤكدة ، وتحرير الفكر لمواجهة " عصر نهاية قصة التحرير الكبرى". غير أن الأمور ليست بهذه البساطة، فتاريخ السنوات ١٩٦٨ - ١٩٩٥ في غاية التباين: وإذا كانت الماركسية اللينينية غارقة في أزمته وتسير إلى حتفها، فعمليات إعادة البناء النظري تشهد علي حيوية النواة الصلبة المتناقضة لعمل ماركس. فقد شهدت الفترة ١٩٦٨ - ١٩٧٧ آخر محاولات تجديد النظرية الماركسية التي تقتفي أثر الدولية الثالثة: مؤلفات جورج لوكاش



(١٨٨٥-١٩٧١)، وإرنست بلوخ (١٨٨٥-١٩٧٧) ونشر النسخة الأصلية من " كراسات السجن " لأنطونيو جرامشي في ١٩٧٥ في إيطاليا و، ومؤلفات التوسير (١٩١٨ - ١٩٩٠) في فرنسا. غير أن هذه اللحظة التاريخية علي خصوصيتها وحيويتها، كانت قصيرة. وبقي تقديم تفسير لما حدث في الاتحاد السوفيتي، وماذا آلت إليه في الحقيقة ثورة أكتوبر ١٩١٧ ؟ وما هي الأسباب الداخلية والخارجية ؟.

شهدت الحقبة التي أعقبت انهيار الاشتراكية التاريخية في الاتحاد السوفيتي وأوروبا الشرقية قيام الحزب الشيوعي الإيطالي أكبر الأحزاب الشيوعية الأوروبية بحل نفسه بعد أن تخلى عن الشيوعية الأوروبية eurocomunisme لينضم إلي اليسار الأوروبي ويصبح اسمه حزب اليسار الديمقراطي كما شهدت الأزمة العامة لإستراتيجية الأحزاب الشيوعية الغربية التي اتخذت من الأصولية الماركسية غطاء لإخفاء تبنيها مواقف اشتراكية ديموقراطية كلاسيكية تخلت عنها الأحزاب الاشتراكية الديمقراطية ذاتها، بعد أن أخذت تتحول إلي أحزاب ديموقراطية علي النمط الأمريكي، وكان كل هذا مرادفا لانفجار الاتحاد السوفيت من الداخل. بعد سقوط سور برلين عام ١٩٨٩.

وبالرغم من هذا الانسحاق استمر البحث الماركسي المتعدد الاتجاهات، ولكنه فقد أحد سماته الكبرى، وهي ارتباطه بقوي سياسية متماسكة يمكن تحديدها، ارتباطه بالحركة العمالية التي فككتها العولمة الرأسمالية بلا هوادة. وبدلاً من نهاية الماركسية، شهدنا ازدهاراً غير مسبوق لها، وبدلاً من ماركسية واحدة شهدنا ألف ماركسية وفقاً لتعبير والرشتاين الرائع (١٩٩٥).<sup>(١)</sup>

وقبل الحديث عن ظاهرة الألف ماركسية الفريدة لابد من الحديث عن مفهوم أزمة الماركسية وطبيعتها وأعراضها الثابتة وطابعها التجديدي الخلاق.

## مفهوم أزمة الماركسية

ليست الماركسية كتلة النصوص corpus التي أبدعها ماركس وإنجلز، بل النظرية والمنهج اللذان وضعاً أسسهما ونعني منهج الديليكتيك المادي



والمادية التاريخية، وكما يقول لينين: " نحن لا نعتبر النظرية الماركسية شيئاً اكتمل ولا يمكن المساس به أو انتهاك حرمة، بل علي العكس نحن مقتنعون بأنها أرست فحسب حجر الأساس للعلم الذي يجب علي الاشتراكيين أن يطوروه في كل الاتجاهات إذا رغبوا أن يسيروا إلي الأمام بنفس وتيرة الحياة. " فطورها لينين وتروتسكي وجرامشي وماوتسي تونج والتوسير وأجيال من الماركسيين المبدعين، ولا زالوا يطورونها في كل الاتجاهات وفي كل أنحاء الكوكب باعتبارها فلسفة الممارسة كما أسماها أنطونيو جرامشي منظر الانتقال الثوري من الرأسمالية إلي الاشتراكية في الظروف التي فرضتها هزيمة الثورة الاشتراكية في الغرب. وماركسية جرامشي هي ماركسية عصر الأزمة العضوية للرأسمالية. وهي تمثل ذروة ماركسية الدولية الثالثة وتشير إلي حدودها التاريخية، فهي ترفض علي الصعيد العملي بناء اقتصاديا وسياسيا يشكل " دكتاتورية بلا هيمنة / قيادة hegemony، وترفض علي الصعيد النظري الماركسية اللينينية للعهد الستاليني. (٢) الماركسية إذن هي وحدة النظرية الثورية والممارسة الثورية علي الصعيدين الوطني والأممي/ العالمي. وهذه الوحدة الجدلية هي مفتاح فهم أزمتها وتحولاتها وآفاقها.

تتألف الماركسية من علمين متحدين، وإن كانا متميزين هما: المادية الجدلية والمادية التاريخية. وأساس هذا التمييز هو اختلاف موضوعهما. فموضوع المادية التاريخية أو علم التاريخ هو تصور التاريخ من خلال دراسة مختلف أساليب الإنتاج والتكوينات الاجتماعية، أي دراسة بنيتها، وتكوينها، وسيرها، ودراسة أشكال الانتقال من تكوين إلي آخر. أما موضوع المادية الجدلية، أو الفلسفة الماركسية فهو إنتاج المعارف، أي دراسة بنية وسير عملية التفكير. إن موضوع المادية الجدلية هو - بعبارة أدق - نظرية تاريخ الإنتاج العلمي. (٣) إن موضوع المادية التاريخية هو دراسة مختلف الأبنية والممارسات الاجتماعية المترابطة والمتميزة (الاقتصاد والسياسة والأيدولوجية) وهي العناصر التي يتألف من تركيبها أسلوب الإنتاج والتكوين الاجتماعي. ويمكننا أن نصف النظريات التي تتناول هذا الميدان بأنها نظريات ميدانية.



وتتضمن المادية التاريخية أيضا نظريات خاصة (نظريات أساليب الإنتاج العبيدية والإقطاعية والرأسمالية الخ..) ويبررها تنوع مركبات الأبنية، والممارسات التي تحدد أساليب الإنتاج والتكوينات الاجتماعية المتميزة.

نحن نعرف أن القضيتين الأساسيتين في المادية الجدلية والتاريخية هما:  
١ - التمييز بين عمليات الواقع، وعمليات الفكر. أي التمييز بين الوجود والمعرفة.

٢ - أسبقية الوجود علي الفكر. أي أسبقية الواقع علي المعرفة.  
إن أساس وحدة العمليتين: العملية التي تجري في الواقع، وعملية الفكر هو التمييز بينهما فالعمل النظري أيا كانت درجة تجريده، يتناول دائما العمليات التي تتحقق في الواقع، وإن كان هذا العمل الذي ينتج المعرفة يجري كله داخل نطاق عملية التفكير: فلا توجد مفاهيم حقيقية أكثر من غيرها.

ويبدأ العمل النظري بمادة أولية ليست هي الواقع العيني، وإنما تتألف هذه المادة الأولية من معلومات وأفكار.. الخ، عن الواقع يعالجها العمل النظري مستخدما أدوات تصورية معينة وثمره هذا العمل هي معرفة موضوع معين.

وموضوعات الواقع العينية والمتفردة، كفرنسا وإنجلترا في مرحلة معينة من مراحل تطورها هي التي يمكن أن يقال أن لها وجودا حقيقيا بمعنى الكلمة. ومعرفة هذت الموضوعات لا تفترض وجودها كما هي من البداية كمادة أولية، طالما أن المعرفة العينية لموضوع عيني هي نتاج لما أسماه ماركس بعملية " التأليف بين كثرة من " المحددات " une synthese، de multiplicité des determinations ". يضاف إلي ذلك أنه، وإن كان الهدف لعملية الفكر، ومبرر وجودها هو معرفة الواقع العينية، إلا أنها لا تنصب دائما علي تلك الموضوعات. فقد نتناول من الموضوعات ما يمكن أن نسميه: الموضوعات المجردة - الصورية وهي موضوعات لها وجود بالمعنى الحقيقي، وإن كانت شرطا لمعرفة موضوعات الواقع - العينية كأسلوب الإنتاج مثلا. ويمكن التمييز بين المفاهيم المختلفة من حيث موقعها الدقيق من عملية الفكر، والموضوع الذي نتناوله تبعا لدرجة تجريدها ابتداء من أفقرها إلي أغناها من حيث محدداته النظرية. فالمادة الأولية لعملية الفكر



لا تتألف من أكثر المفاهيم تعييناً - أي تلك المفاهيم التي يمكننا من التوصل إلى معرفة تكوين اجتماعي معين، في مرحلة معينة من مراحل تطوره - لا من الموضوعات الواقع الملموس. كما أن تلك المفاهيم الأكثر تعييناً لا تستنبط من المفاهيم الأكثر تجريداً، أو تتدرج تحتها لتفرض علي عموميتها نوعاً من التخصيص وإنما هي نتاج لعملية التركيب النظري التي تستخدم أكثر المفاهيم تجريداً في معالجة المعلومات والأفكار، لنتج أكثر المفاهيم تعييناً، فتقضي إلى معرفة موضوعات الواقع الملموسة المتفردة. <sup>(٤)</sup>

وهذا هو أساس منهج التقريب أو التجسيد المتتالي الذي اتبعه ماركس في كتاب رأس المال حيث بدأ تحليله بالسلعة أكثر المفاهيم تجريداً وانتهى بتحليل الطبقات الاجتماعية أكثر المفاهيم تعييناً في نموذج النظري لأسلوب الإنتاج الرأسمالي. وبالرغم من العولمة الرأسمالية لا تزال الممارسة النظرية / العملية للماركسية علي المستوي القومي لأن الفاعل الجماعي العالمي / قيادة الطبقة العاملة العالمية لم يتشكل بعد.

هذا ليس إلا عرضاً مجملًا، لإلقاء الضوء علي أزمة الماركسية باعتبارها فلسفة الممارسة.

وللممارسة أربع مستويات: المستوي النظري - النظري، أي استخدام النظرية العامة في إنتاج نظرية خاصة كنظرية لينين في الإمبريالية باعتبارها مرحلة في تطور الرأسمالية، أو في إنتاج نظرية ميدانية *theorie regionale* كنظرية السلطة السياسية والطبقات الاجتماعية التي أبدعها بولانتزاس، ومستوي نظري - عملي أي استخدام النظرية في تحليل الواقع الاجتماعي والسياسي والثقافي لإنتاج استراتيجيات سياسية لتغييره ومستوي عملي - عملي عندما توضع التكتيكات التي تخدمها موضع التطبيق، أي عندما تتحول النظرية الثورية إلى حركة ثورية ومستوي نظري - عملي عندما تعمم خبرة الممارسة الثورية، عندئذ يولد فكر نظري جديد، شكل تاريخي جديد (الماركسية اللينينية مثلاً) يتحول إلى ممارسة جديدة تولد فكراً جديداً وهلم جرا. هكذا تتطور الماركسية باعتبارها الوحدة الجدلية للنظرية والممارسة، وهذه هي دورة حياتها. وهذا التناقض الجدلي بين النظرية والتطبيق / الممارسة يجعل الأزمة قانون حياتها وتجدها. ونعني بالأزمة هنا بلوغ التناقضات بين النظرية والواقع / الممارسة حداً يؤذن بتحول في بنيتها المعرفية وانبثاق شكل تاريخي جديد للماركسية. فقد عرف تاريخ الماركسية، ماركسية الدولية الأولى وماركسية الدولية الثالثة والماركسية



اللينينية الستالينية والألف ماركسية !. تتغير الأشكال التاريخية للماركسية وتبقى نواتها الصلبة: الديالكتيك المادي والمادية التاريخية. وهي في هذا تختلف عن أزمة الفيزياء في أواخر القرن التاسع عشر المعاصرة لأزمة الماركسية الأولى، لأننا لسنا بصدد انتقال بسيط من نموذج نظري إرشادي paradigm إلى نموذج نظري جديد مغاير تجمع عليه الجماعة العلمية، أي ثورة علمية بمفهوم توماس كون، وإنما بصدد ساحة نظرية - عملية للصراع الطبقي، فالماركسية ليست علما محايدا، فهي بوصلة وبؤرة للصراع الطبقي السياسي والأيدولوجي، الذي يقرر مصير شكلها التاريخي. ولكن الصراع الطبقي والثورات الاجتماعية ليست المصدر الوحيد لتجديد وتثوير الماركسية فالثورات العلمية والتكنولوجية أيضا تساهم في إعادة صياغة بنيتها النظرية بما تفرزه من تعميمات نظرية، كما هو الحال في نظرية التعقد والفوضى التي أفرزتها الثورة العلمية والتكنولوجية المعاصرة وأثرت الديالكتيك المادي الذي أثرها بدوره.

## أعراض الأزمة وأسبابها

عندما نتحدث عن أزمة الماركسية هنا، لا نتحدث عن أزمة الماركسية ذاتها، أي النظرية العامة (المستوي الأول) وإنما نتحدث عن أزمة شكل تاريخي محدد للممارسة النظرية والعملية للماركسية (المستوي الثاني والثالث والرابع) هو الماركسية - اللينينية - الستالينية، التي كانت العقيدة الرسمية للحزب الشيوعي السوفيتي والدولة السوفيتية والأحزاب الشيوعية وظلت كذلك بالرغم من إسقاط "الستالينية" في المؤتمر العشرين للحزب لتصبح الماركسية اللينينية (Labica، 1982). ولعل أبرز أعراض أزمتها عجزها عن تفسير أزمة التجربة الاشتراكية التاريخية وانهارها بل وانهايار كثير من الأحزاب الشيوعية وتحولها إلى أحزاب اشتراكية ديموقراطية كما ذكرنا. وأبرز الأسباب البنيوية الداخلية للأزمة هو انفصام الوحدة العضوية الجدلية للنظرية والممارسة بتحول الماركسية من علم إلى عقيدة dogma منفصلة عن الواقع وتحجرها، لتصبح أيديولوجية تبريرية تستخدمها سلطة الدولة أو سلطة الحزب استخداما براجماتيا في الصراع السياسي.

وأهم الأسباب الخارجية التي عمقت أزمتها، أزمة الآخر، نقيضها الجدلي، ونعني أزمة الرأسمالية المعاصرة التي توسعت وأصبحت كوكبية



بانهيار الاتحاد السوفيتي عام ١٩٩١، وأزمة أيديولوجيتها الليبرالية الجديدة التي أصبحت أيديولوجية كوكبية. وكما يقول أندريه توسيل Andre Tosel: لم تتحطم ماركسية الدولية الثالثة فقط علي صخرة عجزها الديموقراطي الذي سد أفق المخرج الثوري للمسألة الاجتماعية، وعجزها عن تجاوز أزمة الليبرالية، بل تحطمت في ذات الوقت علي صخرة عجزها الأممي عن معالجة المسألة القومية في القرن العشرين من منظور الاقتصاد- العالمي *economie-monde* <sup>(٤)</sup>، أي من منظور العولمة الرأسمالية.

### تطابق وتباين الأزمتين المذهل: أزمة القرن التاسع عشر وأزمة القرن العشرين

تتخذ الأزمة باعتبارها بعدا تكوينيا للنظرية الماركسية أشكالا فريدة هي نتاج للظروف الموضوعية والذاتية الفريدة التي أنتجتها. وترسم أزمة نهاية القرن التاسع عشر وأزمة نهاية القرن العشرين اللتين يفصل بينهما قرن من الزمان، حدود دورة تاريخية كاملة للماركسية، ولا يزال تأثيرهما مستمرا. والمذهل عند مقارنة الأزمتين هو تكرار ما يبدو عرضا مميزا لما يسمى أزمات الماركسية: ذات التأكيد الافتتاحي لأزمة أشكال محددة للسياسة البروليتارية (شروفرينيا الاشتراكية الديموقراطية الألمانية التي مزقتها الحيرة بين ممارسة إصلاحية غير معقولة، وخطاب ثوري عاجز أزمة حركة عمالية تتعرض في الأجل الطويل لآثار تحول ثورات القرن العشرين إلي دول). وذات الاضطراب إزاء الوعي بالطابع غير المكتمل والمتناقض لعمل ماركس حتى في العمل الأكبر *magnum opus* رأس المال، وذات الشك في راهنية الثورة، وبالتحديد من حيث توفر شروطها الذاتية (الرسالة التاريخية للبروليتاريا)، كما نجد أيضا، ذات الاحتجاج علي الأولوية التي تسبها المادية التاريخية إلي "الاقتصاد"، وضد تلك الرؤية "الجبرية" *deterministe* و"الحتمية" *necesseriste* "للدينامية الاجتماعية".<sup>(٦)</sup>

كذلك، يبدو التباين بين الأزمتين مذهلا، و تكفي نظرة سريعة إلي نصوصهما الافتتاحية لرؤية التباين المذهل بين الأزمتين، ومن ثم اختلاف النتائج التي توصل إليها برنشتاين وسوريل وروزا لوكسمبورج، إلا أنهم



برهنوا علي ذكاء حاد بتحديد العوامل غير النظرية extra-theorique (الاقتصادية والسياسية) الزائد surdetermination للأزمة.<sup>(٧)</sup>

### أهي نهاية قرن من الأزمات؟

كان مؤتمر فنيسيا في نوفمبر ١٩٧٧ الذي أعلن فيه التوسير أزمة الماركسية مراهناً علي جوانبها التحريرية، افتتاحاً لآخر أزمات الماركسية أما نهايتها فبدأت بعد ذلك باثني عشر عاماً في برلين لتكتمل في عام ١٩٩١ بانتهاء الاتحاد السوفيتي، ذروة عملية إعادة البناء الجارية للنظام الرأسمالي منذ منتصف السبعينات تحت شعار الليبرالية الجديدة، ووضعت نهاية دول ادعت انتسابها إلي ماركس وإلي الاشتراكية نهاية لما كان يعتبر شروطاً موضوعية وذاتية لأزمة الماركسية.

ذاتياً: وجهت نهاية تحول الثورات إلي دول devinir-Etats ضربة قاضية لتنظيمات الحركة العمالية، وللممارسات الجماهيرية التي تتخذها مرجعية لها، حتى ما كان منها ناقداً أو معارضا صريحاً لتلك الدول: بانتهاء الستالينية وسلالتها اختفت أيضاً "النزعات المعادية للستالينية antistalinismes". علي اختلاف صورها أو تحولت إلي شيء آخر. والحق أن موجة الصدمة صدمة ١٩٨٩-١٩٩١ أضرت كل الحركة العمالية، وتخلت الاشتراكية الديموقراطية التي سارعت بالانضمام إليها أحزاب شيوعية كبرى عن ما يمثل قاعدة هويتها (النزعة الإصلاحية الدافعة إلي الحلول الوسط المحدودة وإن كانت في صالح الطبقات المحكومة)، وتأييد إدارة النظام الجديد وخاصة في بعده الإمبريالي.

في هذه الظروف ليس هناك ما يدعو إلي الدهشة القول، بصدد وضع الماركسية، باختفاء أي إمكانية لوجود "عقيدة صحيحة orthodoxie" وأيضاً اختفاء ما يلزمها من هرطقات، طالما أن كلاهما يفترض وجود الآخر. وهذا الوضع لا يعني "فراغاً" نظرياً بل العكس تماماً، إنه يفتح الباب أمام ماركسية أعيد بناؤها مع الأشكال الجديدة للنضالات التحريرية في قلب النظام الرأسمالي الليبرالي الجديد. ومن هذا الانهيار المتزامن للارثوزوكسيات والهرطقات، تبرز السمة الأخرى المذهلة لـ "الخروج من الأزمة الراهنة"، وهي غياب أي "عراك" ذي مغزى داخل هذا الفضاء وهذا يفسر في رأي كوفيلاكيس التكامل بين هذا الهدوء الذي يسود الساحة



النظرية، وتفتتها إلى " ألف ماركسية ". إننا نشهد كما يقول عملية إعادة بناء بطيئة "علي البارد" للإشكالية النظرية للماركسية.<sup>(٨)</sup>

أما " ما بعد الماركسية postmarxisme " التي نشأت منذ الأزمة الأخيرة للماركسية، والتي وجدت في كتاب شانتال موفي وارنستولاكلاو " الهيمنة والإستراتيجية الاشتراكية " (١٩٨٥) نموذجها المثالي، فهي " برنشتاينية (نسبة إلي برنشتاين) الفقراء bernestienisme du pauvres "، فهي تحريفية للماركسية باسم الفقراء، وما أثارته من عراك نظري عقيم هو الاستثناء الوحيد من حالة الهدوء الذي ساد الساحة النظرية. وحديثها المتحلق عن " الهيمنة " وعن "الديموقراطية الراديكالية والتعددية " ، لا يخفي التأييد الذي تتزايد صراحته للحس الليبرالي المشترك ولحالة تفتت الممارسات الاجتماعية القاسية الناجمة عن الهجوم الرأسمالي الذي تجاهلته تماما. وفي المقابل أخذت تتشكل خريطة معرفية جديدة من الأعمال الماركسية الحديثة الهامة في مختلف المجالات " : منها ما يتعلق بالأزمة الراهنة للنظام الرأسمالي (أعمال برينر ودومينيل وليفي، أو ما يتعلق بالمادية التاريخية الجغرافية (هارفي)، أو بالظواهر القومية الحديثة (أندرسون وبالليبار) أودراسة ما بعد الحداثة باعتبارها المنطق الثقافي للرأسمالية المتأخرة (فريدريك جيمسون) لتشكل في مجملها تحليلات ملموسة لأوضاع ثقافية تعد رمزا للعالم الراهن. وتقدم هذه الأعمال البرهان القاطع علي قدرة الماركسية علي تصور الحاضر دون تقديم ضمان للمستقبل، وتكذب من يعلنون موتها وإفلاسها. هكذا " تولد دائما رأسمالية ما بعد الحداثة، معها وضدها، ماركسية ما بعد الحداثة " كما يقول فريدريك جيمسون<sup>(٩)</sup>

## ظاهرة الألف ماركسية

يستحيل عرض ألف ماركسية، وسوف نكتفي هنا بتقديم عينات من  
إيطاليا وفرنسا.

ففي إيطاليا يبدون عملية التجديد آخذة في الانتشار. فقد اتسعت مبادرات إعادة البناء المنهجية استنادا إلى عمل د. لوسوردو D. Losurdo التاريخي النقدي، وإلى المدرسة الماركسية في تاريخ الفكر (A.Burgio G.Oldrini)، ولأثنين منها أهمية خاصة: الأولي هـ ج. برسبيتينو G.Prespitino التي تتطلق من نزعة تاريخانية historicist تمتزج بنزعة دلّ فولية (نسبة إلي الفيلسوف دلا فولب) لإعادة بناء نظرية



أساليب الإنتاج باعتبارها سبيكة تاريخية - منطقية bloc logico-historique : يفترض في كل مجتمع بشري وجود تراث أنثروبولوجي - تاريخي كونته نظم إنتاجية واجتماعية وثقافية متميزة. ويمكن أن تتجمع هذه النظم علي مر التاريخ في بني مختلفة و/ أو تبعا للنظام المسيطر في النموذج النظري لتكوين اجتماعي معين. أطروحة السيطرة الثابتة للقاعدة الإنتاجية و/ أو الاجتماعية علي البنية الفوقية الثقافية والمؤسسية، هي ما يميز سبيكة الحداثة الأولى.

وتتنافس اليوم السبيكة الحديثة المتطورة مع سبيكة ما بعد الحداثة الناشئة: الأولى يسيطر عليها العنصر الثقافي في صورة ترشيد شامل لكل شيء، ويتغلغل في كل الميادين الأخرى، والانتضباط الإنتاجي للعمل بإتباعه لقواعد السوق (الاجتماعية)، وأن ينظم نفسه وفقا (للنظام السياسي) للديموقراطية البيروقراطية.. والثاني افتراضي تسيطر عليه المؤسسة العامة في أعلي مراحل تطور النظام الأخلاقي - القانوني الذي يعلو علي الدولة supra-etatique والقومية supra-nationale. وستكون مهمته توجيه العناصر الأخرى بمعني الهيمنة (عند جرامشي) أي بحث ثقافي وعلمي حر، وحراك اجتماعي كوكبي في نظام من المساواة الفعلية في الفرص والثروات وإنتاج تكنولوجيا يعمل باعتباره ملكا مشتركا للذكاء ولـ " السلالة البشرية ". والعمل الثاني لكونستنتزوبريف Constntzo Preve الذي ينطلق من برنامج لإعادة صياغة منهجية للفلسفة الماركسية علي أساس أونتولوجيا الوجود الاجتماعي ontology de'letre sociale عند لوكاش، مدمجا فيه تصور بلوخ Bloch لليوتوبيا الأخلاقية، يتمحور حول موضوع علم التوسيري (نسبة إلى التوسير) لأسلوب الإنتاج.

وفي فرنسا: برزت شواهد كثيرة علي تغير الظروف: أصبح ماركس في الحد الأدنى مفكرا كلاسيكيا، وكثرت المجالات، وأنشطتها مجلة " Actuel Marx " ويديرها جاك بديه Jacques Bidet وجاك تكسييه Jacques Texier (مؤلف دراسات عن جرامشي وماركس والديموقراطية) وونظمت ونشرت ندوات مهمة هكذا حاولت ماركسيات جديدة neo-marxismes الجمع ما بين إعادة قراءة ماركس وماركسيين، واستخدام إشكاليات نظرية سائدة ومحاولات تنظيم للعمليات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للنظام الليبرالي. وواصل إتيين باليبار Etienne Balibar بسبب ارتباطه في أي



مشروع لإعادة البناء أو لإعادة التأسيس، ممارسته التجريبية التي أتاحت له إعادة عرض لماركس غني بالتوترات المفعمة بالشكوك الفلسفية، والخصبة. (فلسفة ماركس، ١٩٩٣) وتحليله لظواهر الهوية والديموقراطية (حدود الديمقراطية، ١٩٩١). وسار جين روبلان Jean Robelin في طريق مماثل، وإن يكن أكثر منهجية، للتحليل النقدي للأشكال السياسية للرأسمالية في إطار العولمة.

(عقلانية السياسة، ١٩٩٦).

بذلت محاولات لإعادة البناء في اتجاه نظريات الفعل theories de l'action وعلي سبيل المثال: Adere Tosel, L'esprit de scession, 1991. وواصل جاك بديه مهمته الأكثر منهجية وأعلن نظرية عامة فصل فيها الحديث عن نزعة تعاقدية ثورية (عقد اجتماعي ثوري). وواصل إيف شوارتز Yves Schwartz الحديث حول الأنشطة الصناعية في كتابه: العمل والفلسفة ١٩٩٢. وإستعادت المسألة الأخلاقية حيويتها في فرنسا وطففت علي السطح، علي سبيل المثال، كتاب لوسيان سيف Locien Seve نحو نقد العقل البيوأخلاقي Pour une critique de la raison bioethique (١٩٩٤).

وكتاب إفون كينيويو Yvon Quiniou أشكال الجنون السياسي، ١٩٩٥. كما تجلي التجديد في دراسة ماركس لاشكالية يوتوبيا الخلاص في أعمال ميشيل فاديه: ماركس مفكر الممكن ١٩٩٢ ودانييل بنسعيد Daniel Bensaid: ماركس مفكر في غير زمانه. Marx l'intempestif. ١٩٩٥. فضلا عن أعمال أخرى كثيرة وخصبة لا يتسع المجال للحديث عنها. (١٠)

السبب المباشر لانبثاق ألف ماركسية، الذي أحبط آمال حانوتية الماركسية، ليس خافيا، إنه يرجع إلي ديناميات النظام الرأسمالي العالمي وظهور تناقضاته الجديدة المتفجرة من جهة، وإلي الوضع الفريد لفكر ماركس ذاته من جهة أخرى. ولنبدأ بهذه النقطة الأخيرة. إن مستقبل هذا الفكر الذي أصبح عالميا لا يقارن بأي فلسفة أخرى. فقد عرف في مائة عام نموا جعله يشمل النوع البشري، وأصبح قبل أزمته الأخيرة يلهم ثلث البشرية. وإذا كانت آمال التحرر التي أثارها مغالية بقدر ما كانت مخيبة للآمال وزوال الأوهام التي سببه الفشل الرهيب للثورة البلشفية، وإذا كان



لا يمكننا الخلط بين ماركس ولينين وبين لينين وستالين، وبين هذا الأخير وماوتسي تونج، فإنه تظل هناك سبيكة هائلة من الأفكار المشتركة بين هذه الماركسيات، بل وبين تحريفاتها، ونعني فكرة إمكان إنهاء السيطرة والاستغلال المرتبطين بأسلوب الإنتاج الرأسمالي، وفكرة أن الوجود الرأسمالي في ذاته، وفي أشكاله الاقتصادية والسياسية والثقافية معرض لنقد، لن ينتهي إلا بنهايته. هذه الأفكار التي هي أيضا سبيكة من الممارسات المستمدة من ماركس، قد تطورت في قلب تناقضات غير عادية في هذه الماركسيات مولدة أورثوذوكسيات متناقضة (كأوتسكي / لينين ووستالين / هرطقات ماركسية لإعادة بناء الماركسية وتيتو / ماو..الخ).

كان هذا التطور متقطعاً، كما كانت العلاقة بماركس، الذي لم يكتمل عمله، غير معروفة إلا بصورة مجزأة: كان علي كل جيل أن يجد ماركس الخاص به، وكان عليه أن يستثمر كتلة متغيرة من النصوص (ولنا أن نتصور أن الكتابين الثاني والثالث من رأس المال لم ينشرا إلا في نهاية القرن التاسع عشر، وأن المخطوطات الفلسفية - الاقتصادية (١٨٤٨) والأيدولوجية الألمانية لم تكن متاحة إلا في نهاية الثلاثينات من القرن العشرين، وأن النصوص الكبرى للسنوات ١٨٦٣-١٨٥٨ بما فيها الأسس Grundrisse لم يكن ممكناً استثمارها إلا بعد ١٩٤٥. هذا النمط من التطور المتقطع ومن الأزمة المتكررة هو القاعدة الفعلية لحياة فكر غير العالم الاجتماعي التاريخي الرأسمالي.

ويرجع نمط التطور المتقطع والأزمة المتكررة أيضاً، إلى خصوصية الماركسية إلى ارتباطها قبل ١٩١٤ وبعد ١٩١٧ بالحركة الثورية النابعة من تناقضات النظام الرأسمالي، لتغييره.

لا شيء إذن. يمنعنا من افتراض أن الأزمة العميقة للماركسية هي نمط وجود وانبعاث العنقاء الماركسية.<sup>(١١)</sup>

اليوم يعد الاقتصاد - العالمي *economie-monde* مستوي التحليل الملائم من منظور استشراف مستقبل الماركسية والماركسيات. إن القدرة علي تحليله من حيث علاقته بالإخضاع الفعلي للعمل هي سر أهمية الألف ماركسية. وسيلزمنا اكتساب هذه القدرة بقراءة ماركس الذي نعرفه، والذي لا نعرفه قراءة أفضل، وتطوير " العلم " الماركسي من خلال مواجهته للمعارف



الأخرى، التي لا بد أن تمر بمحنة التحول النقدي، علي هذه الماركسيات أن تعيد طرح السؤال عن " فلسفتها "، وعن علاقة هذا العلم بهذه الفلسفة. لقد كانت أزمة النظام الليبرالي الجديد دائما، الشرط السلبي لتجدد الماركسية. إذا كانت فاتحة القرن العشرين القصير أزمة كارثية، أظهرت هشاشة النظام الليبرالي - القومي، وسار من رأسمالية إلي رأسمالية، وإذا كان إخفاق المحاولة الشيوعية الأولى أهم أحداثه، فإن أزمة الماركسيات لم تكن وحدها خاتمته، فقد انتهى بافتتاح أزمة جديدة وسط بربرية نظام ليبرالي جديد. كانت الألف ماركسية هنالك، مادة لتبرير تاريخي جديد، موضوعا لتحليلاتها، وفرصة لنقدها الذاتي الراديكالي، هو أيضا نقدا للنظام الليبرالي لنفسه بنفسه. لقد كانت هنالك ، الأرضية لإعادة تكوين شرط وجودها، انبثاق حركات اجتماعية جيدة، وممارسات جيدة متجاوزة بذلك مآزق تنظيم الدولة - الحزب الوحشي، لتتسج رابطة جديدة بين النظرية والممارسة لا يمكننا ولا ينبغي لنا أن نفرض شكلها. (١٢)

أننا نشهد مع تفجر أزمة العولمة الرأسمالية، مولد عولمة مضادة للنظام الرأسمالي الليبرالي الجديد، مولد أممية جديدة، لم تعد مجرد أممية طبقية لعمال العالم، بل أممية لكل المقهورين والمستغلين، عمالا وفلاحين ومتقنين رجالا ونساء وأطفالا، قوميات وأعراقا. في هذا الظرف التاريخي الفريد يبدع الماركسيون الجدد ماركسية / ماركسيات جديدة أوسع أفقا، تتجاوز الانقسام والصراع الطبقي لتشمل أيضا الانقسام والصراع الجنسي (بين الجنسين)، والقومي والعنصري والطائفي، ونضال البشرية من أجل المحافظة على البيئة التي يدمرها رأس المال الكوكبي. هكذا، اتسع المشروع الاشتراكي ليصبح مشروعا تحريريا كوكبيا شاملا.



## المراجع

Devenir du marxisme: de la fin du marxisme - leninisme au mille  
marxisme, France-Italie

- (١) Andre Tosei ( 1975-1995 ) ( 2001 )
- (٢) كراسات السجن: أنطونيو جرامشي - ترجمة عادل غنيم - دار المستقبل العربي  
١٩٩٤ (المقدمة: ص ١٢)
- (٣) السلطة السياسية والطبقات الاجتماعية - نيكوس بولانتزاس - ترجمة: عادل غنيم -  
دار الثقافة الجديدة - ١٩٨٩ ص ٧ وما بعدها.
- (٤) المرجع السابق ص ٨ - ص ١٠
- (٥) Andre Tosei (2001) مرجع سابق
- (٦) Transformation du , Crises du Marxisme ,Eustache Kouvelkis  
Capitalisme (2001)
- (٧) المرجع السابق
- (٨) المرجع السابق
- (٩) المرجع السابق
- (١٠) Andre Tosei (2001) مرجع سابق
- (١١) المرجع السابق
- (١٢) المرجع السابق

## الفصل الثاني

### الفلسفة

#### الجدل والتعقد والأزمة

ميشيل براند

ليس في الحياة السياسية الراهنة ما يبدو مشجعاً. يمكنهم أن يسمونه " النظام العالمي الجديد " إذا أرادوا. بيد أن انهيار الاتحاد السوفيتي، ونمو الميليشيات اليمينية في الولايات المتحدة وتحول " عملية الأمل Operation Hope " في الصومال منذ سنوات عديدة إلى نزاع مسلح، والمذبحة الأقرب عهداً في يوغوسلافيا السابقة، هي أمثلة بارزة للطابع الفوضوي للحظة الراهنة. فما كان مستقراً في الماضي يتداعى في كل مكان. ويبدو أن الأمور تزداد سوءاً حيث تتزايد البطالة والعنف والفقر. ولا يبدو أن ثمة حلولاً سوف تأتي على أيدي القابضين على السلطة أو من المعارضة الموالية لهم.

إن فجائية التغيير، والقطيعة الجذرية مع الماضي في كل مكان. ويحاول كثير من العلماء وخاصة، المنخرطون منهم في العمل السياسي، أن يجدوا معنى للفوضى الراهنة. كيف ينبغي لهم أن يفهموا الأزمة ؟ قد يكون النظر إلى التطور من منظور الاستمرارية، والتراكم، مفيداً في وصف التطور التدريجي، ولكنه لا يصلح هنا. ومع ذلك، فهذا هو المنظور الذي كان سائداً في كثير من العلوم الطبيعية والاجتماعية حتى عهد قريب، بينما تجتاح ثورة كل ميادين العلم الحديث، مصدرها علم الالكترونيات. فالقدرة الحسابية للحاسبات توفر في كل المجالات إمكانية الحصول على كم من المعلومات لم يكن متاحاً في الماضي. وبذلك أصبحت أنماط تطور كثير من العمليات معروفة. وأصبح ما يسمى بـ " العلم الجديد " علم التعقد، أحدث تعبير عن الاكتشافات الحديثة.

---

\* ميشيل براند MICHAEL BRANK باحث ماركسي. البحث مقدم إلى معهد دراسة Institute for

the study of the science of society منشور عام ١٩٩٥:

<http://www.scienceofthesociety.org/studygroups.html>



فهو يكتشف الأنماط المشتركة للحركة، لعدد من العمليات المختلفة كل الاختلاف، هي ما يعرف بالنظم الدينامية المعقدة Complex dynamic systems.

## نظرية التعقد Complexity

تؤكد نظرية التعقد بوضوح ، أن التطور ليس مستمرا فحسب ، أو حتى مستمرا في أغلب الأحوال. إنها دحض، أو ربما امتداد للنظرة التدرجية للتطور، التي تميز بها نيوتن وداروين. والحق أن التطور، هو أحد الموضوعات الرئيسية التي نجد فيها اعترافا بأن التطور يحدث بقفزات تعد نقاطا فاصلة بين مراحل التطور التدريجي. إن سرعة انبثاق أشكال الحياة المتعددة الخلايا، وهو ما يسمى الانفجار الكامبري Cambrian explosion، منذ حوالي ٦٠٠ مليون سنة مضت، يتناقض مع فرضيات التدرجية gradualism التي إدعاها داروين . هذه الاكتشافات، التي بسطها للجمهور ستيفن جى جولد (Gould 1989)، أمكن تحقيقها بفضل إمكان إجراء عمليات المحاكاة الإلكترونية وبفضل إبداع المكتشفين. ولا يزال الجدل الذي أثارته مستمرا حول دينامية التطور، ودور الانتخاب الطبيعي، ووجود حدود / جاذب atractors للأنظمة التطورية المعقدة.

ويمكننا أن نطرح قضية مماثلة، هي قضية الحدود / الجاذب في المجتمع. هل التاريخ هو " شئ لعين يتلوه شئ لعين آخر ؟ " كما وضعها تشرشل. أم أن هناك مراحل ضرورية لا بد أن يمر بها المجتمع ؟ هل هناك حدود / جاذب في عملية المجتمع البشرى الدينامية المعقدة ؟ هل الإنتاج الصناعي الكبير والتكوينات الاجتماعية الملائمة له مثلا، أمرا حتميا. هل الاستغلال والفقر أمرا حتميا ؟ أيمكننا على الأقل تجنبه. لنظرية التعقد ادعاءات بالغة العمومية، فيما يتعلق بالتطور، كانبثاق الجديد من القديم.. الخ. يناقشها على الأقل، بعض المدافعين عنها ومن يقللون من شأنها، باعتبارها " نظرية لكل شيء " . ولهذا، تقابل من جانب قسم كبير من المجتمع العلمي بالشك والمعارضة القائمين على الدراسة ( Horgan 1998). ومع ذلك، نظرية التعقد إطار فلسفي له سوابق هامة في عصر الكومبيوتر. نظرية الفوضى Chaos theory ونظرية الكارثة Catastrophe theory وهندسة الأشكال غير المنتظمة Fractal Geometry، كلها

منظورات نظرية ظهرت في العشرين سنة الأخيرة وتنظر إلى التطور باعتباره انبثاقا، وانقطاعا، وفجائيا، وهي جميعا إرهابيات لنظرية التعقد. لا تستند نظرية التعقد إلى أي اكتشاف أو إلى فرض معين. وتتمثل قيمة نظرية التعقد في أنها نظرية فلسفية عامة، تحاول الإحاطة بما يكشف عنه علم الإلكترونيات الحديث من نظرات نافذة في الطبيعة والمجتمع. ويتجلى في الفقرة التالية، اعتماد موضوع نظرية التعقد على التكنولوجيا الإلكترونية ومدى اتساع المفاهيم التي تستند إليها:

" ترتبط هندسة الأشكال غير المنتظمة ونظرية الفوضى الحديثتين، بأن كثيرا من الاكتشافات المعاصرة في مجاليهما لم تكن ممكنة إلا باستخدام الحاسبات.. " لقد أصبح واضحا أن فصلا لا غنى عنه، أضيف إلى تاريخ العلوم فائراه. والنظرة السطحية إلى نظرية التعقد، هي التي ترى أن المسألة مسألة صور جميلة، ومخاطر تتطوي عليها القوانين الحتمية.

تضع نظرية الفوضى وهندسة الأشكال غير المنتظمة، في جوهرهما موضع التساؤل الجذري فهما للتوازنات Equilibria، وبالتالي فهما للهارموني والنظام في الطبيعة، وفي غيرها من المجالات. وتقدم لأول مرة نموذجا شموليا يمكنه أن يحيط بحدود التعقد الحقيقي للطبيعة.

ويحتمل على الأرجح، أن تتيح لنا المنهجيات، والمصطلحات الجديدة على سبيل المثال، فهما أدق كثيرا لتطورات البيئة والمناخ. وبهذا، يمكنها أن تساهم في معالجة مشكلاتنا الكونية الهائلة. " (Pietgen, Jurgens, 1992).

تقترح نظرية التعقد رؤية جديدة للاستمرارية، والانقطاع في التطور في مجالات عديدة. ويتضمن النمط العام لهذه الرؤية، كما يصفه أنصارها، انبثاق البنية العالمية من تفاعلات محلية بسيطة:

- ترابط الظواهر، النمو الخطي المستمر لعملية ما، حتى تبلغ أقصى قدرة على معالجة المعلومات، حيث تبقى متوازنة عند ما يسمى بـ " حافة الفوضى edge of chaos " إلى أن يدخل النظام system مزيدا من المعلومات، فيقوض الاستقرار، إذانا بقفزة إلى وضع جديد.

- انبثاق نظام، وبنية عالمية من خلال نشاط فوضوي، وعشوائي، أي وجود حدود ونتائج نهائية لعمليات دينامية هي ما يعرف بالحدود الجاذبة attractors.



القدرة على معالجة المعلومات هي متغير، يستخدمه منظرو التعقد لقياس درجة تطور النظم المعقدة القادرة على التكيف complex adaptive systems. ويتطور النظم، تتموتدريجيا قدرتها على معالجة المعلومات حتى تصل إلى نقطة، إلى ما يسمى بـ " حافة الفوضى "، حيث يمثل المزيد من المعلومات تحديا للاستقرار. وحافة الفوضى تكون حيثما تدخل المعلومات باب العالم الطبيعي، أي عندما تسيطر على الطاقة (C. Langdong in Lewin 1992, p. 51). وقد نشأ هذا المفهوم من تعميم محاكاة الكمبيوتر (لتطور الوعي، وتطور الأنواع، والظواهر الأخرى).

ويلعب هذا المفهوم دورا مهما في تغير النظرة إلى التعقد، ويقدم تفسيراً مفيداً لتطور المجتمع.

مجالات إمكان تطبيق نظرية التعقد، في غاية التنوع. فقد لاحظ بير باك Per Bak عالم الفيزياء الذي يعمل في معمل بروكهافن الوطني، أن توزيعات الزلازل، وتقلبات سوق المال، وانقراض الأنواع، هي من الظواهر التي تكشف عن أنماط عامة متشابهة تتفق مع نظرية التعقد. ويدخل في ذلك أيضاً، نماذج الذكاء الاصطناعي لكريس لاندونج Chris Landong عضو معهد سانت في Sant Fe، وستيوارت كوفمان، عالم البيولوجيا في شبكات بولين Boolean networks بجامعة بنسلفينيا. وتفسيرات موراى جيل - مان - الحائز على جائزة نوبل - للتطور البيولوجي والثقافي.

المجتمع البشرى هو أو ضح مثال للنظام التكيفى المعقد complex adaptive system فمن الواضح أنه معقد، وقادر على التكيف أيضاً. فقد أعاد تنظيم نفسه على مر التاريخ ليكون قادراً على معالجة المعلومات، لاستخدامها في الأغراض الاجتماعية.

وعلى سبيل المثال،: أتاح الانتقال من الإقطاع ومن الأشكال الاجتماعية الريفية أساساً إلى الأشكال الاجتماعية الرأسمالية والحضرية خاصة، تطبيق العلم في الصناعة، خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر. وكانت عملية منظمة وسلمية.

وبالعكس كان طرد السكان الزراعيين بالقوة من الأرض، من وسائل عيشهم بلا نظام، وكان عنيفاً ودموياً. فقد حول تسوير الأرض enclosure of

land التي كانت تستخدم بشكل جماعي إلى مراع، والسكان إلى طبقة عاملة حضرية. ثم هيأت الفوضى الاجتماعية المجتمع لإعادة التنظيم.

## هل للفوضى الراهنة مضمون مماثل ؟

العلاقة بين الفوضى والبنية، قضية محورية في " العلم الجديد "، الذي له تطبيق اجتماعي مباشر. هل يسير تطور المجتمعات نحو تحقيق أقصى قدرة على معالجة المعلومات، أي نحو ما يسمى " حافة الفوضى " ؟. هل يؤدي المزيد من الاستثارة، عندئذ إلى انتقال فوضوي chaotic transition إلى حالة جديدة، إلى قدرة أعلى على معالجة المعلومات (تعقيد أرقى) ؟. إن هذا الوصف، يتفق تماما مع منظور نظرية التعقد. إنها أيضا، نظرة إلى المرحلة الراهنة، باعتبارها مدخلا لنظام اجتماعي أكثر تعاونًا، وأكثر وعيًا. والبرهان على ذلك، سيكون بالطبع في التطبيق.

والنقطة الأساسية هي أن استنتاجات نظرية التعقد الحديثة تتسق مع فهم متفائل للأحداث الراهنة بالرغم من صور، وواقع " الفوضى ".

تقدم نظرية التعقد إطارا فلسفيا لتحليل الأزمة الراهنة. ويرى كريس لاندونج، أحد مكتشفى مفهوم " حافة الفوضى " في الوضع الراهن ما يشبه نماذج نظرية التعقد. فقد أشار في تعليقه على انهيار الاتحاد السوفيتي في أكتوبر ١٩٩١ إلى نموذج للتطور، يعتمد على استخدام الكمبيوتر، قائلا: " يمكنك أن ترى هذان النوعان يتعايشان خلال فترة طويلة من الاستقرار ثم يسقط أحدهما، فتتفتح أبواب الجحيم، أبواب عدم استقرار مهول. " هذا هو الاتحاد السوفيتي " كما قال، مشيرا إلى الأنواع التي انقرضت. " أنا لست من المعجبين بالحرب الباردة، ولكنى أراهن على أننا سوف نرى الكثير من عدم الاستقرار في العالم الحقيقي الآن، بعد أن انتهت. هذا إذا كانت نماذجنا صحيحة على الإطلاق " (مقتبسة من لوين: Lewin، 1992)

إن تطوير هذه النظرة الثاقبة يحتاج إلى البحث العيني لحركة المجتمع الراهنة.

ويتطلب استخدام الإمكانيات الفنية لنظرية التعقد لفهم التطور الاجتماعي الجاري، ما هو أكثر من الاعتراف بوجود نموذج عام واحد لـ " التعقد "، تشترك فيه الأنظمة التكيفية المعقدة الأخرى، فالشيطان يسكن التفاصيل. ولكي نقوم تقويميا حقيقيا ما يجري، لابد أن نحدد ما الذي يضيف



على الحاضر طابعه، ويرسم اتجاهه. ينبغي الكشف عن الأساس الحقيقي لديناميات التطور الاجتماعي وتحليله. هذا لم يحدث على أيدي أنصار نظرية التعقد. هناك تحليلات أركيولوجية archaeological analysis لمراحل تطور المجتمعات القديمة باعتبارها تظهر "حدودا/ جواذبا" تتأطر مستويات من التنظيم الحكيم، كالقبيلة، والزراعة القبلية، والدولة (Lewin 1992 p. 21). أما عن تطبيق نظرية التعقد على الأزمة الاجتماعية الراهنة، فليس لدى منظري التعقد سوى القليل ليقولوه. ويتناول تحليلهم حاليا مسائل دقيقة من وجهة نظر نظرية التعقد: توازن سوق الأوراق المالية أو فقدانه، والميزة المقارنة لسلعة معينة وموازين التجارة الخارجية، وغيرها.. وتعاملوا معها باعتبارها مسائل منعزلة، بالرغم من تأكيد مدخل التعقد على الترابط بين الظواهر.

ومما له دلالة، أن يكون السياق الضمني لهذا العمل، هو افتراض دوام الشكل الرأسمالي للتنظيم الاجتماعي، بالرغم من أن المبادئ الأساسية لنظرية التعقد تتضمن التسليم بأن حافة الفوضى Edge of chaos، هي المكان الذي يمكن أن ينبثق فيه التميز النوعي. هذه الإمكانية تهمل ببساطة. لماذا تهمل هذه المبادئ الأساسية لصالح مثل هذه الفرضيات المحافظة ؟ هل تلحق مصالح الشركات الراحية لكثير من أبحاث نظرية التعقد الضرر بالبحث ؟ والأهم من ذلك كيف يمكن التغلب على هذه العيوب ؟ كيف نضع النظرات الثاقبة لنظرية التعقد في خدمة تحليل الأزمة الراهنة ؟

من المفيد لاستخدام الرؤية الفلسفية لنظرية التعقد في مثل هذه الجهود أن ننظر إليها في ارتباطها بأسلافها. وتعد المادية الجدلية التي ارتبطت بماركس وإنجلز، سلفا صحيحا لها سواء باعتبارها منهجا فلسفيا، أو في استخدامها في التحليل الاجتماعي. ويمكن إثبات هذه الصلة.

إن النماذج والمبادئ التي تشكل نظرية التعقد، هي تعميمات لبنى يمكن تحليلها باستخدام الإلكترونيات. وهي أيضا، متسقة تماما مع الديليكتيك. وهذا لا يعني أن نظرية التعقد لم تأت بجديد. وليست القضية، قضية المصطلح "الصحيح" أو الرؤية الفلسفية والمنهج: أهو الجدل أم التعقد؟. بل التسليم بوجود صلة هامة ومفيدة في تاريخ العلم والفلسفة. ولهذه الصلة أهميتها

لسببين: (١) أنها تتيح تقويم تنبؤات الماركسية في إطار العلم الحديث. (٢) أنها تزيل الغموض عن نظرية التعقد بوصفها بالإنجازات العلمية السابقة.

### نظرية التعقيد والمادية الجدلية

المادية هي التسليم بأن العالم حقيقي، وقابل للمعرفة. أي أن وجوده لا يتوقف على أي فعل " دنيوي آخر " لخلقه، ولا يحتاج إلى وجود أي مصدر مثالي لبقائه.

ويقبل العلم الحديث المادية عامة، من حيث منهجيته وفرضياته. وتجدر الإشارة إلى أن الحال لم يكن كذلك دائما، ولا كان مبدءا مسلما به بلا قيد ولا شرط، كما تشهد على ذلك حالة جليلى.

وقد ناقش روجر لوين Roger Lewin وجهتي نظر ماديتين معاصرتين، فشل فيهما العلم في تفسير ظاهرة الوعي البشري تفسيراً كاملاً. وليس غريباً أن تستدعي إحداهما " خلقاً روحياً "، " معجزة تتجاوز العلم إلى الأبد ". والأخرى، تؤكد تمسكها بالمادية، ولكنها تزعم أن الحقيقة في النهاية لا يمكن معرفتها. Lewin 1992، p. 154، 167.

بيد أن وجهات النظر المادية عالمية وقديمة. وقبل سقراط، لخص هرقليطس هذا المفهوم في عبارة موحية قائلاً: هذا النظام للأشياء، وهو نظام واحد لكل شيء، ليس من صنع أي اله، أو أي إنسان. بل كان ولا يزال وسيظل إلى الأبد، ناراً حية تشتعل وتتطفئ بحساب. (معهد لنجراد للفلسفة، ١٩٣٧). أما الجدل، الفلسفة الجدلية، فتطمح إلى تعميم النظرية التي تتغير بها الأشياء وتتطور. أن تسلم بأن الأشياء لا تتغير بمعزل بعضها عن البعض، وإنما في ارتباط كل منها بالآخر. وكما وضعها فريدريك إنجلز: "الديالكتيك هو علم الترابطات The science of interconnections". (Engles، 1972، p. 82). والجدل ذاته يتغير، أو على الأقل يتغير فهمنا له. وكلما تقدم العلم، بما في ذلك علم الاجتماع، يكتشف أنماطاً للأشياء ولترابطاتها تمكنه من التطور، فتتطور الفلسفة الجدلية.

المادية جدلية اتجاه فلسفي مفيد، ليس مشهوراً. ونحن نركي مناقشتين للديالكتيك حديثتين للغاية وممتازتين ومختلفتين كل الاختلاف: بعنوان: "البيولوجي الجدلي The Dialectical Biologist" للفيلسوف Levins وليونتين Lewontin و" دخول عصر الثورة الاجتماعية " لبيري Peery. ويركز ليفنيز



وليونتين على علم الطبيعة في شرحهما للدياليكتيك. ويطبق بيرى الدياليكتيك على التحول الاجتماعي، فيحلل، من وجهة نظر الفلسفة الجدلية، إمكانية انبثاق مجتمع تعاوني جديد، يختلف عن المجتمع الحالي اختلافا نوعيا. وتحتوى المناقشتان على نظرات ثاقبة تستند إلى استنتاجات الدياليكتيك التقليدي، وتعمقها، عندما تأخذ المعلومات الحديثة في الاعتبار.

وقد أشار ليفنز ولونتين إلى الطابع التاريخي للدياليكتيك، عندما اعترفا بأنهما مدينان لإنجلز، الذي أهديا له كتابهما، مع تسليمهما بجوانب القصور في منظوره العلمي (Levins and Lewontin، p. 229). ونحيل القارئ إلى أي من المصدرين للحصول على معلومات عن الدياليكتيك.

وما يعنينا هنا، هو تطور الدياليكتيك في علاقته بنظرية التعقد.

تدرس نظرية التعقد بين أمور أخرى، العلاقة بين النظام والفوضى وانبثاق البنية structure من العمليات العشوائية. فغالبا ما تتطوي النتائج العشوائية المنفردة individual random outcomes على نماذج للحتمية deterministic patterns، فلكثير من العمليات بنية كلية تتبثق من الصدف المنفردة (إسأل أى لاعب للبوكر!).

هذا الترابط بين ما يبدو أنه فئات categories منعزلة عن بعضها البعض: "الصدفة" و "الحتمية"، هو أساس كثير من نظريات الاحتمالات والإحصاء.

وقد أشار إنجلز إلى عموميته الفلسفية منذ أكثر من قرن مضى باعتبارها "الضرورة المتأصلة أيضا في المصادفة والملازمة لها". وناقشه ليفنز ولونتين كمثال للدياليكتيك، قائلين: "قد يكون للعمليات العشوائية random processes نتائج حتمية. وهذا هو أساس التنبؤ بحوادث المرور والجداول الإكتوارية، فنتج عملية عشوائية نوعا من تواتر توزيع النتائج.. وهذا التوزيع، كموضوع للدراسة، حتم هذا الطابع الحتمي، بالرغم من أنه نتاج أحداث عشوائية random events" (p. 284).

إن ما تعتبره نظرية التعقد جديدا، هو ما كشفت عنه الحاسبات الالكترونية من نتائج حتمية لما أصبح يعرف الآن بالعمليات العشوائية فإبتداء من "الذكاء الاصطناعي artificial intelligence"، ونماذج تطور الأنواع species evolution models إلى النماذج الرياضية للأشكال غير المنتظمة mathematical fractals، كلها تثبت انبثاق بنى حتمية بالغة التعقيد من عمليات عشوائية. وتختبر نظرية التعقد هذا الانبثاق باعتباره مبدعا عاما.

ويدور جدل له نتائج اجتماعية هامة بين العلماء، بالنسبة لطبيعة التقدم البشرى، حول تحديد الظروف التي يمكن عندها القول بوجود نتيجة نهائية لعملية معقدة، أي وجود حد / جاذب attractor لها.

والجديد أيضا، والأكثر أهمية، هو الحالات التي تعطل فيها تغيرات عشوائية و/ أو ضئيلة في النظم الدينامية المعقدة، النتيجة الحتمية المتوقعة.

فقد تبين أن الوضع غير المستقر الذي تؤدي فيه تغيرات صغيرة في عملية ما إلى قفزة فوضوية chaotic leap، إلى عملية جديدة نوعيا، يمثل مظهرا للانقطاع في تطور الطبيعة والمجتمع.

وقد يكون أشهر مثال للانقطاع في الظروف الملائمة، هو ما يسمى بتأثير الفراشة butterfly effect، على اسم عنوان مقال لعالم الفيزياء إ. لورينز E. Lorenz قال فيه: " يمكن أن تثير حركة جناح فراشة إعصارا في تكساس؟ (الإجابة: أحيانا، ولكن، ليس غالبا) ". يبين لنا هذا المثال وأمثلة هامة أخرى، أن الانقطاع والقفزات إلى حالات جديدة للوجود، هي أحد المظاهر الجوهرية للحركة الحقيقية. هذا الاعتراف له تاريخ في الديالكتيك وله أهمية بالغة في أية محاولة للكشف عن أسباب الانهيار الراهن، وأين يمكن أن يقع، وإلى أين يتجه.

كان مفهوم التطور، من خلال قفزات، دائما جزءا من الديالكتيك. فقد ناقش إنجلز المفهوم الهيجلي للخط الفاصل في قياس العلاقات، حيث تؤدي مجرد الزيادة أو النقص الكمي عند نقطة محددة إلى قفزة نوعية.. " غير أن المعلومات الكافية عن انبثاق الجديد من القديم لم تكن متاحة في كثير من الحالات. وغيّرت الإلكترونيات من هذا الوضع. فقد أدى استخدامها في البيئتين الاجتماعية والعلمية إلى تغيرات نوعية، جعلتهما أكثر وضوحا، فأصبح في الإمكان وصف انبثاق الجديد نوعيا، أكثر عمقا.

أحد هذه الأو صاف، هو مفهوم " حافة الفوضى edge of chaos " في نظرية التعقد، الذي أنشأه كريس لاندونج ونورمان باكارد . وكانت العلوم الطبيعية المجال الرئيسي لتطبيقهما له.

والوصف الآخر، هو تأكيد نلسون بيرى Nelson Peery أن التغيرات الكيفية تبدأ بإدخال أحد مظاهر العملية الجديدة في عملية النمو الكمي القديمة. وتطبيقه الرئيسي لهذا المفهوم على الوضع الراهن. وهو يصف التكنولوجيا الإلكترونية بأنها تكنولوجيا تمزق الروابط التي تربط الطبقة الرأسمالية



بالطبقة العاملة، وتوفر في نفس الوقت، الأساس التقني للمجتمع ما بعد الرأسمالي post - capitalist. وهذان المفهومان متشابهان وإن كانا غير متطابقين.. وكلاهما يحاول تفسير انبثاق الظواهر الجديدة، وكلاهما يحدد العملية التي يؤدي إدخال المزيد من التغيرات عند مرحلة معينة من مراحل التطور إلى تقويض الاستقرار القائم، إيذانا بحقبة من الفوضى تفضي إلى تغير نوعي. إنهما معياران ثابتان لحدوث تغيرات نوعية. ويثبتان الصلة بين نظرية التعقد والديالكتيك الماركسي.

### الرأسمالية كنظام دينامي معقد

لا يزال أبرز تطبيق للمادية الجدلية، هو استخدام ماركس وإنجلز لها في تحليل كيفية عمل المجتمع الرأسمالي. إنها سلف لمدخل نظرية التعقد الذي يتضمن استنتاجات نظرية لها أهميتها بالنسبة للحاضر.

ركز ماركس على التبادل البسيط للسلع باعتباره مصدر تطور النظام الرأسمالي ككل (Marx, 1973). واستنبط من تحليله لهذه العملية، قانون القيمة، ثم العديد من المبادئ الاقتصادية الأخرى.. إنه مثال مفيد لانبثاق نظام تكيفي معقد من تفاعل محلي، وهو ما يسمى بالتعقد، وهو يدل على عمق الصلة التاريخية بين نظرية التعقد، والديالكتيك الماركسي. وهو نقطة البداية الصحيحة لاستخدام نظرية التعقد و/الديالكتيك في تحليل الوضع الراهن.

نبدأ من إدراك ماركس أن رأس المال علاقة اجتماعية. وهو ليس علاقة مينة. ليس رأس المال الآلات والأرض أو أي شيء آخر. رأس المال علاقة حية بين طبقات اجتماعية.

" رأس المال نتاج اجتماعي... إنه قوة اجتماعية. " (Marx, 1982) قوة تمارسها الطبقة الرأسمالية على الطبقة العاملة. إنه ينشأ من تبادل السلع بين الطبقة الرأسمالية والطبقة العاملة. الشيء الوحيد الذي تملكه وعليها أن تبيعه هو قدرتها على العمل، وهو ما أسماه ماركس قوة العمل.

تشتري الطبقة الرأسمالية قوة العمل من الطبقة العاملة، وتبيعها ضرورات الحياة.

وأيا كان رأي أحدهما في الآخري، فهما مرتبطتان، لاغني لإحدهما عن الأخرى. وتحدد كل منهما الأخرى من خلال التبادل.

وينظم قانون القيمة، كما بين ماركس بالتفصيل (ماركس ١٩٦٧)، النسبة التي يتحقق بها هذا التبادل، وهو ذات القانون الذي يحدد نسبة التبادل بين أي سلع أخرى.

يتمثل النشاط الاقتصادي في المجتمع الرأسمالي في إنتاج وتبادل ملايين السلع المنفردة.

ويحتاج البائع المشتري لبيع، والعكس بالعكس. ويحاول المشترون المنفردون شراء بسعر منخفض، والبائعون البيع بسعر مرتفع. ويصف قانون القيمة المحصلة النهائية لهذا الصراع بين مصالح اقتصادية متناقضة. إنه يحدد القيمة التبادلية لكل سلعة حسب كمية العمل اللازم لإنتاجها. تتحدد القيمة النسبية للسلع إذن، بكميات العمل النسبية اللازمة لإنتاجها.

ويؤكد قانون القيمة أن النسبة التي يتم بها تبادل السلع، تميل في النهاية إلى التحدد بنسبة ما تحتويه من العمل.

ولما كان تبادل السلع يتم عامة بتبادل النقود، فإن الثمن يصبح الشكل الذي يعبر عن القيمة.

ومن ثم، كلما نقص (أو زاد) العمل اللازم لإنتاج أي سلعة اتجه سعرها أيضا في نفس الاتجاه. والقرنان الماضيان حافلين بالأدلة المبيريقية التي تثبت هذه الظاهرة، التي ظلت خلالهما، تنظم الحياة الاقتصادية للمجتمعات الرأسمالية.

وعلى سبيل المثال: أدى حلج القطن بإزالة البذور والقشرة من القطن أو توماتيكيا إلى تخفيض كمية العمل اللازم لإنتاج القطن. وهكذا أصبح الإنتاج الاقتصادي للقطن ممكنا، مما أدى إلى نشأة نظام الرق في الولايات المتحدة، وصناعة النسيج في أوروبا في نفس الوقت. وحل نظام المزارعة وهو شكل من أشكال العمل غير الطوعي، محل الرق، بعد الحرب الأهلية.

وكان اختراع جني القطن أتوماتيكيا بع الحرب العالمية الثانية هو الذي خفض قيمة قوة العمل في إنتاج القطن.

وفي الوقت الحاضر لا يزال صحيحا، أنه كلما زادت التكنولوجيا المستخدمة في إنتاج السلعة، كلما قل العمل اللازم لإنتاجها، ومال سعرها إلى الانخفاض. قد تختلف تجليات هذا الاتجاه في حالات معينة، أما الاتجاه العام فيمكن ملاحظته.



فقد تطلب إنتاج السيارات الأولى، أساليب خط التجميع الموفرة للعمل لكي تتحملها سوق واسعة mass market (Rifkin، 1995، p. 95) وبالمثل، أمكن بيع الحاسبات الشخصية الحديثة ومسجلات الفيديو كاست (V. C. R) بكميات هائلة، عندما خفضت الإلكترونيات كمية العمل اللازم لإنتاجها. كلما قل العمل قلت التكلفة، بالنسبة للسيارة وبالنسبة للحاسب الشخصي، وأية سلعة أخرى، وعلى الأخص قوة العمل. إن قوة العمل اللازمة للإنتاج الرأسمالي تتناقص بسرعة، مما أدى إلى نتائج قاسية بالنسبة لعمال العالم.

قبل مجيء التكنولوجيا الإلكترونية، كانت إنتاجية العمل (التي يتناسب نموها تناسباً عكسياً مع قيمة العمل) تنمو نمواً كمياً. ويعتبر العمل اليدوي وقوة البخار والاحتراق الداخلي، علامات لمراحل محددة لهذا التطور. وكان توسع الرأسمالية، وتوسع سوقها لازماً لهذه العملية. ولقد توسعت. وكان النظام الكولونيالي والكساد الأعظم، والحرب العالمية الثانية، وإعادة بناء البلدان الرأسمالية التي دمرتها الحرب، وتفكيك المستعمرات (الاستعمار المباشر) بعد الحرب، كانت كلها أحداثاً درامية، جعلت هذا التوسع أمراً ممكناً. وتدل هذه الأحداث على أن هذا التوسع لم يكن عملية سلسلة، بل كانت مؤلّمة في أغلب الأحيان. وكان مضمونها الأساسي، تطور الرأسمالية العالمية عبر مراحل من النمو. ولم يتعرض النظام الرأسمالي ذاته أبداً لأي خطر جدي. (انظر: مقال ت. هيرش T. Hirsch)

الإلكترونيات تستبعد العمل labour - eliminating، كما زعمنا في موضع آخر، وكما زعم جيرمي ريفكين في كتابه نهاية العمل End of Work.

ولكن، أيمن أن يكون هناك نظام رأسمالي بدون عمل؟ العمل هو مصدر بقاء الطبقة العاملة ومصدر إثراء الطبقة الرأسمالية في نفس الوقت. يخفض الإنتاج الإلكتروني قيمة قوة العمل إلى الحد الذي يجعل قانون القيمة عاجزاً عن الإبقاء على العلاقة بين الطبقة الرأسمالية والطبقة العاملة. فلا يمكن لمقدار العمل اللازم للإنتاج المربح أن يوفر أسباب العيش للعمال، ولا الاستثمار الإنتاجي للرأسماليين. لقد تمزقت العلاقة القائمة بينهما إرباً. وتنشأ طبقة جديدة، لا يمكنها أن تعمل ولا أن تستهلك. لقد أصبح الاستقرار الاجتماعي الذي يستند إلى إمكانية الحصول على العمل، شيئاً ينتمي للماضي.

لاحظ إتساق هذا التحليل مع مدخل كل من نظرية التعقد، والديالكتيك.

عندما يحافظ المجتمع على توازنه عند " حافة الفوضى " وقد عظم قدرته على المعالجة الإلكترونية للمعلومات، تفتتح أبواب جهنم. أين المفر ؟

## خاتمة

يتوازن المجتمع عند " حافة الفوضى "، ليس هذا فحسب، فالتكنولوجيا الإلكترونية خالية من العمل، ويفوق إنتاجها حدود احتياجات البشر الضرورية، ومن ثم يمكن لذات العامل الذي يقوض استقرار المجتمع الرأسمالي، أن يحرر المجتمع البشري من الندرة والاستغلال التاريخيين. وكان ماركس أول من تنبأ بهذا التحرر الإنساني استنادا إلى إلغاء العمل، إذ قال: " بقي أسلوب العمل في ظل كل الثورات حتى الآن كما هو، لم يمس، وكانت المسألة دائما، مسألة توزيع مختلف لهذا النشاط، توزيع جديد للعمل على أشخاص آخرين. أما الثورة الشيوعية الموجهة ضد أسلوب العمل السابق، فهي تلغي العمل، وتلغي حكم الطبقات، وتقضي على الطبقات ذاتها... " (Marx and Engels, 1976).

يتسق تصور المجتمع التعاوني، مجتمع ما بعد الندرة القائم على الإنتاج الإلكتروني باعتباره حدا attractor للمجتمع البشري مع عبارة ماركس، كما يتسق معها أيضا، تصور بيرى الجدلي لمجتمع ما بعد الندرة المنبثق من إدخال الإنتاج الإلكتروني في المجتمع الرأسمالي.. وبالطبع لا يمكننا ضمان المستقبل، وإنما نشير فقط إلى اتساق التنبؤ بمجتمع تعاوني شيوعي يحقق الوفرة، مع منظورات نظرية التعقد والديالكتيك.

إن العلم يشير فقط إلى ما هو ممكن. أما ما سوف يحدث فسوف يحدده ما يفعله الناس.





## الفصل الثالث علم الاجتماع

(١)

### أسس التحليل الطبقي الماركسي - الجديد إريك أولين رايت\*

طموحات مفهوم الطبقة في التراث الماركسي في التفسير، أكبر منها في أي تراث آخر في النظرية الاجتماعية، وهذا بدوره يحمل أسسها النظرية بأعباء أكبر.

زعم الماركسيون أن مفهوم الطبقة في أكثر صور طموحا، وما يرتبط به من مفاهيم ارتباطا وثيقا مثل "أسلوب الإنتاج" أو "الأساس لاقتصادي economic base"، هي محور نظرية عامة للتاريخ يطلق عليها عادة "المادية التاريخية". حاولت هذه النظرية تفسير مجموعة واسعة من الظواهر الاجتماعية: مسار عصور التغير الاجتماعي، وكذلك الصراعات الاجتماعية التي تحدث في أزمنة وأماكن محددة، والأشكال المؤسسية للدولة علي المستوى الكلي، إلي جانب المستوى الجزئي level-micro لمعتقدات الأفراد الذاتية، والثورات الكبرى، والإضرابات والاعتصامات. كان لإدعاء مفهوم الطبقة الطموح الأهمية المركزية في التفسير أسيرا لتعبيرات، مثل "الصراع الطبقي محرك التاريخ" وأن "السلطة التنفيذية في الدولة الحديثة ليست سوى لجنة للبرجوازية".

---

\* إريك أولين رايت ERIC OLIN WRIGHT أستاذ علم الاجتماع الماركسي البارز في جامعة وسكنسين. ترجمة الفصل الأول من كتاب:

APPROACH TO CLASS ANALYSIS EDITED BY ERIC OLIN WRIGHT CAMBRIDGE UNIVERSITY PRESS 2005



تخلي معظم الباحثين الماركسيين اليوم عن ادعاءات المادية التاريخية التفسيرية المبالغ فيها (وإن لم يكن بالضرورة عن كل طموحاتها التفسيرية). يدافع القليلون اليوم عن صيغ جامدة لـ "أولوية الطبقة class primacy". تبقي مع ذلك، حقيقة أن الطبقة تحتل موقعا مركزيا في التراث الماركسي وهي مدعوة لعمل تفسيري شاق أكثر كثيرا من أي تراث نظري آخر. يمكن القول بحق، أن توجهها محددًا إلى المبادئ التسوية الراديكالية يشكل جانبًا كبيرًا مما يحدد استمرارية التراث الماركسي وحيويته ككيان فكري، وخاصة في علم الاجتماع. ولهذا ازعم أن الماركسية "كتحليل طبقي" تحدد الأجندة الرئيسية لعلم الاجتماع.

مهمة هذا الفصل، هي عرض الأسس التحليلية الرئيسية لمفهوم الطبقة علي نحو يتسق بصفة عامة مع التراث الماركسي. هذه مهمة تتطلب براعة فليس هناك إجماع بين الكتاب الذين يتوحدون مع الماركسية علي أي من المفاهيم الأساسية للتحليل الطبقي. فما يميز التراث هو أقرب إلي التزام مرن بالتمسك بأهمية التحليل الطبقي لفهم شروط تحدي القهر الرأسمالي واللغة التي تجري بها المجادلات - وهو ما أسماه ألفين جولدنر بحق "خطاب الجماعة speech community" - منه إلي إلي مجموعة من التعريفات والفرضيات الدقيقة. ومن ثم فإن أي تعريفات من جانبي عن الأسس النظرية للتحليل الطبقي سوف تعكس موقفًا خاصًا ضمن ذلك التراث، وليس تفسيرًا موثوقًا authoritative account للماركسية عامة، أو لعمل ماركس خاصة.

سوف يكون للتحليل اتجاهين: الأول، أن "الاستغلال" هو المكون الذي يميز التصور الماركسي للطبقة بدقة أكثر من أي مكون آخر، والثاني، أن مفهومًا للطبقة محوره الاستغلال يوفر لنا أدوات جبارة لدراسة مجموعة من المشاكل في المجتمع المعاصر. هدف هذا الفصل هو جعل هذه الادعاءات مفهومة وجديرة بالتصديق.

ويعرض الجزء الأول القضية الرئيسية في التحليل الطبقي في الماركسية وما يحاول إنجازه. إنها في المقام الأول قضية إيضاح الأجندة المعيارية التي يرتبط بها التحليل الطبقي. وفي الجزء الثاني سوف نفحص بعناية مجموعة من الإيضاحات للمفاهيم التي نحتاج إليها لتأطير التحليل الخاص بالطبقة والاستغلال. قد يري البعض في هذا الجزء شيئًا من الحذقة، كقراءة قاموس عن الأماكن، ولكنني أشعر بأنه ضروري لإيضاح

المنطق الذي تستند إليه هذه المفاهيم. ويحدد الجزء الثالث، ادعاءات التحليل الطبقي التفسيرية الرئيسية الشائعة في كلا التراثين الماركسي والفيبري. وسيساعدنا هذا علي إعداد المسرح في الجزء الرابع لمناقشة السمة البارزة التي تميز المفهوم الماركسي عن أبناء عمومته الفيبريين، وتأييد الدعاوى النظرية الأوسع للتحليل الماركسي وأجندته. وسوف يقتضي هذا عرضاً مفصلاً لمفهوم الاستغلال، أحد آليات السببية الأساسية التي يدعي الماركسيون أنه من خلالها تولد العلاقات الطبقيّة آثاراً اجتماعيّة. وأخيراً نعرض بإيجاز في القسم الخامس ما اعتبره عائد التحليل الطبقي الذي يستلهم الماركسية.

### الصورة العظيمة: مضمون مفهوم الطبقة

التحليل الطبقي في التراث الماركسي، في جوهره، متأصل في مجموعة من الالتزامات المعيارية، بصورة من صور التسوية الراديكالية radical egalitarianism. كان الماركسيون تاريخياً عازفين عن الدفاع بانتظام عن الالتزامات الأخلاقية. وكان ماركس نفسه يشعر بأن الحديث عن "العدالة" و"الأخلاق" غير ضروري، بل ربما يكون ضاراً، لاعتقاده أن الأفكار عن الأخلاق ليست إلا انعكاساً لظروف الفاعلين المادية ومصالحهم. وبدلاً من الدفاع عن الاشتراكية استناداً إلى العدالة الاجتماعية أو غيرها من المبادئ المعيارية، فضل ماركس أن يقول ببساطة أن الاشتراكية في مصلحة الطبقة العاملة، وأنها علي أية حال، مصير الرأسمالية التاريخي. وكتابات ماركس ذاتها، مع ذلك حافلة بالأحكام الأخلاقية والحنق والرؤية الأخلاقية. والأهم بالنسبة لأهداف الدراسة الراهنة، أن تراث التحليل الطبقي الماركسي يستمد الكثير من زخمه من ارتباطه بالأجندة المعيارية التسوية الراديكالية. ولكي نفهم الأسس النظرية لمفهوم الطبقة في التراث الماركسي فهما كاملاً، لابد من إيضاح هذا البعد الأخلاقي ولو بإيجاز.

يمكن لثلاث أطروحات أن تعبر عن النزعة التسوية الراديكالية المضمرة في التحليل الطبقي الماركسي. وسوق أصيغها في صورة مجردة دون تحديدات أو تعديلات مفصلة، طالما أن هدفنا هنا هو إيضاح طبيعة أجندة التحليل الطبقي الماركسي، وليس الدفاع عن النظرية ذاتها.



أطروحة النزعة التسوية الراديكالية: سوف يعزز توزيعا تسويا راديكاليا لشروط الحياة المادية عامة ازدهار البشرية. ويلخص شعار التوزيع الكلاسيكي الذي دافع عنه ماركس هذه الأطروحة: " لكل حسب حاجته ولكل حسب قدرته "، وكذلك، المثل الأعلى لمجتمع " لا طبقي ". هكذا توزع الموارد داخل الأسر التسوية: يحصل الأطفال ذوى الاحتياجات الأكبر علي موارد أكبر، وينتظر من كل فرد أن يساهم قدر استطاعته في القيام بالمهام التي تحتاجها الأسرة. هكذا، توزع أيضا، الكتب في المكتبات العامة، فيمكنك أن ترجع إلي ما تحتاجه منها، لا ما تكون قادرا علي شرائه. تؤكد نزعة التراث الماركسي التسوية الراديكالية، أن ازدهارها سوف يتعزز، إذا ما عمت هذه المبادئ في المجتمع كله.

أطروحة الإمكانية التاريخية: في ظل اقتصاد عالي الإنتاج، يصبح في الإمكان ماديًا تنظيم المجتمع علي نحو يكون فيه توزيع تسوي راديكالي دائم لشروط الحياة المادية. ليس المقصود أن تعكس المبادئ التسوية المعيارية في التراث الماركسي نوعا من القيم الإنسانية اللازمانية timeless values وإن كان يمكن أن تكون كذلك أيضا. ولكن المقصود، تجسيدها في برنامج سياسي عملي. إن محاولة فهم الظروف التي يمكن في ظلها ترجمة هذه الأفكار الأخلاقية إلي ممارسة اجتماعية أمر جوهري في المشروع النظري الماركسي. الفكرة الأساسية هنا، هي أن النزعة التسوية الراديكالية أصبحت بصورة متزايدة ممكنة، كمبدأ عملي للتنظيم الاجتماعي، كلما تزايد قدرة المجتمع الإنتاجية وقلت الندرة المطلقة. وفي أكثر صور هذه الأطروحة تطرفا يستحيل تماما تطبيق هذه المثل العليا التسوية واستمرارها حتى يتم التغلب إلي حد كبير علي الندرة المادية، وفي صورتها الأضعف، أقصى ما تدعيه هو أن الإنتاجية المرتفعة تجعل تحقيق مساواة أساسية في شروط الحياة أكثر قابلية للتحقيق.

أطروحة معاداة الرأسمالية: تعوق الرأسمالية إمكانية تحقيق توزيع تسوي راديكالي لشروط الحياة المادية. إن أحد إنجازات النظام الرأسمالي هي تنمية قدرة الإنسان الإنتاجية إلي حد الذي يجعل المساواة الراديكالية اللازمة لازدهار البشرية ممكنة التحقيق ماديًا، غير أن النظام الرأسمالي يخلق أيضا المؤسسات وعلاقات القوة التي تعوق التحقيق الفعلي لمبدأ المساواة. هذا يهيئ المسرح لدراما وتراجيديا التطور الرأسمالي. إنها عملية

تعزز باستمرار الشروط المادية لاتساع المجال لازدهار البشرية، بينما تعوق في نفس الوقت خلق الشروط الاجتماعية لتحقيق هذه الإمكانية. النتيجة السياسية التي خلصت إليها الماركسية الكلاسيكية، هي أن التغلب علي هذه العوائق يكون فقط بتدمير النظام الرأسمالي عبر قطيعة ثورية revolutionary rupture. تقبل المزيد من التيارات الديمقراطية الاجتماعية ، ضمن التراث الماركسي، فكرة أن الرأسمالية هي عدو للمساواة، ولكنها ترفض رؤية التغيير عن طريق القطيعة rupture vision: انه يمكن تغيير النظام الرأسمالي من الداخل بطرق تسير تدريجيا في اتجاه اجتماعي أكثر مساواة. قد يكون المثل الأعلى الراديكالي للمساواة وهما يوتوبيا. ولكن، حتى إذا كانت "اللاطبقيّة classlessness غير ممكنة التحقيق، فإن " لا طبقيّة أقل" هدف سياسي موضوعي رئيسي، وهذا لا يزال يحتاج إلي تحدي الرأسمالية.

كل من هذه الأطروحات موضع جدل، ويحتاج إلي دفاع مستفيض، ولكني سوف أعالجها هنا كفرضيات تحدد أو سع سياق للتفكير في مفهوم الطبقة. أيا كان المقصود أن يحققه مفهوم الطبقة، فهو في التحليل الطبقي الماركسي تيسير فهم شروط مواصلة السعي لتحقيق هذه الأجندة المعيارية. هذا يعني أن المفهوم في حاجة إلي أن يرتبط بنظرية للنظام الرأسمالي ، وليس بالمساواة فحسب. وهو في حاجة إلي أن يكون قادرا علي أن يلعب دورا في إيضاح معضلات وإمكانات بدائل تسوية للمؤسسات القائمة. لننتقل الآن إلي تفصيل المكونات المفاهيمية التي يمكن في إطارها بناء مفهوم للطبقة ملائم لهذه الأجندة.

### المكونات المفاهيمية للتحليل الطبقي

تستخدم كلمة " طبقة " كاسم، وكصفة، كإسم، قد نسال: " أي الطبقات تعتقد أنك منها ؟ " وقد تكون الإجابة: " الطبقة العاملة "، وكصفة، تدخل كلمة طبقة تعديلا في مفاهيم: العلاقات الطبقيّة والبنية الطبقيّة والتكوين الطبقي والمصالح الطبقيّة والصراع الطبقي والوعي الطبقي. أعتقد أن المصطلح سوف يكون أكثر خصوبة إذا ما استخدم كصفة، كما سيتضح من التحليل التالي. وأعتقد أن الناس عندما يستخدمون الكلمة كإسم فغالبا ما يكون ذلك علي سبيل الاختزال، فمثلا، غالبا ما يكون تعبير " الطبقة العاملة " اختزالا



لتعبير صعب مثل "مواقع الطبقة العاملة - working class locations" العلاقات الطبقيّة الرأسمالية"، أو ربما "منظمات الطبقة العاملة الجماعية داخل الصراعات الطبقيّة" وعلي أي حال سوف أستخدم، بصفة عامة المصطلح كصفة، وأستخدم كلمة "طبقة" كاسم جنس generic term فقط عند الإشارة إلى المجال المفهومي العام الذي تقع فيه هذه المصطلحات الأكثر تحديداً.

إننا نحتاج إذن، لكي ندرس أسس تحليل طبقي ماركسي، أن نفهم علي وجه التحديد ما نعنيه بهذه الصفة. وهنا يكون مفهوما العلاقات الطبقيّة والبنية الطبقيّة، مفهومان، محوريان. وكل المصطلحات الأخرى في قائمة التحليل الطبقي: الصراع الطبقي والمصالح الطبقيّة والتكوين الطبقي الوعي الطبقي تستمد معانيها من ارتباطها بالعلاقات الطبقيّة والبنية الطبقيّة. هذا لا يعني أن المفاهيم البنيوية structural concepts للطبقة أكثر أهمية بالنسبة لكل مشاكل التحليل الطبقي. وبالتأكيد قد تحدث مثلاً في محاولة تفسير التباينات في سياسة الدولة عبر الزمان والمكان في المجتمعات الرأسمالية، أن يظهر أن تباينات التكوين الطبقي والصراع الطبقي أهم من التباينات في البنية الطبقيّة في ذاتها.. ومع ذلك لا تزال مشكلة فهم العلاقات الطبقيّة والبنية الطبقيّة الأساس المفهومي للتحليل الطبقي، ولهذا سوف نركز هنا علي هذه المسألة.

سنبحث فيما يلي ثماني مجموعات من المسائل المفهومية:

- ١ - مفهوم علاقات الانتاج الاجتماعيّة ٢ - فكرة العلاقات الطبقيّة كشكل محدد للعلاقات ٣ - معني تباينات variations العلاقات الطبقيّة ٤ - مشكلة تعقد العلاقات الطبقيّة ٥ - معني "موقع location" داخل علاقات طبقيّة. ٦ - التعقد في تحديد المواقع الطبقيّة ٧ - التمييز بين المستوي الجزئي micro والمستوي الكلي macro في التحليل الطبقي.
- ٨ - "الفاعل" الطبقي "agency" class.

وفي حين أن هذه المشاكل تربط ارتباطاً وثيقاً بشرح مفهوم الطبقة في التراث الماركسي، سوف يكون كثير منها وثيق الارتباط بأجندات أخرى للتحليل الطبقي.

## علاقات الإنتاج الاجتماعية

يتطلب أي نظام إنتاجي استخدام مجموعة من الأصول أو الموارد أو عوامل الإنتاج: أدوات وآلات وأرض ومواد خام وقوة عمل ومهارات ومعلومات وهلم جرا. يمكن وصف هذا الاستخدام تقنيا بوظيفة الإنتاج production function: الجمع بين مدخلات كثيرة للغاية من مختلف الأنواع في عملية محددة لإنتاج ناتج من نوع محدد، هذا هو ما يميز تصور الاقتصاديين لنظم الإنتاج. يمكن وصف هذا الاستخدام أيضا، بمصطلحات العلاقات الاجتماعية: للناس الذين يشاركون في الإنتاج حقوق وسلطات مختلفة الأنواع علي استخدام المدخلات، وعلي نتائج استخدامها. تتوقف الأساليب الفعلية للجمع بين المدخلات وإستخدامها في الإنتاج علي طريقة استخدام هذه الحقوق والسلطات، مثلما تتوقف علي السمات التقنية لدالة إنتاجية production function بالمعني الدقيق.

ويشكل الجمع بين هذه الحقوق والسلطات " علاقات الإنتاج الاجتماعية". ومن المهم أن نتذكر أن هذه الحقوق والسلطات علي الموارد هي خواص للعلاقات الاجتماعية وليست أوصافاً لعلاقة الناس بالأشياء في حد ذاتها: أن تكون لشخص حقوقا وسلطات بالنسبة للأرض مثلا، يحدد علاقته الاجتماعية بأناس آخرين بالنسبة لإستخدام الأرض وتملك ثمار إنتاجيتها. هذا يعني أن علاقات القوة التي تنطوي عليها علاقات الإنتاج تتعلق بالأساليب التي تنظم وتضبط بها أنشطة الناس، وليست مجرد توزيع لمجموعة أشياء ذات قيمة.

## العلاقات الطبقية كشكل لعلاقات الإنتاج

عندما تكون حقوق وسلطات الناس علي الموارد الإنتاجية موزعة توزيعا غير متساو: عندما يكون لبعض الناس حقوقا وسلطات أكبر من غيرهم بالنسبة لأنواع محددة من الموارد الإنتاجية، يمكن وصف هذه العلاقات بالعلاقات الطبقية. التناقض الرئيسي في المجتمعات الرأسمالية مثلا، هو بين ملاك وسائل الإنتاج وملاك قوة العمل، طالما أن " التملك owning " هو وصف لحقوق وسلطات بالنسبة لمورد مستخدم في الإنتاج. لا تتحدد الحقوق والسلطات التي نتحدث عنها بالنظر إلي ملكية الأشياء أو



السيطرة عليها عموماً، بل بالنسبة للموارد أو الأصول فقط، طالما أنها تستخدم في الإنتاج. ليس الرأسمالي مجرد مالك لآلات، بل هو شخص يملك آلات، ويستخدم تلك الآلات في عملية إنتاجية، ويستأجر ملاك قوة العمل ليستخدمهم، ويوجه العملية التي تستخدم فيها الآلات لإنتاج أشياء، ويتملك الأرباح من تلك الآلات. جامع الآلات ليس رأسمالياً بحكم ملكيته لها. لكي تعد العلاقة طبقية لا يكفي إذن وجود حقوق وسلطات غير متساوية استناداً إلى ملكية مورد فحسب. لابد أن تكون هناك أيضاً حقوقاً وسلطات غير متساوية على تملك علي نتائج استخدام ذلك المورد. هذا يقتضي بصفة عامة تملك الدخل الذي يولده استخدام المورد المذكور.

### تباينات في العلاقات الطبقية

" لا معنى للحديث - في بعض استخدامات كلمة " طبقة " - عن أنواع مختلفة اختلافاً كيفياً من العلاقات الطبقية ". تتحدد الطبقات ببساطة ببعض الفئات العامة المشتركة universal generic categories مثل " من يملكون " و " من لا يملكون ". يمكن مع ذلك، أن يكون هناك تبايناً كمياً: الفجوة بين الأغنياء والفقراء، وكذلك تباين توزيع السكان بين هاتين الفئتين. ولكن لا يوجد حيز نظري theoretical space لتباين نوعي في طبيعة العلاقات الطبقية.

أحد الأفكار الأساسية في التراث الماركسي، أن هناك أنواع كثيرة من العلاقات الطبقية، وأنه لتحديد هذا التباين أهمية جوهرية. الفكرة الأساسية هي أن أنواع العلاقات الطبقية المختلفة تحددها أنواع الحقوق، والسلطات التي تجسدها علاقات الإنتاج. أنظر علي سبيل المثال، هناك ثلاثة أنواع من العلاقات غالباً ما يجري التمييز بينها في التراث الماركسي: الرق والإقطاع والرأسمالية. أن تقول في علاقات الرق الطبقية، أن مالك العبد " يملك " العبد يعني تحديد مجموعة من الحقوق والسلطات التي لمالك العبد علي مورد محدد مستخدم في الإنتاج: البشر. في الحالة القسوى، لمالك العبد فعلاً حقوق ملكية مطلقة. والعكس في النظام الرأسمالي، ملكية البشر محظورة. يسمح للناس أن يملكوا الأرض ورأس المال ملكية خاصة، ولكنهم ممنوعون من تملك غيرهم من الناس. هذه هي إحدى إنجازات الرأسمالية العظيمة:

لقد حققت توزيعا تسويا راديكاليا لهذا الأصل المحدد: كل شخص يملك وحدة قوة عمل واحدة يملكون أنفسهم. يمكن النظر إلي ما يسمى عامة بـ "الإقطاع" باعتباره مجتمعا للسلادة الإقطاعيين والأقنان فيه حقوق ملكية مشتركة في عمل القن. الإقطاع وفقا للوصف التقليدي، مجتمع يجبر فيه الفلاحون (الأقنان) علي العمل جزءا من الأسبوع علي الأرض المملوكة للسيد، وهم أحرار في العمل باقي الأسبوع علي ما لهم من أرض بمقتضى نوع من العرف. هذا، يعني الالتزام بالعمل جزءا من الأسبوع علي أرض السيد. في الحقيقة أن للسيد حقوق ملكية في القن تتخذ صورة حق استخدام عمل القن لمدة معينة من الزمن. هذه الملكية أقل قطعاً من ملكية العبد. من هنا جاء تعبير " الملكية المشتركة "، ملكية السيد والقن للقن. عندما يهرب قن من الأرض إلي المدينة، هربا من هذه الالتزامات، يكون للسيد الحق في ملاحقته، وإجباره علي العودة إلي الأرض. إن القن بهروبه من الأرض يكون في الحقيقة قد سرق شيئا يملكه السيد: الحق في جزء من عمل القن. وكما أن لمالك المصنع في النظام الرأسمالي الحق في أن تعيد له الشرطة آلات سرقها العمال من المصنع، للسيد الإقطاعي الحق في استخدام سلطات القسر لاستعادة عمل سرقه القن من الضيعة الإقطاعية.

### مشكلة التعقد في العلاقات الطبقيّة المخددة

يصف الكثير من التحليل الطبقي المغالي، وخاصة في التراث الماركسي، العلاقات الطبقيّة بتعبيرات صارخة مبسطة مستقطبة polarized إلي حد ما، يصور الصراعات الطبقيّة كمعارك بين البرجوازية والبروليتاريا، وبين السادة والأقنان، وبين سادة العبيد، والعبيد. تمسك هذه الصورة المبسطة علي المستوي المجرد فعلا بشيء جوهري في طبيعة العلاقات الطبقيّة: إنها في الحقيقة تولد - كما سنري - التناقضات التناحرية في المصالح، التي تكمن وراء الصراعات الصريحة. غير أن هذه الصورة المستقطبة polarized image هي أيضا مضللة، لأن العلاقات الطبقيّة في المجتمعات المحددة في الزمان والمكان ليست أبدا بهذه البساطة. إن أحد مهام التحليل الطبقي هي إيضاح التعقد، وإستكشاف تشعباته.



نوعان من التّعقد لهما أهمية خاصة: الأول، تتعايش في معظم المجتمعات تشكيلة من مختلف أنواع العلاقات الطبقية، وتترابط معا بطرق مختلفة. تعايشت مثلا، في الجنوب الأمريكي قبل الحرب الأهلية العلاقات الطبقية العبيدية والعلاقات الطبقية الرأسمالية لقد نبعت الديناميات والتناقضات الخاصة بذلك المجتمع من طريقة الجمع بين هذين المبدئين المتميزين للعلاقات الطبقية. تم أيضا الجمع بين أنواع معينة من المشاركة في المحصول في الولايات المتحدة في بداية القرن العشرين، تضمنت عناصر صارخة من النظام الإقطاعي في مزيج معقد مع علاقات رأسمالية. وإذا قبلنا وصف ملكية الدولة البيروقراطية لوسائل الإنتاج، بأنها تشكل نوعا متميزا من العلاقات الطبقية، فإن كثيرا من المجتمعات الرأسمالية المتقدمة اليوم تجمع ما بين الرأسمالية، ومثل تلك العلاقات الطبقية الدولية statist class relations.

الثاني، كما رأينا في مناقشتنا الموجزة للنظام الإقطاعي، الحقوق والسلطات التي يمكن أن تكون للناس علي مورد معين، هي في الحقيقة حزم معقدة من الحقوق والسلطات، وليست مجرد حقوق ملكية ذات بعد واحد. من المؤلف عندما يفكر الناس في التباينات في الحقوق والسلطات علي عوامل الإنتاج، يتعاملون مع هذه الحقوق والسلطات باعتبارها ذات بنية ثنائية بسيطة simple binary structure: إما انك تملك شيئا أو لا تملكه. يبدو أن لكلمة " ملكية " في الاستخدام اليومي هذا الطابع المطلق: إذا كنت أملك كتابا، فإني أستطيع أن افعل به ما أشاء، بما في ذلك حرقه، أو أن أستخدمه كطفاشة لفتح الباب أو أن أبيعها، وهلم جرا. وحتى ملكية الأشياء العادية أكثر تعقيدا بكثير من هذا. بعض الحقوق والسلطات يحوزها "المالك" والبعض الآخر يحوزها أشخاص آخرون، أو فاعلون جماعيون collective agencies. أنظر علي سبيل المثال إلي الآلات في مصنع رأسمالي، هذه الآلات ، في اللغة العادية، يملكها الرأسماليون الذين يملكون البرينيس. بمعنى، انهم اشتروها، ويمكنهم بيعها واستخدامها في توليد الربح، وهلم جرا. ولكن هذا لا يعني أن للرأسماليين حقوقا وسلطات مطلقة كاملة في استخدام هذه الآلات، علي سبيل المثال، يمكنهم تشغيلها فقط إذا كانت مطابقة للوائح التي تفرضها الدولة. إذا وجد المصنع في بيئة اجتماعية علي درجة عالية من التنظيم النقابي، فإن الرأسمالي قد لا يستطيع أن يستأجر غير أعضاء

النقابة ليستخدّم الآلة.. إن كلا من لوائح الدولة والقيود النقابية في سوق العمل تعني أن بعض أبعاد حقوق ملكية الآلات قد انتقلت من الرأسمالي إلى فاعل جماعي. هذا يعني أن حقوق الملكية الرأسمالية المطلقة لوسائل الإنتاج قد أصبحت جماعية جزئياً علي الأقل partially socialized.

هذه الأنواع من التعقّد منتشرة في النظام الرأسمالي المعاصر: القيود الحكومية علي الممارسات في مكان العمل، والتمثيل النقابي في مجالس الإدارة، ومخططات المشاركة في القرار co - determination schemes، وحق العاملين في شراء أسهم الشركة بسعر معيّن، وتفويضات السلطة للتراتبيات الإدارية managerial hierarchies.. الخ تشكل كلها أساليب مختلفة لتفكيك وإعادة توزيع حقوق الملكية والسلطات التي تجسدهما معاً فكرة "تملك وسائل الإنتاج". تشكل مثل هذه إعادة لتوزيع الحقوق والسلطات صورة من صور التنوع في العلاقات الطبقية. تبعد مثل هذه النظم في إعادة توزيع الحقوق والسلطات العلاقات الطبقية كثيراً عن الصورة البسيطة المجردة لعلاقات مستقطبة تماماً perfectly polarized. هذا لا يعني أن العلاقات لم تعد رأسمالية - تظل السلطة الأساسية في تخصيص رأس المال والسيطرة علي الأرباح، بالرغم من هذه التغيرات تحت السيطرة الخاصة للرأسماليين - بل تعني أن البنى الطبقية الرأسمالية قد تتباين تبايناً كبيراً تبعاً للأساليب المحددة لتقسيم الحقوق والسلطات وتوزيعها وإعادة الجمع بينها.

إن أحد أهداف التحليل الطبقي هو فهم نتائج هذا التباين في أشكال العلاقات الطبقية. غير أن مثل هذا التعقّد، يظل مع ذلك، تعقّد شكل من أشكال العلاقات الطبقية، وليس نوعاً آخر من العلاقات الاجتماعية طالما أن حقوق وسلطات الناس غير المتساوية علي الأصول الاقتصادية لا تزال تشكل العلاقات الاجتماعية محل البحث.

### المواقع الطبقية

أصبح الكثير من الجدل السوسيولوجي حول الطبقة عملياً جدلاً حول الجرد الأمثل optimal inventory للمواقع الطبقية - أو تعبير مرادف مثل "الفئات الطبقية class categories" - بدلاً من العلاقات الطبقية في ذاتها. وهذا يرجع إلي حد كبير إلي أن الكثير من البحث الأمبيرقي، وخاصة البحث الكمي، يدور حول بيانات معدة عن أفراد، ومن ثم أصبحت القدرة



علي تحديد موقع الفرد في البناء الاجتماعي مهمة. وهذا يقتضي في التحليل الكيفي تحديد موقع لهم في العلاقات الطبقية، ومثل هذا التمرين يتطلب منا أن نقرر أي معيار نستخدمه في التمييز بين المواقع الطبقية، و" كم عدد " الفئات الطبقية يولدها استخدام تلك المعايير.

ليس هناك خطأ في استخدام مفهوم الطبقة علي هذا النحو. المهم، في التراث الماركسي علي الأقل، ألا تغيب عنا حقيقة أن " المواقع الطبقية " تحدد المواقع التي يشغلها الأفراد في علاقة اجتماعية من نوع معين، علاقات طبقية، وليس مجرد صفة جزئية مميزة للشخص. الفرضية الكامنة وراء فكرة العلاقات الاجتماعية؛ هي أن الناس عندما يمارسون حياتهم اليومية عندما يختارون ويتصرفون بطرق مختلفة، تبني تصرفاتهم، بانتظام علاقاتهم بالآخرين، الذين يتصرفون ويصنعون هم أيضا خياراتهم. الحديث عن " علاقة اجتماعية " هو نوع من الحديث عن صفة تفاعلية متأصلة في بنية الفعل الإنساني.. الحديث عن " موقع location " في علاقة طبقية يعني إذن، تحديد مواقع الأفراد داخل مثل هذه الأنماط المبنية من أنماط التفاعل.

### التعقد في العلاقات الطبقية

قد يبدو لأول وهلة أن مشكلة تحديد المواقع الطبقية واضحة إلي حد ما. إنك تحدد أولا مفهوم العلاقات الطبقية ثم تستنبط من هذه العلاقات قائمة inventory بالمواقع الطبقية. العلاقة الطبقية الرئيسية في النظام الرأسمالي هي علاقة رأس المال/العمل، وهي تحدد موقعين طبقيين: الرأسماليين والعمال.

قد يكفي في بعض المشاكل، كما رأينا في مناقشتنا لمشكلة التعقد في العلاقات الطبقية ذاتها، التمييز بين موقعين فقط في المجتمعات الرأسمالية. ولكن مثل هذا النموذج الثنائي binary model الوحيد للمواقع الطبقية غير كاف.

إذا أردنا أن نفهم تشكل الخبرة الذاتية للناس في مجال العمل، أو العضلات التي يواجهها منظمو النقابة في الورشة، أو ميل الناس إلي تكوين مختلف التحالفات في الصراعات السياسية، أو آفاق مستقبل معيشة مريحة

ماديا، فإن معرفة ما إذا كانوا رأسماليين أو عمال قي نموذج استقطابي للعلاقات الطبقيّة لا يحتمل أن يقول لنا كل ما نريد أن نعرفه.

إننا نواجه - مع التسليم بقصور نموذج الموقعين two - location model - نوعين من الخيارات: الخيار الأول، الإبقاء علي نموذج الموقعين البسيط (الذي يسمي عادة، " نموذج الطبقتين " ثم نضيف إلي التحليل تعقيدات إضافية لا تعالج باعتبارها في ذاتها تعقيدات في المواقع الطبقيّة)، فلكي نفهم مثلا تشكّل خبرة الناس الذاتية داخل العمل، يمكننا إدخال مجموعة من الاختلافات المحددة في ظروف العمل الوثيقة الصلة بفهم خبرة العمل : درجة الاستقلالية ومدى إحكام الإشراف ومستويات المسؤولية والتعقّد المعرفي للمهام والمتطلبات المادية للعمل وآفاق الترقّي وهلم جرا. هذه ستعامل إذن، كمصادر لتباين خبرة الناس الذين يشغلون مواقع الطبقة العاملة في العلاقات الطبقيّة، حيث تحدّد مواقع الطبقة العاملة علي الأساس الثنائي البسيط لنموذج الموقعين. وبالمقابل، يمكننا أن نلاحظ أن بعض هذه التباينات " في ظروف العمل " هي في الحقيقة تباينات في الأساليب المحددة التي يوضع بها الناس في مواقعهم في العلاقات الطبقيّة. يمكن النظر مثلا إلي مدى السلطة التي لأحد العاملين علي غيره من العاملين باعتبارها انعكاسا لشكل محدد من أشكال توزيع الحقوق والسلطات علي عملية الإنتاج.

تبنيّت في عملي في التحليل الطبقي الإستراتيجية الثانية من هاتين الإستراتيجيتين، محاولا إدخال قدر معتبر من التعقيد مباشرة في وصف المواقع الطبقيّة. أفعل هذا (أملا) لاعن إعتقاد عنيد أننا نريد تصميم مفاهيمنا الطبقيّة علي نحو يجعل المواقع الطبقيّة بذاتها قادرة علي تفسير الكثير، بل لاعتقادنا أن الكثير من هذه التعقيدات، هي في الحقيقة، تعقيدات في الأساليب المحددة لتوزيع الحقوق والسلطات علي الموارد والأنشطة الاقتصادية موزعة عبر المواقع داخل العلاقات.

المشكلة هي في إدخال التعقّد في تحليل المواقع الطبقيّة بطريقة منهجية ودقيقة، بدلا من النظر إلي التعقّد باعتباره عشوائي وفوضوي. هذا يعني محاولة اكتشاف المبادئ التي تولّد التعقّد، ثم تحديد مغزى هذه المبادئ بالنسبة لمشكلة تحديد المواقع الطبقيّة. يبدو أن هناك خمسة مصادر لمثل هذا التعقّد لها أهمية خاصة بالنسبة للتحليل الطبقي:



- ١- تعقد المواقع الناجم عن تعقد داخل العلاقات ذاتها: تفكيك حزمة unbundling حقوق وسلطات العلاقات التطبيقية.
- ٢- تعقد في تخصيص أشخاص منفردين لـ (عدة) مواقع: يشغلون عدة مواقع في نفس الوقت.
- ٣- تعقد في الجوانب الزمنية temporal aspects للمواقع: المهن careers مقابل العمل المؤقت slot.
- ٤- الشرائح strata داخل العلاقات.
- ٥- الأسر والعلاقات التطبيقية.

### تفكيك حزمة الحقوق والسلطات

إذا كانت الحقوق والسلطات هي في الحقيقة حزم معقدة من الحقوق والسلطات قابلة للتفكيك، فإنه يمكن إذن تفكيكها جزئياً، وإعادة تنظيمها بأساليب معقدة. هذا يمكنه أن يولد مواقع طبقية، هي ما أشرت إليها باعتبارها "مواقع متناقضة contradictory locations" داخل العلاقات التطبيقية: "المديرون في الشركات مثلاً، يمكن اعتبارهم يمارسون بعض سلطات رأس المال: استئجار العمال وفصلهم، واتخاذ القرارات بشأن التقنيات الجديدة، وإجراء التعديلات في عملية العمل.. الخ ويحتلون الموقع الرأسمالي داخل العلاقات التطبيقية للنظام الرأسمالي. ومن جهة أخرى، لا يمكنهم بصفة عامة، بيع المصنع، أو تحويل قيمة أصوله إلى الاستهلاك الشخصي، ويمكن فصلهم من وظائفهم إذا كانت تقتصر الكياسة. إنهم في هذا الخصوص، يحتلون مواقع الطبقة العاملة في العلاقات التطبيقية. الفرضية الكامنة وراء هذه استراتيجية التحليلية لفهم الطبيعة التطبيقية للمديرين، هي أن النمط المحدد للجمع بين الحقوق والسلطات على الموارد الإنتاجية في موقع محدد، هو الذي يحدد مجموعة من عمليات سببية causal processes حقيقية ومهمة.

ثمة مرشح آخر لنوع من "المواقع التطبيقية المتناقضة" ناشئ عن الأساليب التي تضيف بها مهارات ومؤهلات معينة على أصحابها حقوقاً وسلطات فعلية على جوانب كثيرة من عملهم. وهذا يصدق بصفة خاصة على المستخدمين المهنيين، الذين تمثل سيطرتهم على ظروف عملهم شكلاً

متميزا من علاقتهم الوظيفية بمستخدميهم، غير أن، غير أن بعض مظاهر التمكين في العلاقات الوظيفية empowerment employment relations تميز أيضا الكثير من الوظائف غير المهنية العالية المهارة.

### تخصيص أناس لمواقع طبقية

يمكن أن يحوز الفرد وظيفتين في موقعين مختلفين في علاقات الإنتاج الاجتماعية: يمكن لشخص أن يكون مديرا أو عاملا في شركة، ويعمل لحسابه في وظيفة ثانية. هذا الشخص هو في الحقيقة في موقعين طبقيين مختلفين في آن واحد. عامل المصنع الذي يعمل لحسابه كنجار، يشغل وظيفتين، يتحدد موقعه الطبقي بطريقة أكثر تعقيدا من شخص آخر ليس كذلك. وأكثر من ذلك، قد يملك بعض الناس داخل مواقع الطبقة العاملة في شركة رأسمالية أسهما (في الشركة التي يعملون فيها أو في غيرها من الشركات) وبالتالي يحتلون أيضا، وإن يكن فقط إلى حد محدود، موقعا رأسماليا. العمال في شركة فيها خطة حقيقية لتملك العاملين الأسهم، يظلون مع ذلك في مواقع الطبقة العاملة داخل العلاقات الطبقيّة للنظام الرأسمالي، ولكنهم لم يعودوا في تلك المواقع فقط، إنهم في موقعين طبقيين في آن واحد.

### الصفة الوقتية للمواقع Temporality of locations

بعض الوظائف جزء من مسارات حياة وظيفية — سلسلة تغيّرات وظيفية رتيبة عبر الزمن — يكون فيها احتمال معقول لتغير الطبيعة الطبقيّة لهذه الوظائف. غير أن معظم المديرين في بعض منظمات العمل مثلا يبدؤون العمل في مواقع غير إدارية، متوقعين وانتقن الانتقال إلى الإدارة بعد نوع من التلمذة apprenticeship في الورشة، والصعود فيما بعد في سلم التراتيبات الإدارية. ومع ذلك قد يعملون لفترة إلى جانب العمال العاديين فـ "وظائفهم" ترتبط منذ البداية بمستقبل الوظائف الإدارية managerial careers. ما هي أهمية هذا لفهم الطبيعة الطبقيّة لمثل هذه الوظائف؟ إنه مهم لأن مصالح الناس وخبراتهم في مثل هذه الوظائف تتأثر تأثرا كبيرا بالمستقبل المحتمل المرتبط بوظائفهم. هذا يعني، أنه يمكننا أن موقع الناس الذين يشغلون هذه الوظائف في العلاقات الطبقيّة يتسم بما يمكن أن نطلق



عليه تعبير " التعقد الزمني temporal complexity ". وطالما أن المستقبل دائما غير مؤكد إلي حد ما، فإن البعد الزمني للمواقع الطبقيّة، يعني أيضا، أن موقع الشخص في العلاقات الطبقيّة قد يتسم بقدر من عدم التحديد الزمني أو اللاتيقين.

## مواقع الطبقات والشرائح

إذا كانت المواقع الطبقيّة تحددها الحقوق والسلطات التي لأناس علي الموارد الإنتاجية والأنشطة الاقتصادية، فإن ثمة مصدرا آخر للتعقد داخل المواقع الطبقيّة، يستند إلي مقدار الموارد ونطاق الأنشطة التي تخضع لهذه الحقوق والسلطات. هناك رأسماليون يملكون ويسيطرون علي كميات هائلة من رأس المال، ويستحمون آلاف العمال في كل أنحاء العالم، ورأسماليون يستخدمون عددا صغيرا من الأشخاص في موقع واحد، كلاهما "رأسماليون" من حيث العلاقات، ولكنهما يختلفان اختلافا هائلا في مقدار السلطة التي يمارسونها. وتختلف بين الناس ، في مواقع الطبقة العاملة، مهارات العمال وما يرتبط بها من قوة في السوق market capacity، وقدرتهم علي السيطرة علي الأجور في السوق.

وإذا كانت مهارتهم نادرة بما فيه الكفاية، قد يكون في إمكانهم أن يفرضوا " ريعا " معتبرا يكون أحد مكونات أجورهم. يشغل العمال المهرة وغير المهرة مواقع الطبقة العاملة طالما انهم لا يملكون أو يسيطرون علي وسائل الإنتاج، وأن عليهم أن يبيعوا قوة عملهم ليعيشوا. ولكنهم يختلفون في مقدار ما لديهم من مورد محدد هو المهارة. يمكن الإشارة إلي هذا النوع من التباينات الكمية بين الناس، الذين يشغلون موقعا علائقيا متماثلا similar relational location، باعتبارهم شريحة داخل المواقع الطبقيّة.

## الأسر والمواقع الطبقيّة

يرتبط الناس بالعلاقات الطبقيّة ليس فقط من خلال انخراطهم المباشر في السيطرة علي الموارد الإنتاجية واستخدامها، بل ومن خلال أنواع أخرى من العلاقات الاجتماعية، وخاصة علاقات الأسرة والقرابة. السبب في اهتمامنا بموقع الأشخاص الطبقي، أننا نعتقد أن خبراتهم ومصالحهم

وخياراتهم سوف تشكل من خلال آليات متنوعة كيفية تقاطع حياتهم مع العلاقات الطبقية. إذا كنت متزوجة رأسماليا، فسوف تكون مصالحك وخياراتك، بصرف النظر عما تفعلينه، مشروطة جزئيا بهذه الحقيقة، وهذه الحقيقة هي حقيقة عن "موقعك". يمكننا أن نسمي هذا البعد الخاص من أبعاد مشكلة المواقع الطبقية بـ "المواقع الوسيطة mediated locations داخل العلاقات الطبقية. وللمواقع الوسيطة أهمية خاصة في فهم المواقع الطبقية للأطفال وأصحاب المعاشات وربات البيوت والذين يعيشون في أسر يكسب العيش فيها شخصان. تضيف المواقع الوسيطة بصفة خاصة، تعقيدات مثيرة للاهتمام إلى التحليل الطبقي في الحالات التي يختلف فيها موقع الشخص الطبقي المباشر - الطريقة التي ينخرط بها في علاقات طبقية من خلال وظيفته - وموقعه الطبقي الوسيط. هذه، علي سبيل المثال، حالة أنثي، كاتبة علي الآلة الكاتبة في مكتب، متزوجة من مدير شركة، مع تزايد نسبة النساء المتزوجات في العمالة المأجورة، وتزايد طول الوقت الذي يقضونه في قوة عملهم يصبح وجود مثل هذه الأسر العابرة للطبقات class-cross households كما يطلق عليها أحيانا، شكلا بارزا من أشكال تعقد العلاقات الطبقية. تجعل هذه الأنواع من التعقد في تحديد المواقع الطبقية، بعض أساليب الحديث عن الطبقة إشكاليا. يسأل الناس عادة هذا السؤال: "كم عدد الطبقات الموجودة؟". علي سبيل المثال، وصف عملي عن البناء الطبقي بأنه يقدم "تموجا من اثنتي عشرة طبقة" طالما أنني قد أنشأت في بعض أبحاثي اثني عشر متغيرا طبقيا لدراسة موضوعات مثل الوعي الطبقي والحراك الطبقي. أعتقد أن مثل هذا النوع من الأسئلة في الإطار الذي أقترحه هنا، قد أسيء فهمه. "الموقع" الطبقي ليس "طبقة"، إنه موقع داخل علاقات. يتوقف عدد مثل هذه المواقع في تحليل لبنية طبقية إذن، علي مدى دقة تفصيل الوصف fine-grained الذي تتطلبه أغراض البحث الذي نتصدي له. يكون التميز التفصيلي الدقيق بين المواقع داخل العلاقات الطبقية مرغوبا فيه في بعض المسائل البحثية، طالما أن للأساليب المحددة لإرتباط أشخاص بحقوق وسلطات علي موارد أهمية تفسيرية. شعرت مثلا، في بحثي في العلاقة بين الموقع الطبقي والوعي الطبقي، أن مجموعة من الفئات المدققة fairly refined set of categories إلي حد ما، سوف تكون ملائمة. وقد يهين الوصف الأقل تفصيلا لمواقع داخل علاقات طبقية، نظرة أعمق. وشعرت في عملي في مشكلة



المساومة الطبقيّة class compromise أن نموذجاً أبسط بكثير من موقعين طبقيين، يتألف من عمال ورأسماليين فقط كان ملائماً.

## التحليل الطبقي الكلي والجزئي

التحليل الطبقي معني بكلا المستويين الكلي والجزئي للتحليل. البنية الطبقيّة class structure هي المفهوم الأساسي في التحليل الطبقي الكلي. ويمكننا أن نسمي مجموع العلاقات الطبقيّة في وحدة تحليل معيّنة " البنية الطبقيّة لتلك الوحدة. يمكننا إذن الحديث عن البنية الطبقيّة لشركة، لمدينة لبلد، وربما للعالم. كانت الدولة القومية، تقليدياً، وحدة التحليل المفضلة لتحديد البنية الطبقيّة. وكان هذا مبرراً جزئياً، بسبب أهمية الدولة، باعتبارها المؤسسة التي تفرض الحقوق والسلطات علي الأصول assets التي تشكل جوهر العلاقات الطبقيّة، ومع ذلك قد تكون وحدات أخرى للتحليل مناسبة تبعاً للمشكلة قيد البحث.

يركز المستوي الكلي للتحليل الطبقي علي تأثيرات البنية الطبقيّة التي تحدد فيه. إن تحليل كيف يقيد حراك رأس المال capital mobility خيارات الدول السياسية مثلاً، يشكل مستوي كلي للبحث في تأثيرات نوع معين من البنية الطبقيّة للدول. تحليل كيفية تأثير تركيز أو تشتت ملكية رأس المال في قطاع معين في أحوال التنظيم النقابي هو مستوي كلي لبحث تكوين طبقي. يحاول التحليل الطبقي الجزئي فهم الأساليب التي تؤثر بها الطبقة في الأفراد. أنه في جوهره تحليل لتأثيرات المواقع الطبقيّة علي الجوانب المختلفة لحياة الأفراد. قد تكون تحليلات إستراتيجيات سوق عمل العمال غير المهرة، أو آثار التغير التقني في الوعي الطبقي، أو الإسهامات السياسية للمديرين التنفيذيين للشركات، أمثلة للتحليل الطبقي الجزئي. يرتبط مستوي التحليل الجزئي بمستوي التحليل الكلي بطرق معقدة. فمن جهة، ليست البنية الطبقيّة وحدات مجردة تولد تأثيرات علي المستوي الجزئي مستقلة عن تصرفات واختيارات الأفراد: العمليات الكلية لها أسس جزئية micro-foundations ومن جهة أخرى، تحدث العمليات الجزئية التي من خلالها يشكل موقع الشخص في العلاقات الطبقيّة فرصة ووعيه وتصرفاته في سياقات كلية تؤثر تأثيراً عميقاً في أساليب عمل هذه العمليات الجزئية:

السياقات الكلية هي وسيط العمليات الجزئية. يسعى التحليل الطبقي كأى تحليل سوسيولوجي إلى فهم كلا المستويين الجزئي والكلّي وتفاعلهما.

### " الفاعل " الطبقي Class agency "

يكاد أن تكون معظم القضايا التي تناولناها حتى الآن، قضايا ذات طابع بنيوي. فقد بحثنا طبيعة العلاقات الاجتماعية التي يعيش الناس ويتصرفون في ظلها، وكيفية فهمها فهما طبقيًا، ولكننا لم نقل الكثير عن الفعل action ذاته. التحليل الطبقي الماركسي هو في النهاية، تحليل لشروط وعمليات التغير الاجتماعي، ولذا نحتاج إلى طاقم من الفئات a set of categories تمكننا من فهم تصرفات الناس الذين يعيدون إنتاج هذه العلاقات ويغيرونها. خمسة مفاهيم بالتحديد، ملائمة لتحقيق هذا الغرض: المصالح الطبقيّة والوعي الطبقي والممارسات الطبقيّة والتكوينات الطبقيّة والصراع الطبقي.

- **المصالح الطبقيّة:** هي مصالح الناس المادية النابعة من موقعهم داخل علاقات - طبقية. تشمل " المصالح المادية " مجموعة من المسائل: مستويات المعيشة ، وظروف العمل، ومستوى الكدح، وأوقات الفراغ، وأمورا أخرى. أن تصف مصالح الناس بالنسبة لهذه الأمور بأنها " مصالح طبقية "، يعني القول بأن الفرص والمخاطر trade - offs التي يواجهونها في سعيهم لتحقيق هذه المصالح أنشأتها مواقعهم الطبقيّة. يهيئ وصف هذه المصالح، المعبر النظري الأساسي الذي لا غنى عنه بين وصف العلاقات الطبقيّة، وتصرفات الأفراد داخل هذه العلاقات.
- **الوعي الطبقي:** وعي الناس الذاتي بمصالحهم الطبقيّة، وشروط تقدمهم.
- **الممارسات الطبقيّة:** الأنشطة التي ينخرط فيها الأفراد كأشخاص منفصلين، وكأعضاء في جماعات سعيًا لتحقيق مصالحهم.
- **التكوينات الطبقيّة:** الجماعات communities التي يشكلها الناس لتيسير سعيهم لتحقيق مصالحهم ، ابتداء من لمنظمات ذات الوعي الذاتي الرفيع من أجل تقدم مصالحهم، كالتقابات والأحزاب السياسية



وروابط العاملين، إلى أشكال الجماعات الفضفاضة، كالشبكات الاجتماعية social networks والجماعات المحلية.

• الصراع الطبقي: الصراعات بين ممارسات أفراد وجماعات، سعياً لتحقيق مصالح طبقية متعارضة. وذلك ابتداءً من إستراتيجيات أفراد من العمال داخل عملية العمل لخفض مستوي كدحهم، حتى الصراعات بين جماعات عالية التنظيم من العمال والرأسماليين علي توزيع الحقوق والسلطات داخل الإنتاج.

الإدعاءات التفسيرية: أطروحة أطروحات التحليل الطبقي الأساسية

metathesis

أطروحة أطروحات التحليل الطبقي الأساسية، هي أن الطبقة (أي العلاقات الطبقية، والمواقع الطبقية، والبنية الطبقية) بمعناها المتقدم لها نتائج منتظمة ومهمة لكل من حياة الأفراد والمؤسسات.

قد يقال أن " للطبقة اعتبار class counts " كشعار، فعلى المستوي الجزئي: أن يكون الشخص قادراً علي بيع قوة عمله في سوق العمل أو غير قادر، وما إذا كانت للشخص سلطة أن يقول لغيره من الناس ما يفعلوه في عملية العمل، أو ليست له هذه السلطة، وما إذا كان يملك قدراً كبيراً من رأس المال، ما إذا كانت لديه شهادات ذات قيمة، معتمدة قانوناً، وهلم جرا أمور لها نتائج حقيقية في حياة الناس، وعلى المستوي الكلي، إنه لأمر مهم لعمل مؤسسات مختلفة، ما إذا كانت الحقوق علي تخصيص واستخدام وسائل الإنتاج عالية التركيز في أيدي القلة من الناس أو أنها ليست كذلك، وما إذا كانت السلطة العامة قد تملك بعض هذه الحقوق، أو أنها بقيت تحت السيطرة الخاصة، وما إذا كانت هناك، أم لا عوائق مهمة أمام تملك الناس لمختلف أنواع الأصول التي يفتقرون إليها، وهلم جرا. أن نقول أن " للطبقة اعتبار " ، يعني إذن إدعاء أن توزيع الحقوق والسلطات علي الموارد الإنتاجية الأساسية للمجتمع له نتائج مهمة ومنتظمة علي كلا المستويين الجزئي والكلي للتحليل الاجتماعي.

إن جوهر هذا النوع من الادعاءات، هو مجرد زوج من القضايا الأكثر تحديداً عن تأثيرات العلاقات الطبقية علي المستوي الجزئي لحياة الأفراد:

القضية الأولى: ما نملكه يحدد ما نحصل عليه.

القضية الثانية: ما تملكه، يحدد ما عليك فعله، لتحصل علي ما تحصل عليه. تخص أولاهما، توزيع الدخل، بالدرجة الأولى. يزعم التحليل الطبقي إذن، أن الحقوق والسلطات التي لبعض الناس علي الأصول الإنتاجية، هي محدد منتظم ومهم لمستويات معيشتهم. إن ما نملكه يحدد ما نحصل عليه. ثاني هذه العمليتين السببيتين، يخص بالدرجة الأولى، توزيع الأنشطة الاقتصادية. مرة أخرى، أطروحة التحليل الطبقي هي: أن الحقوق والسلطات علي الأصول الإنتاجية هي محددات منتظمة ومهمة لإستراتيجيات وممارسات الناس المنخرطين فيها لكسب دخولهم، سواء كان عليهم أن يرصفوا الرصيف متطلعين إلي وظيفة، أو يتخذون قرارات تتعلق بتخصيص الاستثمارات حول العالم و/أو ما إذا كان عليهم أن يقلقوا بسبب قروض عليهم أن يسددوها حتى لا تتعرض الشركة للإفلاس. إن ما تملكه يحدد ما عليك أن تفعله لتحصل علي ما تحصل عليه. النتائج الأخرى، المرتبطة بالطبقة: أنماط التصويت، والاتجاهات attitudes، ونشأة الصداقات، والصحة.. الخ، هي نتائج ثانوية لهاتين العمليتين الأوليتين.. عندما يزعم محللو الطبقات مثلاً، أن المواقع الطبقيّة تشكل الفرص لمستويات معيشة الناس، وتؤثر هذه الفرص في التفصيلات السياسية، أو لأنهم يعتقدون أن المواقع الطبقيّة تؤثر في الخبرة التي يعيشها الناس داخل العمل (الخبرات التي تولدها أنشطة العمل وتؤثر هذه بدورها في التفصيلات.

هذه، ليست ادعاءات فارغة، فعلي سبيل المثال، قد تكون علاقة توزيع حقوق وسلطات الأفراد علي الموارد الإنتاجية بدخولهم أو أنشطتهم الاقتصادية واهية نسبياً. لنفترض أن دولة الرعاية الاجتماعية welfare state وفرت لكل شخص حياة كريمة في مثل هذا المجتمع، سوف يكون ما يحصل عليه الناس، منفصلاً إلي حد كبير عن ما يملكونه. كذلك، إذا أصبحت الدنيا أشبه بورقة يانصيب دائمة continual lottery، ليس فيها عملياً أي استقرار في الجيل أو عبر الأجيال لتوزيع الأصول، عندئذ تكون العلاقة بمثل تلك الأصول مهمة للحصول علي الدخل، إذا نظرنا للأمور نظرة إستاتيكية، من المنطقي إذن، أن نقول أن الطبقة لا تهتم كثيراً، أو لنفرض أن المحدد الرئيسي لما عليك أن تفعله لتحصل علي ما تحصل عليه، كان السباق، أو الجنس، أو الدين، وأن أهمية ملكية أصول اقتصادية كانت هامشية في تفسير



أنشطة أي شخص أو ظروفه الاقتصادية. مرة أخرى، قد لا يكون للطبقة في مثل هذه المجتمع قوة تفسيرية كبيرة (بالطبع، عندما يكون العرق أو الجنس أساس تحديد مواقع الناس الطبقة). ليس واقع اللامساواة في الدخل أو السيطرة والتبعية داخل العمل وحده برهانا علي أن الطبقة أهمية، فما ينبغي إثباته هو أن حقوق الناس وسلطاتهم علي الموارد الإنتاجية لها تأثير منظم في هذه الظواهر.

### التحليل الطبقي الماركسي

ليس هناك، كما ذكرنا، شيء ماركسي فريد في إدعاءات التحليل الطبقي التفسيرية. عبارة " ما يحصل عليه الناس " و " ما علي الناس أن يفعلوه ليحصلوا علي ما حصلوا عليه " تبدو شديدة الشبه بعبارة " فرص الحياة ". يقول محللو الطبقات الفيريين نفس الشيء تقريبا. هذا هو السبب في علاقة القرابة الوثيقة بين التصورات الماركسية والفيرية للطبقة (بالرغم من أن القرابة أقل بين الأطر النظرية الأوسع التي تظهر فيها هذه المفاهيم أو في الاعتقاد في مدي القدرة التفسيرية لمفهوم الطبقة).

إن ما يجعل التحليل الطبقي تحليلا ماركسيا بامتياز، هو وصفه لآليات محددة تعتبر الآليات المولدة لهذين النوعين من النتائج. والمفهوم المحوري هنا هو مفهوم الاستغلال. هذا هو العنصر المفهومي الذي يرسى المفهوم الماركسي للطبقة في أجندة تحليل طبقي ماركسية متميزة.

الاستغلال مفهوم معقد متحد. قصد به تحديد شكل معين من أشكال الاعتماد المتبادل بين مصالح الناس المادية، إنه بالتحديد، وضع تتوفر فيه ثلاثة معايير:

(١) مبدأ اعتماد الرفاهية المتبادلة العكسي The inverse interdependent welfare principle

تعتمد الرفاهية المادية للمستغلين سببيا علي الحرمان المادي للمستغلين. هذا يعني أن مصالح الفاعلين داخل مثل هذه العلاقات ليست مختلفة فحسب بل متناقضة تناقضا عدائيا antagonistic أيضا: إن تحقيق مصالح المستغلين يفرض الإضرار بالمستغلين.

## (٢) مبدأ الاستبعاد The exclusion principle

يعتمد هذا الاعتماد المتبادل العكسي لرفاهية المستغلين والمستغلين علي استبعاد المستغلين من الوصول إلي موارد إنتاجية معينة.

## (٣) مبدأ التملك

يولد الاستبعاد ميزة مادية للمستغلين، لأنه يمكنهم من تملك جهد عمل المستغلين.

الاستغلال إذن، هو تشخيص للعملية التي تولد من خلالها اللامساواة في الحقوق والسلطات علي الموارد الإنتاجية. اللامساواة في الدخول: تحدث اللامساواة، جزئيا علي الأقل، من خلال أساليب تجعل المستغلين قادرين علي تملك فائض ولده جهد المستغلين بحكم حقوق وسلطات المستغلين الإستبعادية exclusionary rights علي الموارد.

إذا وجد المبدءان الأول والثاني دون الثالث، قد يوجد ما يمكن أن نسميه القهر الاقتصادي غير الاستغلالي، وليس الاستغلال. ومع ذلك، لا يزال صحيحا أن رفاهية الجماعة المميزة، هي علي حساب المحرومين، وتستند هذه العلاقة المعكوسة إلي الملكية والسيطرة علي موارد اقتصادية. غير انه لا يوجد في القهر غير الاستغلالي تملك لجهد العمل، ولا تحويل لثمار العمل من جماعة إلي أخرى.

الدالة الجوهرية لهذا الاختلاف بين نمطين من اللامساواة، هي انه في القهر الاقتصادي غير الاستغلالي، لا تحتاج الجماعة الاجتماعية المميزة ذاتها الفئة المستبعدة، وفي حين أن رفاهيتها لا تعتمد علي مبدأ الاستبعاد ليس هناك اعتمادا متبادلا مستمرا بين أنشطتهما. في حالة الاستغلال، يحتاج المستغلون فعلا المستغلين: تعتمد رفاهية المستغلين علي جهود المستغلين. أنظر مثلا، إلي التباين بين معاملة المستوطنين في أمريكا الشمالية، وفي جنوب أفريقيا. تتحقق رفاهية المستوطنين في كلا المكانين من خلال عملية استبعاد السكان المحليين من الحصول علي الأرض. كانت رفاهية المستوطنين إذن ترتبط ارتباطا سببيا بحرمان السكان المحليين، وتركزت هذه الرابطة السببية في السيطرة علي الموارد. تختلف الحالتان، مع ذلك، اختلافا بينا في المعيار الثالث. اعتمد المستوطنون في جنوب إفريقيا اعتمادا كبيرا علي جهد عمل السكان المحليين، أو لا باعتبارهم فلاحين مستأجرين وعمال زراعيين، ثم كعمال مناجم فيما بعد. وفي أمريكا الشمالية، لم يعتمد



المستوطنون علي عمل الأمريكيين الأصليين. هذا يعني أنه كان في إمكان المستوطنون البيض عندما واجهوا مقاومة الأمريكيين الأصليين لتجريدهم من ملكية الأرض اتباع إستراتيجية الإبادة. كان هناك تعبير أمريكي شعبي كرهه شاع في القرن التاسع عشر يعكس واقع هذا القهر الاقتصادي غير الاستغلالي للأمريكيين الأصليين: " الهندي الطيب الوحيد " هندي ميت " ليس صدفة ان لا يوجد تعبير من قبيل: " العامل الطيب الوحيد عامل ميت " يمكن ان يقال أن " العامل الطيب الوحيد هو العامل المطيع أو العامل حي الضمير " وليس " عاملاً ميتاً ". يفرض الاستغلال قيوداً علي المستغل، وهذا يتجلى في التباين بين مصير السكان الأصليين في أمريكا الشمالية ومصيرهم في جنوب أفريقيا.

يجعل هذا الاعتماد المتبادل من الاستغلال، بالتحديد، شكلاً انفجارياً من أشكال العلاقات الاجتماعية لسببين: الأول، يشكل الاستغلال علاقة اجتماعية تستقطب في آن واحد مصالح جماعة ضد مصالح جماعة أخرى وهي تقتضي في نفس الوقت استمرار تفاعلها. ثانياً، أنها تضيف علي الجماعة المميزّة شكلاً من السلطة تتحدي بها مصالح المستغلين، وهذه نقطة مهمة. يعتمد الاستغلال علي تملك جهد العمل، لأن الإنسان فاعل واع وليس إنساناً آلياً. إنهم يحتفظون بمستوي عال من السيطرة علي إنفاقهم للجهد. إعتصار الجهد في العلاقات الاستغلالية إذن إشكالي ومزعزع إلي حد ما، يتطلب لأجهزة مؤسسية فعالة لإعادة إنتاجه. قد تصبح مثل هذه الأجهزة مكلفة للمستغلين في صورة نفقات الإشراف والمراقبة والجزاءات.. الخ. تشكل القدرة علي فرض مثل هذه النفقات، صورة من صور قوة المستغلين. يرتبط الاستغلال، كما هو معروف هنا، ارتباطاً حميماً بمشكلة السيطرة، أي بالعلاقات التي يوجه فيها شخص أنشطة شخص آخر ويسيطر عليها. تحدث السيطرة، أولاً بمقتض مبدأ الاستبعاد. امتلاك " مورد " يعطي الشخص سلطة منع الآخرين من استخدامه. إن سلطة أصحاب العمل في استئجار وفصل العمال هي أو ضح مثال لهذا الشكل من أشكال سيطرة. غير أن السيطرة تحدث أيضاً في معظم الأحوال مقترنة بمبدأ التملك the appropriation principle، طالما أن تملك جهد عمل المستغلين يتطلب عادة أشكالاً من التبعية المباشرة في عملية العمل في صورة الرئاسة bossing

والإشراف والتحديات.. الخ. يحدد الاستغلال المقترن بالسيطرة معا السمات الأساسية للتفاعلات البنيوية داخل العلاقات التطبيقية.

تحدد حقوق وسلطات الأفراد علي الموارد الإنتاجية في التحليل الطبقي الفيري، تماما كما في التحليل الماركسي، الأساس المادي للعلاقات التطبيقية. ولكن الحقوق والسلطات مهمة في التحليل الذي يستلهم فيبر: أولا بسبب الأساليب التي تشكل بها فرص الحياة، وأبرزها فرص الحياة داخل مبادلات السوق market exchanges، وليس أساليب هيكلتها لأنماط الاستغلال والسيطرة. تؤثر السيطرة علي الموارد علي القدرة علي المساومة داخل عمليات المبادلة، وهذا يؤثر بدوره علي نتائج مثل هذه المبادلات، وخاصة الدخل. ليس الاستغلال والسيطرة حجرة الزاوية في هذا الرأي.



## الشكل (١) ثلاثة نماذج للتحليل الطبقي

### ١ - التحليل الطبقي التدرجي البسيط

تفاوت السيطرة على الدخل ← الصراع على التوزيع  
(فرص الحياة)

### ٢ - التحليل الطبقي الفيبيري

العلاقات بالموارد الاقتصادية ← قدرة السوق في علاقات التبادل ← تباين السيطرة على الدخل ← الصراع على التوزيع

### ٣ - التحليل الطبقي الماركسي

قدرة السوق في علاقات التبادل ← تباين السيطرة على الدخل (فرص الحياة) ← تباين السيطرة على جهد العمل (الاستغلال والسيطرة) الإنتاج  
العلاقة بالأصول الاقتصادية ← موقع داخل علاقات الإنتاج  
الصراع على التوزيع

## الشكل (١) ثلاثة نماذج للتحليل الطبقي

يوضح الشكل (١) التضاد بين الإطارين الماركسي والفيبري للتحليل الطبقي. يختلف كلا التحليلين الماركسي والفيبري اختلافاً بيناً عن التوصيفات التدرجية gradational accounts للطبقة التي تتحدد فيها الطبقة ذاتها مباشرة في إطار اللامساواة في الدخل، كما أن كلاهما يبدأ بمشكلة العلاقات الاجتماعية التي تحدد وصول أناس إلى الموارد الاقتصادية. يشترك إذن

التعريفان الماركسي والفيري للعلاقات الطبقية، في المجتمع الرأسمالي - إلي حد ما - في ذات المعيار الإجرائي الأساسي.

إن ما يختلفان فيه هو الصياغة النظرية المفصلة، وتحديد دلالات هذه المجموعة المشتركة من المعايير:

يري النموذج الماركسي أن هناك مسارين للأسباب التي تولدها بانتظام هذه العلاقات، أحدهما يعمل من خلال مبادلات السوق، والآخر من خلال عملية الإنتاج ذاتها، بينما يتبع النموذج الفيري مسارا سببيا واحدا. يفصل النموذج الماركسي في شرحه لآليات هذين المسارين السببيين، من حيث الاستغلال والسيطرة والقدرة علي المساومة في التبادل أيضا، بينما يتعامل النموذج الفيري فقط مع المساومة في التبادل. هناك إذن نوع من تداخل الإستراتيجية الفيرية للتحليل الطبقي في النموذج الماركسي.

يعني هذا التداخل للمفهوم الفيري للطبقة في مفهومها الماركسي، أن الفارق بين التحليل الماركسي، والتحليل الفيري سوف يكون ضئيلا بالنسبة لأنواع معينة من القضايا. وهذا هو الحال، خاصة بالنسبة للقضايا الجزئية المتعلقة بتأثير الطبقة في حياة الأفراد، فعلي سبيل المثال، إذا أردنا أن نشرح كيف يؤثر الموقع الطبقي في مستوى معيشة الناس، فليس هناك من سبب محدد يدعو لاختلاف مفهوم الموقع الطبقي المستخدم في التحليل بين النهج الماركسي والنهج الفيري. إن كلاهما يتعامل مع العلاقة الاجتماعية استنادا إلي الأصول المولدة للدخل، وخاصة راس المال والمهارات، باعتبارها أساسية في تحديد الموقع الطبقي.

يمكن بالطبع، أن يُضمّن أي فيري أي بحث سوسيولوجي محدد، تحليلا لاستغلال وسيطرة علي أساس طبقي. إن أحد أسباب جاذبية التحليل الفيري هو انه يسمح تماما بإدخال عمليات سببية causal processes إضافية فيه. غير ان مثل هذا التضمين، يمثل استيراد النموذج الفيري تيمات themes ماركسية، وليس في النموذج ذاته مايدل علي أهميتها. قال فرانك باركن Frank Parkin ذات مرة في كتاب عن نظرية الطبقة قوله مشهورة: أن " داخل كل ماركسي - جديد neo-marxst فيري يناضل ليخرج منه ". ويوحي الرأي الذي نعرضه هنا بعبارة مكملّة: " داخل كل فيري - جديد يساري، ماركسي يناضل ليبقي في الخفاء ".



العائد: ما هي مزايا الإستراتيجية الماركسية للتحليل الطبقي ؟

الاستغلال والسيطرة كلمتان مشحونتان بشحنة معيارية. أن توصف العلاقات الطبقيّة علي هذا النحو هو تأكيد للنقد التسويقي لهذه العلاقات. هذا شيء جذاب، بالنسبة لشخص ملتزم بالرؤية التسوية الراديكالية للتراث الماركسي، ولكن ليس، بالطبع، كل مهتم بدراسة الطبقة في المجتمع الرأسمالي يقبل النزعة التسوية الراديكالية للأجندة الماركسية المعيارية. ماذا لو أن شخصا اعتقد أن فكرة التغييرات التحريرية للنظام الرأسمالي، وإن كانت جذابة أخلاقيا، هي أو هام يوتوبية ؟ أو حتى ما هو أكثر نقديّة، ماذا لو أن شخصا اعتقد أن الرأسمالية، بصفة خاصة، ليست جائزة ؟

وإذا رفضنا ملاءمة الأجندة الماركسية المعيارية، هل يعني هذا أيضا رفضا كاملا للمفهوم الماركسي للطبقة ؟ لا أعتقد ذلك، هناك عدة أسباب لأن يكون لصياغة مفهوم الطبقة بلغة الاستغلال والسيطرة عائد نظري يتجاوز الأجندة المعيارية للتحليل الطبقي الماركسي ذاتها:

١- ربط التبادل بالإنتاج: يثبت المنطق الماركسي للتحليل الطبقي الصلة الحميمة بين طريقة تنظيم العلاقات الاجتماعية في التبادل وفي الإنتاج. هذه مسألة جوهرية، وليست مسألة تعريف.

تشكل حقوق وسلطات الأفراد علي الموارد الإنتاجية بانتظام موقعهم داخل كلا من علاقات التبادل وداخل العملية الإنتاجية ذاتها. هذا لا يعني بالطبع، أنه ليس هناك تباين مستقلا للتبادل والإنتاج وإنما يعني أن العلاقات الطبقيّة تنشئ هذا التباين.

٢- الصراع: أحد الادعاءات التقليدية عن التحليل الطبقي الماركسي أنه يضع في المقدمة الصراع داخل العلاقات الطبقيّة: الحق، أن إحدى طرق وصف الماركسية في كتب علم الاجتماع المدرسية هي النظر إليها باعتبارها إحدى صور " نظرية الصراع conflict theory ". غير أن هذا التشخيص غير دقيق تماما، لأن الصراع، هو أيضا، بالتأكيد، أحد السمات البارزة للعلاقات الطبقيّة في الآراء الأفييرية في الطبقة. السمة المميزة للوصف الماركسي للعلاقات الطبقيّة بهذه العبارات ليست فقط أنه يعطي أولوية للصراع الطبقي، بل أنه يفهم الصراع باعتباره ناجما عن خصائص أصلية

للتك العلاقات التي تولده، لا عن مجرد عوامل عارضة. يحدد الاستغلال بنية مصالح متناحرة يعتمد بعضها علي بعض ، يعتمد تقدم مصالح المستغلين فيها علي قدرتهم علي إلحاق الضرر بالمستغلين. هذا تناقض عدائي في المصالح، أقوى من مجرد المنافسة، و يضمن صحة تنبؤ التحليل الطبقي الماركسي بتخلص النظم الطبقيّة من الصراع.

٣- السلطة: ليس مجرد الادعاء بان العلاقات الطبقيّة تولد مصالح متناقضة تناقضا عدائيا هو جوهر البناء الماركسي للتحليل الطبقي، بل أنها تعطي أناسا في مواقع طبقيّة تابعة أشكالا من القوة في نضالهم من أجل تحقيق مصالحهم. يقوم الاستغلال علي انتزاع جهد العامل، وطالما أن الناس يحتفظون دائما بقدر من السيطرة علي جهودهم الخاص، فإنهم يواجهون مستغليهم بقدرتهم علي مقاومة الاستغلال. هذا شكل أساسي من أشكال القوة. وهذا ينعكس في الإستراتيجيات المضادة المعقدة التي تضطر الطبقات المستغلة إلي تبنيها ، بإبداع أدوات الإشراف والرقابة والرصد وتوقيع الجزاء، و بفضل هذه القدرة الأصيلّة علي المقاومة - وهي شكل من أشكال القوة الاجتماعيّة social power المتجذرة في ما ينطوي عليه الاستغلال من تبعية متبادلة - تضطر إلي تكريس بض مواردها لضمان قدرتها علي تسخير جهد العمل.

#### ٤- القهر والقبول consent

يحتوي التحليل الطبقي الماركسي علي بقايا ما يمكننا أن نطلق عليه نظرية باطنية endogenous theory لنشأة القبول أو الرضا، تري أن اعتصار جهد العمل في نظم الاستغلال مكلف للطبقات المستغلة، بسبب قدرة الناس الفطرية علي مقاومة استغلالهم. غالبا ما تكون النظم الاستغلالية المستندة إلي القهر وحده دون المستوي الأمثل، طالما أنه يسهل علي العمال في ظروف كثيرة الامتناع عن إتقان العمل. عندئذ سوف تميل الطبقات المستغلة إلي البحث عن طرق لتخفيض تلك التكاليف. إن فعل الأشياء التي تنتزع قبول المستغلين الإيجابي، هو أحد الطرق لتخفيض التكاليف التجارية العامة overhead costs لا اعتصار جهد العمل. وهذه الأشياء تبدأ بتطوير سوق العمل



الداخلي، الذي يعزز توحد العمال مع الشركة التي يعملون فيها، وولاءهم لها وتأبيدهم للمواقف الأيديولوجية التي تعلن أن المؤسسات الرأسمالية هي الأفضل عمليا وأخلاقيا.

غير أن لمثل هذه الممارسات أيضا تكاليف المرتبطة بها، ولهذا يمكن النظر إلى نظم الاستغلال باعتبارها نظاما تقطوي دائما على آليات الجمع بين القهر والقبول لاعتصار جهد العمل. يضمن هذا الرأي تنبؤا محددا عن أنواع الأيديولوجيات التي يحتمل أن تظهر في كل العلاقات الطبقيّة الاستغلالية وفي ظروف القهر غير الاستغلالي. لا تعتمد الجماعة القاهرة في ظروف القهر غير الاستغلالي على اعتصار الجهد عمل المقهورين، ومن ثم ليست هناك حاجة لانتزاع رضائهم الفعلي. يمكننا إذن تصديق ردود الفعل القمعية للمقاومة في بعض الأوضاع التاريخية، بما في ذلك الإبادة الجماعية.

يحتمل أن تكون المشكلة الأيديولوجية في مثل هذا الوضع هي الهواجس الأخلاقية داخل الجماعة الظالمة ولهذا يحتمل أن تنمو الأيديولوجيات التي تبرر هذا الظلم للظالمين وليس للمظلومين. شعار " الهندي الطيب هندي ميت " شعار أطلق ليسمعه المستوطنون البيض، وليس الأمريكيين الأصليين.

من ناحية أخرى، طالما أن المستغلين في العلاقات الاستغلالية في حاجة إلى تعاون المستغلين فالأرجح أن تعني الأيديولوجيات بمشكلة خلق القبول، وهذا يضغط على الأيديولوجيات بطريقة، أو بأخرى، لتأخذ في الاعتبار مصالح الجماعة المستغلة.

## ٥ - التحليل التاريخي / المقارن

كان التحليل الطبقي الماركسي، في تصوّره الأصلي، جزءا لا يتجزأ من نظرية كاسحة لبنية التغيير الاجتماعي، تقسّمه إلى عصور ومسارات تاريخية، ولكن، حتى لورفضنا المادية التاريخية، فلا تزال إستراتيجية التحليل الطبقي الماركسية ومحورها الاستغلال تقدم لنا قائمة غنية بالمفاهيم للتحليل التاريخي والمقارن. تتحدد العلاقات الطبقيّة المختلفة بالآليات المحددة التي يتحقق بها الاستغلال وتعني هذه الاختلافات بدورها مشاكل مختلفة تواجهها الطبقات المستغلة لإعادة إنتاج امتيازها الطبقي، وفرصا مختلفة لمقاومة الطبقات المستغلة. يقدم هذا التنوع في هذه الآليات، وفي طرائق الجمع بينها في مجتمعات محددة، خريطة طريق جبارة يقدم هذا التنوع في

هذه الآليات، وفي طرائق الجمع بينها في مجتمعات محددة، خريطة طريق جبارة للبحث المقارن.

هذه كلها أسباب تجعل لمفهوم الطبقة القائم علي الربط بين علاقات الإنتاج الاجتماعية من جهة والاستغلال والسيطرة من جهة أخرى، أهمية سوسيولوجية. غير أن العائد الأساسي الأكبر لهذه الأسس المفهومية، هو الأسلوب الذي نغرس به النقد الأخلاقي في تربية التحليل الطبقي.

يركز وصف الآليات التي تستند إليها العلاقات الطبقيّة في الاستغلال والسيطرة، الانتباه علي الدلالات الأخلاقية للتحليل الطبقي. يحدد الاستغلال والسيطرة الأسباب التي تجعل هذه العلاقات ظالمة ومؤذية وليست مجرد سبب للمساواة.

يمكن إذن، أن ينجح التحليل الطبقي، لا باعتباره جزءا من نظرية المصالح والصراعات فحسب بل باعتباره أيضا، جزءا من نظرية تحريرية للبدائل، والعدالة الاجتماعية أيضا. وحتى إذا غابت الاشتراكية عن الأجندة التاريخية، فإن فكرة مناهضة المنطق الاستغلالي لن تغيب.





## نحو طبقة حاكمة كوكبية ؟ العولمة والطبقة الرأسمالية المتعدية الجنسية

وليم روبنسون وجيري هاريس \*

نشأت طبقة رأسمالية متعددة الجنسية كشريحة من البرجوازية العالمية تمثل رأس المال المتعدى الجنسية، ملاك وسائل الإنتاج الرئيسية العالمية التي تتجسد في الشركات المتعدية الجنسية والمؤسسات المالية الخاصة. إن إنتشار الشركات المتعدية الجنسية والزيادة السريعة في الاستثمار الأجنبي المباشر، وإنتشار الاندماجات mergers والإستحوايات acquisitions عبر الحدود الوطنية ونشأة نظام مالي كوكبي، وتداخل المواقع (الطبقية) interlocking of positions داخل البنية الكونية للشركات global corporate structure، هي بعض المؤشرات الإمبريقية للاندماج المتعدى الجنسية للرأسماليين. تدير الطبقة الرأسمالية المتعدية الجنسية دورات التراكم الكوكبية لا دورات التراكم الوطنية. وهذا يجعل لها وجودا موضوعيا، وهوية مكانيا وسياسيا داخل النظام الكوكبي تعلو على أي إقليم أو سياسات محلية. لقد أصبحت الطبقة الرأسمالية الكوكبية مهيمنة، ابتداء من سبعينات حتى نهاية تسعينات القرن العشرين، وسعت إلى تحقيق مشروع طبقي للعولمة الرأسمالية، تمثل مؤسسيا في جهاز دولة متعدى الجنسية ناشئ، وفي برنامج سياسي لـ " طريق ثالث ".

الكتلة التاريخية historical block الرأسمالية الكوكبية الناشئة منقسمة حول قضايا الحكم الطبقي وعلى كيفية تحقيق نظام لضبط الاقتصاد الكوكبي.

\* نحو طبقة حاكمة كوكبية ؟ العولمة والطبقة الرأسمالية المتعدية الجنسية

— وليم روبنسون WILLIAM ROBINSON

استاذ علم الاجتماع والانثروبولوجيا في جامعة نيومكسيكو

— جيرى هاريس JERY HARIS استاذ يعمل بمعهد ديفري للتكنولوجيا — شيكاغو

البحث منشور في مجلة:

SCIENCE AND SCOCIETY-NY 2000 VOL 64 ISSL, P 11 – 44.



تفتح التناقضات داخل الكتلة الحاكمة فرصا جديدة أمام مشاريع عمال العالم.

لقد أصبح من المسلم به علي نطاق واسع، أن النظام الرأسمالي العالمي يمر منذ سبعينات القرن العشرين بمرحلة إعادة هيكلة عميقة، ترتبط بعملية تاريخية عالمية، أصبحت تعرف بالعولمة (Burbach and Rbinson 1999).

التكوين الطبقي المتعدي الجنسية transnational class formation هو أحد العمليات الأساسية في العوامة الرأسمالية، التي واكبت تدويل رأس المال، وتكامل الهياكل الإنتاجية القومية. ونظرا للإندماج المتعدي الجنسية للإقتصادات القومية، وحراك رأس المال، والتفتت العالمي global fragmentation للتراكم، ولامركزية دوراته، أصبح التكوين الطبقي بصورة مطردة أقل إرتباطا بالإقليمية territoriality. أصبح افتراض الماركسيين التقليدي، الذي تمليه النظرية، أن الطبقة الرأسمالية منظمة في دول - أمم / دول - قومية states - nation ، تحركها ديناميات المنافسة الرأسمالية الوطنية، والتنافس بين الدول في حاجة إلي تغيير.

نزعم في هذا المقال أن طبقة رأسمالية متعدي الجنسية قد نشأت، وأنها طبقة حاكمة كوكبية. إنها طبقة حاكمة لأنها تسيطر علي آليات جهاز دولة ناشئ متعدي الجنسية، وعلي صنع القرار الكوكبي. وأن هذه الطبقة المتعدية الجنسية في سبيلها إلي بناء كتلة تاريخية رأسمالية كوكبية جديدة كتلة مهيمنة جديدة a new hegemonic block تتكون من مختلف القوي الاقتصادية والسياسية التي أصبحت القطاع المسيطر من الطبقة الحاكمة في كل أنحاء العالم، في بلدان الشمال المتقدمة كما في بلدان الجنوب. إن شئون حكم هذه الكتلة الحاكمة وسياساتها مشروطة بهيكل التراكم والإنتاج الكوكبي. تتكون هذه الكتلة التاريخية من الشركات المتعدية الجنسية والمؤسسات المالية والنخب التي تدير وكالات التخطيط الاقتصادي الفوق قومية، والقوي الرئيسية في الأحزاب السياسية والنخب التكنوقراطية ومديري الدولة في كل من الشمال والجنوب.

سوف نستكشف فيما يلي بعض القضايا النظرية والمفهومية والإمبيريقية الأساسية، وننبه إلي أن المجال لا يتسع هنا لمناقشة مستفيضة لهذه القضايا. والمقصود بطرح هذه القضايا هو إثارة النقاش، وهي بطبيعتها فرضيات مؤقتة تحتاج إلي المزيد من الدعم والتأييد في البحث الجاري حولها.

سوف نناقش في القسم الأول، فكرة التكوين الطبقي المتعدي الجنسية transnational class formation ونحدد بعض التطورات الرئيسية في نشأة الطبقة الرأسمالية المتعدية الجنسية، باعتبارها فاعلا في العقود الأخيرة من القرن العشرين، وجزءا لا يتجزأ من ذات العملية التاريخية، ونشأة جهاز دولة متعدي الجنسية في هذه الفترة. ونعرض في القسم الثاني، البيانات الإمبريقية عن العولمة كمؤشرات لتكوين طبقي رأسمالي متعدي الجنسية. وأخيرا، نناقش في القسم الثالث الديناميات السياسية للطبقة الرأسمالية المتعدية الجنسية، بما في ذلك المجادلات الإستراتيجية والانقسامات الناشئة بين الرأسماليين المتعدي الجنسية، وبين متقفيهم العضويين organic intellectuals.

### (١) التكوين الطبقي المتعدي الجنسية والطبقة الرأسمالية المتعدية الجنسية: بعض القضايا المفهومية

ناقش عدد متزايد من المراقبين منذ ستينات القرن العشرين نشأة " طبقة رأسمالية دولية ". لاحظ ستيفن هايمر Stephen Hymer في بداية سبعينات القرن العشرين " بزوغ طبقة رأسمالية دولية تكمن مصالحها في الاقتصاد العالمي ككل وكنظام دولي للملكية الخاصة، يسمح بحرية حركة رأس المال بين الدول... هناك ميل قوي متزايد لدى أقوى شرائح الطبقة الرأسمالية لأن تري مستقبلها في المزيد من النمو للسوق العالمي، لا في انكماشه. " (Hymer 1997، 262) طرح منظروا التبعية فكرة برجوازية دولية نشأت عن تحالف البرجوازيات القومية التي ترتبط مصالحها المتبادلة بالدفاع عن النظام الرأسمالي العالمي. زعم بارنيت ومولر في دراستهما عم ١٩٧٤ التي تعد علامة فارقة، أن انتشار الشركات المتعدية الجنسية قد أفرخت نخبة شركات دولية جديدة a new corporate elite.

أشار جولد فرانك في عام ١٩٧٧ ملخصا الكثير من عملة الأسبق في الستينات والسبعينات إلي " الشواهد المتزايدة علي أن ملاك ومديري المشروعات المتعدية الجنسية سوف يشكلون طبقة اجتماعية قوية "، وأن " دراسة البنية الطبقية أو التراتب stratification علي الصعيد العالمي لا تزال في طفولتها ".

يواكب البحث المتنامي في العولمة، تركيز الدراسات في السنوات الأخيرة علي عملية التشكل / التكوين الطبقي المتعدي الجنسية. هنا يبرز



عمل كيز فان در بيجل Kees van der Pejl النظري الممتاز ( 1984, 1989, 1998) فقد حلل تفتت / تجزؤ رأس المال fractionation of capital علي أسس وظيفية في حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية في البلدان المتقدمة وتدويل هذه الأقسام / الأجنحة fractions ومشاريعها نتيجة لتوسع رأس المال المتعدي الجنسية، وما ترتب عليه من نموبرجوازية ذات وعي طبقي دولي و" تصور شامل لسيطرة [طبقة برجوازية] علي المستوي الدولي. "

لاحظ ديفيد بيكر وزملاؤه في أطروحتهم عن " ما بعد الإمبريالية post-imperialism أن الشركات الكوكبية global corporations تشجع اندماج المصالح القومية المختلفة علي أساس جديد متعدي الجنسية. إن " جناح الشركات الدولية " من البرجوازية الادارية managerial bourgeoisie هو المشجع الأول لهذه العملية، ويتألف التحالف الحاكم الجديد من " برجوازية إدارية " قومية للمصالح الخاصة والعامة في العالم الثالث القديم ومن برجوازية شركات ترتبط بشركات كوكبية.

ويرتبط بهذا، محأولة " المدرسة الإيطالية " في العلاقات الدولية تنظير تكوين اجتماعي كوكبي يخرج بصورة متزايدة عن منطق الدولة - القومية. (انظر علي الأخص: Cox, 1987, Gill, 1990)، وتناقش " نشأة بنية طبقية كوكبية "، وقد حدد ستيفين جيل " قسما ناميا من طبقة رأسمالية متعدية الجنسية " (94, 1990)، وتشمل " نظرية النظام الكوكبي"(1995)

" فكرة الطبقة الرأسمالية المتعدية الجنسية، التي تضم المديرين التنفيذيين للشركات المتعدية الجنسية " والبيروقراط والسياسيين والمهنيين المنخرطين في العولمة globalizing " والنخب التي تروج النزعة الإستهلاكية consumerist elites " في وسائل الإعلام وفي القطاع التجاري ( 1995, 1998).

بالرغم من أن تحليل سكلير قد أربكه الخلط النظري والمفهومي، بما في ذلك الخلط بين مفهومي الطبقة والشريحة strata، وعدم قدرته علي التصدي لقضية الدولة، يعد عمله هو الأعمق في تصور الطبقة الرأسمالية التي لم تعد ترتبط بإقليم، أو تحركها المنافسة الوطنية.

إن كل ما تشترك فيه هذه التفسيرات (باستثناء سكلير) هو مفهوم للطبقة محوره الدولة - القومية. إنهم يفترضون وجود برجوازيات وطنية تلتقي خارجيا مع طبقات وطنية أخرى علي صعيد النظام الدولي من خلال تدويل

رأس المال ومعه المجتمع المدني. ينظر إلى نشأة طبقة حاكمة عالمية باعتباره تواطؤاً دولياً بين هذه البرجوازيات القومية، وما يترتب عليه من تحالفات دولية. إنه مجرد تعديل للرأي القديم الذي ينظر إلى التدويل internationalization باعتباره تكتلات قومية متنافسة، ليناسب التواطؤ في عصر العولمة. وفي المقابل، نقول، أن العولمة تخلق الظروف المادية لنشأة برجوازية لم تعد محدداتها وطنية / قومية، وفي هذه العملية تندمج الجماعات السائدة في طبقة (أو في قسم من طبقة) داخل الفضاء المتعدي الجنسية. لم يعد التركيب العضوي والموقع الموضوعي والتكوين الذاتي لهذه الجماعات مرتبطاً بدولة - قومية.

تجبرنا العولمة في هذه الحالة على تعديل بعض الفرضيات الأساسية للتحليل الطبقي. يقتضي فهم التغيرات المرتبطة بالعولمة، العودة بمناهجنا وفرضياتنا المعرفية إلى مناهج الاقتصاد السياسي الكلاسيكي وفرضياته المعرفية، التي تصدت لتتظير مجموعة من العلاقات ليست واضحة بذاتها في الممارسات المعاصرة، لإبراز كلا من البني والحركات التاريخية المتأصلة في الظروف الراهنة.

كانت مفاهيم ماركس في الاقتصاد السياسي مفاهيم عامة، ولم تكن لتتوافق، في صورتها المجردة، مع مفهوم الدولة - القومية. لكن بعد أن كشف التاريخ في صورته العينية معضلة الاقتصاد السياسي، أصبحت هناك حاجة إلى تفسير المفارقة في اقتصاد صار مُدولاً بشكل واضح، وسط نظام سياسي عالمي كان مقسماً إلى دول - قومية منفصلة ومنعزلة عن بعضها compartmentalized.

لقد أوجدت الديناميات الناجمة عن نظام الدول - القومية محددات parameters معظم التحليل الاجتماعي. ويتزايد عجز هذه المحددات عن الإحاطة بالظواهر المرتبطة بالعولمة، كتحول الطبقات إلى طبقات متعددة الجنسية.

### تحول البرجوازية الدولية إلى برجوازية متعددة الجنسية

تحدث ماركس وإنجلز في القرن الماضي (القرن التاسع عشر) في فقرات من البيان الشيوعي، تستشرف المستقبل، عن الطبيعة العالمية الأساسية للنظام الرأسمالي، وعن انطلاق البرجوازية لتوسيع مجال تغييرها



للعالم. لكن البرجوازية في نظر ماركس وكثيرين بعده، وإن كانت فاعلا عالميا global agent، إلا أنها عضويا قومية organically national، بمعنى أن نموها يحدث داخل حدود دولة - قومية محددة، وأنها بالضرورة طبقة قاعدتها دولة قومية. وضعت نظريات الإمبريالية في أوائل القرن العشرين الإطار التحليلي الماركسي لرؤوس أموال وطنية / قومية متنافسة، وهو إطار نقله الاقتصاديون اللاحقون إلى القرن العشرين من خلال نظريات: التبعية، والنظام العالمي world system، والعلاقات الدولية الراديكالية ودراسات تدخل الولايات المتحدة وهلم جرا.

كانت هذه النظريات أبعد ما تكون عن مجرد أفكار متعاقبة، فقد أبدعت لتفسير أحداث تاريخية عالمية حقيقية كالحربين العالميتين، ولتوجيه الممارسة مثل الثورات الوطنية في العالم الثالث، التي كان ينظر إليها باعتبارها مواجهة ضد دول إمبريالية معينة. لم تكن المشكلة، أن هذه النظريات قد خرجت من التاريخ، بل العكس، فقد كانت تجريدات من الواقع التاريخي الحقيقي. ولكنها أهملت الخصوصية التاريخية للظاهرة التي يتصدون لها، فأتجهت إلى إسقاط استقراء متعدد للتاريخ transhistorical للتاريخ لمرحلة معينة في تاريخ الرأسمالية، على ديناميات تشكل تكوين طبقي - عالمي.

ونتيجة لهذا التراث النظري والسياسي - جزئيا - حلت كثير من الأبحاث الماركسية وغير الماركسية على السواء، عملية العولمة الاقتصادية انطلاقا من الإطار السياسي لنظام للدولة - القومية، والطبقات والجماعات القومية كفاعلة فيه (انظر في نقد "الدولة - القومية كإطار للتحليل" Robinson, 1998, 1999). إن وجهة النظر الماركسية الكلاسيكية التي تری انه طالما أن النظام الرأسمالي يتزايد تدويله، فإن الطبقة الرأسمالية تكون بطبيعتها دولية - في حاجة إلى تحديث. نظام الدول - القومية متأصل في مفهوم الدولي the international concept، باعتباره وسيطا في العلاقات بين الطبقات والجماعات، وشاملا لمفهوم رؤوس الأموال القومية national capitals. وبالمقابل، يشير مفهوم مفهوم متعدي الجنسية إلى عمليات اقتصادية، وما يرتبط بها من عمليات اجتماعية وسياسية وثقافية، بما في ذلك عملية التكوين الطبقي التي تتجاوز الدول - القومية. يحدث الاقتصاد الكوكبي نقلات في عملية الإنتاج الاجتماعي في العالم كله، وبالتالي يعيد تنظيم البنية الطبقيّة العالمية.

كان لصعود الشركة المساهمة والشركة الوطنية، منذ قرن مضى لتصبح لها الغلبة الاقتصادية آثارا عميقة في البنية الطبقية، ومع رسوخ الشركات الوطنية والأسواق الوطنية، تبلور وجود الرأسماليين المحليين والإقليميين في طبقات رأسمالية وطنية / قومية، أصبح هؤلاء طبقات حاكمة قوية أعادت بناء المجتمع، وخلقت عصرا جديدا، عصر رأسمالية الشركات corporate capital - ism.

نحن في المراحل الأولى من ذات العملية، يجري الآن نسخها علي المستوي العالمي. تزايد اندماج رؤوس الأموال الوطنية في رأس مال متعدي الجنسية، لقد أصبح لنشأة رأس المال المتعدي الجنسية من رؤوس الأموال الوطنية تأثيرا مغيرا transformative effect مشابها في الطبقات التي كانت رأسمالية

وطنية. وهذه جذبتها العولمة إلي سلاسل متعددة الجنسية أعادت توجيه محددات التكوين الطبقي. أخذا الشريحة الرئيسية في العالم كله تتبلور في طبقة رأسمالية متعددة الجنسية.

التكوين الطبقي المتعدي الجنسية إذن، هو أحد المظاهر الرئيسية لعملية العولمة. تتطوي العولمة - إذا رجعنا بمستوي التجريد خطوة إلي الوراء - علي " نقلة إلي عصر جديد "في تطور النظام الرأسمالي (Burbach and Robinson 1999). إنها تمثل، علي الأخص، الانتقال من مرحلة الدولة - القومية إلي طور جديد متعدي الجنسية للرأسمالية. كان العالم في مرحلة الدولة - القومية مرتبطا ببعضه عن طريق التدفقات السلعية والمالية في سوق دولية موحدة. وفي المرحلة الجديدة الرابطة الاجتماعية social linkage عالميا رابطة داخلية، نابعة من عولمة عملية الإنتاج ذاتها ومن تكامل الهياكل الإنتاجية الوطنية كما ذكرنا. تعيد العولمة إذن تحديد العلاقة بين الإنتاج والإقليم وبين الدول - القومية والمؤسسات الاقتصادية والبنية الاجتماعية. لم يعد التكوين الطبقي الأساسي organic class formation مقيدا بإقليم، ولا بالسيادة السياسية للدول - القومية.

كانت الدول - القومية الوسيط بين الطبقات المحكومة في علاقتها برأس المال في مرحلة الدولة - القومية من تطور الرأسمالية. نمت الطبقات الرأسمالية داخل شرنقة حماية الدول - القومية ونمت مصالحها التي تتعارض مع مصالح رؤوس الأموال الوطنية المنافسة لها. كانت هذه الدول



تعبّر عن تحالفات طبقات وجماعات تضمها الكتل التاريخية للدول - القومية. لم يكن هناك شيئاً متعدد للتاريخ transhistorical، أو قدراً محتوماً في عملية التكوين الطبقي هذه على المستوى العالمي، والآن حلت محلها العولمة. تعيد عملية لامركزية الإنتاج وتجزئته، تحديد علاقة تراكم رأس المال والطبقات بالدولة - القومية. إن ما يحدث هو عملية تكوين طبقي متعدي الجنسية، تغير فيها عنصر وساطة mediation الدولة - القومية. تعولمت الطبقات الحاكمة والمحكومة من خلال الهياكل والمؤسسات ومظاهر عالم الدولة - القومية والبنية التحتية التاريخية الموروثة التي تبني عليها الرأسمالية مؤسسية institutionality جديدة متعدية الجنسية.

لم تعد الدولة - القومية المبدأ المنظم للرأسمالية، والحاوية container للتطور الطبقي والحياة الاجتماعية. تتعرض الآن الطبقات العالمية. وبعد أن أصبحت الهيكل الإنتاجية الآن، متكاملة دولياً، تتعرض الطبقات العالمية world classes، التي تطورت عضوياً بواسطة الدولة لاندماج متعدي الجنسية في طبقات " وطنية " في دول أخرى اقتضى التكوين الطبقي الكوكبي انقسام العالم المتسارع إلى برجوازية كوكبية وبروليتاريا كوكبية. وجاء بتغيرات في العلاقة بين الطبقات الحاكمة والطبقات المحكومة، بما يترتب على ذلك أيضاً من نتائج بالنسبة للسياسة العالمية. لم يعد ما يحرك السياسة العالمية للطبقة الرأسمالية المتعدية الجنسية زخم تنافس التحالفات المتغيرة كما كان حال الطبقات الرأسمالية القومية من خلال نظام العلاقات بين الدول interstate system الذي سنناقشه فيما بعد.

يعمل رأس المال في الواقع، باعتباره مجموع رؤوس أموال فردية متنافسة، تجسد علاقات طبقية داخل حدود مكانية محددة جغرافياً، باعتبارها حدوداً لدول - قومية، ضد اتجاه موحّد unifying متعدي الجنسية، أو فوق القومية في تطور الرأسمالية. ترتب على تحرير رأس المال من مثل هذه الحدود المكانية الذي جاءت به التقنيات الجيدة، وإعادة تنظيم الإنتاج على الصعيد العالمي، ورفع القيود على عمل السوق الكوكبي، أن الدولة - القومية لم تعد مكمّن locus العلاقات بين الطبقات والجماعات في الحقبة الراهنة.

ومع ذلك، يفترض ماركسيون كثيرون وغير ماركسيين أيضاً، منطقيين منفصلين، منطق نظام اقتصادي يتعولم globalising، ومنطق نظام سياسي قائم على الدولة - القومية. ينظر إلى الدولة - القومية في هذا التصور

الثنائي باعتبارها متأصلة في التطور الرأسمالي، وبالتالي لا يمكن في الحقيقة تصور التكوين الطبقي المتعدي الجنسية بدون تواطؤ الطبقات " الوطنية ". غير أن هذا التصور الثنائي لا يصمد أمام المبادئ الأساسية للمادية التاريخية، إذا ما تمسكنا بأن الظروف المادية، وعلي الأخص عملية الإنتاج أساسية للتطور السياسي، وأن أساس الطبقات علاقات الإنتاج الاقتصادية الحقيقية. وإذا سلمنا أن علاقات الإنتاج هذه تتعولم، يتعين علينا التصدي لقضية التكوين الطبقي المتعدي الجنسية، لنركز إذن بإيجاز علي موضوع عولمة الإنتاج قبل العودة إلي الطبقة الرأسمالية المتعدية الجنسية.

### عولمة الإنتاج ودورة رأس المال

ليس النظام الرأسمالي الكوكبي مجرد مجموعة من " الاقتصادات القومية "، كما قد يوحي التصور السائد (أنظر: Wood 1999). يزعم كثير من النقاد أن الحديث عن العولمة فيه مبالغة، بل أنها وهمية (علي سبيل المثال: Wood، 1999، Gordon، 1998، Hirst and Thomas، 1996، Wiess، 1998، Glin and Sutcliff، 1992)، يدعون أن الحقبة الحالية، هي مجرد تفاقم اتجاهات تاريخية وليست عصرا جديدا يختلف اختلافا نوعيا. غير أن هذا الرأي لا يميز بين اتساع التجارة والتدفقات المالية عبر الحدود الوطنية الذي يمثل في تصورنا تدويلا internationalization، وعولمة عملية الإنتاج ذاتها، التي تمثل عملية تعدد للجنسية transnationalisation. تشير هذه التفسيرات إلي وجود درجة عالية من الوحدة التجارية trade integration (الحق، أن الاقتصاد العالمي كان في ذلك الوقت علي الأقل موحدا اقتصاديا كما هو موحّد في بداية القرن الحادي والعشرين). ولكنهم لم يلاحظوا ما هو جديد نوعيا. كان التكامل قبل عام ١٩١٣ من خلال التجارة قصيرة المدى في السلع والخدمات بين نظم إنتاج ذات قاعدة وطنية، والتدفقات المالية في صورة محفظة رأسمالية capital portfolio. كانت الطبقات الرأسمالية الوطنية في تلك الحقبة تنظم سلاسل الإنتاج الوطنية وتنتج داخل حدودها السلع التي يمكن مبادلتها بسلع تنتج في بلدان أخرى (العمل هو في الحقيقة الذي ينتج تلك السلع). هذا ما أسماه ديكن Dicken " تكاملا ضحلا shallow integration " 1998 وهو يقابل " التكامل العميق " الجاري في ظل العولمة. وهذا يشمل تحول إنتاج السلع والخدمات إلي إنتاج متعدي الجنسية.



اقتضت عولمة الإنتاج تجزئة fragmentation ولا مركزية سلاسل الإنتاج المعقدة، وبعثرة شرائحها المختلفة في كل أنحاء العالم مع تكاملها علي الصعيد العالمي. كانت العولمة موضع بحث متنام. ما يعنينا هنا، هو دلالاتها الاجتماعية والسياسية، وخاصة ما تعلق منها بالتكوين الطبقي. إن عولمة الإنتاج هي التي تهيئ أساس تحول الطبقات إلي طبقات متعددة الجنسية ونشأة الطبقة الرأسمالية المتعدية الجنسية.

إقترح كريستيان بالوفي أعماله المهمة حول تدويل رأس المال، تسلسلا تاريخيا واضحا: دورة رأس المال السلعي هي أول ما أصبح مُدَوِّلاً في صورة تجارة عالمية، ودورة رأس المال النقدي كانت الثانية في صورة تدفق استثمار محفظة رأس المال إلي أعمال فيما وراء البحار.، ودورة رأس المال الإنتاجي، وهي الأحدث، في صورة نمو هائل للشركات المتعدية الجنسية في حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية (Pallioix 1977). توسع هذا التحول إلي الإنتاج المتعدي الجنسية توسعا مثيرا، منذ ما كتبه بالوا في أواخر سبعينات القرن العشرين، ليشمل، ليس فقط أنشطة الشركات المتعدية الجنسية، بل أيضا إعادة هيكلة وتجزئة ولا مركزية عملية الإنتاج علي الصعيد العالمي.

لنتذكر الأهمية الجوهرية لدورة رأس المال في التحليل الطبقي، وهذه الدورة متأصلة في العمليات الاجتماعية والسياسية والثقافية. إنها علي الأخص: ن - س - ١ - س (نقود - سلعة - إنتاج - سلعة جديدة) [تشمل أ، الإنتاج البالغ الأهمية] هنا تجري (عملية) التكوين الطبقي وتتصارع الطبقات والعمليات السياسية والثقافية وحاولت الدول خلق الشروط العامة لإعادة إنتاج الدورة وهلم جرا. تحقق الجزء الأول من هذه الدورة، ن - س - ١ - س في الاقتصادات القومية. كانت السلع تباع في السوق العالمي، وتعود الأرباح إلي الوطن، حيث تتكرر الدورة، وفي ظل العولمة تتزايد لامركزية الإنتاج عالميا، ويتكرر أيضا الجزء الأول بأكمله من الدورة ن - س - ١.

تسوق عالميا السلع والخدمات التي تنتج عالميا. وتتوزع الأرباح في العالم كله من خلال النظام المالي الكوكبي الذي نشأ منذ ثمانينات القرن العشرين، وهو نظام يختلف نوعيا عن نظاما التدفقات المالية في الحقبة السابقة. ومع تحول الدورة بأكملها إلي دورة متعددة الجنسية، تحولت أيضا الطبقات والعمليات السياسية والدول والعمليات الأيديولوجية - الثقافية إلي

عمليات متعددة الجنسية. ما يعنينا في المقال الحالي هو التكوين الطبقي المتعدي الجنسية ونشأة الطبقة الرأسمالية المتعدية الجنسية. تحول دورة رأس المال إلى دورة متعددة الجنسية يقتضي كذلك تحول وسطاء رأس المال إلى وسطاء متعدي الجنسية. وعندما تصبح دورة رأس المال الوطنية متكاملة تكاملاً متعدي الجنسية، تصبح هذه الدورات الجديدة المتعدية الجنسية مواقع التكوين الطبقي على مستوى العالم.

يشير أيضاً، أولئك الذين يزعمون أن العولمة هي مجرد تعميق كمي لعملية التدويل، إلى استمرار مظاهر الدولة - القومية، كالتنوع و" التميز " القومي، وإلى بعض عمليات الإنتاج التي تحتويها بوضوح حدود لدول - قومية، ووجود تجمعات رأسمالية وطنية، والمدافعون عنها سياسياً، وحتى ممارسات للدولة يمكن أن تؤثر فيها تلك الجماعات، والمنافسات المستمرة بين الدول، واستمرار مظاهر الدولة القومية وهلم جرا. كل هذه الظواهر موجودة، ولكنها لا تنفي صحة تحليل العولمة باعتبارها عصراً جديداً في تطور الرأسمالية العالمية. لا يوجد إطلاقاً في تصور ومنهج التحليل الجدي والمادي التاريخي ما يوحي باستحالة تعايش الظواهر المتناقضة، كما سيتضح من مناقشتنا فيما يلي للحالة المحددة لأقسام / أجنحة الطبقة المتعدية الجنسية وما بينها من تناقضات. توجد داخل البنى التاريخية الكلية عمليات كثيرة متناقضة فيما بينها، أو تتحرك في اتجاهات منفصلة عن بعضها داخل وحدة أكبر.

العولمة عملية process، وليست حالة state. إنها مفهوم لبنية تاريخية متحركة. ويمكن، بهذه المثابة، أن تشمل ديناميتها أشكالاً عديدة، مثل أشكال الطبقة المتعدية الجنسية الصاعدة، والأشكال التطبيقية في الدولة - القومية الآفلة، وأشكال البنية الإنتاجية، وهلم جرا. إن ما يهم التحليل المادي، هو إدراك اتجاه الحركة التاريخية، والاتجاهات الجارية، حتى عندما تكون مثل هذه العمليات التاريخية مفتوحة النهايات ومعرضة للانتكاسات.

**الطبقة الرأسمالية المتعدية الجنسية كطبقة في ذاتها وكطبقة لذاتها**  
نعني بالطبقة مجموعة من الناس تجمعهم علاقة مشتركة بعملية الإنتاج وإعادة الإنتاج الاجتماعي تكونت علائقياً constituted relationally على أساس صراعات السلطة الاجتماعية. ويمكن أن ينطبق هذا المفهوم



علي الأضداد القطبية المتتاحة antagonistic polar opposites، مثل البرجوازية والبروليتاريا، وينطبق أيضا علي مصالح أقسام طبقة واحدة (مثل: رأس المال الصناعي ورأس المال التجاري).

ينبغي أن يبدأ التحليل الجدلي لتكوين طبقي متعدي الجنسية بأولوية علاقات الإنتاج في تكوين الطبقات المتتاحة، وبنشأة طبقات أو أقسام من طبقات محددة، مثل الطبقة الرأسمالية المتعدية الجنسية عن صراع طبقي أساسه هذه العلاقات الإنتاجية. عرف ماركس وإنجلز الطبقة بأنها موقع جماعي collective position في مواجهة وسائل الإنتاج والعملية الإنتاجية. ولكنهما أشارا أيضا إلي أن وجود طبقة مشروط بقدرتها علي تشكيل قيادة protagonism جماعية سياسية و/ أو ثقافية أي تمثيل ذاتي self-representation، وأن التكوين الطبقي يقتضي التكوين المتبادل للطبقات المتتاحة.

فكرة ماركس الجدلية، الطبقة في ذاتها class - in itself، والطبقة لذاتها class-for itself هي أفضل تعبير عن هذا المفهوم الجدلي، وربما كانت أعمال إي. ب. تومسون أفضل من مثلها في الأدبيات الحديثة عن الطبقة. تشمل دراسة التكوين الطبقي إذن مستويين للتحليل: الأول، المستوي البنيوي والمستوي الثاني، مستوي الفاعل agency. يُعني الأول بالأسس المادية وبالعلاقات الإنتاج، التي تنشئ الطبقات وتحددها. ويُعني الثاني بالقصد intentionality، وبأشكال الوعي التي تتدخل في تشكيل العمليات الاجتماعية وأيضا في توجيه تطور العلاقات المادية. يوفر الاقتصاد الكوكبي وبالتحديد تحويل رأس المال إلي رأسمال متعدي الجنسية - علي مستوي البنية - الأساس المادي لطبقة رأسمالية متعدية الجنسية. ويمكن أن تحدد ملكيتها و/ أو سيطرتها علي رأس المال المتعدي للجنسية مكانها في البنية الطبقيّة الكوكبية. يمثل رأس المال المتعدي الجنسية " القمم الحاكمة " في الاقتصاد الكوكبي، ذلك القسم من رأس المال، الذي يفرض الاتجاه العام للإنتاج وطابعه علي النطاق العالمي، وكيف الطابع السياسي والثقافي للمجتمع الرأسمالي علي الصعيد العالمي. أعضاء الطبقة الرأسمالية المتعدية الجنسية هم ملاك موارد العالم الإنتاجية الرئيسية، أو ما عبر عنه ماركس: " ملاك نظام الإنتاج ".

إننا نزعم إذن، أن الطبقة الرأسمالية المتعدية الجنسية، هي تلك الشريحة من البرجوازية العالمية التي تمثل رأس المال المتعدي الجنسية. لقد تحول

التحالف الدولي القديم بين البرجوازيات القومية إلي برجوازية متعددة الجنسية في العصر الجديد. وأصبحت هذه البرجوازية المتعددية الجنسية القسم/ الجناح المهيمن من الطبقة عالميا. ويعني القسم / الجناح هنا، شرائح من طبقات، تحددتها علاقتها بالإنتاج الاجتماعي وبالطبقة ككل. وتتكون هذه الطبقة من ملاك رأس المال المتعددي الجنسية أي المجموعة التي تملك وسائل الإنتاج الرئيسية في العالم كله، كما تتجسد أساسا في الشركات المتعددية الجنسية والمؤسسات المالية الخاصة. إن ما يميز الطبقة الرأسمالية المتعددية الجنسية عن الرأسمالية الوطنية أو المحلية، هو انخراطها في الإنتاج المعولم وإدارتها لدورات التراكم المعولمة التي تضيف عليها وجودا وهوية مكانيا وسياسيا في النظام الكوكبي، تعلوأي أقاليم أو سياسات أو حكومات.

الطبقة الرأسمالية المتعددية الجنسية، علي مستوي الفاعل agency، واعية طبقيا، فقد أصبحت واعية بأنها متعددة الجنسية transnationality، وتسعي لتحقيق مشروع طبقي للعولمة، ينعكس في صنع قراراتها، وفي نشأة جهاز دولة متعددي الجنسية تحت رعاية هذا الجناح. تشهد البروليتاريا أيضا عملية تشكّل طبقي متعددي الجنسية. أصبحت الطبقة العاملة المتعددية الجنسية بصورة متزايدة حقيقة واقعة، أصبحت طبقة في ذاتها. ولكنها لم تصبح بعد طبقة لذاتها، وذلك لأسباب ترتبط باستمرار وجود الدولة القومية وبالنمو غير المتكافئ، الذي لا يمكن أن نتناوله هنا. غير أن الطبقة الرأسمالية المتعددية الجنسية أصبحت بصورة متزايدة طبقة في ذاتها، ولذاتها. لقد زادت العولمة الرأسمالية مؤقتا في الظرف التاريخي الراهن في نهاية القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين سلطة رأس المال الكوكبي النسبية علي العمل الكوكبي global labor، وذلك بالتصرف كقوة جذب مركزية centripetal force للطبقة الرأسمالية، وكقوة طرد مركزية centrifugal force للطبقة العاملة.

### العولمة والتجزؤ الطبقي المتعددي الجنسية والطبقة الرأسمالية المتعددية الجنسية

يجري التجزؤ الطبقي class fragmentation علي محور قومي / متعددي الجنسية جديد.



نشأت في السنوات الأخيرة في كل بلاد العالم أقسام متعددة الجنسية من جماعات محلية مسيطرة أو نوايات nuclei لها. وهنا يعمل منطقتان متناقضان للتراكم الوطني والعالمي. تكمن مصالح مجموعة التراكم الوطني في مجموعة كاملة من آليات الحماية والضبط الوطنية التقليدية، وتكمن مصالح المجموعة الأخرى في اقتصاد كوكبي يتوسع، يستند إلى تحرير السوق عالمياً. لقد كان الصراع بين الأقسام الوطنية الأقلية من الجماعات المسيطرة والأقسام الصاعدة في أغلب الأحوال الباب السري للديناميات السياسية والعمليات الأيديولوجية التي ظهرت على السطح في أواخر القرن العشرين. كان هذان الجناحان يتنافسان على السيطرة على أجهزة الدولة المحلية منذ سبعينات القرن العشرين. اكتسحت الأجنحة المتعدية الجنسية من النخب المحلية السلطة في بلدان كثيرة في كل أنحاء العالم فسي ثمانينات وتسعينات القرن العشرين. لقد استولت على "القمة المسيطرة" في صنع سياسة الدولة، وخاصة البنوك المركزية ووزارات المالية والخارجية باعتبارها فروع الحكومة الرئيسية التي تربط الدول بالاقتصاد الكوكبي. استخدموا أجهزة الدولة - القومية لدفع العولمة إلى الأمام ومواصلة إعادة هيكلة اقتصادية كاسحة، وتفكيك دولة الرعاية الاجتماعية الكينزية والمشاريع التنموية. لقد سعوا إلى تحرير عالمي للسوق (متبعين النموذج الليبرالي الجديد)، ولتحقيق مشاريع الوحدة الاقتصادية مثل إتفاقية التجارة الحرة لشمال أمريكا NAFTA، ومنتدى آسيا الباسيفيك للتعاون الاقتصادي ASIAN والاتحاد الأوروبي. وشجعوا إنشاء بنية تحتية فوق - قومية للاقتصاد الكوكبي كمنظمة التجارة العالمية، وهو ما سنناقشه فيما بعد.

إن أحد القضايا الرئيسية المتعلقة بالتجزؤ القومي / المتعدي الجنسية هي قضية العلاقة بين العولمة والتجزؤ / الانقسام التقليدي لرأس المال إلى جماعات صناعية وتجارية ومالية.

إن محور القومي / المتعدي الجنسية هو خط تقسيم ثان مفروض على superimposed على الانقسام / التجزؤ التقليدي لرأس المال. لقد أصبح رأس المال المالي بالتأكيد هو المهيمن. أصبح هو الأكثر حراكاً، والأكثر إقليمية deterreterialized. تحرك حوالي ٢٥ تريليون دولار نقداً يومياً في أسواق النقد الكوكبية، وتجاوزت معاملات أكبر أسواق الأسهم تريليون دولار (Harris, 19998- 99) مقارنة بعشرة بليون دولار فقط للتجارة العالمية

اليومية (التجارة الحقيقية هي ١% فقط من التجارة المجازية fictitious trade) أصبح رأس المال المالي في سبعينات وثمانينات القرن العشرين يحدد دورات التراكم الكوكبي، أي رأس المال النقدي الضابط لدورات الإنتاج وليس رأس المال الإستثماري investment capital. تحوز البنوك المتعدية الجنسية، وكذلك البنوك المركزية إحتياطات هائلة من العملات الأجنبية وتستخدم مختلف العملات في معاملاتها.

يصعب الزعم في مثل هذه الظروف بأن الصراعات علي هيمنة الدولار والين أو أية عملة أخرى هي التي تحدد الديناميات السياسية العالمية، كما كان الحال مثلاً في الحقبة السابقة علي عام ١٩١٣ أو في بداية حقبة ما بعد الحرب العالمي الثانية.

إن للطبقة الرأسمالية المتعدية الجنسية، ولمختلف الدول - القومية مصلحة خاصة في نظام نقدي كوكبي مستقر.

كان ما يفسر هذه التطورات المثيرة في النظام المالي العالمي، هو انفصام العلاقة الظاهر بين رأس المال المالي ورأس المال المنتج، وهي ظاهرة غير مسبوقة، وموضع جدل ساخن. إنها ترتبط بوضوح بالتغير التكنولوجي، وبالإمكانات التي أتاحتها المعلوماتية informatics، ويحتمل ارتباطها أيضاً بدورات النظام الرأسمالي العالمي، وخاصة دورات كوندراتييف Kondratieff cycles، باعتبار أن نهاية التقلبات الدورية الطويلة long swings (مثل: رواج ما بعد الحرب العالمية الثانية، تتميز بوفرة المدخرات الرأسمالية capital savings، وفائض قيمة متراكم، عبرت عنه هيمنة رأس المال النقدي والمضاربة المالية (Arrighi، 1994).

غير أن المهم بالنسبة لأغراض تحليل الطبقة الرأسمالية المتعدية الجنسية، هو أن عملية العولمة تؤثر في رأس المال الإنتاجي والتجاري ومن ثم لا يمكن الزعم بأن التجزؤ الطبقي class fractionation في عصر العولمة بين رأس المال النقدي المتحرك mobile money capital من جهة، ورأس المال الإنتاجي "الثابت" من جهة أخرى، (مع وجود رأس المال التجاري في مكان ما بينهما).

يتقاطع المحور القومي/ المتعدي الجنسي مع رأس المال النقدي ورأس المال التجاري ورأس المال المالي، علي نحو يقسم الثلاثة جميعاً علي طول هذا المحور (انظر علي سبيل المثال: Pijl).



إلي أي مدي يتفق تصور هلفردننج Hilferding لرأس المال المالي باعتباره تجميعا socialization لرأس المال النقدي ورأس المال التجاري ورأس المال الصناعي في مجمع يعتمدون فيه بعضهم علي بعض، مع تجزؤ رأس المال المتعدي الجنسية عضويا ؟ هل يعتبر رأسمال مالي (بمعناه عند هلفردننج) متعدي الجنسية ؟ يمكننا أن نخمن أنه كذلك، إذا ما أخذنا بعين الاعتبار تداخل interlocking هياكل الشركات والبنوك المتعدية الجنسية ومن ثم تكون الخلافات بين رؤوس الأموال المتعدية الجنسية خلافات إستراتيجية، وبين تكتلات conglomerates (المرجع السابق).

وأخيرا، تجدر ملاحظة أن وحدات الإنتاج متعددة الجنسية، تستغل، مباشرة أو بصورة غير مباشرة في العمليات المالية والإنتاجية والتجارية وفي الاستثمار.

تستلزم نشأة الطبقة المتعدية الجنسية إذن، رؤوس أموال كوكبية أكثر تكاملا، وأن الأفضل لنا أن نبحث ظاهرة التكوين الطبقي من زوايا أخرى غير القضايا التقليدية للتحليل الطبقي لأقسام الطبقة فنبحثها مثلا، من زاوية دورات التراكم المحلي في مقابل دورات التراكم الكوكبي، أو المصالح الطبقية / الإقليمية مقابل المصالح المتعدية الجنسية / الإقليمية .deteretorialized

زعم فاندر بيجل أن المصالح المالية كانت تميل إلي التعبير عن نفسها في صورة نزعات ليبرالية وكوزموبوليتانية، في حين أن رأس المال الإنتاجي كان يعبر عن نفسه تاريخيا بالتخطيط محليا ووطنيا ولهذا السبب كان رأس المال النقدي، هو الذي يقود عملية تعدي الجنسية .transnationalization

قد يكون الحال كذلك، في حقب الرأسمالية السابقة. غير أنه من الواضح أن تجزئة الإنتاج ولا مركزيته وبعثرته وتشتيته عالميا، كان أساسيا للعولمة وكان ممكنا جزئيا بفضل الجيل الجديد من العلم والتكنولوجيا، وترتب على العولمة إنهاء ثبات fixity رأس المال المنتج.

لقد تحولت صناعات كثيرة كانت فيما مضى ذات قاعدة وطنية إلي صناعات متعددة الجنسية كصناعات السيارات والفسيج والكومبيوتر وحتى الخدمات. فضلا عن أنه ينبغي لرأس المال النقدي أن يهبط ليستقر في الإنتاج، فهو في ظل العولمة غير دائم ومشتت ومتحرك بين مواقع إنتاج

على اتساع العالم في دورة زمنية متسارعة (ومن هنا كان تناقص ثباته (decreased fixity).

### نشأة جهاز دولة متعدي الجنسية

الطبقة الرأسمالية المتعدية الجنسية طبقة مهيمنة اقتصادية، ولكن هل هي مهيمنة سياسية وثقافية ؟  
هل تتصرف الطبقة الرأسمالية المتعدية الجنسية جماعيا كطبقة في ممارسة السلطة السياسية ؟

ليست الطبقة المسيطرة سياسيا بالضرورة الطبقة الحاكمة، أن تكون كذلك (أو لا تكون) هو ما ينبغي إثباته. سنسير هنا حسب ترتيب المحددات من السيطرة الاقتصادية إلى الحكم السياسي. انطلاقا من فرضيتنا السابقة نشأت الطبقة الرأسمالية المتعدية الجنسية كجناح من طبقة البرجوازية العالمية، وأن هذه الطبقة المتعدية الجنسية في سبيلها إلى إقامة حكمها، أو أن تصبح طبقة حاكمة كوكبية.

ربطت الطبقة الرأسمالية المتعدية الجنسية مصالحها الاقتصادية بأهدافها السياسية في مواصلتها للمشروع العولماني globalist project لاقتصاد ومجتمع كوكبي متكامل / موحد وهو ما اعتبره روبرتسون في موضع آخر " أجندة نخبة متعدية الجنسية " تهدف إلى خلق أنسب الظروف لعمل نظام رأسمالي كوكبي دون عائق. لا يمكننا إذن تقديم صورة شاملة للطبقة الرأسمالية المتعدية الجنسية دون الإشارة إلى محدداتها الموضوعية في الهيكل الإنتاجي، ولتحول عملية الإنتاج هنا إلى عملية متعدية الجنسية والإشارة أيضا إلى محدداتها الذاتية determination subjective أهمية جوهرية، ولنشأة جهاز دولة متعدي الجنسية أهميته، باعتباره تعبيرا سياسيا مؤسسيا بالغ الأثر عن الطبقة الرأسمالية المتعدية الجنسية. وبعبارة أخرى لا يمكن الفصل بين تحليل سلطة الطبقة الرأسمالية وقضية الدولة والعملية السياسية.، ولكن، يمكننا أن نواصل تحليلنا حسب ترتيب المحددات، فنحلل أولاً، المحدد المادي - الاقتصادي للطبقة الرأسمالية المتعدية الجنسية، كما يتجسد في رأس المال المتعدي الجنسية، ثانيا، ممارستها للسلطة الطبقيّة كما تعبر عنها أجهزة الدولة المتعدية الجنسية. وبعبارة أخرى، تتجسد السلطة الاجتماعية social power كسيطرة في الثروة (وسائل الإنتاج



الاجتماعي) وتمارس من خلال مؤسسات (وخاصة الدولة). لقد دفع ديباليكتيك البنية والفاعل agency عملية العولمة. عملية العولمة عملية موضوعية، بقدر ما هي نتيجة للتطور الرأسمالي، وليست سببا له، وهي مرحلة في توسع النظام الرأسمالي. وهي عملية ذاتية طالما أنها نتيجة فعل فاعل agency.

سعت الجماعات المسيطرة، وخاصة الطبقة الرأسمالية المتعدية الجنسية إلى التحول المتعدي الجنسية كوسيلة لحل مشاكل التراكم. وقد كان الصراع الطبقي والنضال السياسي البطولي للطبقات المحكومة على مستوى الدولة القومية، وما فرضه من قيود على رأس المال، هو أول ما دفعه إلى التحول إلى رأس مال متعدي الجنسية. علينا أن نتذكر أن الطبقات المسيطرة تمارس حكمها من خلال مؤسسات سياسية، ينبغي أن يمثل الطبقة كبار موظفيها، فيوحدون تصرفاتها بقدر الإمكان ويعززون سيطرتها على عملية إعادة الإنتاج الاجتماعي، التي تعني في هذه الحالة ضمان إعادة إنتاج علاقات الإنتاج الرأسمالية الكوكبية، وفي نفس الوقت إعادة إنتاج (أو تغيير) المؤسسات السياسية والثقافية الملائمة لحكمها.

أصبحت الشريحة الرئيسية من الطبقة الرأسمالية المتعدية الجنسية الناشئة مسيسة ابتداء من السبعينات حتى تسعينات القرن العشرين. لقد حل تصور نخبة إدارية managerial elite على رأس طبقة حاكمة كوكبية تسيطر على آليات صنع السياسة الكوكبية، محل فكرة الجناح النشط سياسيا من الطبقة الحاكمة الكوكبية. أخذ هذا الجناح يخلق، باعتباره جزءا من قيادتها السياسية، و/ أو يغير مجموعة من المؤسسات المتعدية الجنسية الناشئة.

تشكل هذه المؤسسات نواة جهاز دولة متعدي الجنسية، وهو شبكة ناشئة، يضم دولا قومية تحولات وتكاملت خارجيا مع منتديات اقتصادية وسياسية فوق قومية، إنها لم تكتسب بعد أي شكل مؤسسي مركزي. وتشمل المنتديات الاقتصادية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية والبنوك الإقليمية وهلم جرا. وتضم المنتديات السياسية مجموعة السبعة ومجموعة الـ ٢٢ وغيرهما ونظام الأمم المتحدة أيضا، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والاتحاد الأوروبي ومؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، وهلم جرا.

لقد أسست الطبقة الرأسمالية المتعدية الجنسية مباشرة هذا الجهاز المتعدي الجنسية، ممارسة بذلك شكلا من أشكال سلطة الدولة، من خلال الشكل المتعدد المستويات للدولة المتعدية الجنسية.

وحاولت الطبقة الرأسمالية المتعدية الجنسية من خلال هذه المؤسسات صياغة كتلة تاريخية كوكبية جديدة.

عندما ظهرت نخب الشركات والنخب السياسية المتعدية الجنسية علي المسرح السياسي العالم في ثمانينات القرن العشرين، طالبت صراحة ببناء اقتصاد كوكبي من خلال مؤسسات وطنية ومتعددة الأطراف أعيدت هيكلتها. وشمل التنظيم السياسي للطبقة المتعدية الجنسية، إنشاء اللجنة الثلاثية The trilateral commission التي ضمت أقساما من البزوينيس أصبحت متعدية الجنسية، ونخب سياسية وثقافية في أمريكا الشمالية وأوروبا واليابان (Gill 1990)، ومن العلامات الأخرى الفارقة علي تسييسها: إنشاء منتدى مجموعة السبعة علي المستوى الحكومي، التي شرعت في مؤسسة الإدارة الجماعية للاقتصاد الكوكبي، عن طريق نخب الشركات والنخب السياسية من دول المركز القومية core nation - states، وتوسيع أنشطة المنظمة الاقتصادية للتعاون والتنمية (OECD) التي أنشأتها ٢٤ دولة صناعية كمؤسسة فوق قومية، لمراقبة اقتصاداتها الوطنية والتنسيق بينها وإنشاء المنتدى الاقتصادي العالمي (WEF) الذي ضم أكبر ممثلي الشركات المتعدية الجنسية والنخب السياسية الكوكبية. توالى الدراسات من مجموعات العقول think tanks والمراكز الجامعية ومراكز التخطيط السياسي حول بناء اقتصاد كوكبي، وهياكل الإدارة المتعدية الجنسية.

صاغت هذه النخب الكوكبية، التي تزداد تنظيما، برنامجا مفصلا ومتسقا لاعادة الهيكلة الاقتصادية والسياسية العالمية، محوره التحرير liberalization، وهو ما يسمي بـ توافق واشنطن "consensus" Washington (Williamson, 1993) أو مشروع الليبرالية الجديدة، وشرعت في تحويل العالم إلي مجال وحيد وموحد للرأسمالية الكوكبية، وضغطت لتحقيق تماثل وتوحيد أكبر لتقنيات وقواعد السوق الكوكبي، وهي عملية تشبه بناء الأسواق الوطنية في القرن التاسع عشر ولكنها تتسع الآن في الفضاء الكوكبي الجديد.



عين السبعة الكبار (G7) في عام ١٩٨٢ صندوق النقد الدولي والبنك الدولي كسلطات مركزية لممارسة السلطة الجماعية للدول القومية الرأسمالية علي المفأو ضات المالية الدولية (Harvey 1990, 170). دشنت دول المركز الرأسمالية بقيادة الولايات المتحدة في قمة كانكون بالمكسيك عام ١٩٨٢ عصر الليبرالية الجديدة الكوكبية، كجزء من هذه العملية، وأخذوا يفرضون برامج التكيف الهيكلي علي العالم الثالث وعلي ما كان عندئذ العالم الثاني.

شجعت النخب المتعدية الجنسية عمليات التكامل الاقتصادي، وخلقت مجموعات جديدة من المؤسسات والمنتديات، كمنظمة التجارة العالمية وإتفاقية الاستثمار المتعددة الأطراف (MAI) وهلم جرا. ليست مؤسسات هذه الدول المتعدية الجنسية مجرد أدوات للبرجوازية العالمية، إنها أيضا أدوات أجنحة من رأس المال تستخدمها ضد أجنحة أخرى. إنها غير محايدة إزاء أجنحة الرأسمالية المختلفة. إنها تقهر أجنحة وطنية تعارض حلولاً يمكن أن تدعم دولا وطنية، وتشجع مصالح أجنحة متعددة الجنسية.

لقد كانت الدولة المتعدية الجنسية، احدي الساحات الهامة للنشأة الاجتماعية الطبقيّة المتعدية الجنسية كما كانت الجماعات الطبقيّة العالمية ومجمعات العقول ذات التوجه المتعدي الجنسية والمؤسسات البرجوازية الرئيسية، مثل مدرسة هارفارد للأعمال الدولية ومؤسستي فورد و كارنيجي ومجموعات التخطيط السياسي مثل مجلس العلاقات الخارجية، وهلم جرا. نخبة مجموعات التخطيط هي منتديات مهمة لتوحيد الجماعات الطبقيّة ولتطوير مبادرات جديدة وإستراتيجيات جماعية وسياسات ومشاريع حكم طبقي وصياغة قواعد توافق consensus وثقافة سياسية حول هذه المشاريع. كانت نخبة الشركات corporate elite تعمل، منذ أواخر القرن الماضي علي الأقل، من خلال منظمات سياسية.

تعمل جمعيات قمة البرينيس هذه، كهيئات تربط رأس المال بمجالات أخرى (حكومات وهيئات المجتمع المدني ومنتديات ثقافية الخ.. علي مستويات عديدة، فهي تشمل في الولايات المتحدة مثلا مائدة الأعمال المستديرة Business Round Table وغرفة التجارة والاتحاد الوطني للصناع وغيرها وشهدت السنوات الأخيرة انتشارا حقيقيا لمنظمات رأسمالية ذات توجه ومجموعات تخطيط تفوق ما هو أشهر منها كاللجنة الثلاثية Trilateral Commission، فقد أنشئ مثلا معهد المالية الدولي في

عام ١٩٨٣ ممثلون عن بنوك وشركات استثمار متعددة الجنسية، ويضم ٣٠٠ عضوا من ٥٦ دولة حول العالم، ويعمل معهد الكال الدولي كمركز سياسي لرأس المال المالي المتعدي الجنسية.

لكن المنتدى الاقتصادي العالمي هو الذي برز باعتباره هيئة التخطيط الشامل المتعدي الجنسية للطبقة الرأسمالية المتعدية الجنسية، والنموذج المثالي لشبكة كوكبية حقيقية تضم الطبقة الرأسمالية المتعدية الجنسية في مجتمع مدني متعدي الجنسية. إن كل الهيئات المكونة للمنتدى الاقتصادي العالمي هي كما لاحظ فاندربيلت Pijl معترف بها كمنظمات طبقية، بمعنى أن "القبول فيها يخضع لشروط صارمة لكي تحافظ على طابع الندية فيها" وتضم هذه الهيئات رؤساء أكبر ١٠٠٠ شركة متعددة الجنسية (تعرف هذه الهيئة بـ "مؤسسة الأعضاء Foundation Members"، وهي قلب المنتدى الاقتصادي العالمي)

وممثلو ١٠٠ من أكثر مجموعات الميديا تأثيرا في العالم (قادة الميديا العالمية) وصناع السياسة الرئيسيين في الحكومات الوطنية في العالم، ومن المنظمات الدولية ("قادة العالم الاقتصاديين") وأكاديميين مختارين وخبراء في المجالات السياسية والاقتصادية والعلمية والاجتماعية والتكنولوجية "زملاء المنتدى (Forum Fellows) وهلم جرا"، وكما لاحظ فاندربيلت "من الواضح أنه لم توجد أبدا، من قبل، هيئة علي هذا النطاق" إنه رأس مال مالي دولي حقيقي " (1998, 133)

كانت الميديا الكوكبية أيضا عنصرا حاسما في التنشئة الاجتماعية socialization للطبقة الرأسمالية المتعدية الجنسية، وفي تطور مشروع هيمنتها. إن ملكية وسائل الإعلام واندماجها عالميا هي أحد المجالات الرئيسية لتعدي الجنسية transnationalization. تتجاوز قضايا السيطرة الثقافية الآثار الاقتصادية لشركة الميديا المتعدية الجنسية وسيطرتها المحكمة علي التدفق العالمي للمعلومات والصور. تلعب شركة الميديا الكوكبية دورا أساسيا في إنتاج الأسس الأيديولوجية والثقافية لكتلة مهيمنة hegemonic block تضم الطبقة الرأسمالية وطبقات وجماعات وشرائح أخرى. هذه التنشئة الاجتماعية المتعدية الجنسية للطبقة الرأسمالية المتعدية الجنسية باللغة الأهمية، طالما أن تكوين الطبقة class formation عملية ذاتية، بقدر ما هو عملية موضوعية، يكملها خلق "جماعات معرفية epistemic communities"



متعدية الجنسية. من المثقفين العضويين. لقد لاحظ علماء الاجتماع منذ زمن طويل الدور الثقافي والتربوي والآليات الأخرى، التي تولد التماسك اللازم للطبقة لتتربط وتعيد إنتاج ذاتها. إن عملية التنشئة الاجتماعية المتعدية الجنسية، بما في ذلك الدولة الرأسمالية المتعدية الجنسية الناشئة، كممثل عضوي للطبقة الرأسمالية المتعدية الجنسية، والمنشآت المتعدية الجنسية، ودور الميديا في حاجة لمزيد من الدراسة.

ليست الطبقة البرجوازية المتعدية الجنسية جماعة موحدة بالرغم من تنظيمها وتماسكها. لاحظ ماركس وإنجلز في مناقشتها لتشكيل جماعات طبقية جديدة أن ذات الظروف وذات التناقض وذات المصالح، تخلق، بصفة عامة، عادات متشابهة في كل مكان. " لكن الأفراد المنفصلين بعضهم عن بعض، يشكلون طبقة فقط، بقدر ما يتعين عليهم أن يخوضوا معركة ضد طبقة أخرى، وإلغادي بعضهم بعضا كمتنافسين (Marx and Engels، 1982) إن المنافسة الشرسة بين تجمعات احتكارات القلة، والضغط المتصارعة، والخلافات على التكتيكات، وإستراتيجية المحافظة على السيطرة الطبقية، ومواجهة أزمات وتناقضات النظام الرأسمالي الكوكبي، تجعل أي وحدة حقيقية للطبقة الحاكمة الكوكبية مستحيلة، وسوف نعود إلي هذا فيما بعد.

**بعض المؤشرات الامبيريقية للطبقة الرأسمالية المتعدية الجنسية**  
هل الرأسماليون متعدوالجنسية فقط بمعنى أن قوتهم الاقتصادية تشمل العالم كله، أم بمعنى أنهم اخذوا يتوحدون كبرجوازية كوكبية من خلال اندماجات الشركات والمصالح المصرفية وهلم جرا ؟.

إننا نري أن الوضع الأول مؤشر لبرجوازية دولية، في حين أن الوضع الأخير مؤشر لبرجوازية متعددة الجنسية. يحدث التدويل internationalization في عملية تنتزعها من أمتها لتلقي بها في فضاء فوق - قومي ينفتح في ظل اقتصاد كوكبي.

حدود الطبقة الرأسمالية المتعدية الجنسية غير محددة. النقطة التي تتحول عندها طبقا وطنية إلي طبقات متعددة الجنسية موضع جدل - بالرغم من أنه يمكننا في الحقيقة أن نميز مفهوماً conceptually مثل تلك الطبقات - وتتوقف علي أساليب تحديدنا للأسس المادية للطبقات المتعدية الجنسية. تشمل

الشواهد الامبيريقية علي نشأة الطبقة المتعدية الجنسية، انتشار الشركات المتعدية الجنسية وتوسع الاستثمار الأجنبي المباشر والاندماجات عبر الحدود والتحالفات الإستراتيجية وتداخل، رؤوس الأموال وتداخل مناصب الإدارة interlocking directorates، وكذلك، ظاهرة المقاوله من الباطن والاعتماد علي موارد خارجية، واتساع المناطق الحرة، والأشكال الاقتصادية الجديدة المرتبطة بالاقتصاد الكوكبي. مثل هذه الأشكال الجديدة لتنظيم الإنتاج المعولم مهمة، لأنها تساهم في نمو شبكات عالمية، تربط رأسماليين محليين بعضهم ببعض، وتولد هوية لمصالح موضوعية ونظرة ذاتية لهؤلاء الرأسماليين في عملية تراكم كوكبي (في مقابل تراكم محلي). إنها تعمل إذن كآليات توحيد / تكامل لتشكيل الطبقة الرأسمالية المتعدية الجنسية، وتعمل علي نقل التكوين الطبقي من الفضاء الوطني إلي فضاء ناشئ متعدي الجنسية.

نقدم نظرة خاطفة علي بعض المؤشرات. الهدف هو توفير بعض النقاط المرجعية reference points لشرحنا النظري وترتبط بالتحليل الظرفي conjunctural analysis في القسم التالي، ونشير إلي أن طريق البحث في المستقبل حول الطبقة الرأسمالية المتعدية الجنسية، الذي يتطلب دراسة منهجية لمثل هذه البيانات غير ممكنة هنا.

إن أحد مؤشرات صعود الطبقة الرأسمالية المتعدية الجنسية ووكلائها agents هو انتشار الشركات المتعدية الجنسية التي تجسد دورات رأس المال، التي أصبحت متعددة الجنسية، والتي تنظم تلك الدورات. كان هناك في عام ١٩٩٥، ٤٠٠٠٠٠ شركة لها مقار في أكثر من ثلاث دول، وكانت الشركات المتعدية الجنسية تتولي ثلثي التجارة العالمية وفقا للأمم المتحدة (UNCTAD). وكذلك إرتفع ما تسيطر عليه الشركات المتعدية الجنسية من الناتج المحلي العالمي من ١٧% في منتصف ستينات القرن العشرين إلي ٢٤% في عام ١٩٨٤ وإلي ٣٣% عام ١٩٩٥ (المرجع السابق). وربما كان أشمل مؤشر وحيد لنشاط ونمو الشركات المتعدية الجنسية هو إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر (أنظر الجدول (١) الذي قدرت قيمته بما يزيد علي ٤ تريليون دولار، وبمعدل نمو يزيد علي ضعف ما كان عليه إجمالي تكوين رأس المال الثابت في العالم كله في العقد السابق في العالم كله



وقدّرت أصول الشركات الثابتة في العالم كله عام ١٩٩٤ بـ ٤ ، ٨ تريليون دولار.

أصبحت شركات محلية، مدمجة في هيكل الشركات المتعدية الجنسية، من خلال مجموعة الآليات المنخرطة في أنشطة الاستثمار الأجنبي المباشر والشركات المتعدية الجنسية، إبتداءً من الإندماجات والمقاويات وترتيبات الحصول علي الموارد من الخارج، وإتفاقات التسويق المحلي والإستحوايات وهلم جرا. وفي عام ١٩٩٥ أنتجت ٢٨٠٠٠٠ شركة تابعة لشركات متعددة الجنسية سلعا وخدمات تقدر بحوالي ٧ تريليون دولار (UNCTAD 1996)

### الجدول (١)

إجمالي تدفقات رأس المال الأجنبي المباشر في العالم (١٩٨٣ - ١٩٩٧) ببلاتين الدولارات والنسبة المئوية لمعدل النمو (متوسط معدل النمو السنوي والنسبة المئوية لمعدل النمو عن سنوات متفرقة: ١٩٨٣ - ١٩٨٧ و ١٩٨٨ - ١٩٩٢)

السنة	المقدار	النمو %
١٩٨٣ - ١٩٨٧	٧٦ ، ٨	٣٥ ، ٠
١٩٨٨ - ١٩٩٢	٢٠٨ ، ٥	٤ ، ٠
١٩٩٣	٢٢٥ ، ٥	١١ ، ٠
١٩٩٤	٢٣٠ ، ٠	٢ ، ٠
١٩٩٥	٣١٧ ، ٨	٣٨ ، ٠
١٩٩٦	٣٤٧ ، ٩	٩ ، ٠
١٩٩٧	٥٨٩ ، ٠	٤١ ، ٠
١٩٩٨	٦٤٤ ، ٠	٣٩ ، ٠

المصدر:

UNCTD World Investment Reports THE ECONOMIST.

كانت معظم أنشطة الاندماج والإستحواز تحدث حتى منتصف ثمانينات القرن العشرين داخل الحدود الوطنية. ولكن الإستحوازات والاندماجات عبر الحدود قد أصبحت أهم أساليب الشركات لتوسيع أنشطتها العابرة الجنسية (Dicken, 1992, 222)، وأحد الآليات الأساسية لعملية التحول المتعددي الجنسية transnationalization. ليس تركيز رأسمال أمرا جديدا، إنه جزء من عملية التطور الرأسمالي، وكان جزءا لا يتجزأ من مظاهر حقبة تشكل التكوين الطبقي القومي، ونشأة البرجوازيات القومية / الوطنية، وتركز رأس المال المتعددي الجنسية من خلال الاندماجات والإستحوازات العالمية أهمية مماثلة بالنسبة للتكوين الطبقي المتعددي الجنسية، ونشأة البرجوازية متعددة الجنسية. تتطوي بعض الإستحوازات علي اندماج شركات متعددة الجنسية، ولكن الكثير منها يترتب عليه إستحواز شركات متعددة الجنسية علي شركات وطنية مما يجذب قوي اجتماعية محلية إلي التحول إلي قوي متعددة الجنسية. ذهب إلي الاندماجات والإستحوازات عام ١٩٩٧ ٣٤٢ بليون دولار من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر البالغ ٥٨٩ بليون دولار أي ٥٨ % من الإجمالي. هذا يعني أن خمسي الاستثمار الأجنبي المباشر بالضبط كان في استثمارات جديدة أو في بداية تنفيذها: استخدم الباقي في شراء شركات أخرى عبر الحدود الوطنية. إنه يعني في حالة الاندماجات اتحاد integration رؤوس أموال من بلدين مختلفين علي الأقل، وإن كان إستحوازا، فهو يعني أن شركة معينة أدمجت فيها شركة أجنبية بالعاملين فيها ومديريها و"مصالح الوطنية". لاحظت مجلة بزنيس ويك في تلخيصها لظاهرة "جنون الاندماج merger mania" الحالية، أن "جنون الاندماج" سوف يستمر في الصناعات، ابتداء من السيارات حتى الاتصالات (١٩٩٨). لقد شملت الاندماجات والإستحوازات عبر الحدود ليس فقط أكثر قطاعات الاقتصاد العالمي عولمة، بل أيضا كبار تجار التجزئة، والشركات التي تتاجر في السلع الأولية (الخامات والكيماويات، وخدمات كثيرة، ابتداء من الشركات التي تقدم الخدمات والاستشارات القانونية إلي التأمين وإدارة. كان من أكبر الاندماجات والإستحوازات عبر الحدود الوطنية في السنوات الأخيرة التي حطمت الرقم القياسي الاندماج بين برتش تليكوم وإم. سي. أي، وبين ديمر بنز وكريزلر، وبين ديبون، وبين ديبون وهيربرتر، وبين ألكاتيل وموترولا، وما تلاه من إستحواز ألكاتيل علي دي. إس. سي.



واستحوار سيجرام علي إم. سي. إي، وإستيلاء هو كست عليمارين مارسيل دو (UNCTAD 1996) بلغت هذه الصفقات من الإندماجات والإستحوارات المتعدية الجنسية حول العالم خلال التسعة أشهر الأولى من عام ١٩٩٨ ٣٨٣ بلين دولار، أي أكثر من الاجمالي عام ١٩٩٧. وتتزايد مكاسب رأس المال المتعدي الجنسية ز سيطرته علي كل قطاع من قطاعات الاقتصاد الكوكبي وتتسارع عملية التشكل الطبقي المتعدي الجنسية كلما تعمقت هذه العملية. قال توماس ميدلهوف رئيس شركة بيرلنزمان تعليقاً علي موجة الإندماجات الكوكبية، بمناسبة إستحوار شركة بيرلنزمان علي شركة راندام هاوس " لا توجد شركات ألمانية وشركات أمريكية، وإنما توجد فقط شركات ناجحة وشركات فاشلة. " (White, 1998)

المهم أنه كانت هناك درجة عالية من الاستثمار عبر الحدود بين الدول الرأسمالية اكبري (Dicken, 1998)، وهو ما يدل علي درجة عالية من التداخل interpenetration بين رؤوس الموال الوطنية في عملية توسع الاستثمار الأجنبي المباشر. كان العالم النامي، قبل الحرب العالمية الثانية يستوعب أربعة أخماس الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال البنية الكولونيالية القديمة لمجالات النفوذ في النظام العالمي ". غير أن معظم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ابتداء من ستينات حتي ثمانينات القرن العشرين، حدثت بين مناطق المركز core regions. وهذا مهم، لأن النمط الأول للاستثمار الأجنبي المباشر يعكس وضعاً كانت البرجوازيات القومية في المركز متنافسة، بينما يشير النمط الأخير إلي آلية رئيسية لتحول هذه البرجوازيات "القومية" إلي برجوازيات متعددة الجنسية.

التكوين الرأسمالي المتعدي الجنسية في العالم الثالث هو الأضعف حيث قد لا تزال البرجوازية " القومية / الوطنية " تسيطر علي دول وتنظم مشاريع سياسية مؤثرة. غير أن عملية التشكل الطبقي المتعدي الجنسية هنا تجري بسهولة. لاحظت منظمة العمل الدولية في تقرير حديث لها أن "الاستثمار الأجنبي المباشر قد زاد زيادة كبيرة وخاصة في الدول النامية ". لقد زاد متوسط التدفقات السنوية أكثر من ثلاثة أضعاف منذ أوائل ثمانينات القرن العشرين بالنسبة للعالم ككل، بينما زادت بالنسبة للدول النامية خمسة أضعاف بحلول عام ١٩٩٣ " (ILO, 1996-97)

لقد تحولت رؤوس الأموال الوطنية ذاتها في الجنوب بصورة متزايدة إلى رؤوس أموال متعددة الجنسية بواسطة استثمارات الأجنبية المباشرة وباندماجها في دورات التراكم الكوكبية. في عام ١٩٦٠، كان واحد في المائة فقط من الاستثمار الأجنبي المباشر يأتي من البلدان النامية، وبحلول عام ١٩٨٥ ارتفع إلى ثلاثة في المائة وبحلول عام ١٩٩٥ بلغ حوالي ثمانية في المائة (Dicken, 1998). استثمرت الشركات المتعددة الجنسية التي توجد مقارها في الجنوب ٥١ بليون دولار في الخارج، بينما استوعبت البلدان النامية نسبة متزايدة من الاستثمار الأجنبي المباشر في تسعينات القرن العشرين (Barbado and Robenson 1999). سوف تصبح برجوازيات العالم الثالث في دول مثل سنغافورة وكوريا الجنوبية وتايوان والبرازيل وشيلي والمكسيك إلى " فرق قومية national contingents " مهمة في الطبقة الرأسمالية المتعددة الجنسية (المرجع السابق)، وفي عام ١٩٩٦ انضمت لأول مرة شركتين من العالم الثالث: شركة داية من كوريا الجنوبية وبتروليس من فنزويلا.

لقد زادت الأصول الأجنبية لأكثر خمسين شركة متعددة الجنسية من العالم الثالث بنسبة ٢٨٠% ما بين عامي ١٩٩٣ و ١٩٩٥، في حين في حين زادت تلك الخاصة بأكثر مائة شركة مقارها في بلدان المركز بنسبة ٣٠% فقط (ILO, 1991).

ثمة مظهر آخر لتحول اقتصادات العالم الثالث إلى اقتصادات متعددة الجنسية، الأهمية المتزايدة لمحفظة الاستثمارات في السهم الأجنبية، التي لا تعتبر تدفقات لرأس المال الأجنبي المباشر، فهذه إستثمارات دولية تتم أساسا بواسطة شركات سمسة في التعامل في الأسهم، وصناديق الاستثمار المتبادل Mutual Funds في أسواق الأسهم الأجنبية، تدير رأس مال المستثمرين المهتمين عموما بالحصول فقط على عائد استثماراتهم، ولا يمارسون في الحقيقة أي دور مباشر في الشركة التي يستثمرون فيها.

تمثل تدفقات الاستثمارات في محفظة الأسهم الأجنبية إذن تحولا صارخا لرأس المال إلى رأسمال متعدي الجنسية، علي اعتبار أن من يقومون بها هم مجموعة من المستثمرين من أصول تنتمي إلى عدد كبير من البلدان. لقد سهلت كثير من دول العالم الثالث في تسعينات القرن العشرين، كجزء من الاندفاع إلى تنفيذ الليبرالية وسياسات السوق الحرة، تدفقات استثمارات محفظة الأسهم الأجنبية إلى الداخل، وذلك بإنشاء أو تحرير معاملات سوق الأوراق المالية. وتمثل هذه الأسواق، التي يشار إليها باعتبارها " أسواقا



ناشئة emerging markets"، تحولا دراميا للشركات والأصول الوطنية إلى شركات وأصول متعددة الجنسية.

إن نمو تدفقات الاستثمار المباشر وفي الأسهم، هو جزء من الاندماج المثير لأسواق رأس المال العالمية، من خلال سلعة commodification أدوات مالية financial instruments فقد وجدت إحدى الدراسات أن القيمة السوقية الإجمالية للأوراق المالية التي تم التعامل فيها تضاعفت ثلاث مرات ما بين عامي ١٩٨٢ و ١٩٩٢ (Akdogan 1995). وكشفت نفس الدراسة عن أن إجمالي تدفقات الاستثمار في الأسهم قد تضاعفت فيما بين عامي ١٩٨٦ و ١٩٨٩، وأنها كانت تساوي ربع رأس المال في أسواق رأس المال العالمية.

ويوجد إلى جانب الاستثمارات في الأسهم، مكونات أخرى لسوق رأس المال العالمي، هي الأذون وسندات تمويل الديون، وكذلك، المشتقات derivatives، وخيارات الأسهم stock options والضمانات والسندات القابلة للتحويل convertibles.

كان صعود نظام مالي كوكبي موحد جديد منذ ثمانينات القرن العشرين في الحقيقة غير عادي.

كادت كل أسواق الأسهم الوطنية أن تختفي نما حجم المعاملات عبر الحدود في الأسهم وحدها في الفترة ما بين عامي ١٩٨٢ و ١٩٩٠ بمعدل مركب ٢٨% سنويا من ١٢٠ بليون دولار إلى ٤،١ تريليون دولار وارتفع رصيد الإقراض المصرفي عبر الحدود من ٣٢٤ بليون دولار إلى ٤،٧ تريليون دولار خلال نفس الفترة، وزادت سندات أسواق ما وراء البحار offshore bonds بنسبة ٥٣٧% من ٢٥٩ بليون دولار إلى ١،٦ تريليون دولار. وكما لاحظ هوجفيلت Hoogvelt أن كل فئات الاندماج المالي هذه زائد رصيد المشتقات الرئيسية والاستثمار الأجنبي المباشر " لفاق الإجمالي كل الاستثمار الأجنبي المباشر لاقتصادات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD (Hoogvelt, 1997).

ينعكس تعدي الجنسية transnationalization أيضا في التكامل التجاري المتزايد. لقد نمت التجارة العالمية أسرع كثيرا من نمو الناتج بعد أن تباطأت لفترة قصيرة في بداية تسعينات القرن العشرين نتيجة لهبوطها عالميا، ثم استعادت صعودها مرة أخرى في منتصف العقد، كما يبين الجدول (٢)

الجدول (٢) (المصدر: ILO 1997)  
نمو التجارة العالمية (السلع والخدمات) ونمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي  
١٩٧٤ - ١٩٩٥

الناتج المحلي العالمي	نمو الحجم %	التجارة العالمية السنوات	متوسط النمو السنوي %
١٩٧٤ - ٨٠	١,٣	١٩٧٤ - ٨٣	٣,٤
١٩٨١ - ٩٠	٦,٤	١٩٨٤ - ٨٩	٣,٢
١٩٩١ - ٩٣	٤,٦	١٩٩٠ - ٩٣	١,٢
١٩٩٤	٨,٧	١٩٩٤	٢,٩
١٩٩٥	٧,٩	١٩٩٥	٢,٨

يمكن أن تدل التجارة الدولية علي التدويل internationalization لا علي تعدي الجنسية transnationalization، وإذا لاحظنا أن ما بين ثلث وثلثي التجارة العالمية تدار باعتبارها تجارة داخل الشركة intra - firm trade (World Bank 1999، 22) فسوف يتضح أن البيانات عن نمو التجارة العالمية هي ذاتها تعبير تجاري عن إنتاج معولم globalized production. ويؤكد تقرير منظمة العمل الدولية أن " هذه التدفقات المتزايدة للاستثمار المباشر كان يصاحبها نظم إنتاج متكامل كوكبيا، تميزت بتوسع سريع في التجارة داخل الشركة في منتجات وسيطة، وفي المقاول لة من الباطن والترخيص licensing، وترتيبات منح الترخيص franchising arrangements، بما في ذلك، الأشكال الجديدة للحصول علي موارد العمل من الخارج outsourcing of work عبر الحدود الوطنية (ILO, 1996).

هذا الانتشار السريع لمختلف الترتيبات الاقتصادية، كالحصول علي الموارد، الخارج والمقاول لة من الباطن والتحالفات المتعدية الجنسية بين الشركات وإتفاقات التراخيص والتمثيل المحلي وغيرها يقابله انتشار الاستثمار الأجنبي المباشر والاندماجات والاستحوازات، ويبرز وجهها رئيسيا آخر للارتباط المتعدي الجنسية بين رؤوس الموال. تخلق هذه الترتيبات سلاسل إنتاج هائلة وشبكات تكامل رأسي وأفقي معقدة عبر الكوكب.



وفقا لدكن Dicken: " الشركات المتعدية الجنسية هي أيضا حبيسة داخل شبكات خارجية من العلاقات مع شركات أخرى لا تحصى متعددة الجنسية، ومحلية، كبيرة وصغيرة، عامة وخاصة.

قد ترتبط من خلال هذه الصلات المتبادلة، مثلا، شركة صغيرة للغاية في بلد واحد ارتباطا مباشرا بشبكة إنتاج كوكبية، في حين أن معظم الشركات الصغيرة لا تخدم إلا منطقة جغرافية محدودة للغاية. توسع مثل هذه الصلات المتبادلة بين شركات من مختلف الأحجام والأنماط، بصورة متزايدة مجال الحدود القومية لتخلق مجموعة من الروابط المتداخلة جغرافيا، لتنتقل من المجال المحلي إلى المجالات العالمية... هناك في الحقيقة تنوع محير في روابط التعاون بين المنظمات. وهي غالبا ما تكون علاقات متعددة الأطراف وليست ثنائية، هي أشبه بنظام تعدد الزوجات، لا الزوجة الواحدة (Dicken 1998, 223). إن ما تبرزه دراسة داكن الموثوقة، هو التداخل المتزايد على مستويات عديدة بين رؤوس الأموال في كل أجزاء العالم، الذي ينتظم حول رأس المال المتعدي الجنسية والشركات المتعدية الجنسية العملاقة. أصبح من الصعب، بصورة متزايدة، فصل دورات الإنتاج والتوزيع المحلية عن الدورات المعولمة globalized circuits، التي تملئ شروط وأنماط التراكم في العالم كله ن حتي عندما يعطي المظهر الخارجي المضلل الانطباع بأن رؤوس الأموال المحلية تحتفظ باستقلاليتها.

لا تزال توجد بطبيعة الحال رؤوس أموال وطنية، وسوف تكون موجودة لفترة طويلة قادمة. ولكن عليها أن "تنتقل من مكانها - de localize" وأن ترتبط برأس المال المتعدي الجنسية المهيمن إذا أرادت أن تبقى. رأس المال المقيد بإقليم لا يمكنه أن ينافس نظيره المتحرك عبر الجنسية. وعندما تستوعب دورات رأس المال الكوكبي هذه الدورات المحلية من خلال الآليات والترتيبات الكثيرة ينخرط الرأسماليون المحليون الذين يديرون هذه الدورات في عملية التشكيل الطبقي المتعدي الجنسية.

ارتبطت مختلف الترتيبات الاقتصادية الجديدة في الاقتصاد الكوكبي بالانتقال من نظام التراكم الفوردي إلى نظم تراكم ما بعد - فوردية مرنة جديدة (انظر: Harvey, 1990, Amin, 1994, Havgoot, 1997, Dicken, 1998) كما لاحظ الكثيرون أن الخصائص البنيوية للنظام المرن الناشئ ذات طابع كوكبي، بمعنى أن التراكم هو جزء لا يتجزأ من الأسواق الكوكبية، ويقتضي

تنظيماً كوكبياً للمشروع ومجموعات من العلاقات الكوكبية لرأس المال والعمل (وخاصة تجمعات العمل العرض وغير المنظم بالقوانين واللوائح deregulated labor في العلم كله (أنظر: Hagvoot, 1997) تفرض المنافسة على المشروعات إنشاء أسواق كوكبية في مقابل الأسواق الوطنية والإقليمية. وتقرض عليها المنافسة بصورة متزايدة - كما لاحظ هو جفيلت - تشغيل نظم إنتاج كاملة في كل مناطق العالم الثلاث للثلاثي الكوكبي the global triad (أمريكا الشمالية وأوروبا شرق آسيا). تتحول الشركات المتعدية الجنسية الرئيسية إلى شركات متعددة الأقاليم multi - regional " تقوم بإنتاج متعدد ومتكامل ، كما تقوم بعمليات مالية وتجارية في كل أنحاء الثلاثي. تنشأ هذه الشركات المتعددة الأقاليم من خلال إستراتيجيات التحالفات والاندماجات، وأشكال التنسيق التكاملي الأخرى، لتحقيق التكامل بين الشركات المتعدية الجنسية كشكل انتقالي عام في عملية التكامل المتعدي الجنسية للرأس المال.

كان من شأن كل صدمة من صدمات الأزمة الاقتصادية العالمية التي امتدت من المكسيك إلى آسيا، ومن روسيا إلى البرازيل، أن تؤدي في أغلب الأحوال إلى اندماج متعدي الجنسية متسارع لرأسماليين محليين من البلدان التي تأثرت بالأزمة في صفوف الرأسمالية المتعدية الجنسية. لقد أبرزت هذه الأزمات بوضوح شديد عملية تقسيم / تفتيت fractionation النخب المحلية. فقد أدت الأزمة الآسيوية مثلاً إلى إعادة هيكلة كثير من شركات وإقتصادات المنطقة الرئيسية، التي سهلت وشجعت دعم رأس المال المتعدي الجنسية. فقد اضطرت المجموعات المالية - الصناعية الكورية الجنوبية القوية the " chaebol "، مثلاً، إلى بيع أصول وطنية إلى شركات متعددة الجنسية، ودخلت في مشاركات مع شركات من مناطق أخرى من العالم ( Business Week, 1998). وكما صرح لورانس سمرز عندما كان وكيلاً لوزارة الخزانة الأمريكية:

" لقد فعل صندوق النقد الدولي في الشهور الماضية لتحرير هذه الاقتصادات (الآسيوية) ولفتح أسواقها للسلع والخدمات الأمريكية أكثر مما أنجزه في جولات المفأوضات في المنطقة ". تزايد تداخل المواقع المتنوعة التي تحتلها الشريحة القائمة في الطبقة الرأسمالية المتعدية الجنسية في الهيكل الكوكبي للشركات. حدد فيننما Fennema مثلاً، شبكة دولية لتداخل عضوية



مجالس إدارة الشركات الرئيسية المصرفية والصناعية المتعدية الجنسية في بداية ثمانينات القرن العشرين (1982) تقارن هذه العملية بعملية مشابهة في حقبة سابقة، عندما استلزم صعود البرجوازيات الوطنية / القومية تداخل عضوية مجالس الإدارة علي المستوى القومي، الذي عزز الصلات الموضوعية والهوية الذاتية للبرجوازيات الوطنية، كما وثقته ثروة من الأدبيات الماركسية وغير الماركسية عن موضوع " نخب السلطة " والكتل الحاكمة، " الحلقة الداخلية inner circle "، وهلم جرا. (انظر: Mills,1959, Domhoff,1967, Useem,1984, Dye,1986) إن تطور تركيب عضوية مجالس إدارة الشركات موضوع ناضج للبحث.

### (٣) الهيمنة والسياسة الكوكبية " من أعلي " للطبقة الرأسمالية المتعدية الجنسية

تتكون الكتلة الحاكمة الكوكبية الجديدة من القوي الاقتصادية والسياسية المختلفة بقيادة الطبقة الرأسمالية المتعدية الجنسية، التي كيف الهيكل الكوكبي الجديد للتراكم والإنتاج ، فكرها السياسي وسياساتها. إن منطق التراكم الكوكبي، وليس منطق التراكم الوطني، هو الذي يوجه السلوك السياسي والاقتصادي للكتلة الحاكمة، ولهذا، أصبح يشار إليها من الآن فصاعدا باعتبارها الكتلة " العولمانية " the "globalist" block، ومركزها الطبقة الرأسمالية المتعدية الجنسية، وتتكون من ملاك ومديري الشركات المتعدية الجنسية ومن رأسماليين آخرين في أنحاء العالم، الذين يديرون رأس المال المتعدي الجنسية. وتشمل هذه الكتلة أيضا، الكوادر ن المديرون والبيروقراط والتقنيون الذين يديرون هيئات الدول المتعدية الجنسية، مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية، ودول الشمال والجنوب والمننديات الأخرى المتعدية الجنسية.

وتضم عضوية الكتلة المهيمنة أيضا، الساسة والشخصيات الكاريزمية إلي جانب المثقفين العضويين organic intellectuals الذين يوفرون لها الشرعية الأيديولوجية والحلول التقنية. وتوجد تحت هذه الشريحة المتعدية الجنسية، شريحة صغيرة آخذة في الانكماش من الطبقات الوسطي، التي تمارس سلطة حقيقية ضئيلة للغاية، والتي تشكل - وقد هدا الاستهلاك الواسع مزاجها - مصداً buffer هشاً بين النخبة المتعدية الجنسية وغالبية العالم

الفقيرة. وبهذا المعنى، يمكن الحديث عن كتلة تاريخية historical block بمعناها الجرامشوي، كتحالف حاكم وقاعدة اجتماعية، تمارس فيه جماعة القيادة (الطبقة المكنعية الجنسية)، وتفرض مشروعها عن طريق توافق الذين يجذبون إلى داخل هذه الكتلة وأولئك الذين لم يجذبوا إلى مشروع الهيمنة من الأغلبية الفقيرة بالآليات المادية أو الأيديولوجية يجري إحتواؤهم أو قمعهم.

الكتلة العولمانية رخوة التكوين، وتجد الطبقة الرأسمالية المتعدية الجنسية صعوبة في ضمان إعادة إنتاج هيمنتها. إن أحد الشروط الضرورية لوصول طبقة أو جناح من طبقة إلى الهيمنة هو كبت المصالح الاقتصادية الضيقة برؤية اجتماعية وأيديولوجية أعم، والتسيق الملموس بين مصالح الجماعات الأخرى ومصالح الطبقة أو الجناح القائد، من خلال ضمان اشتراكها في هذه الرؤية الاجتماعية.

وهنا، يبدو أن المصالح الضيقة لرأس المال المالي المتعدي الجنسية (المضاربون على العملات والمصرفون والمستثمرون في محافظ الأوراق المالية.. الخ) تعرض مشروع الهيمنة للإحباط. كما يصعب أيضا ضمان تحقيق رؤية اجتماعية كوحدة، لأن قطاعات الطبقة الرأسمالية المتعدية الجنسية المختلفة كانت غالبا ما تبحث عن حلول مختلفة بل متناقضة لمشاكل الرأسمالية الكوكبية، تستند إلى الخبرات التاريخية لنظمها الإقليمية. ينتقل حديثنا في هذا القسم من القضايا المفهومية والنظرية إلى التحليل السياسي والظرفي conjunctural للطبقة الرأسمالية المتعدية الجنسية، بما في ذلك الجدل الإستراتيجي والخلافات التكتيكية في صفوفها، وعلى الأخص الانقسامات الناشئة والخلافات بين أجنحتها. توحد العولمانيون أيديولوجيا في مطلع ثمانينات القرن العشرين تحت راية برنامج "توافق واشنطن Washington Consensus" (Williamson 1993) أو الليبرالية الجديدة الكوكبية الذي أطلقه نظاما ريجان وثاتشر لأول مرة. تسعى الليبرالية الجديدة، كنموذج لإعادة الهيكلة الاقتصادية إلى تحقيق شروط حراك وحرية رأس المال في كل بلد وفي كل منطقة في العالم. يسعى البرنامج إلى إنسجام السياسات المالية والنقدية والصناعية والتجارية للأمم كثيرة، بإعتباره مطلبا لرأس مال متعدي الجنسية يتحرك بحرية كاملة تحركا متزامنا ولحظيا عبر الحدود. تشمل إعادة الهيكلة بالإضافة إلى الإجراءات المالية والنقدية وما



يرتبط بها من إجراءات تهدف إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي: تحرير التجارة والمال finance، التي تفتح الاقتصاد للسوق العالمي والتحرير deregulation الذي يقتضي بعد الدولة عن القرار الاقتصادي ولكن دون البعد عن الأنشطة التي تخدم رأس المال وخصخصة المجالات العامة السابقة، التي يمكن أن تعوق تراكم رأس المال، إذا ما فعل معيار تغليب المصلحة العامة على الربح الخاص. تخلق الليبرالية الجديدة الشروط العامة للتجدد ("الكفاء") المربح لتراكم رأس المال من خلال دورات معولمة جديدة، وتسهل إخضاع وإدماج كل اقتصاد قومي في الاقتصاد الكوكبي. يجد النموذج الليبرالي الجديد تبريره في الاقتصاد النيوكلاسيكي وفي الخطاب البلاغي العولماني globalist discourse عن حرية التجارة، والنمو، والكفاءة، والرخاء. الليبرالية الجديدة بناء بنية فوقية قانونية واقتصادية جديدة للاقتصاد الكوكبي. تماثل هذه العملية مرحلة بناء الأمة الرأسمالية الباكورة، التي بنت سوقا وطنية موحدة بقوانين عامة وضرائب وعملة واحدة، وتعزيزها سياسيا بدولة مشتركة. تكرر العولمة هذه العملية، ولكن على نطاق عالمي.

حقق العولمانيون في مطلع تسعينات القرن العشرين، ما يبدو توافقا جرامشويا Gramscian consnsus على المشروع الليبرالي الجديد.. إنه فعلا توافق، بمعنى تطابق مصالح الجماعات المسيطرة في النظام الكوكبي، ونمت هذه المصالح من خلال مؤسسات تملك سلطة (دول العالم وأجهزة الدول المتعدية الجنسية) وحق هذا التوافق هيمنة أيديولوجية بوضع محددات وحدود الجدل بين الجماعات المحكومة حول الخيارات والمشروعات البديلة في العالم كله. لقد عكس "توافق واشنطن"، بهذا المعنى، نشأة كتلة هيمنة رأسمالية كوكبية جديدة بقيادة طبقة رأسمالية متعددة الجنسية. غير أن الشروخ في التوافق أصبحت بادية للعيان في نهاية العقد.

### انقسامات في الكتلة العولمانية

فضح كساد تسعينات القرن العشرين، وتوالي الأزمات، من المكسيك إلى آسيا في عام ١٩٨٢ وتلنها روسيا والبرازيل في عام ١٩٩٨، هشاشة النظام النقدي العالمي، وتسببت في انزعاج متزايد وكشفت عن تناقضات مهمة، وانقسامات متزايدة في الكتلة العولمانية the globalist block وكلما

تأصلت الرأسمالية الكوكبية بعمق وزادت تعقيدا، زاد ما تولده كل صدمة من التوترات في صفوف الطبقة الرأسمالية المتعدية الجنسية.

لقد أصبح خطاب الطبقة الرأسمالية المتعدية الجنسية، ورؤيتها السياسية وتماسكها الأيديولوجي أكثر تفتتا. تتكون الكتلة العولمانية الحاكمة من ثلاث جماعات أو أجنحة factions رئيسية: المحافظون أنصار السوق الحر والبنويون the structuralists الليبراليون الجدد، وأنصار الضبط الاقتصادي regulationists الليبراليون الجدد. إن المجادلات السائدة في قمم السلطة في مجتمع كوكبي لا تتفق مع المقولات السياسية المألوفة في الحقبة السابقة علي عصر العولمة. المواقف المتميزة لهذه الأجنحة أقل ارتباطا بمصالح الشركات الاقتصادية الضيقة من ارتباطها بالقضايا السياسية الإستراتيجية للحكم الطبقي، وفي مقدمتها قضية كفي تحقيق أفضل هيكله للاقتصاد الكوكبي الجديد وتحقيق نظام عالمي، وضمان استقرار وإعادة إنتاج النظام علي المدى الطويل.

كل الأجنحة الثلاثة عولمانية، بمعنى أن مشاريعها تهدف إلي بناء نظام رأسمالي كوكبي. كلها تدافع عن الطبقة الرأسمالية المتعدية الجنسية، لا عن رؤوس الموال الوطنية. فضلا عن أن الثلاثة كلها ليبرالية، بمعنى أن ليس منها من يشكك في المسلمات الأساسية لتحرير السوق العالمي، وفي حرية رأس المال المتعدي الجنسية، وفي كلمة، يدعو المحافظون أنصار السوق الحر إلي عالمية كاملة لمبدأ دعه يعمل laissez - faire يستند إلي صيغة مخففة لتوافق واشنطنون. يريد البنويون الليبراليون الجدد بنية فوقية عالمية يمكنها أن توفر ما تيسر من استقرار للنظام المالي العالمي السريع التقلب volatile وتكييف وتوافق واشنطنون دون تدخل في الاقتصاد الكوكبي.

وطالب دعاة الضبط الاقتصادي الليبراليين الجدد بجهاز ضبط كوكبي أو سع يمكنه تحقيق الاستقرار المالي للنظام المالي، وإن يخفف أيضا بعض التناقضات الاجتماعية الأكثر حدة للنظام الرأسمالي الكوكبي لضمان الاستقرار السياسي للنظام. إنهم يفكرون في خلق توافق ما بعد - توافق واشنطنون عولماتي a post - Washington globalist consensus. بيد أنه حتي دعاة الضبط الاقتصادي لا يقترحون أي نوع من الكينزية الكوكبية global Keynesianism قد تتطوي علي إعادة توزيع للدخل أو ضوابط تضعها الدولة علي امتيازات رأس المال المتعدي الجنسية.



البنويون هم الجناح العولماتي القائد ، ويضم شخصيات، مثل بيل كلينتون وجور وبوش (الإبن والأب) ونيت جنجرش وويلقنسون رئيس البنك الدولي ومشيل كمديسوس المدير الإداري لصندوق النقد الدولي وجورج سوروس المضارب في العملة، وكثيرين من أتباع اللجنة الثلاثية ومديروالشركات المتعدية الجنسية والمؤسسات المالية الكبرى. لقد حققوا نجاحا مهما في إقامة بنية تحتية أولية لاقتصاد كوكبي يتطور بسرعة، مثل النافتا والجات، وإنشاء منظمة التجارة العالمية وتوسيع سلطة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. إن ما يميز هذا الجناح هو التزامه بالسياسات الليبرالية الجديدة السياسية والاقتصادية، واهتمامه ببناء بيئة مستقرة ومنضبطة للتراكم الكوكبي وجهوده لحماية المؤسسات المالية من الإفلاس والإخفاق.

يحتجز من الـ ٣، ١ تريليون دولار التي تستثمر يوميا في أسواق النقد حوالي الثلثين لمدة سبعة أيام أو أقل ويجنب واحد في المائة فقط من كل معاملات المضاربة لمدة عام أو لمدة أطول. لقد أصبح من الممكن تحقيق أرباح طائلة بسبب عدم الاستقرار وسرعة حركة المال تؤدي إلى تقلبات سريعة في قيم العملات. إن ما ولده هذا النشاط المالي الكوكبي المجنون من توقع عدم استقرار بالغ للسوق، هو ما اعتبره البنويون مثيرا للقلق. " يمكن أن تتحرك الأسواق ككرة مدمرة تضرب اقتصادا تلو الآخر" وفقا لتحذير جورج سوروس. " لا يمكن تجنب التقلبات كلية، ولكن لابد من السيطرة عليها " (مقتبسة في Harris 1999).

أعاد الانهيار الآسيوي هذا الخوف إلى الأذهان. حرك تخفيض العملات الآسيوية ومد موجة الإفلاسات صندوق النقد الدولي للتدخل لتوسيع السيطرة على السياسات النقدية الدولية، بتقديم ١٢٠ بليون دولار كفالة لآسيا (تبعها ٤٢ بليون دولار أخرى للبرازيل). أطلقت هذه الكفالة شرارة جدل محتدم بين العولمانيين. عارض المحافظون مثل هذا التدخل الهيكلي structural interference في السوق الحر، وعلت نبرة قلق أنصار الضبط الاقتصادي من السياسات الاجتماعية الليبرالية الجديدة. تركز الجانب الأكبر من النقاش حول لوائح أكثر صرامة للمؤسسات المالية، وإشراف أفضل على ممارسات إدارة المخاطر، وكيفية الاستجابة للاخفاقات الاجتماعية الناجمة عن سياسات صندوق النقد الدولي.

كشف الجدل أيضا عن الخلافات المتزايدة بين البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. لقد كان صندوق النقد الدولي في الحقيقة في قلب الجدل داخل معسكر العولمانيين. استخدم الصندوق الأزمة الآسيوية لممارسة مزيد من الضغط على دول العالم الثالث ، لتفتح أكثر للشركات الكوكبية.

طرح البنك الدولي حجج أنصار الضبط الاقتصادي في مواجهة ما يبدو أنه نهج هيكلي structuralist approach لصندوق النقد الدولي. فقد شكك في تقريره عام ١٩٧٧ " الدولة في عالم متغير " في تشجيع دولة الحد الأدنى minimalist state ، ودافع عن دور أكبر للحكومة في حماية وتصحيح الأسواق. حاول التقرير أن يحول الاهتمام من الجدل العقيم حول الدولة والسوق إلى الأزمة الأكثر جوهرية لفاعلية الدولة ". وفي حين أكد التقرير على أنه ينبغي الإبقاء على سياسات السوق الحر بل وتعميقها، أكد على أن التحرير وإلغاء الضوابط deregulation ليسا شيئا واحدا. وزعم أن هدف الدولة هو " ضمان سلامة النظام المالي ". وفي تقرير ثان في ١٩٩٨ ركز البنك نقده على سمات محددة لسياسات صندوق النقد الدولي. استهدف النقد ضغط صندوق النقد الدولي للإسراع بالتحرير المالي، والحاجة إلى السيطرة على الاستثمارات القصيرة الأجل، وتقديم مساعدة أكبر للفقراء.

الخلافات الراهنة، خلافات تكتيكية أكثر منها إستراتيجية. لا يدور الجدل حول حرية التجارة وفتح الأسواق أو الاستثمارات طويلة الأجل، بل يتركز على كيفية حماية النظام المالي الكوكبي.

يعتقد كامديسوس Camdessus أنه يمكن ترويض الأزمة العالمية الراهنة بإجراء تعديلات معقولة في السياسة، فيما يتعلق بالضبط الاقتصادي والرقابة، أما سياسات صندوق النقد الدولي فهي سليمة في جوهرها، وتظهر بالفعل علامات نجاح في آسيا. وهو نفس الموقف الذي اتخذه روبرت روبن وزير الخزانة السابق للرئيس كلينتون ولورانس سمر وتوني بليز رئيس وزراء بريطانيا. تستدعي الأزمة الكوكبية global crisis في رأي البنيويين مركزية أكبر. دعا كارلوازيجليوكيامبي وزير الخزانة الإيطالي إلى أنه ينبغي أن تصبح اللجنة الطارئة interim commite " جنين " حكومة إقتصادية للعالم. تضم اللجنة الطارئة التي يرأسها كيامبي، وزراء مالية ٢٤ دولة رئيسية. زعم كيامبي أنه ينبغي أن تصبح اللجنة " قناة الاتصال الرئيسية بين مجتمع المال الدولي وصناع القرار الوطني " لأن الأزمة تجعل " من

الضروري دعم أدوات تدخل المؤسسات المالية الدولية. " (AFP,1998) وينبغي في رأيه أن يصبح صندوق النقد الدولي هذه الأداة للالتفاف حول أية سيطرة وطنية علي السياسة الاقتصادية.

المحافظون هم أكثر من تحركهم - من قطاعات العولمانيين - الدوافع الأيديولوجية. يمثل هذا الاتجاه: جورج شولز وزير الخارجية السابق و والتر روستو وزير الخزانة السابق ورئيس سيتي بانك السابق والمضارب ويليم سايمون، وإقتصاديون من الحقبة الريحانية: لورانس كادلومارتين فلدشتاين وإدوين فولنر رئيس مؤسسة هيريتج وإيان فاسكيز من معهد كاتو. يعتبر هذا القطاع المتأثر بميلتون فريدمان أن أي تخطيط مركزي بيروقراطي هو تدخل في عمل السوق الخالص. كما صرح كادلوبأن " نزعة صندوق النقد الدولي الدولتية statism ليست بأفضل من الدولتية السوفيتية. " ( Lerner News Hour).

يزعم المحافظون أن علي السوق أن يتحمل مخاطره، وينبغي أن يسمح للشركات بأن تفشل دون أن تقوم الوكالات الدولية بإنقاذها، ففي هذه العملية يحدث التدمير الشومبيترى الخلاق schumoeterian creative distruction. يتحرر المال من الإدارة السيئة، ويذهب إلي ألك الذين يعرفون كيف يستثمرون. الإفلاس، أو الجانب المدمر من النظام الرأسمالي، ضروري لتحرير رأس المال، ليستخدم في خلق ثروة جديدة ؟ ". النظام الرأسمالي بدون الإفلاس كجنة بدون جهنم " كما يقول كادلو (المرجع السابق). لقد دعا شولز وسايمون وغيرهما غلي إلغاء صندوق النقد الدولي. الأفضل، كما زعم ريستون، أن تترك سلطة تغيير السياسات الحكومية لرجال المال الدوليين، لا للهيئات البيروقراطية. " يؤكد المال سيطرته علي الحكومة ويفرض الانضباط علي السياسات غير المسئولة، ويحصل علي وجبات مجانية في كل مكان. إذا كانت سياساتك الاقتصادية رديئة سوف يعاقبك السوق فوراً. أنا أؤيد هذا النوع من الديموقراطية الاقتصادية. " ( 202, 1998 )

(203)

### ما بعد توافق واشنطون ؟

تزايدت أهمية أنصار الضبط الاقتصادي في الوقت الذي احتدم فيه الشقاق بين البنيويين والمحافظين منذ الانهيار الآسيوي والكارثة الروسية.



يؤيد أنصار الضبط الاقتصادي الأسواق الحرة والخصخصة وهياكل النظام الرأسمالي الكوكبي. ولكنهم، مع اتساع دائرة الفقر، بدعوا بتشككون في التحرير الكامل لأسواق العمل، وتخفيض الخدمات الاجتماعية، وتخلفي الحكومة عن الضبط الاقتصادي المتواضع. انهم يريدون استخدام الهياكل السياسية والتنظيمية الكوكبية لترويض أكثر سمات السوق الحر تدميرا. وهم يعترفون بالا مساواة الواسعة، التي خلقتها رأسمالية غير منضبطة ويخشون ما يمكن أن تنشأ عنها من اضطرابات سياسية.

عندما امتدت الأزمة من آسيا إلى روسيا والبرازيل، بدأ بعض البنيويين مثل كسنجر وولفنسون وجيفري ساشس عالم الاقتصاد في هارفارد ومدير المندى الاقتصادي العالمي في مشاركة أنصار الضبط الاقتصادي قلقهم وناقشوا أفضل السبل لمواجهة الآثار الاجتماعية والسياسية للأزمة.

وربما دفع الليبراليون داخل البنك الدولي مثل جوزيف إستجاتز وولفنسون إلى التعبير عن قلقه علي أولئك الذين ألقت بهم سياسات صندوق النقد الدولي إلى هاوية الفقر. انضم هنري كسنجر في أعقاب استقالة سوهارتورئيس إندونيسيا إلى المناقشة، معبرا عن مخاوفه " مما قد تولده نزعة العولمة الطليقة في تسعينات القرن العشرين، من هجمة عالمية علي فكرة الأسواق المالية الحرة ذاتها. " مثلما أفرخت أزمة الرأسمالية الباكورة الماركسية " (1998) شكا كسنجر الذي أزعجته الانفجارات السياسية، التي كانت حينئذ تجتاح إندونيسيا، من أن " صندوق النقد الدولي قد أخفق تماما في إدراك النتائج السياسية لتصرفاته "، وذلك بسبب " تأكيده المفرط علي الاقتصاد ". وزعم مؤيدا ولفنسون، أنه " ينبغي أن تقدم الدول شبكة أمان إجتماعي، وأن تكبح بالضبط الاقتصادي تجاوزات السوق. "

شكك بعض أنصار الضبط الاقتصادي فعلا في جوانب مهمة في "توافق واشنطن " باعتباره أفضل طريق آلي الأمام لبناء اقتصاد كوكبي. يضم هذا الجناح من العولمانيين قسما معتبرا من الحزب الديموقراطي، منهم بعض المتحدثين باسمه من رجال الكونجرس، مثل ديك جيفارت وديف بونيور وروبرت رايب وزير العمل السابق بالإضافة إلي عدد متزايد من الاقتصاديين ورجال الأعمال النافذين، وتمثله في أوروبا وآسيا وفي العالم الثالث الأحزاب العمالية الاشتراكية الديموقراطية الكبرى، مثل حزب بليز

"العمل الجديد"، والاشتراكيين الديموقراطيين في ألمانيا وفرنسا والتحالف الحاكم في البرازيل ونائب وزير مالية اليابان السابق سكاكيبارا "السيد / ين".

وبالرغم من خطابها الوطني الحمائي protectionist البلاغي (وهو غالباً خطابها التبريري) لا تمثل هذه الجماعات أجنحة ووطنية من رأس المال، ولكنها ملتزمة بالنظام الرأسمالي الكوكبي. ومع ذلك، دعت إلى معايير أقوى للعمل ولحماية البيئة في كثير من الاتفاقات الدولية، ودعا بعضها إلى الإبطاء من حراك رأس المال، مستخدمين آليات ضبط مختلفة.

صرح جورج سوروس، بالرغم من كونه مضارباً في العملة بأن زملاءه في المضاربة، هددوا النظام الذي خلق ثرواتهم ذاته. وادعي في كتابه سيمياء المال The Alchemy of Finance:

"أن عدم الاستقرار تراكمي، مما يضمن في النهاية انهيار نظام الصرف القائم على التعويم الطليق freely floating exchange. " (1994) ولهذا، زعم أن القطاع الخاص غي ملائم لتخصيص الائتمان الدولي " لأن هدفه هو تعظيم الأرباح، وليس المحافظة على الاستقرار الكلي.. والحل الذي قدمه هو إنشاء شركة جديدة للتأمين على الائتمان الدولي لضمان القروض بوضع سقف للمبالغ المؤمن عليها. وسوف تضيع الاستثمارات المضاربة التي تتجاوز المبالغ المؤمن عليها من خلال إخفاقاتها بدلاً من إنقاذها بكفالات bailouts صندوق النقد الدولي.

يدرك سوروس أن مزيداً من الضبط الاقتصادي "سوف يثير حفيظة مجتمع المال"، ولكنه يري العدو الرئيسي للمجتمع المفتوح ["الديموقراطي"] لم يعد التهديد الشيوعي، بل التهديد الرأسمالي. (مقتبس في: Harris, 1999, 4) إن ما تشير إليه هذه التصريحات هو تزايد تصدع "توافق واشنطن". وربما كان أفضل من عبر عنه جوزيف ستيجلتز رئيس البنك الدولي والاقتصادي الأول فيه ورئيس المجلس الأمريكي للمستشارين الاقتصاديين وأحد الأصوات الرئيسية في جناح أنصار الضبط الاقتصادي. وجه ستيجلتز في خطابه الذي ألقاه في هيلسنكي عام ١٩٩٨ نقداً شديداً لتوافق واشنطن ووصفاً إياه بأن "ناقص ومضلل". زعم ستيجلتز، وهو مثقف عضوي للطبقة الرأسمالية المتعدية الجنسية "إن للحكومة دور مهم في الاستجابة لإخفاقات السوق"، و"في إجراء الضبط الملائم appropriate regulation

وفي السياسة الصناعية والحماية الاجتماعية والرعاية الاجتماعية " دعا ستجلتز إلى توافق ما بعد توافق واشنطن، يوسع دور الحكومة لتوفير التعليم العام، ونقل التكنولوجيا إلى المجال العام، ويمكن من رفع مستويات المعيشة ويحسن الصحة، ويوفر بيئة صحية.

### نحو مشهد سياسي جديد ؟ " الطريق الثالث " وسياسة الاستبعاد

هل سينبثق مشهد سياسي جديد، من هذه الانقسامات والتناقضات في الطبقة الرأسمالية المتعدية الجنسية ؟

يوحي صعود أنصار الضبط الاقتصادي، والتمهيش المتزايد، للمحافظين أنصار السوق الحر بأن المرحلة الأولى من مشروع الكتلة العولمانية glabalist block قد شارف على نهايته.

تتطوي نشأة نظام جديد دائما على مرحلة "ثورية" تقوض النظام القديم الذي حل محله، تليها مرحلة أكثر اعتدالا، يتحقق فيها استقرار النظام الجديد ويتمأسس institutionalized.

أطلق نظاما ريجان وثاتشر المرحلة الثورية في صعود رأس المال المتعدي الجنسية والطبقة الرأسمالية المتعدية الجنسية إلى الهيمنة (كان المحافظون من أنصار السوق الحر يسيطرون في الواقع على إدارة ريجان). ظهر المشروع العولماني في ثمانينات القرن العشرين في أكثر صورته دوجماتية وأيديولوجية. هو جمت الهياكل المؤسسية للنظام القديم وأسقطت ومعها نزعته الليبرالية الجديدة المقاتلة المتطرفة، وكان النظام القديم في الحقبة السابقة على العولمة، يتمثل في نظم الرعاية الاجتماعية الكينزية والنظم التنموية على اختلافها في العالم كله. ولكن بحلول نهاية تسعينات القرن العشرين بدا أن المشروع العولماني يدخل مرحلة تنزع إلى الاعتدال بدا فيها البنيويون وأنصار الضبط الاقتصادي يتحالفون في شكل سياسي جديد.

هذا الشكل، هو ما يسمى بـ " الطريق الثالث Third Way ". أعلن عنه لأول مرة في الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى، في صورة نظامي كلينتون وبلير، بإعتبارهما القائمين مؤسسيا على استقرار النظام الجديد. أخذ الطريق الثالث (ما يسمى أيضا الوسط الجديد) مع صعود جرهارد شرودر في ألمانيا في أواخر تسعينات القرن العشرين، يتبلور حول هذا الثلاثي



كمشروع ناشئ للرأسمالية الكوكبية، ويكسب أنصارا في بلاد كثيرة في العالم كله، من البرازيل ونيوزيلانده إلى جنوب أفريقيا ومن أسبانيا وتايوان إلى الأرجنتين واليابان. عرض ميرقي (Murphy 1999) مداخل إستراتيجية متنافسة لنظام العالمي بين النخبة الكوكبية. حدد خمسة مواقف سياسية: " الليبرالية الجديدة " و " ليبرالية الطريق الثالث "، و " ليبرالية طريق ثالث جديدة معتدلة "، و " رؤية اجتماعية ديمقراطية عالمية"، ورؤية ذات نزعة إنسانية يمكن مساءلتها "accountable humanitarian" view.

وتتبا بقرب انتصار " ليبرالية طريق ثالث " (أو " ليبراليون جدد معتدلون ") يبدو أنهم هجين، ممن أشرنا اليهم باعتبارهم بنويين وأنصر للضبط الاقتصادي. يحتمل ان تصبح أيديولوجية طريق الثالث الأيديولوجية المهيمنة في تحليله، في مواجهة المشاكل المتعصية، وأزمة شرعية الليبرالية الجديدة.

غير أن البرنامج لا يشكك في المقدمات المنطقية لاقتصاد كوكبي أكثر انفتاحا وتكاملا.

إذا كان المشروع العولماني يجد شرعيته الفكرية في علم لاقتصاد النيوكلاسيكي، فإن الطريق الثالث يعتمد أيضا علي علم الاقتصاد المؤسسي الجديد new institutional economics، دون أن يشكك في الحقيقة في مبادئ السوق الحر، أو يتحدى امتيازات رأس المال (فلا غرو أن يكون جوزيف ستجلتز من البنك الدولي هو أيضا من الاقتصاديين الرئيسيين في المدرسة المؤسسية الجديدة. يبرز علم الاقتصاد المؤسسي الجديد مشاكل التنسيق الاقتصادي في السوق الحر، وحلها عن طريق الأنشطة الإدارية لـ " الخبراء " في الدولة.

يزعم هذا النهج، نظريا، أن الدولة التي لها سلطة خلق النقود، وتؤثر في أسعار الفائدة، وتشجع التطوير التقني والبحث العلمي من خلال السياسة التعليمية والإقليمية، وهلم جرا، يمكنها أن تؤثر في النشاط الاقتصادي، دون أن تتدخل مباشرة في السوق، بخلق بيئة اقتصادية يمكن التنبؤ بها أكثر.

هذه الحكومة في خطاب " الطريق الثالث " حكومة تمكين enabling government، وليست حكومة بيروقراطية ". يمكننا أن نلاحظ هنا، نشأة مذهب اقتصادي يؤكد علي التنسيق بين المنتجين المنفردين، وتوفير بيئة مؤسسية، وبنية تحتية مثلي لرأس المال، دون تحدي امتيازات رأس المال

تعكس عن كُتب نشأة نماذج ما بعد فوردية " مرنة " للتراكم ، أو ما يسمى بـ " الاقتصاد الجديد ". يؤكد هذا المذهب علي التنسيق المعقد بين عمليات إنتاج لامركزي ومفكك رأسيا، وأيضا، بيئة بنية تحتية جديدة أكثر تعقيدا كشبكات طرق المعلومات السريعة، وهي " ثروات "، ليست الدولة الليبرالية الجديدة مجهزة لتقديمها.

أعاد ساسة الطريق الثالث البطالة والفقر واللامساواة إلي أجندة السياسة الاقتصادية، بالرغم من أن معالجتها لم تعد من خلال آليات تدخل الدولة. يعيد البرنامج تأكيد مجموعة السياسات الاقتصادية الكلية المالية والنقدية المرتبطة بالليبرالية الجديدة، وانسحاب الدولة من القضايا الاقتصادية (ضبط الدولة الاقتصادي لرأس المال )، والتراجع المستمر لدولة الرعاية الاجتماعية. غير أن هذه الجوانب اقترنت بتأكيد جديد علي " القضايا الاجتماعية "، وموقف ليبرالي تماما في هذه الأمور، يؤكد بأفضل ما في التراث البرجوازي: المساواة في الفرص، ثقافة سياسية جدية لـ " فردية السوق market-individualism " ولا مركزية سياسية محلية. أعطي اهتمام كبير للبرامج الاجتماعية كالتعليم والرعاية الصحية التي تحرص علي خلق رأس المال البشري الذي تحتاجه رأسمالية المعلومات الرفيعة التكنولوجيا وكذلك الاهتمام بخلق " سوق عمل مرن ".

إذا كانت ما بعد الحداثة " المنطق الثقافي للرأسمالية المتأخرة late capitalism "، وفقا لتعبير فريدريك جيمسون الشهير، فقد يصبح الطريق الثالث بما يصاحبه من أشكال التراكم المرن " المنطق السياسي " الناشئ للرأسمالية الكوكبية.

لكن هل يمكن للشكل السياسي لـ " طريق ثالث " أن يحقق استقرار الطبقة الرأسمالية المتعدية الجنسية ؟ لا يمكن لأي طبقة حاكمة ناشئة أن تحقق الاستقرار لنظام جديد دون إبداع آليات متنوعة لتحقيق الشرعية وتوفير قاعدة اجتماعية، أي دون بناء ما أسماه جرامشي كتلة تاريخية. تقتضي مثل هذه الكتلة، الجمع بين الاندماج بالتوافق consensual integration عن طريق مكافأة البعض ماديا والاستبعاد القهري exclusion oercive لآخرين لا يمكن ضمهم إليها.

يتميز المجتمع الكوكبي، بصورة متزايدة، ببنية اجتماعية من ثلاث طبقات: الطبقة الأولى تشكل حوالي ٣٠% - ٤٠% من السكان في بلدان

المركز، وأقل من ذلك في البلدان الطرفية، أو لئك الذين يشغلون " وظائف tenured " من العمالة في لاقتصاد الكوكبي وقادرين علي المحافظة علي مستوي استهلاكهم، بل وعلي زيادته، وتمثل الطبقة الثانية حوالي ٣٠% في المركز، و ٢٠ - ٣٠% في الأطراف، تتألف من جيش متنام من العمال " المؤقتين "، الذين يواجهون فقدان الأمان المزمّن في شروط استخدامهم، وغياب أي تامين جماعي ضد مخاطر البطالة، وهو ما كانت توفره لهم دولة الرعاية الاجتماعية. والطبقة الثالثة، حوالي ٣٠% من سكان بلدان المركز الرأسمالي، وحوالي ٥٠% أو أكثر في البلدان الطرفية، وتمثل أو لئك المستبعدون هيكليا structurally excluded من النشاط الإنتاجي، ويفتقرون تماما للحماية نتيجة لتفكيك دولة الرعاية الاجتماعية والدول التنموية، أي السكان " الزائدون عن حاجة " الرأسمالية الكوكبية. (انظر: Hutton، 1995، Hoogvelt، 1997)

يسعى " الطريق الثالث " إلي إيجاد قاعدة اجتماعية صلبة داخل الطبقة الأولى من هذه البنية الاجتماعية المستقطبة، وإلي استمالة الطبقة الثانية احتواء الطبقة الثالثة. تصبح مشكلة الضبط الاجتماعي في ظل سياسة "الاستبعاد" هذه بالغة الأهمية. هناك نقلة من دولة الرعاية الاجتماعية إلي دولة الضبط الاجتماعي (البوليسية) المتخمة بقوي الأمن العامة والخاصة التي توسعت توسعا مثيرا وسجن الأهالي المستبعدين بالجملة (والأقليات بما لا يتناسب مع عددها) وأشكال جديدة من الفصل والعزل الاجتماعي social apartied تستخدم تقنيات ضبط اجتماعي معقدة وتشريع قمعي لمكافحة الهجرة للمحافظة عليها وهلم جرا. وقد استلزم أيضا، في ظل خطاب "الطريق الثالث" المضلل عن

" السياسات المحلية local politics "، و " تمكين المجتمع المحلي community empowerment "

نقل المسؤولية عن إعادة الإنتاج الاجتماعي من الدولة والمجتمع ككل إلي أكثر المجتمعات المحلية تهميشا.

وهذه، كما لاحظ هوجفيلت محاولة لاحتواء جماعات مستبعدة " إقليميا وأيديولوجيا "، ومحاولة لتنظيم الفقراء والمهمشين لرعاية واحتواء وضبط أنفسهم بأنفسهم. " (44، 1997)



الخلاصة، انه ليس واضحا ما إذا كانت الكتلة العولمانية، سوف ترسخ هيمنتها الاقتصادية والسياسية. إن هشاشة النظام النقدي سوف تكون مصدرا لتوترات متزايدة داخل الدوائر الداخلية للطبقة الرأسمالية المتعدية الجنسية أثناء بحثها عن صيغة يمكنها أن تضيء نوعا من الضبط علي النظام. غير أن المصدر الرئيسي للتوتر سوف يكون حول كيفية تجنب التهديد من أسفل. ليس واضحا في العصر الجديد كيف ستتفاعل تناقضات النظام الرأسمالي الكوكبي، وخاصة تناقضات التراكم المفرط overaccumulation والاستقطاب الاجتماعي عالميا. ولكن من المؤكد أن هذه التناقضات وما تولده من توترات داخل الكتلة العولمانية سوف تفتح فرصا جديدة لمشاريع التحرر لعمال الكوكب labor global.

إن بروليتاريا متعددة الجنسية آخذة في التوسع هي الأنا الآخر alter ego للطبقة الرأسمالية المتعدية الجنسية، والصراع بينهما سيشكل التطور الطبقي للطبقة الحاكمة الكوكبية الجديدة وديناميات المجتمع الكوكبي الناشئ.



## الفصل الرابع الاقتصاد السياسي

(١)

### نظريات قديمة ورأسمالية جديدة: علم اقتصاد ماركسي عصري

جيرار دومينيل ودومينيك ليفي\*

Gerard Dumenil et Domenique Levy 2001

#### مقدمة

نعم، الرأسمالية لا تكف عن التغير، تبدو قدرتها عي الغوص في أزمات دائمة، ثم القفز من جديد بلا حدود. ولكل نبضة من هذه النبضات ثمن، هو تجديد بعض جوانب بنيتها وديناميتها. الاستمرارية والانقطاع: أي مظهرها أكثر إثارة للدهشة؟ تؤكد الرأسمالية المعاصرة بوضوح أكثر من أي مرحلة سابقة سماتها الأساسية المحددة لها منذ أن وجدت: الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج وتركز الدخل والثروات، والاستغلال، سواء علي الصعيد الوطني أو الدولي، ودينامية التغير الموجه إلي استمرار امتيازات أقلية إلي الأبد. بيد أن ثمة ملاحظات أخرى تبرز حجم التغير: تقنيات إنتاج ومؤسسات مالية جديدة، وتغير أشكال الملكية والإدارة، وتراجع الطبقة العاملة في البلدان الرأسمالية المتقدمة، وتلاشي الحدود الطبقيّة القديمة بظهور طبقات وسيطة

---

\* نظرية قديمة ورأسمالية جديدة: علم اقتصاد ماركسي عصري:

— البحث منشور في الفصل الخامس من:

DICTIONNAIRE MARX CONTEMPORAINE P.U.F (2202).

— جيرار دومينيك GERARD DOMENIQUE أستاذ الاقتصاد في جامعة باريس، ماركسي.

— دومينيك ليفي DOMENIQUE LEVY أستاذ اقتصاد ماركسي، مدير الأبحاث في المركز الوطني للأبحاث

العلمية



جديدة nouvelles couches intermediaires.. الخ. هل تجاوزنا الرأسمالية فعلا ؟

ما هي الأدوات التي نملكها للتغلب علي مفارقة تعايش الاستمرارية والتغير لتوجهنا وسط هذه التطورات ؟ الأطروحة التي سندافع عنها هنا، هي أن الأدوات التي حددها ماركس منظر الرأسمالية في منتصف القرن التاسع عشر هي أبعد ما تكون عن التقادم، ولم يتم تجاوزها بعد، ولم تكتشف بعد كل إمكاناتها. ليس المقصود من التمرين الحالي إثارة الإعجاب بأثر رجعي بل إسهام في تجديد إطار تحليلي.

ثمة قاعدتان تفرضان نفسيهما علينا لكي نتصور الجديد انطلاقا من القديم:

أولا - فهم الأحداث من منظور تاريخي.

ثانيا - ضرب عصفورين بحجر واحد: أن نجمع بين استخدام الأدوات وتحسينها. وإذا كانت المفاهيم وآليات التحليل التي تركها لنا ماركس، هي الأجدر بأن تكون مفاتيح فهم العالم المعاصر فينبغي أيضا أن نعرف الثغرات وجوانب القصور فيها، وضرورة المكملات وإعادة الصياغات.

لم يحقق هذا البرنامج منذ نشر الأجزاء الأخيرة من رأس المال إلا نجاحا جزئيا. ولهذا أسباب مختلفة. كان التحليل الماركسي في البلدان المتقدمة دائما، ولا يزال أكثر من أي وقت مضى في وضع المقهور محروما من وسائل تقدمه، وحتى عندما كان التحليل السائد، استخدم كأداة instrumentalise، ووضع في خدمة الحزب الذي يقود العملية الثورية، أو الذي بيده السلطة وعلينا أيضا أن نتذكر أن الفن صعب l'art est difficile !. إن إحدى سمات النظرية الماركسية التي تزيدها تعقيدا، هو الفهم البالغ العمومية للعمليات الاجتماعية الذي يميزها. إذا كانت مفاهيم النظرية الاقتصادية تحدها تحديدا دقيقا (السلعة، القيمة، رأس المال، فائض القيمة الثمن.. الخ) إلا أن استخدامها في تحليل الواقع يجرننا بالضرورة إلي مجالات تقليدية محددة، المجال السوسيولوجي والمجال السياسي.

وسوف نفصل في القسمين التاليين هذين الموضوعين: (١) تطرح الاتجاهات والآليات التي ظهرت منذ عقد أو عقدين في النظام الرأسمالي العالمي تحديا علميا كبيرا. (٢) أن المفاهيم التي صاغها ماركس في القرن

التاسع عشر تقدم لها مفاتيح يفرض استخدامها تعميقها. مرحلة جديدة في تطور الرأسمالية

إذا كان علينا أن نتجه مباشرة إلى ما هو جوهري، ونصف المسار الراهن للرأسمالية بسماته الرئيسية التي تميزه، فينبغي أن نذكر اثنتين: الأولى، تتعلق بالاتجاهات الجديدة في التغير التقني وفي التوزيع، والثانية المسار الليبرالي الجديد للرأسمالية بسماته، سواء الوطنية (صرامة قواعده في مواجهة الطبقات المحكومة، وخدمته للطبقات السائدة) أو الدولية (الطور الليبرالي الجديد من العولمة وإختلالاته المالية) وسوف نتأول لهما علي التوالي. وفضلنا أن تكون معظم الأمثلة في هذا التحليل من فرنسا والولايات المتحدة.

### التغير التقني وربحية رأس المال

جاءت أزمة السبعينات والثمانينات البنيوية في أعقاب انخفاض ربحية رأس المال *rentabilite du capitale*، التي كانت هي ذاتها تعبيرا عن التدهور المطرد لشروط التغير التقني. وكان أو ضح مظهر لهذا التدهور، التباطؤ التدريجي لنمو إنتاجية العمل. غير أن كمية الناتج التي يمكن تحقيقها بذات الكمية من رأس المال، أي ما يسمى بإنتاجية رأس المال (دون إدخال قدرة رأس المال علي الإنتاج) هي أيضا أكثر بيانا من أي شيء آخر: أخذ هذا المعدل في الانخفاض من حيث القيمة المطلقة، فيلزم رأسمال أكثر وأكثر لتحقيق ذات الإنتاج. وما أن ظهرت بوادر هذه الاتجاهات غير المواتية، وبفضل موجة البطالة، التي أخذت في التضخم، حتى أصبحت دينامية الأجور مطروحة للنقاش (أكثر صعوبة فيما يتعلق بسداد التأمينات الاجتماعية لأسباب مؤسسية واضحة)، وبالرغم من قلة الزيادة في تكلفة العمل استمر انخفاض ربحية رأس المال حتى منتصف لثمانينات القرن العشرين.

الحقيقة المهمة، هي أن هذا الاتجاه انقلب الآن، وبصورة دائمة. زادت الأرباح من حيث القيمة المطلقة، بل وبالنسبة لرأس المال المستثمر أيضا (وهذا هو مقياس معدل الربح). كانت الظروف، من هذه الناحية، مواتية لرأس المال. فمن جهة، وبالرغم من بطئ الزيادة في إنتاجية العمل ارتفعت إنتاجية رأس المال، ومن جهة أخرى، ظلت تكلفة العمل كما هي. رسمت

هذه الحركة التي استمرت منذ خمسة عشر عاما حدود مرحلة جديدة في تطور الرأسمالية.

ليست هذه المرة الأولى التي تحدث فيها مثل هذه العملية. وإذا رجعنا إلى الوراء بقدر ما تسمح سلسلة المراحل، يمكننا أن نحدد مرحلتين لإنخفاض معدل الربح. (من نهاية القرن التاسع عشر حتى بداية القرن العشرين) ومن العقود الأولى بعد الحرب حتى ثمانينات القرن العشرين) ومرحلتين لارتفاعه (خلال النصف الأول من القرن العشرين ومنذ منتصف ثمانينات القرن العشرين). استمرت كل مرحلة من هذه المراحل بضعة عقود. أفضت الأولى والثالثة المتشابهتين من عدة وجوه إلى أزمات بنيوية متشابهة أيضا: أزمة نهاية القرن التاسع عشر، وتلك التي بدأت في سبعينات القرن العشرين. كانت المظاهر الرئيسية لهذه الأزمات تباطؤ تراكم رأس المال، ومن ثم تباطؤ النمو، وارتفاع البطالة المرتبط بهما، وعدم الاستقرار المتزايد (كثرة حدوث الركود). قطعت أزمة ١٩٢٩ الفترة الوسطي، وكانت مع ذلك أكثر مواتاة وطبيعتها مختلفة.

أثارت أزمة نهاية القرن التاسع عشر تحولاً هائلاً للرأسمالية. إنبتقت مؤسسات الرأسمالية الحديثة في سياق أزمة منافسة *crise de la concurrence* (كان هذا عصر التراستات والكارتلات): الشركة المساهمة الكبيرة التي يساندها قطاع المال الحديث - الشكل المؤسسي لانفصال الملكية عن الإدارة. الشركات الكبرى تديرها مجالس قيادة كبيرة شديدة التراتبية من الكوادر والمستخدمين. هذه الثورة الإدارية *revolution manageriale*، هي مصدر المكاسب الهائلة للكفاءة في استخدام رأس المال. لقد خلق هذا التطور، الذي ضاعف قوته زيادة عدد الكوادر والمستخدمين أشكالاً اجتماعية جديدة، ميزت رأسمالية القرن العشرين في سياق صراعات طبقية شديدة، وأفضي هذا التطور إلى زيادة ملموسة في القوة الشرائية للعاملين.

وسوف تكون المقارنة بالخروج من الأزمة البنيوية في نهاية القرن التاسع عشر مفيدة للغاية في تحليل أصل المسار الجديد للتغير التقني الذي بدأ منذ حوالي خمسة عشر عاما.

إن الاتجاهات الجديدة في التكنيك والتنظيم، وخاصة ما يسمى عادة بالثورة المعلوماتية أو الاقتصاد الجديد يذكرنا بقوة بالتغيرات التي شهدتها العقدان الأخيران، باعتبارها ثورة في الإدارة ودائماً بالمعنى الواسع للغاية



للکلمة، حيث تعد المعلوماتية والاتصالات، التقنيات المميزة لها. ويمكننا أن نؤكد بصفة عامة أن الإدارة *la gestion* في بداية القرن قد غيرت الإنتاج والتسويق، وتغير اليوم نفسها، رافعة كفاءتها ومخفضة تكلفتها.

لاحت في الأفق، إلى جانب هذه الاستعادة لربحية رأس المال، عودة النمو. وأوروبا التي عاقبتها السياسات الليبرالية الجديدة (الأكثر قطيعة مع ممارساتها السابقة من الولايات المتحدة) قد تأخرت قليلا في السير في هذا الطريق، ومن هنا كان بطئ استيعابها للبطالة. وبقاء أقاليم شاسعة من العالم بعيدة عن هذا الطريق عنصر رئيسي في هذه الصورة التي تتطلب تغيرات كبرى. يبدو أن اقتسام مغانم هذه المرحلة الجديدة أقل عدالة.

### الليبرالية الجديدة - العولمة الليبرالية الجديدة - الهيمنة الأمريكية

تتفق الليبرالية الجديدة مع إعادة تأكيد سلطة رأس المال المالي *la finance* أي مع سلطة الملاك الرأسماليين (في نظام رأسمالي تتفصل فيه الملكية عن الإدارة). التباين شديد بالمقارنة مع سنوات الكينزية حيث كان المساهم شريكا للمديرين، كالأخرين تقريبا (العمال والدولة). لقد أعاد الملاك الكوادر الذين زادت استقلاليتهم كثيرا منذ أزمة ١٩٢٩، سواء في المشروعات أو في أجهزة الدولة إلى دورهم كوكلاء *agents* لتعظيم معدل الربح أو قيمة المنشأة في البورصة، وهو منعطف مهم، فيما سمي منذ زمن بعيد حكم المشروع *gouvernement d'entreprise*.

استعاد رأس المال المالي قوته بعد عمل متصل، وصراعات واعية تحت رعاية عصا رأس المال المالي الأمريكي، الذي عزز أيضا سيادته. ومنيت الصراعات الشعبية بهزائم في سياق تراجع التهديد السوفيتي والشيوعي العالمي.

علينا أن نتغلغل في تيه سلاسل إحصائية لقياس هذه الانقلابات في الدخول والثروات. لقد انخفضت الدخول المالية للطبقات السائدة انخفاضا شديدا في سبعينات القرن العشرين (معدلات فائدة سلبية، وقلة أرباح الأسهم الموزعة، وبورصات راكدة). أنقلب الوضع رأسا علي عقب. وفي حين أن الأزمة لم تكن قد انتهت بعد، والقوة الشرائية للعمال راكدة (أو انخفضت بالنسبة لفئات معينة) أثرت الليبرالية الجديدة الطبقات السائدة ثراء فاحشا وعادت اللامساواة السابقة، بل وتفاقت.

إحدى سمات المرحلة الليبرالية الجديدة، النمو الهائل للأنشطة المالية والمالنة [التحول إلى النشاط المالي وتضخمه] la financialisation: انفجار العمليات المالية للقطاع المالي وأنشطة المشروعات المالية ونعرف تأثيرها في أسعار البورصات المختلفة التي انفلتت في البلدان المتقدمة منذ ثمانينات القرن العشرين. تسبب هذا النظام في المخاطر التي خيمت علي الاقتصادات الرأسمالية ، واستدعت انهيار ١٩٢٩.

استمر أثناء هذه الأحداث تدويل رأس المال. لقد فجرت الليبرالية الجديدة الجهاز الذي أنشأ في بریتون وودز في نهاية الحرب الثانية أو وضعت المؤسسات الدولية القائمة (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي)، في خدمة مصالحها. وأضفت علي هذا التدويل بعدا ماليا، أهم سماته حرية تداول رؤوس الأموال (عولمة الأسواق). بذرت هذه الحرية لرؤوس الأموال في المناورة بذور عدم الاستقرار المالي الذي نعرفه. تكشف دراسة أعمق لهذه التطورات الدور المحرك والموقع المهيمن لرأس المال المالي الأمريكي. يمكن الحديث عن أشكال جديدة للهيمنة سواء تعلق الأمر بآليات مالية أو تجارية أو نقدية (الصرف الأجنبي) أو صناعية.

لم تكن هذه الهيمنة لرأس المال المالي الأولي. لقد صاحب ظهور رأس المال المالي الحديث في بداية القرن العشرين بعملية مشابهة، أو قفقتها أزمة ١٩٢٩. يعيد التاريخ نفسه إذن إلي حد كبير: مسارات جديدة مواتية للتغير التقني (ثورته في الإدارة بالمعني الواسع)، وانفجار الأنشطة المالية وعدم الاستقرار المالي.

إن كانت الليبرالية الجديدة تعبيراً عن عودة هيمنة رأس المال المالي ومن ثم إعادة تأكيد السمات الأساسية للرأسمالية (حقوق الملاك وأرباحهم) إلا أن تحولاتها لا تخلو من الالتباس. وثورة الإدارة التي حفزت من جديد نمو الكوادر والمستخدمين فطمت الحدود الفاصلة بين الرأسماليين والبروليتاريين. لقد باعدت أشكال الملكية الجديدة لبداية القرن العشرين المسافة بين المساهم والمشروع، مشوهة بذلك، مفهوم ملكية وسائل الإنتاج. شهدت الرأسمالية المعاصرة التي يصفها البعض بـ المؤسسية institutionel تركزا لرأس المال في صناديق عملاقة (للمعاشات والاستثمار) يديرها متخصصون. لقد بقي موقع المالك الرأسمالي، وأكد غلبته من جديد، وإن كان

ذلك من خلال تحولات مؤسسية زادت من التفويضات delegations الكثيرة الممنوحة لها ومن ثم أضعف هذه الغلبة علي نحو معين.

## الأدوات

ربما أمكن من خلال هذه الملاحظات، إثبات ملائمة أدوات النظرية الماركسية من عدة وجوه، ولا ندعي هنا الشمول، وتصطدم الممارسة بكثير من الصعوبات الأخرى . تتصل الصعوبة الرئيسية بالعلاقات المتبادلة القائمة بين التحليلات المختلفة. وعلي سبيل المثال، لا يمكن فهم مغزى نظرية كنظرية القيمة إلا في نهاية جولة طويلة في مجالات نظرية أخرى. اكتفينا بعشرة موضوعات: (١) نظرية القيمة (٢) المنافسة والتركز (٣) الاتجاهات التاريخية، وخاصة ميل معدل الربح للانخفاض (٤) الأزمات البنيوية ومراحل الرأسمالية (٥) الدورة الظرفية Le cycle conjuncturel (تعاقب السخونة الزائدة surchauffes والركود (٦) قانون التراكم الرأسمالي والبطالة (٧) الفوضى الرأسمالية (٨ قطاع المال، la finance وعلاقته بالقطاع العيني (٩) الطبقات والصراعات (١٠) تغير علاقات الإنتاج، والتجاوز المحتمل للقيمة التفسيرية للمفاهيم التقليدية. ترتبط كل هذه الموضوعات بتحليل اتجاهات وتحولات الرأسمالية التي ذكرناها في القسم الأول، وهي علاقات قوية إلي حد ما، ومنها ما هو مباشر، وما هو غير مباشر، مما يبرر عدم المساواة بينها في التناول.

سنبين القيمة التفسيرية للمفاهيم الماركسية إزاء العالم المعاصر وسوف يكون حديثنا في نقد النظريات الأخرى في أضيق الحدود، وخاصة الاقتصاد النيوكلاسيكي السائد، ومن جهة أخرى سوف نغفل تحليل الاشتراكية.

## نظرية القيمة

نظرية العمل في القيمة لماركس إن كانت نتاجا مباشرا للفكر السائد في زمانه، فكر أسلافه الكلاسيكيين (سميث وريكاردو) إلا أنها تبدو في زماننا في غاية التفرد. وبعد جدل لا ينتهي حول تحول القيم إلي ثمن الإنتاج ، رفضها ماركسيون كثيرون، غالبا ما أزعجهم المفهوم الضيق للعمل المنتج المرتبط



بها (الذي يتعارض مع نظرة أوسع للاستغلال في النظام الرأسمالي المعاصر). العقبة إذن مزدوجة: فكرية وسياسية.

إنها في الحقيقة موضوع بالغ الدقة في النظرية الماركسية: إن نظرية للقيمة متميزة عن نظرية الثمن هي مدخل لنظرية الاستغلال العامل المنتج (سلب فائض القيمة). ميز ماركس تمييزا دقيقا بين نمطين من العمل، العمل المنتج الخالق للقيمة ومنه يستخلص فائض القيمة، وأعمال أخرى ذات طبيعة مختلفة - يبررها هي أيضا تشغيل رأس المال *mise en oeuvre du capitale* (قيمة تتخرط في حركة نموذجاتي) - يقال أنها غير منتجة. وقد خص هذه الأعمال غير المنتجة بتطويرات مهمة، مثل تكاليف تداول رأس المال (أجر عامل في التجارة مثلا). ولكن، ينبغي أن لا ننكر أنه وضعها في موقع هامشي، أبعد عن قلب نسق، من العمل المنتج. إن وظيفة هذه الأعمال غير المنتجة هي تعظيم معدل الربح. إننا نعني ببساطة، تصور وتنظيم عملية العمل (المنتج) والإشراف عليها، وتدوير رأس المال (الشراء والبيع وتخفيض المخزون وإدارة رأسمال المشروع). هذه المهام غير المنتجة التي قد تكون مهامها للرأسمالي العامل *capitaliste actif* أو يفوضها إلى أجراء تناظر ما نسميه اليوم إدارة *gestion*: إدارة بمعناها الواسع عند ماركس.

هل هذا التمييز ملائم لتحليل النظام الرأسمالي الحالي؟ إنه ملائم إلى حد كبير، بشرط الاعتراف بالنموالكمي والتحول الكيفي في مهام الإدارة (أشكالها الدائمة التجدد ونتائجها). وإذا كان في إمكان ماركس أن يضعها في موقع ثانوي في منتصف القرن التاسع عشر، فإن هذا الموقف لم يعد ممكنا في نهاية القرن العشرين. ولكن هذا لا يعني بحال إلغاء وخط كل شيء، أو التسرع في التخلي عن نظرية كبيرة.. إن نظرية الاستغلال الرأسمالي تعني بلا شك، امتلاك فائض عمل العامل المنتج (استغلال أصبح كوكبيا). غير أن فئات جديدة قد ظهرت، وعلينا أن ندفع إلى الأمام بالعناصر الجوهرية التي قدمها لنا ماركس لتحليلها.

أهذا مهم؟ الرهان هنا لا يقل عن فهم أشكال الاستغلال الجديدة، وتغير علاقات الإنتاج والاتجاهات المضادة، ولنا عودة إلى نشأة الدخول في ظل النظام الرأسمالي الحالي ولاسيما دخول قطاع المال.

## المنافسة والتركز

استعار ماركس من الكلاسيكيين أيضا، ما يسمى نظرية تكون ثمن الإنتاج في ظل المنافسة.

ينبغي أن نربط هذا التحليل بأطروحات ماركس المتعلقة بتركز وتمركز رأس المال *centralization du capital*. لقد أدرك ماركس أكثر من أي شخص آخر ميل الرأسمالية إلى التركيز. وعلاقة التركيز بالرأسمالية المعاصرة وعولمة رأس المال واضحة. ومع ذلك، لم يتشكك ماركس أبدا في أن تحليله الكلاسيكي للغاية لعمليات المنافسة. تواجه مشروعات غير متجانسة من حيث الحجم والأداء بعضها بعضا في الأسواق، وتدخل في منافسة، ما أن تزعم أن لمنتجاتها من السلع أو الخدمات إسنعمالات بديلة (تحدد فروعها). يستخدم الرأسماليون رؤوس أموالهم بمقادير مختلفة في هذه المشروعات، وبالتالي في هذه الفروع، مقارنين معدل الربح الذي يحصلون عليه منها (إننا نتحدث عن حراك رأس المال بين الفروع). يخلق هذا البحث عن تحقيق الربحية القصوى، ميلا إلى تساوي معدل الربح بين الفروع مع بقاء الفروق بين المشروعات، وتعديل نسب العرض إلى الطلب الفعال. يحفز صراع المنافسة عملية التركيز واستبعاد الأقل كفاءة.

فتن الزعم بفقدان هذه النظرية لقيمتها التفسيرية الماركسيين منذ أزمة المنافسة في نهاية القرن التاسع عشر، التي أفضت إلى أطروحة رأسمالية الإحتكارات *capitalisme de monopoles*

ولها تنويعات كثيرة منذ هيلفردينج ولينين. ما هي علاقتها بالرأسمالية المعاصرة؟ إن إدراك أن هذا الميل لمعدلات الربح إلى التساوي، يفعل فعله دائما، بالرغم من تزايد حجم المشروعات، هو في رأينا أمر جوهري. وزاد أيضا حجم وكفاءة المؤسسات والآليات المالية، مما سهل حراك رأس المال بين الفروع، واستغلت فرص الربح بسرعة فائقة. ينبغي إذن البحث في مكان آخر عن تفسير حركات رأسمالية القرن العشرين، والنظر بتحفظ إلى النظريات التي تركز، سواء علي خفة حدة المنافسة أو علي تفاقمها. لم تغير الاتجاهات الاحتكارية ميل معدل الربح إلى الانخفاض وميل معدل فائض القيمة إلى الارتفاع، وهي لا تفسر تزايد المنافسة وانخفاض معدل الربح.

انخفاض معدل الربح، والاتجاهات الأخرى والاتجاهات المضادة  
لم يضع أي منظر للاقتصاد ربحية رأس المال (معدل الربح) في مركز  
تفسيره لدينامية الرأسمالية مثلما فعل ماركس: لا النظرية النيوكلاسيكية ولا  
النظرية الكينزية. وعندما أخذ هذا المتغير في الاعتبار، وخاصة في الأعمال  
الإمبيريقية كانت مكانته ثانوية. غير أننا بصدد قضية هي مفتاح فهم  
حركات النظام الرأسمالي الطويلة، وأزماته البنيوية، وخاصة انقلاب  
الاتجاهات بين سنوات السبعينات والثمانينات من القرن العشرين.

هناك نوعان من الأسئلة المطروحة: الاتجاهات والاتجاهات المضادة،  
التي تناولناها في هذا القسم، ونتائج حركة معدل الربح التي سنناقشها في  
القسم التالي. ترك لنا ماركس في الكتاب الثالث من رأس المال تحليلاً يتسم  
بالرصانة والعمق لما أسماه الاتجاهات التاريخية للرأسمالية (اتجاهات التقنية  
والتوزيع والتراكم والانتاج والعمالة). لقد كان فيما نعلم، هو الذي تصور  
مسارات لنمو الإنتاج والعمالة ترتبط بنسبة رأس المال إلى العمل أو رأس  
المال إلى الناتج (تعبيراً عن ميكنة قوية)، أو أن انخفاض أداء التقدم التقني  
يؤدي إلى انخفاض معدل الربح. ولهذا السبب نسمي مثل هذه المسارات  
مسارات علي طريقة ماركس *trajectories a la Marx*. إن اتخاذ الرأسمالية  
مثل هذه المسارات أصبح حقيقة ثابتة إلى حد كبير.. كانت مرحلة انخفاض  
معدل الربح في الحقبة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية بالتحديد موضوع  
مؤلفات كثيرة. لم ينته ماركس من هذا التحليل البالغ التعقيد، وكانت تنقصه  
العناصر الإمبيريقية لإنهائه.

نحن نربط ميل الرأسمالية إلى اتخاذ هذه المسارات ببعض الضعف في  
عملية التجديد والابتكار.

هذه الصعوبة هي بلا شك دليل علي الطابع الخاص للبحث والابتكار  
(أنشطة باهظة التكلفة) وعلي عيوب التملك الخاص للنتائج. يعالج التعاون  
بين المشروعات وانخراط الدولة في برامج البحث والتدريب العلمي بصفة  
خاصة، بعالج جزئياً وجزئياً فقط هذه العيوب، ومع ذلك، هناك الكثير الذي  
ينبغي عمله لفهم هذه الآليات.

خص ماركس بحث الاتجاهات المضادة لإنخفاض معدل الربح  
بتطويرات مهمة ومتنوعة. بعضها عن تطور الشركات المساهمة، يفسر قدرة  
النظام الرأسمالي علي الاستمرار، بالرغم من انخفاض معدل الربح. إننا



بصدد عملية تكيف، ولسنا بصدد اتجاهات مضادة بالمعنى الصحيح. وبعضها الآخر، كارتفاع معدل فائض القيمة، أو انخفاض الثمن النسبي لرأس المال *prix relative due capital* تتفق مع مجرد خفة حدة بعض الاتجاهات أو انقلابها. يرجع دخول الرأسمالية في مسارات من أنواع جديدة في النصف الأول من القرن العشرين إلى مجموعتين من التطورات. نمو الشركات المساهمة (ثورة الشركات *corporate revolution*) تنتمي إلى النوع الأول، وثورة الإدارة *managerial revolution* تنتمي إلى النوع الثاني. ينتمي تحليل الاتجاه وتحليل الاتجاه المضاد إلى ذات المجموعة من النصوص النظرية: إثبات ونفي طبيعة التغير التقني علي طريقة ماركس. إن تفسيرنا لتعاقب هذين النوعين من المراحل، بحيلنا بطريقة قد تبدو لأول وهلة مذهلة إلى نظرية القيمة، وإلى التمييز بين نمطي العمل (القسم الأول). نعتقد أن تطور مهام تعظيم معدلات الربح (العمل غير المنتج) تميز تاريخيا باعتباره الاتجاه - المضاد الرئيسي لانخفاض معدلات الربح بالسّمات التي أشرنا إليها لكلا مرحلتَي استعادة النشاط: ثورة بالإدارة *revolution par la gestion*. وثورة في الإدارة *revolution dans la gestion*. إننا ندرك إذن أهمية ارتباط النظريتين الأولتين: نظرية القيمة ونظرية الاتجاهات، وهذه هي احدي النقاط الجوهرية التي نشعر بضرورة الاستمرار في تطويرها. يتعايش نمطان من الأعمال، أعمال منتجة لفائض القيمة وأعمال لتعظيم معدلات الربح. كانت الثورة الإدارية تعبيراً عن التطور النسبي المذهل لنمط العمال الثاني في النصف الأول من القرن العشرين غير أنه وصل إلى نهايته، سواء من حيث الاتساع أو من حيث الكفاءة وأفضت المرحلة الجديدة من انخفاض معدل الربح الناجمة عنها إلى امتداد هذه الثورة ببطيء إلى مجالات أخرى كانت حتى ذلك الحين، أقل اهتماماً بها (كالإدارة المالية في الصناديق مثلاً)، أو إلى تحقيق مكاسب جديدة من الكفاءة *gain d'efficacité* (بفضل تقنيات المعلومات والاتصال، وتجديد أشكال التنظيم التي تتعارض مع نزوع الإدارة إلى البيروقراطية).

**الأزمات البنيوية وأصل الاتجاهات المضادة ومراحل الرأسمالية**  
يعني الوجه الآخر للنظرية الماركسية للاتجاهات بآثار الانخفاضات الفعلية لمعدل الربح. ماركس شديد الإيجاز في هذا الخصوص، ولكنه كان قاطعاً.

تبطئ هذه الانخفاضات تراكم رأس المال، وتؤدي إلى كثرة الأزمات، وأيضاً إلى الاضطرابات المالية. (تضخم الأنشطة المالية والمضاربة..):  
يضاف إلى ذلك، أنه إذا كان معدل تحقيق قيمة رأس المال الإجمالي *mise en valeur du capital total* ، أي تحقيق الربح هو محرك الإنتاج الرأسمالي (مثلما أن تنمية رأس المال هي غايته الوحيدة)، فإن انخفاضه سوف يبطئ تكون رؤوس أموال جديدة مستقلة، ويبدو عندئذ مهدداً لنمو عملية الإنتاج الرأسمالي، ويشجع الإقراض في الإنتاج والمضاربة والأزمات، وتكون رأس مال زائد *capital excedentaire* إلى جانب فائض سكاني.  
إننا نسمي مثل هذه الاضطرابات أزمة بنيوية، لقد أفضت مرحلتنا انخفاض معدل الربح الفعلي، اللتين وصفناهما في القسم الأول إلى تلك الحقب.

تعايش بالفعل في الكتاب الثالث من رأس المال فكرتان لم يتم الربط بينهما صراحة: الأولى، تفضي حقب الانخفاض الفعلي لمعدل الربح إلى أزمات بنيوية. والثانية، أن انخفاض معدلات الربح تعوق تطورات اتجاهات مضادة *evolution contretendencielle*. هذا لا يعني بحال تجاوز تحليلات ماركس، بل تأكيد أن الأزمات البنيوية تلعب دوراً حاسماً في ظهور الاتجاهات المضادة - أو على الأقل ظهور بعضها أو قاتلاً صعبة لإثباتها.

إننا نؤيد الفكرة الماركسية الرئيسية القائلة أن العنف قابلة التاريخ. يشير ماركس أحياناً إلى التطور الجبار لقوى الإنتاج في النظام الرأسمالي باعتباره " مهمة تاريخية " مؤكداً على الطابع التشنجي للتغيرات (ثمناً تحقيقها أزمات متكررة وعميقة).

لقد جسدت هذه الحدوس، ملاحظة النظام الرأسمالي على مدى أكثر من قرن، كان القياس فيه ممكناً ومؤلفات التاريخ الاقتصادي كثيرة. هذا الإطار التحليلي، هو محور تفسيرنا لتاريخ الرأسمالية، ولذا نؤيد الأطروحات النظرية التي تحبذ فكرة الموجات الطويلة *ondes longe*، وغالباً ما تتحو هذه التفسيرات منحا ميكانيكياً. إن عدم الاستقرار المتكرر محفور في تاريخ الرأسمالية، غير أن طبيعة هذه المراحل من الاضطرابات العنيفة، والتغيرات التي قد تكون حافزاً لها، قد تختلف اختلافاً بيناً، مما يمنعنا من النظر إليها باعتبارها تعبيراً عن طبيعة دورية *cyclicite* لصيقة بالعلاقات الرأسمالية.

تختلف أزمة ١٩٢٩ في أسبابها اختلافا عميقا عن أزمتي القرن التاسع عشر والقرن العشرين.

يبدولنا، بعد هذه الاحتياطات المنهجية، أن الإطار التحليلي لإتجاهات وأزمات، واتجاهات مضادة ومراحل، كاف تماما لتفسير الديناميات التاريخية للنظام الرأسمالي، ولتحقيقه. والمرحلة التي دخلناها منذ قرابة خمسة عشر عاما تعبر عنها تعبيراً جديداً.

### الأزمات والدورة الظرفية cycle conjoncturel

تقضي العلاقة بين انخفاض معدل الربح والأزمة إلى مفهوم الفترات المضطربة، الطويلة نسبياً التي أسميناها أزمات بنيوية. ينبغي التمييز بين هذه الأزمات وركود الدورة الظرفية، التي عالجها ماركس أيضاً معالجة مستقلة عن معالجته لانخفاض معدل الربح، وهو ليس إلا سبباً لتكاثرها أثناء الأزمات البنيوية.

تعرض النشاط الاقتصادي في البلدان الرأسمالية منذ القرن التاسع عشر لاضطرابات متكررة صنعتها زيادة سرعة الحركة emballements والتسخين الزائد للاقتصاد surchauffes والانكماش والركود. يتحدثون عن دورة صناعية cycle industriel، ونقول الآن، دورة ظرفية cycle conjoncturel. يتزايد تكرار حدوث هذه الحركات دون أن تكون دورية بالمعنى الدقيق. لقد تراجع مداها بالتأكيد منذ القرن التاسع عشر، غير أن عدم الاستقرار ظل دائماً حقيقة كبرى في النظام الرأسمالي في العقود الأخيرة: ولا يزال تفسيرها موضع جدل.

أخذ علي ماركس، وبحق، أنه لم يقدم أبداً لها تفسيراً واضحاً ومتسقاً. يوحي ما تركه من إبداعات في هذا الموضوع بالملاحظات التالية:

(١) قد توجد أزمات جزئية crises partiels، ولكن ما كان يشغل ماركس، هو الأزمة العامة Crise general، تلك التي تؤثر في كل الفروع (الانخفاض المترامز للإنتاج في هذه الفروع).

ووجهة نظره كينز هي وجهة نظر إقتصادية كلية macroeconomique. (٢) لا توجد نظرية واحدة لعدم استقرار المستوى العام للنشاط الاقتصادي. آليات عينية (ارتفاع الأجور عندما يبلغ النشاط ذروته) ونقدية (ارتفاع معدلات الفائدة أو أي ضعف مالي) هي السبب.



وفي حين أن كينز كان مولعا بوصف توازنات نقص التشغيل - sous-emploi، كان ماركس أقرب إلي تحليل حديث لاستقرار أو عدم استقرار توازن معين.

(٣) كما سبق أن ذكرنا في معالجتنا للأزمات البنيوية، أن تواتر هذه الأزمات وشدتها، يقويه تطورات أعمق لها صلة بالاتجاهات الرئيسية للنظام الرأسمالي (اتخفاض معدل الربح).

بالرغم من عدم دقة هذه الملاحظات، ينبغي أن نلفت النظر إلي أنه ما من نظرية حديثة قدمت تفسيراً أفضل لتقلبات النشاط الاقتصادي حتى العقود الأخيرة.

ومن المفيد أن نؤكد أن ماركس جمع ما بين: (١) نظرية لكفاءة آليات حراك رأس المال، وميل معدل الربح في الفروع المختلفة إلي التساوي وتزويد السوق بما هو مطلوب و(٢) نظرية لعدم استقرار المستوي العام للنشاط. إنها نقطة قوية في تحليل ماركس، وهي أساس اتفاهه مع الواقع وحدائته، وعلي الاقتصاديين الذين ينتسبون إلي ماركس، أن يواصلوا القيام بالمهمة. لقد أثبتنا في النماذج التي بنيناها، وهي تتفق إلي حد كبير مع الإيضاحات التي تركها ماركس. أن استقرار النظام الرأسمالي من حيث النسب *en proportions* (فيما يتعلق بتخصيص رأس المال وتكوين الأسعار النسبية والكميات النسبية المنتجة) تتعارض بشدة مع عدم استقراره من حيث الأبعاد *en dimension* وميله للتقلبات المتكررة للمستوي العام للنشاط، وأن هذه الخاصية المزدوجة ناجمة عن ذات الخصائص التي يتسم بها سلوك المشروعات، وآليات خلق النقود (سواء تعلق الأمر برقابة البنوك الخاصة الكبرى، كما هو الحال في الولايات المتحدة في القرن التاسع عشر أو برقابة عامة مركزية كما هو الحال في السياسات النقدية الحديثة).

نظرية اختلال النسب *theorie de disproportions* هي نظرية ريكاردو ويتذرع ماركسيين كثيرون ببعض عبارات لماركس تتعلق بالأزمات الجزئية *crises partiels* (أنظر ما تقدم)، أرادوا أن يروا في مخططات إعادة الإنتاج *schemas de reproduction* نظرية الأزمات الرأسمالية. يمكن الجزم في هذه الأمور: حالات الركود الكبرى في السبعينات والثمانينات والتسعينات لم يكن سببها اختلالات نسب النشاط، والعجز عن توجيه الإنتاج في الاتجاه المطلوب.

كذلك، دفعت عبارة لماركس، جعلت من " الفقر والحد من استهلاك الجماهير " الـ " سبب (الأساس) النهائي للأزمات، ماركسيين كثيرين إلى تفسير شائع للغاية لأزمات النظام الرأسمالي، سواء كانت أزمات بنوية أو أزمات دورة ظرفية، بنقص الاستهلاك، أو تفسير أعم، بنقص الأسواق. لم يكن سبب أزمة ١٩٢٩، ولا أزمة السبعينات عدم كفاية الأجور أو زيادة الأرباح. فقد كانت الأرباح قليلة في العشرينات. ونجمت أزمة السبعينات والثمانينات عن انخفاض مبرمج programme لمعدلات الربح، في سياق حركة طويلة لتدني أداء التقدم التقني.

### قانون التراكم الرأسمالي والتراكم الزائد لرأس المال والبطالة

أبداع ماركس قبل كينز بوقت طويل، تحليلاً للبطالة، يعتبر تقلبات المستوي العام للنشاط مسئولة عنها، وليس جمود تكيف أسعار (الأجر). استخدم كينز في تحليله تعبير مستوي الطلب الفعال، في حين أن ماركس شدد على تقلبات تراكم رأس المال، غير أن الفكرة واحدة.

إن ما أسماه ماركس القانون العام للتراكم الرأسمالي، هو محور جهازه التحليلي. ويكمّله دراسة التراكم الزائد لرأس المال suraccumulation du capital، التي استخدمها في معالجته للاتجاهات التاريخية. ويمكننا أن نوجزها على النحو التالي: يدفع تراكم رأس المال بالعمالة إلى الأمام، إلى أن تصطدم بحدود المتاح من العمال للعمل في المدى القصير، فهو يخلق حوافز متكررة للأجور، ومختلف أنماط الآليات التي تمكن من التغلب على التوترات، واللجوء إلى تقنيات أكثر استخداماً لرأس المال (ارتفاع التركيب العضوي لرأس المال) وآثار الركود التي تنقص قيمة جزء من رأس المال وتخلق احتياطياً من العاطلين. هذه هي نظرية جيش الصناعة الاحتياطي بأقسامه المختلفة، تبعا لدرجة استبعادهم من العمالة (المؤقتة أو شبه النهائية)، وللحظات التضخم والاستيعاب. وأثبت أن البطالة ليست صدفة في النظام الرأسمالي أو نتيجة لسلوكيات غير لائقة بل هي حجر الزاوية في جهاز إدامتها، لأنها تساهم في السيطرة على الأجر.

هذا الإطار ملائم تماماً لتحليل المكون الظرفي la composante conjoncturelle للبطالة (ذلك الذي يستجيب لتقلبات دورة ظرفية) في النظام

الرأسمالي المعاصر، ولم يتم تجاوزه. غير أنه تتقصنا المعالجة الواضحة للمكون الآخر للبطالة، وهو ما يسمى بالبطالة الهيكلية. جاءت موجة البطالة التي تضخمت في بلدان المركز في أعقاب تباطؤ التراكم، الذي سببه انخفاض معدل الربح. كان نمو البطالة الهيكلية عاملا جوهريا في استعادة السيطرة علي التكلفة الأجرية بذات آليات الأزمة الظرفية، ولكن علي نطاق أوسع.

### الفوضى الرأسمالية - المابعدية L'ex - postisme

قامت فكرة ضرورة تجاوز الرأسمالية في تاريخ الماركسية والحركة الاشتراكية دائما علي أساس نقد الفوضى المميزة لهذا النظام. لقد كان هذا النهج في صلب البيان الشيوعي:

تحدث الرأسمالية نموا غير مسبوق لقوي الإنتاج، غير أنه تبين أنها عاجزة عن السيطرة علي القوي التي أطلقتها من عقالها. ومن هنا كان تكاثر الأزمات وتزايد حدتها. وغالبا ما نحمل السوق بالمسؤولية عنها، فالتخطيط وحده (تنظيم متعمد علي مستوي المجتمع) هو الذي يمكننا من التغلب عليها. من الواضح أن هذا التحليل قد تراجع كثيرا في أعقاب إخفاق بلدان ادعت انتسابها إلي الاشتراكية.

ومع ذلك، أدي استمرار البطالة والأزمات المالية الدولية في السنوات الأخيرة إلي ظهور هذا الخطاب من حين إلي آخر، ليصبح خطاب الساعة. إننا نمس عندئذ عنصرا رئيسيا في تحليل الليبرالية الجديدة.

إن وصف النظام الرأسمالي باقتصاد السوق، وإن دل علي مفاهيم ضيقة، أو بصراحة خاطئة، إلا أنه يشير إلي سمات أساسية للنظام الرأسمالي كما إن المركزية التي تميزه، والطابع الخاص للقرارات، تحدد إحدى خصائصه الرئيسية. إن المشاكل غالبا ما تسوي فيه بعد حدوثها *aposteriori*، وقد تكون هذه التكييفات عنيفة. إننا نتحدث بهذا الصدد عن مابعدية *ex - postisme*. ومع ذلك، ينبغي أن نصحح علي الفور هذا التأكيد أيا كان مدي وثوق صلته بالموضوع، مضيفين إلي ما قلناه، أن الرأسمالية تحدث في تطورها التاريخي عمليات تتسبب جماعي جديدة مسبقا *ex - ante* (مع أخذ الإخفاقات والانتكاسات السابقة في الاعتبار).



إن العلاقات بين القرارات المسبقة ex - ante والقرارات اللاحقة ex - poste علاقات معقدة.

يتطلب التنظيم المسبق مستوا عال من جماعية socialization قوي الإنتاج، حققته الرأسمالية أولا في المشروع enterprise، ثم علي مستوى المجتمع ككل. لقد كان تدمير (آليات) التكيف ajustements اللاحق في اقتصاد ما بعد - رأسمالي post - capitaliste، سواء كان مركزيا أو لامركزي إلي حد ما، خطأ في كل الأحوال. المشكلة هي الحد من مدي الإختلالات الوظيفية dysfonctionnements ومن نتائجها. غير أنه ينبغي أن يصحح أي قصور في التكيف، حتى في المجتمع الأكثر تعقيدا. يحدث في النظام الرأسمالي خلال الأزمات البنيوية الطويلة الكثير، الذي تتحمل تكلفته الطبقات والبلدان المقهورة. العنف واللامساواة في معاملة الطبقات المميز للرأسمالية هما السبب، وليس ضرورة إجراء تصحيحات لاحقة.

ألا نشير، وكما قلنا، إلا إلي السوق في هذه الأمور، هو تصور ضيق الأفق للغاية، تصور ماركسية حبيسة القسم الأول من الكتاب الأول (من راس المال)، فهناك عمليات أخرى، ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار وهي:

(١) تسير الآليات اللامركزية التي يضبط بها النظام الرأسمالي تخصيص رأس المال (نسب الاستثمارات بين الفروع)، والتي تتيح طرح السلع في السوق (الإنتاج)، إلي حد كبير، كرد فعل لإختلال التوازن، أي أنها آليات لاحقة ex - poste، فإذا كان ما أنتج من السلع أكثر من اللازم يخفض الإنتاج. النظام الرأسمالي كفاء من هذه الناحية، ولا تكون الما - بعدية ex - postisme للفوضي.

(٢) يجري التحكم في المستوي العام للنشاط أيضا علي نحو لاحق هذه هي وظيفة السياسات الاقتصادية الكلية، وهي ضمان مستوي كاف ولكنه ليس زائدا للطلب. إن مخاطر عدم الاستقرار كبيرة، وتتجلى في تسوالي التسخين الزائد للاقتصاد والركود. إن ما كان ماركس يسميه أزمات لم يعن سوي ركود لم تتم السيطرة عليه. شهدت نهاية القرن التاسع عشر ونهاية القرن العشرين تحقيق تقدم في هذا البحث، وخاصة في أعقاب الثورة الكينزية، ولازلنا بالرغم من هذا التقدم نتحدث عن اضطراب desordre، لأن السيطرة علي استقرار المستوي العام للنشاط لم تتحقق. لقد دعمت الليبرالية

الجديدة، في آن واحد، إجراءات تحقيق الاستقرار الاجتماعي، مع وضعها في خدمة الطبقات السائدة (استقرار السعار بدلا من العمالة الكاملة)، وارتبطت من جديد بالفوضى الكوكبية التي ارتفعت إلى مستويات جديدة.

(٣) الاتجاهات التاريخية الكبرى وإيقاعات التراكم، هما العنصران الرئيسيان في هذه الفوضى الرأسمالية في العالم المعاصر. تجد الرأسمالية صعوبة، لصيقة بها، في المحافظة علي أداءها في التغيير التقني.. يضاف إلى ذلك، التحفظات المرتبطة بالمحافظة علي الامتيازات وخاصة امتيازات الملاك (التحفظات علي تغيير علاقات الملكية وعلاقات الإنتاج عامة).

هكذا تفعل التحولات، الكبرى فعلها بعد حدوث الأزمات البنيوية .ex-post

هذه هي الدينامية الشديدة الاضطراب ، التي تظهر لنا في المراحل المتوالية من انخفاض معدل الربح وارتفاعه من جديد، والتي يعد المسار الحديث للرأسمالية تعبيراً جديداً عنها. التراكم العوبة هذه الحركات، تحكمه أكثر فأكثر دوائر مالية circuit financiers وسلوكيات معقدة (سلوكيات الحائزين لرؤوس الأموال والمشروعات الذين يلعبون لعبة تعظيم القيمة السوقية لأسهم المشروعات في البورصة).

توفر البيئة مجالا رئيسيا للنتائج الدرامية لهذه الدينامية المميزة للنظام الرأسمالي مما يقرض ضرورة التنبؤ بها، ويتجاوز تحليلها مجال هذه الدراسة.

### العلاقات بين قطاع المال والقطاع العيني

التحليل الذي قدمه ماركس للنقود - ابتداء من النقود السلعة وعلامة القيمة، ومقياس القيم إلى النقود بمعناها الدقيق، مستودع القوة الشرائية - تحليل رائع، يمكننا من فهم الآليات المميزة للرأسمالية المعاصرة فهما جيدا لكنه لا يقدم إيضاحا محددا. وهذا أيضا ما تلمسه بقوة في تحليل خلق النقود بالمعني الحديث للمصطلح.

العلاقة بين القطاعات المالية والقطاعات غير المالية، هي بالضرورة محور التحليل الليبرالي الجديد. للنظرية الماركسية في هذه الموضوعات مضامين محددة تحديدا دقيقا. يؤدي مفهوم العمل المنتج ومفهوم فائض القيمة إلى وصف الأنشطة المالية بأنها غير إنتاجية. ينظر إلى الربح المحقق في

شركة مالية كمصرف مثلا، كما في التجارة، باعتباره تحقيقا لجزء من فائض القيمة الإجمالي تم تملكه في مكان آخر. سخر ماركس من قدرة النقود علي أن تثمر نقودا، كما " تثمر شجرة الكمثري كمثري ". الماركسيون محصنون دائما ضد إغراء الربط المباشر بين الأنشطة المالية وخلق الثروات. هذا التأكيد، لا يعني أن الأنشطة المالية غير مفيدة (لها بداهة، فائدة بالتسببية لعلاقات الإنتاج الرأسمالية، وليس لها أهمية عامة). لا ينبغي الدخول هنا في تفاصيل التطويرات المطولة التي خصصها ماركس لقطاع المال في الكتاب الثالث من رأس المال:

(١) يشير جزء من هذه التحليلات إلي تغيرات صورية لرأس المال عبر صور ثلاث: رأس المال - النقود، ورأس المال - السلع، ورأس المال المنتج. يظهر رأس المال المصرفي كرأس المال التجاري capital marchand باعتباره متخصصا في بعض العمليات التي تتطلبها دورة رأس المال. نعني رأس مال تجارة النقود capital du commerce de l'argent وفائدته الإسهام في الدورة العامة لرأس المال، ومن ثم الإسهام في النهاية في الإنتاج الاجتماعي (الرأسمالي).

(٢) قطاع المال هو الذي يضع رأس المال تحت تصرف القطاع غير المالي. الإقراض بالمعني الدقيق، منفصل عن النشاط - إسهام آخر في عمل النظام ككل، أيضا بالنسبة لعلاقات الإنتاج. هذا الرأسمال، هو رأسمال مقترض capital du pret، ويشمل بالإضافة إلي القروض بالمعني الدقيق الأسهم أيضا. رأس المال المستثمر هكذا في قروض وأسهم هو النظير contrepatrie، إنه تعبير ثان عن رأس المال المستثمر في المشروعات بأشكاله الثلاثة. نشأت فكرة رأس المال الاعتباري capital fictif عن هذه الازدواجية (لا ينبغي احتساب رأس المال في الذمة المالية العينية والنقدية للمشروعات وفي مستند الملكية titre كتجسيد لملكية مشروع آخر) أو من باب أولي كتعبير عن وجود سند أي ذمة مالية لمشروع، كسند الخزانة bond de tresor.

وصف ماركس أيضا، انتشار الآليات والمؤسسات النقدية والمالية، منندا بطبعها الطفيلي والمضارب، ورأي فيها تهديدا لاستقرار النظام. ليس في هذه التصورات المتعلقة بالنقود ورأس المال المالي ما يمكننا من فهم الأشكال



الليبرالية الجديدة. ومع ذلك يبقى هذا الإطار ككل الإطار الأنسب، ويمنع الكثير من الانحرافات، ويستحق التقدير.

تقدم نظرية معدل الربح مثالا ممتازا لملائمة وحدانية تحليل ماركس الذي يلقي ترحيبا وخاصة في تحليل الليبرالية الجديدة، ويمكننا إبراز جوانبه التالية:

(١) كان ماركس دقيقا في التمييز بين معدل الفائدة ومعدل الربح، ولا توجد أي آلية للمساواة بينهما. التفاوت بين معدل الربح ومعدل الفائدة هو تعبير عن علاقة إنتاج: المشروع والرأسمالي المقترض، عنصران متميزان تماما (مرتبطان داخل أشكال معينة)

(٢) يرتبط بذلك، تأكيد ماركس عدم وجود قانون يحدد معدل الفائدة. وبينما تعتبر النظرية النيوكلاسيكية معدل الفائدة ثمنا كغيره من الأثمان وتربطه النظرية الكينزية بالطلب علي السيولة، رآه ماركس تعبيراً عن علاقة اجتماعية، علاقة قوة، ويمكن القول بأن أحوال السيولة تحدد تقلباتها. وبالرغم مما في هذه التحليلات من غموض، تتسجم تماما مع حركة معدل الفائدة في النظام الرأسمالي الحالي. لقد كان إرتفاع أسعار الفائدة الحقيقية في عام ١٩٧٩، وهو اختيار متعمد للسلطات السياسية والنقدية، مدخلا لليبرالية الجديدة وتعبيرا مقنعا عنها.

### الصراعات الطبقيّة

تفرض الصراعات الطبقيّة نفسها علي كل تحليلات ماركس. تخترق المواجهة بين الرأسماليين والعمال كتاب رأس المال، الذي يقدم لنا مفاتيحها. ويتسع إطار التحليل أمامنا، إذا ما جمعنا بين كتابات ماركس الاقتصادية والسياسية: رأسماليون وملاك عقاريين، صناعيون وماليون، صغار منتجين، وأيضا مديرون أجراء. الدولة أبعد من أن تكون الفاعل المستقل agent autonome كما توصف عادة، فهي ترتبط ارتباطا مباشرا بسلطة الطبقات السائدة وبمارساتها.

لا يمكن أن تستبعد قراءة حقيقية للتاريخ هذه السلطات والصراعات. إن كل تحول في شكل النظام، سواء كان ظهور مؤسسات الرأسمالية الحديثة في بداية القرن العشرين، ونشأة النزعة الادارية managerialisme الخاصة والعامة في منتصف القرن العشرين، والنتمية المصاحبة للحماية الاجتماعية

أو الأشكال المميزة للبرالية الجديدة، قد حدثت في خضم صراعات، مع أخذ قوة الحركة العمالية وضعفها، وشراسة الملاك (الرأس المال المالي) في القتال في الاعتبار.

والسياسات هي التعبير المباشر عنها، ابتداء من الكينزية إلى الليبرالية الجديدة خاصة.

لا ينبغي أن يعطي الدور، الذي نسبناه لاتجاهات التقنية والتوزيع والأزمات البنيوية في تحقيق تطور النظام الرأسمالي، الانطباع بنزعة إقتصادية economisme. إننا لم نقع في معضلة اختيار جهنمية بين منظورين: أحدهما يفضل الاتجاهات والآخر يفضل الصراعات. كانت تحولات النظام الرأسمالي في بداية القرن العشرين محكومة بصراعات تلعب فيها الحركة العمالية دوراً معتبراً، أخذ يرتبط بتناقضات الطبقات الحاكمة (علي سبيل المثال: العلاقة بين رجال المال والمسؤولين في الشركات الإدارية الجديدة من جهة والرأسماليين القدامى من جهة أخرى). كذلك كان إعادة تأكيد سلطة الملاك في الليبرالية الجديدة، المخرج من مواجهة طويلة من مرحلة من القتال الدائم للمحافظة علي امتيازات أقلية. إن الجمع بين هذه العناصر، هو وحده الذي يمكننا من فهم الحركات التاريخية الكبرى. والماركسية هي الإطار الأقدر علي تحقيق ذلك، أو ينبغي أن تكون كذلك.

### تصور التغيير - ما بعد الرأسمالية

أكدنا في الأقسام السابقة علي القيمة التفسيرية لمجموعة من المفاهيم والقوانين والآليات.

ولكن هناك الكثير، الذي علينا أن تعلمه من تجاوز محتمل لهذه القيمة التفسيرية. لقد ضربنا بعض الأمثلة في بعض الحالات، المشكلة هي استمرار التحليل، والتغلب علي ما فيه من قصور. وفي حالات أخرى، تنشأ الصعوبة لا عن قصور في أدوات التحليل، بل عن تغير نوعي للظاهرة ذاتها. تحتاج هذه النقطة إلي شيء من التحديد.

أشرنا مثلاً، في القسم الأول، إلي أن ماركس ميز في التحليل الذي قدمه للقيمة والاستغلال نمطاً من العمل، هو ما يسمي بالعمل المنتج، وهبط بأعمال أخرى، ترتبط بتعظيم معدل الربح، هي ما يطلق عليه أعمال الإدارة gestion إلي مرتبة الأعمال الثانوية. إن وضع هذه الأعمال التي أصبحت لها

في زماننا أهمية بالغة في مكانها اللائق بها شيء، والتساؤل عن زوال محتمل لهذه الانقسامات، الذي يعني الابتعاد كثيرا عن المفاهيم الكبرى للماركسية شيء آخر. ينبغي دمج مهام عمال الإنتاج في مهام العاملين في التجارة (البائعون والصرافون caissiers) ؟ إذا أخذنا بهذا الخيار، ماذا سيكون موقفنا من موظفي الإدارة العليا ؟ الحل الأسهل نظريا ، هو أن نضع هذه التغيرات الجديدة في اقتصادنا ومجتمعاتنا داخل صناديق قديمة داخل المقولات التقليدية للرأسمالية. ولكن، أهذا هو الخيار الأنسب ؟

الحق أن ماركس قرر، أن يؤسس كل نسقه علي علاقة اجتماعية أساسية: المواجهة بين الرأسماليين والبروليتاريين بتعريفهما الدقيق. يمكننا مواصلة نهجه مع نفس أفكاره، والقضاء علي دقة نسقه مع المحافظة علي مصطلحاته. إننا نتحدث عندئذ، عن طبقة عاملة أو بروليتاريا جديدة ورأسماليين جدد، أو عن برجوازية صغيرة جديدة، وننسي تعريف ماركس للعمل المنتج أو نعلن صراحة أنه ينبغي التخلي عنه. وثمة محاولة أكثر صعوبة، تتمثل في تجديد الإطار التحليلي. ليس المطلوب استبعاد مفهوم العمل المنتج، ولكن ينبغي الاعتراف بالتجاوز التدريجي لقيمه التفسيرية وهو أمر طبيعي في عالم متغير. بقي أن نفهم الجديد، والاعتراف بتعايش الجديد والقديم. يواجهنا تحليل الرأسمالية المعاصرة بهذه التحديات.

ما الذي توصلنا إليه ؟ إن عملية هذه التحولات في رأينا، أو سع من اندماج الأعمال الثانوية الذي لا يزال جزئيا (أعمال العمال والمستخدمين). مهام الإدارة التي فوض أمرها إلي مستخدمين أجراء موضع استقطاب لم تتحدد بعد حدوده بدقة، بين مهام التنفيذ (جناح المستخدم volet employer) ، ومهام التصور conception (جناح الكادر volet cadre). أخذ هذا التناقض الطبقي الجديد، يتداخل جدليا بحكم تجذره في علاقات إنتاج جديدة، في التناقض التقليدي بين الرأسماليين والبروليتاريين. قد يؤدي استمرار هذه الحركة إلي نوع من اندماج مهام المستخدمين ومهام العمال. كانت وحدة جماعات الأجراء ، بما فيها الكوادر ، حتى قيام الليبرالية الجديدة، مصنونة إلي حد كبير، وإن لم تكن وحدة طبقية. ولما كانت الليبرالية الجديدة تهدف إلي تأبيد امتيازات الملاك اتجهت - علي العكس - إلي بعض أشكال ربط الشرائح العليا من هؤلاء العاملين الأجراء برأس المال.



كانت الملكية الرأسمالية موضع تحولات مماثلة لتحولات العمل، وعقدت الليبرالية الجديدة تحليلها تعقيدا شديدا، لأنها أكدت من جديد بعض السمات الرأسمالية الأساسية للإقتصادات والمجتمعات المعاصرة، سمات سلطات حائزي رؤوس الأموال علي الأقل. حدث التغيير الكبير الأول في الملكية الرأسمالية (ملكية وسائل الإنتاج) الذي أشرنا إليه في منتصف القرن التاسع عشر والقرن العشرين، بانفصال الملكية عن الإدارة، وتركز الملكية في قطاع المال، وتركز لإدارة في المشروع. انفصمت علاقة الملكية. الليبرالية الجديدة هي سبب تطور، هو امتداد لما سبقه: تركز رأس المال في الصناديق fonds، مع أخذ ارتباط بعض شرائح الأجراء بهذه السلطة الرأسمالية في الاعتبار.

رأي البعض في هذه التحولات تجاوزا للعلاقة الاجتماعية الرأسمالية فاخذوا يتحدثون عن رأسمالية مؤسسية institutional capitalism ، أو عن ما بعد الرأسمالية post-capitalism بل وعن اشتراكية.

يدفعنا تفسيرنا إلي أن نبرز في التفويض في المهام، الاستقطاب بين الكوادر والجماعات الأخرى من المستخدمين والعمال. إننا نري فيه علاقة إنتاج جديدة، وعلاقة طبقية جديدة إن ما يدعونا إلي الحديث عن مجتمع هجين societe hybride، هو ما نسميه مجتمع رأسمالي- كادري (نسبة إلي كادر) capito-cadrist تميل الليبرالية الجديدة إلي الحفاظ علي غلبة الجناح الرأسمالي التقليدي من حيث السلطة والدخل ، ولكنها لن توقف تحول علاقات الإنتاج. قد تبطئه، ويمكنها بالتأكيد أن تحرفه. إن فهم التحول، وفهم علاقات القوي هو التحدي التحليلي الذي يواجهنا.



## هندسة البرمجيات وإنتاج فائض القيمة

كريستيان فوشس 2002 Christian Fuchs \*

### مدخل

١ - لهذه الورقة هدفين: الأول، أن نبين أنه لكي نتجنب التصورات المثالية للإنتاج، مثل: " العمل اللامادي immaterial labor"، و"مجتمع ما بعد الصناعة"، و"اقتصاد بلا وزن weightless economy"، علينا أن نفترض أن تراكم رأس المال من السلع المعلوماتية information commodities، يحتاج إلى حامل مادي - ملموس material - substantial carrier. أزعم أن ما يضمن أرباحاً أكثر من الربح المتوسط، ومن معدلات الربح في الاقتصاد الجديد، هو أن تباع السلع المعلوماتية في السوق بأسعار أعلى كثيراً من متوسط قيمة السلعة. إن ما يجعل هذا ممكناً، هو الخصائص النوعية للمعلومات التي يمكن استخدامها بطريقة مفيدة اقتصادياً. والثاني: سوف أبين كيف ينتج فائض القيمة والربح في صناعة البرمجيات software industry.

٢ - لا بد أو لا، لإيجاز هذه الجوانب، صياغة مفهوم للعمل المنتج بالرجوع إلى أعمال كارل ماركس (الجزء الأول). ولتقديم مثال محدد للعمل المنتج في رأسمالية المعلومات information capitalism، وسوف ألقت النظر إلى مظاهر لإنتاج فائض القيمة في هندسة البرمجيات: أن أبين أن الانتقال في هندسة البرمجيات من نماذج مسقط المياه / الشلال waterfall models إلى منهجيات هندسة البرمجيات التشاركية participatory والتطويرية

\* البحث منشور في مجلة

CULTURAL LOCIC 2002

[Http:// Clogic.eserver, orgL 2002 Lfochs.html](http://Clogic.eserver.org/L2002/Lfochs.html)

\* كريستيان فوشس CRISTIAN FOCHS استاذ مساعد في قسم الانترنت والمجتمع في جامعة سالزبورج، ماركسي.



evolutionary يعكس تغيرات اقتصادية وإيديولوجية في الرأسمالية المتأخرة late capitalism (القسم الثاني)

وأن السمات النوعية للمعلومات (التكلفة المنخفضة لإعادة الإنتاج والتوزيع، وأن المعرفة ليست في حاجة إلى إعادة إنتاجها بصفة دائمة، وأن المعلومات لا تفقد قيمتها بالاستخدام أو بعدم الاستخدام، وأن سرعة الإرسال والتوزيع عبر الشبكات الكوكبية) هي الآليات الأساسية المستخدمة لتراكم رأس المال في صناعة البرمجيات (القسم الثالث).

### (١) العمل المنتج والعمل غير المنتج

٣- يمكن تعريف العمل المعلوماتي أو المعرفي information or knowledge work بأنه إبداع ومعالجة واستخدام المعرفة الاجتماعية والمحافظة عليها. المعرفة هي نمط منظم ومتكامل من المعلومات. تشير المعلومات إلى حقائق الحياة والأفكار والقيم والآراء والاكتشافات والمدرجات والمعايير والقواعد والاستنتاجات والبيانات والخبرات والتفسيرات. يمكن إنتاج المعرفة فقط بالرجوع إلى المعلومات.. ترتبط المعرفة دائما بأبعاد اجتماعية. وحتى إذا قرأت كتابا مثلا، فإنك ترجع إلى المعرفة باعتبارها نتاجا لعلاقات اجتماعية. ولكن هناك farkا بين معرفة تنتج وتستهلك فرديا، كملاحظات التي أعدها لمحاضراتي، أو المقالات غير المنشورة التي أخرجها علي حاسبي، والمعرفة التي تعمم في عملية اجتماعية، كنشر كتاب. تحويل المعرفة إلى معرفة اجتماعية، عملية مهمة تحدث باستمرار، وهي جزء ضروري من وجود وإعادة إنتاج النظم الاجتماعية والمجتمع ككل.

٤- يمكننا أن نلخص خصائص المعرفة المفيدة لتراكم رأس المال:

- المعلومات ثروة غير - مادية non - substantial good
- لا تستهلك بكثرة الاستخدام.
- المعرفة تتسع باستخدامها.
- المعرفة يمكن أن تتضغط can be compressed.
- يمكن أنت تحل المعرفة محل موارد غير اقتصادية أخرى.

• يمكن نقل المعرفة بسرعة الضوء عن طريق الشبكات السريعة.

• مشترو المعرفة، يشتررون فقط نسخا من المعلومات / البيانات الأصلية original data.

• تكلفة نسخ reproduction المعلومات، بصفة عامة، منخفضة للغاية، وتزيد الابتكارات والتقدم التكنولوجي من انخفاضها.

يمكن اعتبار أعمال غاية في التباين، مثل عمل مهندس البرمجيات والمؤلف والمراسل الصحفي والسكرتير والعالم وأمين المكتبة وسمسار- المعلومات information - broker.. الخ عملا معرفيا knowledge work . إن مسألة اعتبار هذه القطاعات الاقتصادية منتجة للقيمة أو مستهلكة للقيمة، مسألة مهمة. للإجابة علي السؤال، عما إذا كنا نشهد اليوم أزمة إنتاج القيمة أم لا، يجب أن يتضح أي عمل ينتج القيمة، وأي عمل لا ينتجها. إننا نجد اليوم في النظرية الماركسية وجهات نظر في غاية الاختلاف حول هذه القضية.

أود أن أوضح في هذه الورقة بعض جوانب إنتاج القيمة في عصر المعلومات. تتراوح وجهات النظر المطروحة بين موقفين متطرفين: ١ - كل أنماط العمل المعلوماتي information work تنتج فائض القيمة. ٢ - أن كل أنماط العمل المعرفي غير منتجة. دعونا نناقش أولا بعض هذه الآراء.

٥ - تزعم بعض المداخل أن إنتاج وخدمات البرمجيات، هي بصفة عامة، أنماط من العمل المنتج، والمنتج لفائض القيمة، لأن العمال يعملون أكثر مما يدفع لهم عن عملهم. ويقول أولئك الذين يتخذون هذا الموقف أيضا، أن المعيار المهم لاستخدام مخطط إعادة الإنتاج الموسع scheme - of extended reproduction الموصوف في المجلد الثاني من رأس المال لماركس - ليس تراكما لنواتج accumulation of an output، بل تراكما لرأس مال نقدي. إنهم لا يرون أن القيمة غاية في ذاتها، وأن للعمل المنتج مستويات متعددة، وأن تراكم رأس المال ممكن فقط بواسطة حامل مادي material carrier لإعادة إنتاج يمكن أن يتراكم. يمكننا أن نجد هذا، مثلا عند: ديفيس / ستاك (1992) Davis\ Stack وجوغ (1973) Gough):

" يتراكم رأس المال، سواء عمل العمال لإنتاج طعام و صلب

ورصاصات، أو لإنتاج حفلات موسيقية، بشرط أن يبادلوا عملهم برأس مال وعمل لوقت يكفي لتغطية ما هو أكثر من عملهم الضروري [٠٠] إنتاج هذه الخدمات بقدر إنتاج السلع المادية، يتبع دورة ماركس لرأس المال النقدي: ن - س... إ... س - ن . حقيقة أن إنتاج السلعة يتطابق مع استهلاكها لا صلة له بالموضوع.. السلعة تنتج إنتاجاً رأسمالياً، وتبادل بالنقود لتحقيق فائض القيمة المنتج. المساواة بين تراكم رأس المال نقدي، والتراكم العيني physical accumulation للمنتجات، يعبر عن نزعة مادية ساذجة (Bough 1973, 69).

العمال الذين يعالجون المعلومات processing information يمكنهم خلق فائض القيمة (أي أنهم عمال منتجون بالمعنى الماركسي للكلمة): الباحثون وجامعو البيانات data collectors هم عمال المناجم في إنتاج المعلومات، والمبرمجون، هم صانعو الأدوات وعمال الصباغة ومشغلو الحواسيب computer-operators هم الحدادون، وناشروالديسكوب desktop publisher هم عمال التشذيب trim workers (Davis / Stack 1992) يقول المفكر رالف كريمر أن أجور عمال المعرفة لا تتحدد بقيمة قوة عملهم بل أنها تفوقها كثيراً. ينتج فائض قيمة إضافي extra surplus value علي حساب مجالات أخرى في الاقتصاد. يعتبر عمال المعرفة منتجين لفائض القيمة، لأنهم يعملون أكثر مما أخذوا أجراً عنه وأن قوة عملهم تبادل بالنقود.. ويقول أن قوة العمل تنتج فعلاً فائض قيمة إذا كانت عملاً مأجوراً لرأس المال. يرجع تحقيق منتجات المعلومات لربح في مجال الاقتصاد الجديد، في رأيه، إلي رسم الترخيص license fees. هذا لا يمكن أن يكون مجرد ربح تجاري، بل ريع معلوماتي information rent.

٦ - يري توماس هيجهوفر (Thomas Hagehofer 2001) أن عمل المعلومات هو توليد وتخزين ومعالجة وعرض وأرشفة المعلومات. يقول أنه لا ينتج معرفة جديدة، لأن إنتاج المعرفة يقتصر علي مجال البحث والتطوير. إذن العمل المعلوماتي وفقاً لهيجهوفر، إذا لم يكن جزءاً من عملية التداول (التجارة والبنوك.. الخ) فإنه يعني أنشطة تنتج فائض القيمة. ويرى أن فائض الإنتاج surplus production ليس في حاجة إلي وسيط مادي - ملموس material-substantial carrier، أي ناتج يمكن تكديسه accumulated. بهذا المعنى وحده، يمكن أن يكون المفهوم الماركسي لتراكم فائض المنتج



معني. إن جوغ وديفيز / ستاك وكريمر وهيجهوفر، وآخرين، لا يأخذون بعين الاعتبار، أن هناك بعض أنماط عمل المعلومات لا تنتج سلعا مادية ومن ثم لا يمكن النظر إليها باعتبارها تنتج فورا فاض قيمة (علي سيل المثال: السكرتير والمؤرخ archivists ومسار المعلومات والمشتغل بأبحاث السوق..الخ).

٧ - يري كني (Kenny 1997) أنه ينبغي التمييز بين الإنتاج المادي، والإنتاج القائم علي المعرفة لفائض القيمة. إنتاج المعرفة هو اليوم القوة الدافعة للاقتصاد، ومن ثم تكون المعرفة التي هي جزء من سلعة، العامل المحدد لإنتاج القيمة. القيمة اليوم، تتجهها الإبداعات الذهنية لعمال المعرفة knowledge workers. غير أن كني لم يدرك أنه لا يمكن ببساطة معالجة الإنتاج الفكري والإنتاج المادي كل علي حدة. يتجلى اليوم العمل الذهني، في أغلب الأحوال، في سلع مادية (مثل الأسطوانات المضغوطة compact discs وأشرطة الفيديو وألعاب الكمبيوتر.. الخ)

زعم ماركس في فقرات كثيرة أن مثل هذا الأساس المادي لتراكم راس المال وإنتاج فائض القيمة شرط ضروري الرأسمالية. لا يمكننا إذن، بصفة عامة، أن نقول أن كل نمط من أنماط العمل المعلوماتي information labour ينتج مباشرة فائض قيمة.

٨ - يزعم جيمس كري (James Curry 1997) أن المعرفة ليست شيئا، بل عملية اجتماعية تجريدا عاما، خارج رابطة رأس المال capital nexus، ثروة عامة، ليست ملكا لأحد، ومتاحة لكل شخص. تصبح المعرفة معلومات عندما تخضع لرأس المال. يقول كري مستخدما مقولات هيجل: العمومية والخصوصية والفردية، أن المعرفة تحديد عام a universal determination والمعلومات شيء خاص يرتبط بالأفكار والمعني، والبيانات data شيء فردي، أي مرتبط بالنواحي الإعرابية syntactic aspects (تركيب الجمل)، ويستطرد قائلا، أن كل المنتجات المادية للنشاط البشري، تحتوي علي معرفة، وأنها كسلع، معلومات، ذلك ان القيمة الإستعمالية لمنتجات المعلومات هي محتواها المعلوماتي information content، وأن لكل السلع تركيب معرفي، يتألف من المعرفة التقنية، التي تتجسد في كل من تصميم السلعة وإنتاجها، ومحتوي تخيلي ideational content، وهو الوجه الرمزي الذي يخلقه التسويق والإعلان.

يري كاري أنه مع نشأة الرأسمالية المعلوماتية، تزايد المحتوى المعلوماتي، وأصبحت قيمة السلعة المعلوماتية مستقلة نسبياً عن شكلها المادي (ورق، فيلم، وسائط مغناطيسية magnetic media.. الخ) ولأنه لا توجد قيمة دون تداول، فلا بد أن تتحقق قيمة الشكل value form ليكون لوجوده مبرر في النظام الرأسمالي.

" يأتي الجانب الأكبر من قيمة سلعة معينة معرفية - المحتوى، من المحتوى، أي من فكرة لسلبيرج أو لوكاس" (Curry 1997).

إذا كان هذا يعني أن ما تحتويه سلعة معلوماتية من فائض قيمة، هو بالدرجة الأولى محتوى تخيلي، أي مستمد من فكرة مبتكرة، فعلي المرء أن يتوخي الحذر، لأن هذا يعني أن فكرة لسلبيرج أو لوكاس هي مصدر لفائض القيمة، ومن ثم لا بد أن يكون هناك اتجاهها إلى تناقص الاستغلال أو اختفائه. الواقع أن هناك فكرة في الكتاب وفي برنامج الكمبيوتر software، الخ، ولكن هناك أيضاً، عدداً من العمال الذين يخرجون الفكرة وهذا ما ينتج السلعة المعلوماتية الحقيقية وهي حقيقة مادية، وهم عمال تستخدمهم وتستغلهم شركة. القيمة الفعلية لقطعة سلعة معلوماتية واحدة منخفضة نسبياً بسبب خصائص المعلومات المفيدة لمصالح للرأسمالية. تنتج المعلومات مرة واحدة فقط، ولكننا ننسخ ملايين المرات بغاية الرخص. يمكن حساب متوسط قيمة القطعة الواحدة بحساب عدد ساعات العمل اللازمة وعدد القطع المنتجة في فترة معينة، ومعرفة متوسط عدد الساعات اللازمة لإنتاج قطعة واحدة. هذا العدد سيكون بالغ الانخفاض بالمقارنة بالإنتاج الصناعي التقليدي. ليس لمنتج المعلومات في رأيي، قيمة مرتفعة، نظراً لقيمه الرمز symbolic value .

يرتبط فائض القيمة الذي تحتويه السلعة المعلوماتية بالزمن الذي أنفقه العاملون في الإنتاج المادي والفكري. القيمة ليست شيئاً ذاتياً، أيتصل بالأفكار (هذا يعني أنه كلما كانت الفكرة أهم، زادت قيمة السلعة التي تمثل هذه الفكرة) ، وهو ما توحى به أحياناً نظرية ما بعد الحداثة (Baudrillard) القيمة شيء موضوعي، إنها علاقة في العالم المادي، تتبع من الحياة العملية في العالم الحقيقي.

صحيح، أنه كثيراً ما ينفق وقت أكثر في إبداع إستراتيجيات التسويق والمعرفة وقتاً أكثر مما أنفق في إجراء عملية إعادة الإنتاج / النسخ الفعلية

(البرمجيات مثال جيد لهذا)، ولكن السل المعلوماتية بصفة عامة ، ليس لها قيمة أكبر بل أقل كثيرا من السلع التقليدية. ومع ذلك، فهي مصدر كبير للربح، بسبب الفرق بين القيمة والتمن الذي يبرره التصور الأيديولوجي the ideological construct لأهمية الأفكار الذاتية والقيمة الرمزية، لهذا، يهمننا أن نقول أن المحتوي الفكري ليست له قيمة ذاتية subjective value بل قيمة موضوعية، بمعنى أن هناك ساعات عمل أنفقتها عاملون في الإنتاج يعتمدون علي الأجور التي يدفعها لهم الرأسماليون. فائض القيمة يمكن ان يخلقه راس المال المتغير وحده، وهي توجد قبل التداول والاستهلاك، وهي لا تتحول إلي ربح إلا ببيع السلعة في السوق. السلعة التي لا تباع، تبقى مع القيمة، ولكنها لا تنتج ربحا.

٩ - يزعم إرنست ماندل (Ernest Mandel 1972) أن العمل الخاص private labour غير المنتج في الرأسمالية المتأخرة، قد تحول إلي عمل مولد لفائض. إن الخدم والطهارة أو الترتيبية الخصوصيين لا ينتجون فائض قيمة، ولكن إنتاج المكانس الكهربائية وتقديم خدمات التدفئة المركزية والكهرباء للمستهلكين الخاصين ، وكذلك الإنتاج الصناعي للوجبات الجاهزة هو إنتاج مباشر للسلع الرأسمالية وفائض القيمة، تماما مثل أي نمط آخر للإنتاج الرأسمالي (Mandel 1972, 354).

١٠ - يشمل قطاع الخدمات في رأي ماندل أنشطة غير إنتاجية كثيرة مثل التعبئة والتسويق والإعلان وأبحاث السوق أو الائتمان الاستهلاكي. يصبح المزيد والمزيد من العمال زائدين عن حاجة العمل في مجال الإنتاج الصناعي، ويصبحون عمالا غير منتجين في قطاع الخدمات. يزعم ماندل مع ماركس، وهو علي حق، انه لا يكفي أن يقال أنه يمكن تعريف العمل المنتج بأنه العمل الذي ينتج فائض قيمة، فلا بد من معيار إضافي، هو الإنتاج المادي للسلع. ليس كل عمل تتم مبادلاته برأسمال عملا منتجا، مثال العمل المأجور في مجال التداول (رأس المال في مجالات التجارة والأعمال المصرفية) (Mandel 1972, 368)، وكما قول ماندل لا يمكن، بصفة عامة، اعتبار مبادلة الخدمات الشخصية بدخول أعمالا إنتاجية، لمجرد أنها تنظم كمشروع رأسمالي يستخدم عمالا مأجورين (M., 369). المعيار الأساسي للعمل المنتج، كما يقول ماندل ، هو إنتاج سلع مادية — ملموسة. نقل الركاب



والحفلات الموسيقية والسيرك ليست، في رأي ماندل أعمالاً إنتاجية. ينشأ فائض القيمة إذا تضمنت الخدمات إنتاج سلع مادية كعملية صناعية. ولكن ليس هذا حال كل الخدمات.

١١ - يزعم تيسا موريس - سوزوكي Tessa Morris - Suzuki (1997)، فيما يتعلق بالبرمجيات، أنه بالأتمتة automation انتقل إنتاج القيمة من إنتاج السلع إلى الابتكارات (أي إبداع المعرفة). لا يأخذ هذا الزعم الشومبييتري (نسبة إلى شومبيتر) في الاعتبار أنه لا يمكن النظر إلى هندسة البرمجيات كنشاط فكري مستقل عن السلع المادية - الملموسة - material-substantial commodities. القيمة التي أنتجت، والتي تسيئات objectified في سلع، أمكن أن توجد فقط لأن هناك شيئاً مادياً. الإنتاج الفكري والإنتاج الصناعي إذن، مترابطان في إطار صناعة المنتجات المعلوماتية.

١٢ - يتبين لنا من هذه الأمثلة، أنه ليس واضحاً، أي الأنشطة ينبغي اعتباره إنتاجياً أو غير إنتاجي في عصر المعلومات. وسوف أخص الآن وجهة نظري في العمل الإنتاجي والعمل غير الإنتاجي، ثم أناقش بعض جوانب إنتاجية العمل المعلوماتي بإلقاء نظرة على العمل العلمي وهندسة البرمجيات.

١٣ - العمل المجرد abstract labour، وفقاً لماركس، هو العمل الذي ينتج قيمة.

العمل المحدد / الملموس concrete labour، يمكن النظر إليه من الجانب الآخر باعتباره منتجاً للقيم الإستعمالية use values. "من جهة يعتبر كل عمل، فسيولوجياً، إنفاقاً لقوة العمل البشري، وهو بطبيعته، كعمل بشري مجرد متماثل، يخلق قيمة السلع ويشكلها. ومن جهة أخرى، كل عمل هو إنفاق لقوة العمل ليتخذ شكلاً خاصاً، وله هدف محدد، وهو بهذه المثابة بحكم طابعه كعمل محدد مفيد، ينتج قيمة إستعمالية." (Marx 1867, 61).

١٤ - كل نمط من أنماط العمل، هو عمل إنتاجي بأوسع معاني الكلمة، بمعنى أنه "نشاط إنساني يهدف إلى إنتاج قيم إستعمالية، أي تسخير المواد الطبيعية لتلبية الاحتياجات الإنسانية إنه الشرط الضروري لتحقيق تبادل المادة بين الإنسان والطبيعة. إنه الشرط الأبدي الذي تفرضه الطبيعة للحياة البشرية، ولهذا فهو مستقل عن طور من أطوار هذه الحياة، أو بالأحرى، هو مشترك بينها جميعاً." (Marx 1867, 198). ولكن هناك فهم آخر للعمل

المنتج بمعنى أضيق: " العامل المنتج هو وحده الذي ينتج فائض قيمة للرأسمالي، وبهذا يعمل علي التوسع الذاتي self-expansion لرأس المال . " (Marx 1867, 532)

١٥ - يستخدم ماركس مقولة الدخل بمعنى مزدوج. فن جهة تستخدم الكلمة " لتشير إلي فائض القيمة، طالما أنها الثمرة التي يقدمها دوريا رأس المال " (Marx 1867, 618).

ومن جهة أخرى، يقسم ماركس فائض القيمة إلي قسمين: رأسمال ودخل. رأسمال يبقى في عملية التداول والتراكم، في حين أن الدخل يخرج من الرأسمالي من التداول. الدخل هو ذلك الجزء من فائض القيمة الذي يستهلكه الرأسمالي دوريا، أو يضاف إلي مخصص fund إشباع استهلاكه الخاص " (Marx 1867)

المفهوم الثاني للدخل له أهمية بالغة، فيما يتعلق بمقولة العمل المنتج. وهذا ما يمكننا أن نتبينه أيضا، بإلقاء نظرة علي نظريات فائض القيمة (Marx 1861): وفيها ينظر ماركس إلي العمل المنتج باعتباره عملا تتم مبادلاته مباشرة برأسمال، والعمل غير المنتج هو الذي تتم مبادلاته بدخل (أجر أو ربح). وذكر كأمثلة: المهرج والترزي. المهرج في رأي ماركس عامل منتج، إذا كان يعطي مستخدمه عملا أكثر من العمل، الذي يحصل علي أجر مقابله. الترزي ينتج قيمة إستعمالية تتم مبادلتها بدخل. في الحالة الأولى لدينا إنتاجا لفائض قيمة ، وفي الثانية استهلاكا لدخل.

وهكذا، يعتبر ماركس العمل الإنتاجي، العمل الذي ينتج فاض قيمة وتتم مبادلاته مباشرة برأسمال والعمل غير الإنتاجي تتم مبادلاته بدخل ولا ينتج فائض قيمة.

١٦ - أود الآن، أن أحدد ثلاث مستويات للعمل المنتج:

(١) العمل المنتج، علي المستوي الأول، هو العمل الذي ينتج قيمة إستعمالية. هذا المستوي مستقل عن التكوين الاجتماعي الذي ندرسه، أي أنه ليس خاصا بالنظام الرأسمالي فقط. هنا، تشير مقولة العمل المنتج إلي " نشاط إنتاجي هادف " (Marx 1894, 833 \ 59, 23 Marx 1858).

وهناك مستويان آخران للعمل المنتج، مهمان لمواصلة تحليلنا (خاصين بالنظام الرأسمالي). (٢) عمل الفرد علي المستوي الثاني، يكون منتجا (أ) إذا كان جزءا من كل اجتماعي social aggregate of labour، يضم كل

العمال، الذين يساهمون مباشرة في عملية إنتاج سلعة، أو عدد كبير من سلع مماثلة. (ب) إذا انتج هذا العمل سلعة جديدة تباع في السوق و(ج) إذا تم القيام بهذا النشاط مرات ومرات، لزيادة فائض المنتج surplus product. إن (ب) تشمل إنتاج القيمة، و(ج) تبين أن تراكم رأس المال لا بد أن ينطوي أيضا علي زيادة في فائض المنتج. فائض المنتج وفقا لماركس هو ذلك الجزء من المنتج الذي يمثل فائض القيمة.

لكي نتحدث عن تراكم رأس المال والعمل المنتج، لا بد من وجود فائض منتج، أي ان التراكم يمكن أن يحدث فقط إذا كان تجميع السلع ممكنا ماديا. هذا يعني أن الكتلة المادية، the physical mass للمنتجات تزيد بالتراكم. يفترض التراكم دائما بعدا ماديا.

(٣) المستوي الثالث، هو مستوي العامل الجماعي collective worker، الذي يضم العمال الذين يشاركون في عملية إنتاج سلعة أو كمية ضخمة من سلع مماثلة. وعلي هذا المستوي كل نمط من أنماط العمل هو عمل منتج، يساهم مباشرة في عملية الإنتاج، حيث تنتج علي مستوي العامل الجماعي كميات ضخمة من السلع يمكن أن تتراكم ماديا، أي أن تباع في السوق (تحقيق القيمة في مجال التداول)، وأن تزيد بتراكم رأس المال. لخص ماركس فكرة العامل الجماعي في الجزء الخامس من رأس المال (Vol. 1): " لا يعود المنتج منتجا مباشرا لفرد، ويصبح منتجا اجتماعيا ينتجه العامل الجماعي إنتاجا مشتركا، أي إنتاج مجموعة مؤلفة من العمال يساهم كل منهم بجزء فقط كبر أم صغر في معالجة موضوع العمل. وكلما اتضح الطابع التعاوني لعملية العمل أكثر وأكثر، كلما اتسع بالضرورة، نتيجة لذلك، مفهومنا للعمل المنتج وللفاعل فيه، العامل المنتج. لكي يكون عمالك عملا منتجا، لم يعد ضروريا أن تقوم بنفسك بعمل يدوي، فيكفي أن يقوم أحد أعضاء العامل الجماعي بإحدى وظائفه الثانوية. (Marx 1867, 531).

يمكننا أن نجد مستويات التحليل الثلاث في أعمال ماركس. يبدو أن مفهومنا واسعا للعمل المنتج مفيد لإجراء تحليل متعدد الأبعاد للنظام الرأسمالي. جرت العادة علي معاملة مقولة " العمل غير المنتج " التحليلية المقابلة لـ " العمل المنتج"، باعتبارها أقل أهمية لإعادة الإنتاج الكلي للنظام الرأسمالي. ونتيجة لذلك، عومل العمل غير المنتج، واستغلال العمال غير المنتجين باعتبارهما يمثلان تناقضا قليل أهمية. أن التمييز بين المستويين



الثاني والثالث مهم لتجنب هذه النزعة الاختزالية reductionism، لأنه يؤكد علي أن العمل غير المنتج بالمعني (٢) مثل عمل النسخ reproductive labour، هو مع ذلك، شرط ضروري لإعادة الإنتاج الكلي لرأس المال. لأن معظم العمل غير المنتج بالمعني (٢) هو عمل منتج بالمعني (٣) ضعفت النبذة الخطرة المنخفضة لكلمة " غير منتج ". علينا مرة أخرى، أن ندرك أن العمل المنتج والعمل غير المنتج هما مقولتان تحليليتان analytical categories في النظرية الماركسية، وليستا مقولتان أخلاقيتان. إن بعض مفسري ماركس لم يفهموا هذه النقطة الأساسية.

١٧ - بعض الملاحظات علي هذه التعريفات: يصف ماركس إعادة

الإنتاج الموسع لرأس المال

أي تراكم رأس المال في المجلد الثاني من رأس المال (Marx 1885) في صورة : ن - س.. أ.. س - ن (حيث يعاد استثمار ن، وهذا يؤدي إلي وجود القيمة كغاية في ذاتها وإلي تضخم القيمة expansion of value. تشمل س فائض إنتاج، أي ذلك الجزء من المنتج الذي يمثل فائض القيمة. يصف ماركس إلي جانب وصفه لدورة رأس المال، دورة رأس المال المنتج: أ. س - ن - ن.. أ، ويصف دورة رأس المال السلعي commodity capital علي النحو التالي:

س - ن - س.. أ.. س - ن. إذن، يعني تراكم رأس المال أيضا تراكم رأس المال السلعي، وهذا مجرد تعبير آخر عن زيادة فائض المنتج، ومن ثم في كمية ما أنتج من الناتج. تشير دورة رأس المال السلعي إلي " حركة الكتلة العامة للمنتجات the general mass of products (Marx 1885, 102)، لتمثيل مكونات قيمة المنتج بما يقابلها من أجزاء المنتج ذاته " (Marx 1867, 234)، وهو ما يحدث دائما. و " فائض القيمة قابل للتحويل إلي رأس مال فقط، لأن فائض المنتج التي تعتبر هي قيمته، يشمل فعلا العناصر المادية لرأس مال جديد " Marx 1867، (607). كل هذا يبين لنا، أننا إذا نظرنا إلي السلع ككمية فإن: س = س + ف ا (فائض الإنتاج) أكبر من س.

١٨ - كما أوضح ماركس في " نتائج عملية الإنتاج المباشر "

(Marx 1864) أن العمل المنتج يحتاج إلي فائض إنتاج surplus product :

لننظرنا إلى مثل هذا العمل (المنتج) من زاوية عملية العمل عامة  
لبدأ لنا منتجا باعتباره قد تحقق في منتج، أو بعبارة أدق في سلعة. ولكن، إذا  
نظرنا إليه من زاوية عملية الإنتاج الرأسمالي فلا بد من إضافة هذا العنصر  
إلى التعريف: مثل هذا العمل عمل منتج، باعتباره يحقق مباشرة قيمة رأس  
المال as directly valorizes capital، أو ينتج فائض قيمة، وبهذا يتحقق  
realized - دون مقابل للعامل، لمؤدي العمل - في فائض قيمة، يعبر عنه  
فائض إنتاج / منتج زائد surplus produce، وبالتالي في زيادة إضافية من  
السلع an excess increment لمحتكر وسائل الإنتاج، للرأسمالي. يكون مثل  
هذا العمل عملا منتجا فقط، كما يفترض رأس المال المتغير، ومن ثم رأس  
المال الإجمالي، طالما أن:  $s + f = s + f + m$  (C+D = C + Do.).  
العمل إذن، هو الذي يخدم رأس المال باعتباره العامل الذي يحقق قيمته ذاتيا  
self - realization باعتباره وسيلة إنتاج فائض القيمة. (Marx1864.108).

هناك وجهان للسلعة وجه تقني، ووجه قيمي. ولهذا، يعني التراكم أيضا  
زيادة فائض المنتج surplus product DC، أي زيادة كمية في مخزون  
السلع: "إذا تمت إعادة الإنتاج على نطاق أو سيع فإن س النهائية تكون أكبر  
من س الأولى، ولذلك ينبغي أن تسمى هنا س" (Marx 1885, 91). هذا  
يبين لنا، أن علينا أن نفترض أن أي تراكم لرأس المال ينطوي دائما على  
تراكم مادي للسلع المنتجة. ولهذا زعمت في تعريف العمل المنتج بالمعني  
(٢) أن إنتاج سلعة مادية يمكن تجميعها وتخزينها ونقلها وإعادة بيعها، هو  
شرط ضروري. كان موقف ماركس في نظريات فائض القيمة ينتقل بين  
موقفين: فهو من جهة، يقول أن كل عمل مأجور يشتريه رأس المال هو  
عمل منتج. ومن جهة أخرى، يزعم أنه يجب أن يكون للعمل المنتج أساس  
مادي - ملموس material - substantial foundation. ويزعم ماركس أخيرا  
في المجلد الثاني من رأس المال (Marx1885) أن العمل المنتج يشمل الإنتاج  
المادي للسلع والقيمة. ليس إذن كل عمل يبادل برأس المال عملا منتجا.

١٩ - إن نهج بيتر فليسنر Peter Fleissner الماركسي النمساوي  
(1987 - 1995) شديد الشبه بمنهجي، فهو يزعم أنه لا يمكننا، بصفة عامة  
إن افتراض أن وظائف المعلومات والمعرفة تنتج فائض قيمة. وهذا يرجع  
إلى أن ناتجها output لا يمكن أن يتراكم.

لا يمكن تطبيق نظرية العمل - القيمة بصورتها التقليدية على مثل هذا

النمط من العمل، الذي له ناتج لا يمكن أن يتراكم. إن بعض الخدمات، تلك التي تستهلك في لحظة إنتاجها، والتي لا يمكن تخزينها وإعادة بيعها، والتي يجب أن تستهلك في الحال، يمكن اعتبارها قيما إستعمالية، ولكن نظرا لافتقارها لإمكانية التراكم، لا تنتج فائض إنتاج، ونتيجة لافتقارها إلى أساس مادي، لا تنتج فائض قيمة. القيم التبادلية exchange values تستهلك، ولذلك أسمى هذه المجالات، عل خلاف القطاعات التقليدية المولدة للقيمة، مستهلكة - للقيمة value - consuming. إنتاج المعرفة في صناعات الخدمات الرأسمالية، كالبحت العلمي والتطوير هي جزء من هذه الفئة.

هناك فرق في اللغة الألمانية بين materie (matter) مادة، وStoff المادة هي الشيء الأساسي basic entity الذي يتكون منه كل العالم وكل الوجود. إنها الكل totality الذي يشكل الحقيقة، وهي ذاتها تتشكل في المكان والزمان، تشكلها مجموعة من اللحظات التي تتفاعل مع بعضها البعض (الحركة)، أي أنها تتناثر وتتجاذب.. الحركة هي نمط وجود المادة في الزمكان space - time. المادة لا تخلق ولا تدمر. المادة هي عملية صيرورة وموت أبدية، تدفق لا يتوقف إنها لا تقني ولا تستحدث. المادة هي كل النظم الموضوعية التي لها وجود حقيقي، المترابطة والخاصة لقوانين طبيعية مختلفة. إنها غير ساكنة، في حركة دائمة وتغير متواصل، إنها كائن يعيد إنتاج نفسه self - reproducing entity. إن ظواهر كالحياة والوعي، هي أشكال محددة للتنظيم الذاتي للمادة، والعالم المادي شرط أولى للوجود كله. المادة لها وجود ابدى، وكل ما هو كائن أو ما سيكون ناتج عن التنظيم الذاتي للمادة وعن تمايزها differentiation (أنظر: Fuchs 2002) إن لها شكلا محددا يعبر عنها. أساس المادية النظرية التي ترى أن المادة أساس كل الحقائق.

يستخدم تعبير material بمعنى تعبري "materiell" و "stofflich" في اللغة الألمانية وأفضل ترجمة للأخيرة، في اللغة الانجليزية: كلمة "substantial" (إنها تتعلق بالأشياء الحقيقية التي نجدها في العالم) بالرغم من أن هذا التعبير قد يكون مربكا، لأن المادة في فلسفة - الجوهر Substance - Philosophy تعتبر المادة جوهر العالم، وهو ما يتفق مع تفكير جيوردانوب رونووبنيدكتس سبينوزا وفريدريتش فيلهلم شلنج وإرنست بلوخ (أنظر: Zimmermann 1999.2001).



تتألف المادة التي يتكون منها عالمنا من ذرات، أي من عناصر مادية خالصة. إننا نعرف ١١٨ عنصرا ماديا (الجدول الدوري periodic table) وهي تتحد لتكون جزيئات لها خصائص جديدة. الأفكار هي شكل من اشكال المادة، ولكنها لا توجد كمواد. إنها غير ملموسة no - substantial.

٢٠ - كل عمل هو عمل مادي بالمعني الواسع للكلمة. خذ علي سبيل المثال، رأوي قصة: هناك عمليات تجري في مخه / مخها ، وتتخذ تدفقات المعلومات المعرفية من الجهاز العصبي حاملا ماديا لها. ليس هذا النشاط، نشاطا ماديا بالمعني الضيق للكلمة، لأنه لا ينتج أشياء مادية. كان ماركس نفسه واعيا بالفرق بين الطبيعة المادية الأساسية للعالم، وحقيقة أن، ليس كل الأنشطة تنتج أشياء مادية - ملموسة، ومع ذلك استخدم كلمة " مادي " للتعبير عن كلا الوجهين.

عندما نحدد معني مادية materiality بالمعني الواسع للكلمة، تصبح مفاهيم مثل " العمل اللامادي immaterial " (Negri / Hardt 1994, 2000) "labour"، ونزع الطابع المادي للإنتاج dematerializing of production " مفاهيمها غير منطقية، لأن كل عمل بشري يرتبط بعمليات مادية وبتبادل المادة والطاقة مع الطبيعة.

٢١ - سوف يؤدي اعتبار إنتاج فائض القيمة شرطا كافيا للعمل المنتج إلي تصورات مثالية للمجتمع، لأننا إذا تصورنا أن الطابع الملموس أو غير الملموس لنتاج العمل مسألة مستقلة عن الطابع المنتج أو غير المنتج للعمل لكن للمرء أن يتصور نمطا لتطور المجتمع الرأسمالي يكون العمل فيه متحررا من الواقع الموضوعي، وحيث يعمل تراكم رأس المال معتمدا اعتمادا كاملا علي أنشطة قائمة علي العالم الذاتي وحده، ولم تعد قائمة علي العلم الموضوعي. سوف يكون معني هذا أن النظرة المادية إلي العالم صحيحة فقط في المراحل الأولى للرأسمالية، ولكن مع تطور قوي الإنتاج سوف تثبت المثالية صحتها.

٢٢ - لا يمكن للاقتصاد أن يعمل بدون أساس مادي. تزعم المفاهيم المثالية كـ " الاقتصاد العديم الوزن (Coyl 1976, Kelly, 1998, quah,1997) "weightless economy" أو "مجتمع ما بعد الصناعة" (Bell, 1976) "post-industrial society" أن النظام الرأسمالي يمكن أن يوجد بدون أشياء

مادية - ملموسة. غير أن النظام الرأسمالي والعمليات الاقتصادية بصفة عامة، في حاجة دائما إلي ما هو مادي materiality بالمعني الواسع وبالمعني الضيق أيضا. تتزايد أهمية العمل الذهني والمعرفي " اللامادي immaterial " (أي غير الملموس)، غير انهما يرتبطان بالإنتاج المادي - الملموس ارتباطا جدليا. إن ما يثبت أيضا ضرورة وجود قاعدة مادية ملموسة للتراكم في الاقتصاد الجديد، أن المنتجات غير المادية لا تستخدم دون توفر شروط مادية ملموسة (بني تحتية، موديمات modems وحواسب وأسلاك وناقلات للبيانات data carriers..الخ). أثبتت التحليلات الإكولوجية للاقتصاد الجديد أن إنتاج حاسب شخصي واحد ينتج عنه من ١٦ إلي ١٩ طنا من المواد، ٧٠٠ مادة مختلفة تشمل المعادن (٥٠%) ومعادن ثقيلة كثيرة، ومواد أخرى مخلقة synthetic materials (٢٣%) ، زجاج (١٥%) وإلكترونيات (١٢%) ينتج أيضا أطنانا من ثاني أكسيد الكربون، وينتج أيضا، أكثر من ٣٠٠ كيلومن النفايات و٣طن من ثاني أكسيد الكربون (أنظر: 1994، Grote 1996، Junker/Lang 2001). تزعم أرسولا هيوز (2000 Ursula Huws) أن تحول الخدمات إلي منتجات مادية اليوم، هو اتجاه طويل المدى في النظام الرأسمالي. يقول ولفجانج فريتز هوج (2000) ليس صحيحا أن أن منتجات المعلومات هي شيء جديد تماما. فقد كنت للكتاب في المكتبة في القرن الثامن عشر خصائص مماثلة.

٢٣ - نزع، لكي نتجنب التصورات المثالية للمجتمع، أن العمل المنتج ليس مجرد عمل ينتج فائض قيمة، فثمة شرط إضافي ضروري، هو أن يكون الناتج ماديا - ملموسا، يمكن أن يتراكم ويخزن ويعاد بيعه. إن موقف ماركس من هذه القضية موقف متناقض نوعا ما.

٢٤ - لقد أوضح أن العالم الإنساني عالم موضوعي، ولا تتسق التصورات الذاتية والمثالية الخالصة للمجتمع، كتلك التي ذكرناها، مع الإطار الماركسي. يستخدم البشر أشياء من هذا العالم ويبدعون أشياء جديدة في عملية العمل. الإنسان إذن في رأي ماركس إنسان موضوعي، وفي هذه العملية تنتشأ قوة عمله الحي في قيم إستعمالية objectified in use values هي نمط من العمل الميت dead labour، الذي يخترن معلومات عن العالم والمجتمع. وثمة حقيقة تعبر أيضا، عن هذه الموضوعية للوجود الإنساني هي أن كل أعضاء الانسان وحواسه تتجه إلي الشيء the object، وإلى

إمتلاك appropriation الشيء، امتلاك الواقع البشري Marx 1844,539 وهكذا يصبح العالم الموضوعي، عالم قوي الإنسان الأساسية، لأن الإنسان في المجتمع، وكل الأشياء تصبح بالنسبة له شيئاً لنفسه objectification of himself، تصبح أشياء تؤكد وتحقق فرديته، تصبح أشياء، أي أن الإنسان نفسه يصبح الشيء the object " (Marx 1844) الإنسان كائن جسدي corporeal حي، حقيقي، حسي، موضوعي، لديه أشياء حقيقية حسية كموضوع وجوده the object of his being، يمكنه أن يعبر عن حياته بأشياء محسوسة.

العمل مثل الأشياء تماماً، مظهر مادي - ملموس للمجتمع، العمل كعملية بدنية شرط ضروري للوجود الإنساني: العمل في رأي ماركس "يسخر مواد محددة من الطبيعة لإشباع حاجات إنسانية محددة" (Marx 1867, 57)، و"عملية يساهم فيها كل من الإنسان و الطبيعة، ويبدأ فيها الإنسان من تلقاء نفسه في تفاعلات مادية بينه وبين الطبيعة، وضبطها والسيطرة عليها." (Marx 1867, 192). المواد التي تهبط الطبيعة للإنسان والميتابوليزم metabolism بين الإنسان والطبيعة هي المظاهر المادية الأساسية للمجتمع.

٢٥ - أو ضح ماركس في الجزء الأول من نظريات في فائض القيمة (Marx 1861)، التي كانت دراسات تمهيدية لعمله الرئيسي، والتي توصف عادة بالمجلد الرابع من رأس المال (بالرغم من أنها كتبت قبل المجلد الأول) أنه كان لآدم سميث تصور أن للعمل المنتج: ١ - العمل المنتج باعتباره العمل الذي ينتج فائض قيمة ورأسمال. ٢ - العمل المنتج باعتباره العمل الذي ينتج قيمة.

استتبط آدم سميث بنفسه وبعض أتباعه، من التصور الثاني، وجهة النظر التي تري أن إنتاج ثروة / سلعة مادية physical good شرط كاف للعمل المنتج. ولكن العمل غير المأجور non - wage labour الذي لا ينتج رأسمال، ينتج إلي حد ما أشياء مادية، تصور مثلاً، شخصاً ما يفصل بنطلونا أو ثياباً لصديق. لذلك، أكد ماركس علي أنه، ليس كل نشاط ينتج أشياء مادية هو بالضرورة نوع من العمل المنتج.

٢٦ - أدرك ماركس، وهو على حق، أن وجود ناتج مادي - ملموس ليس شرطاً كافياً للعمل المنتج، لكن رأيه فيما إذ كان شرطاً ضرورياً كان



متناقضا علي نحو ما. وهو من جهة يؤكد علي أن للقيمة وجودا موضوعيا (Marx 1867، 80). يمكن ملاحظة القيمة الموضوعية لسلعة ما فقط في علاقتها التبادلية بسلع أخرى. السلع لها " شكل مادي أو طبيعي، وشكل - قيمة value - form " معا (Marx 1867، 62). ويزعم ماركس أن للسلعة جسما له أساس مادي. عرف السلعة في نظريات فائض القيمة (المجلد الأول) بأنها شيء يواجه الإنسان ماديا، له فائدة معينة للإنسان وتتركز وتتجسد فيه كمية عمل محددة. (Marx 1861، 134).

٢٧ - كان ماركس يعرف أن السلع ليست كلها ذات طبيعة مادية - ملموسة (يكفي أن نتذكر قصة راوي القصة لإبداعاته) غير أن كل السلع تقريبا كانت في عصره سلعا مادية، ولهذا أغفل العمل الذي لا ينتج منتجات غير مادية. أكد ماركس من جهة علي أن العمل المنتج يحتاج إلي أساس مادي - ملموس وفائض منتج surplus product يعتمد تمثيل مكونات قيمة المنتج بما يقابلها من أجزاء تتناسب معها من المنتج ذاته " (Marx 1867، 234)، ويمكن أن يتراكم can be accumulated، ولكنه من جهة أخرى، ذكر أمثلة للعمل المنتج ليس لها ناتج مادي - ملموس:

إذا كان لنا أن نضرب مثلا، من خارج الإنتاج المادي، المدرس الذي يقوم بالإضافة إلى ضرب التلاميذ علي رؤوسهم، بالعمل في الأرض لإثراء مالك المدرسة " (Marx 1867، 532).

كما يذكر ماركس في نظريات فائض القيمة، المجلد الأول أمثلة الممثلين والطهاة والمهرجين باعتبارهم عمالا منتجين، إذا كان مستخدموهم رأسماليين (Marx 1861 127، 29). في حين أنه يقول في القسم المعنون " إنتاجية رأس المال " العمل المنتج والعمل غير المنتج: " أن العمل المنتج ليس مجرد نشاط منتج لفائض القيمة، بل هو أيضا نشاط موضوعي مستقل ينتج السلع باعتبارها ثروات مادية - ملموسة (ibid، 365)، وأن العمل المتشبيء objectified labour، الذي ينتج كمية عمل متشبيء أكبر، هو وحده العمل المنتج (ibid، 376). نظريات فائض القيمة غير متسقة للغاية، ومربكة ومتناقضة، بينما لا يوجد في رأس المال المثال الوحيد، للمدرس، الذي ذكرناه والذي يتناقض مع افتراض ماركس نفسه لأساس مادي - ملموس لفائض القيمة. يضاف إلي ذلك، أن ماركس يستخدم تعبير " مادي "، بمعنى الطبيعة المادية للإنتاج. كما يستخدمه بمعنى الطبيعة المادية للملموسة لعمل

معين، ويستخدم أحيانا (ولاسيما في نظريات القيمة) تعبير "السلع المادية" مما يزيد الخلط وعدم الاتساق. هناك تناقض في أعمال ماركس بين العمل المنتج باعتباره نشاطا بدنيا - ماديا، وأمثلة، كمثال المدرس للعمال المنتجين. ٢٨ - يمكننا أن نجد في كتاباته كلتا الرؤيتين للعمل المنتج (بالمعنى الثاني)، تلك التي تفترض أن إنتاج فائض القيمة هو شرط ضروري، وتلك التي تدخل المنتج المادي - الملموس الذي يمكن أن يتراكم كشرط ضروري إضافي. ولكننا نجازف بالجدل علي نحو مثالي إذا تمسكنا بالتفسير الأول ولم نترجح عنه.

ان افتراض وجود أساس مادي (- ملموس) للعمل المنتج (بالمعنى الثاني) وفائض القيمة، أي ناتج مادي، يمكن تكديسه وتخزينه ونقله وإعادة بيعه، وأن هذا في ذاته يمثل قيمة، الذي ذكره ماركس، لا يعني عبادة المادة stuff - fetishism كما زعم ب. ديمفلينج B. Daempfling (2000)، إنه مبدأ من مبادئ نظرية مادية للعمل في القيمة تتجنب تقلبات النزعة المثالية.

افتراضنا إذن، هو أن فائض القيمة في حاجة إلي حامل مادي - ملموس خارجي بالنسبة للإنسان ذاته يُنتج داخل مجال الإنتاج، ويؤدي إلي تحقيق القيمة، أي إلي نشأة الربح في مجال التداول. الحلقة مثلا، هي تغيير مادي في الرأس، ولكنه ليس حاملا ماديا لقيمة يمكن أن تتحقق في التداول. النتج لا يمكن تداوله، العمل البشري المتشيء فيه لا يمكن أن يتخذ شكل القيمة. هذا يدل علي أن الشرط الضروري للعمل المنتج، ليس مجرد التعبير المادي لعالم الأشياء، بل إنتاج ناتج مادي يمكن تكديسه وتخزينه ونقله وإعادة بيعه.

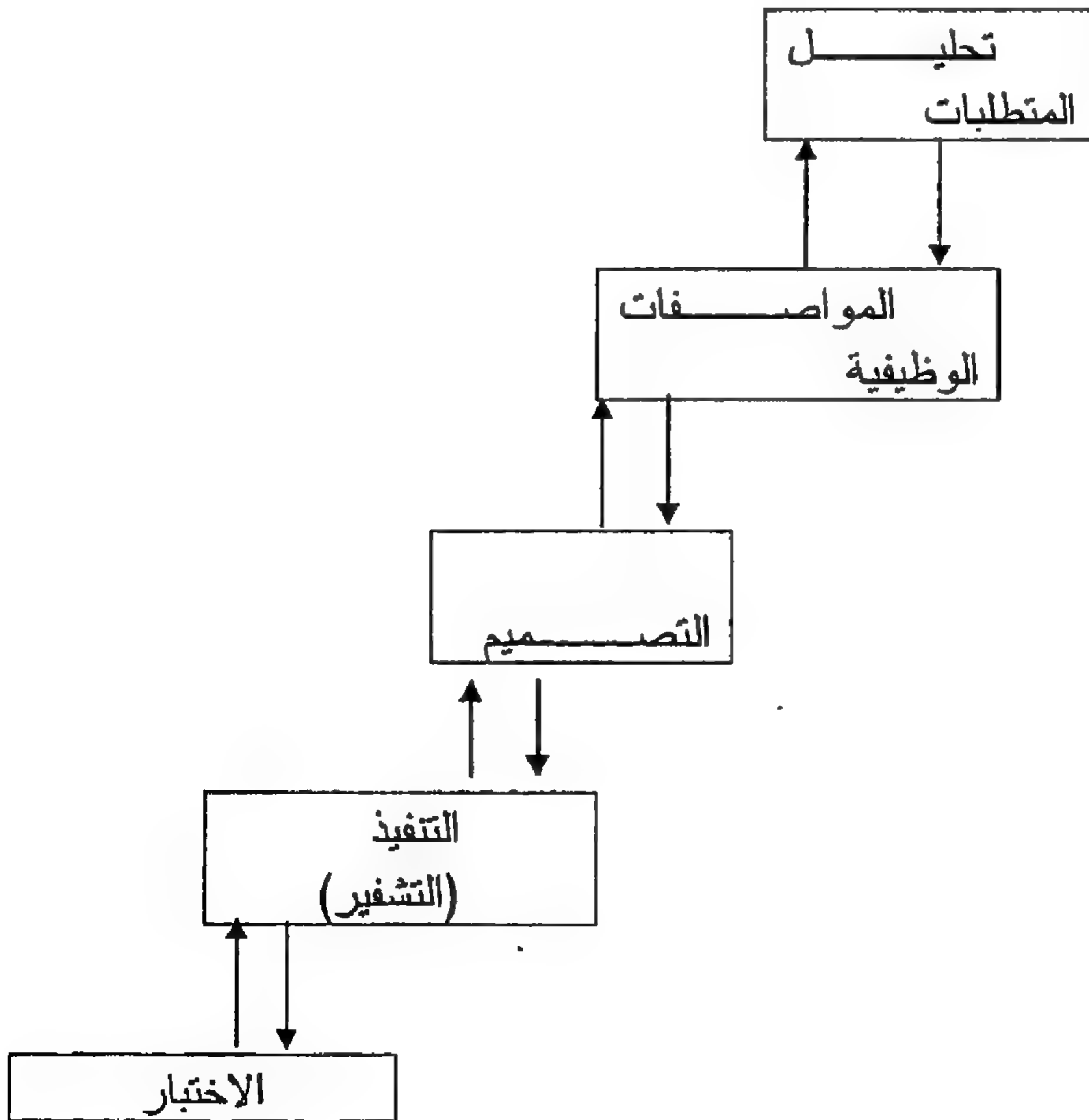
٢٩ - أريد أن أدخل في القسمين الثاني والثالث في بعض تفاصيل عملية هندسة البرمجيات لأقدم مثالا للعمل المنتج في النظام الرأسمالي المعلوماتي، وكيف تعرض لتغيرات اقتصادية وأيديولوجية.

٢ - هندسة البرمجيات: النقلة الاقتصادية والأيدولوجية من نموذج المسقط المائي Waterfall - Model إلي نظم التصميم "التطورية" و"التشاركية"

٣٠ - كان ما يطلق عليه عادة "نموذج المسقط المائي" هو منهجية التصميم في هندسة البرمجيات (Royce 1970 أنظر الشكل ١)، حيث ينظر إلي هندسة البرمجيات باعتبارها عملية خطية linear process متتالية، تتألف من مراحل متعاقبة:

## الشكل (١) نموذج المسقط المائي:

- [ ١ ] تحليل المتطلبات: تحدد متطلبات النظام system requirement وتحلل، ويطلب من المستخدمين النهائيين end users أن يعرضوا متطلبات النظام التكنولوجي المطلوب إيداعه.
- [ ٢ ] المواصفات: تحدد الوظائف اللازمة للبرنامج المطلوب وضعه.
- [ ٣ ] التصميم: يقسم النظام إلى أجزاء ووظائف و interface-user لكل جزء.
- [ ٤ ] التنفيذ: يشفر كل مكون من مكونات النظام، ويختبر، ويصبح النظام كلاً متكاملاً.
- [ ٥ ] الاختبار: إجراء اختبارات روتينية، تساعد على اكتشاف أخطاء النظام system errors.





## منهجية خطية لهندسة البرمجيات

كانت هناك انتقادات كثيرة لنموذج المسقط المائي / الشلال: أنه أخطأ في فهم هندسة البرمجيات باعتبارها عملية ساكنة static process، وأن الأخطاء لا تكتشف حتي مرحلة الاختبار، وأنه يجب تحديد متطلبات النظام قبل أن يصمم، بالرغم من أنه كثيرا ما تظهر متطلبات جديدة أثناء التصميم والتنفيذ ولا يمكن اختبار أداء النظام إلي ان يشفر، ولا يُدمج مهندسو البرمجيات المستخدمين النهائيين في العملية بما فيه الكفاية.

ولتجنب مثل هذه النواقص، التي قد تؤدي إلي زيادة كبيرة في التكاليف الكلية، أجريت أولاً بعض التعديلات في نموذج المسقط المائي، تمخضت عن منهجيات مثل النموذج الحلزوني spiral model (Boehm1986) أو نموذج المساقط المائية المتداخلة المراحل waterfalls with overlapping phases. غير ن هذه التعديلات لم تتمكن من تجنب المشاكل العامة لمنهجيات التصميم الثابت static design.

٣١ - نشأ نتيجة لهذه المشكلات، خلال السنوات الخمسة عشر الأخيرة نموذج نظري paradigm جديد لمنهجيات هندسة البرمجيات: هندسة البرمجيات التطورية evolutionary والتشاركية participatory. تحاول هذه الأساليب تحسين عملية تحديد المتطلبات، بإشراك المستخدمين وتقوم علي فكرة " الحاجة إلي تحطيم الحواجز بين الفنيين المتخصصين والناس الذين يستخدمون تطبيقات الكمبيوتر، لبناء تواصل فعال أثناء عملية التصميم. " (Greenbaum1993) نشأ التصميم التشاركي (Schuler Namioka 1993) في اسكندنافيا.

ونشأ في غضون ذلك، عدد معتبر من الأساليب التشاركية، مثل: Paper Prototyping، Experimental Prototyping، Explorative Prototyping، Evolutionary Prototyping، Rapid Prototyping، Case - based Prototyping، Prototyping Co-operative، و STEPS، هذه الأساليب الجديدة تطورية، بمعنى، أنها تنظر إلي هندسة البرمجيات باعتبارها عملية لاخطية non - linear، حيث كثيرا ما ينتقل المصممون من مرحلة إلي أخرى، وتتداخل المراحل. تفترض هندسة البرمجيات في تراث نموذج المسقط المائي، انه يمكن المستخدمين النهائيين ان يصفوا احتياجاتهم وصفا

كاملا ودقيقا أثناء مرحلة تحليل المتطلبات.

تحقق نظم التصميم التطوري تحقيق التزاوج بين تحديد المتطلبات والتنفيذ، وتركز علي إبداع نماذج (ما يسمى ("النماذج الأصلية prototypes") ، التي تعطي المستخدم النهائي فكرة عن كيفية عمل النظام، والشكل الذي سوف يكون عليه. تستكشف الإمكانيات وبدائل التصميم وتكتشف، ويجري إدخال التغذية المرتدة من المستخدمين النهائيين في تصميم النظم، وإبداع سلسلة من النماذج الأصلية التي تحسن باستمرار، والتي تعكس أفكار واحتياجات المستخدمين النهائيين المحددة.

إبداع النماذج الأصلية prototyping، وتصميم النظم التطورية هي أساليب لاخطية ودورية cyclical، تحاول تفادي عيوب نموذج المسقط المائي.

٣٢ - نظم البرمجيات أعقد من أن تحدد تحديدا كاملا ، ومن أن تتصور مقدما تصورا دقيقا، ومن أن تبني استنادا إلي تحديد أولي واحد one initial specification دون خطأ. تقوم المناهج التطورية والتشاركية علي افتراض ضرورة أن تتطور المواصفات والتنفيذ معا، أنه ينبغي تواجده المستخدمين النهائيين في عملية هندسة البرمجيات لتحقيق نتائج جيدة.

٣٣ - تقوم المداخل التطورية علي افتراض أن المستخدمين في حاجة غلي رؤية أجزاء من النظام قبل أن يعرفوا ماذا يريدون. فضلا عن أن عملية التطوير أصبح ينظر إليها باعتبارها عملية تعلم متبادل mutual learning، حيث تتساوى أهمية المصممين والمستخدمين النهائيين. ويمكن المستخدمين أيضا أن يتعلموا من المستخدمين، وأن يحسنوا قدراتهم بالتعاون مع المستخدمين النهائيين في فحص وضع عملهم. فضلا عن إعطاء مزيد من الاهتمام بشرح الخيارات الثنية للمستخدمين، لأننا نعتقد أن فهم كيفية عمل النظام يساعد المستخدم علي إبداع أفكار عن احتياجات النظم، ويساعده / يساعدها علي استخدام المنتج النهائي. ينظر إلي إبداع البرمجيات في مداخل البرمجيات التطورية والتشاركية باعتبارها مهمة تصميم تعاونية بين مبدعي البرمجيات ومستخدميها. يشير تعبير " مشاركة " في نظم التصميم التشاركية لا إلي مشاركة المستخدمين النهائيين في عملية الإبداع فحسب، بل أيضا إلي نشأة عمل الفريق team work، والإدارة التشاركية في شركات البرمجيات.

٣٤ - نموذج تصميم نظام المشاركة التطوري STEPS (or Evolutionary Participatory System Design) الدوري هو مثال لمناهج التصميم التطورية والتشاركية (انظر: Floyd 1989)، حيث ينظر إلى إنتاج البرمجيات وصيانتها باعتبارهما مهمة المطورين developers، والاستخدام مهمة باعتباره المستخدمين النهائيين، وتصميم النظم مهمة مشتركة تعاونية. يجري التطوير/ الإبداع development بإنتاج نسخ معدلة متوالية successive في عملية فيها آليات تغذية مرتدة feedback mechanisms.. يدمج المستخدمون بانتظام، ويتشابك التحليل والتصميم وتستخدم الاستعارات metaphors في وصف النظام، وينظر إلى التحليل باعتباره عملية متكررة وتشاركية، وتبدع النماذج الأولية.

٣٥ - لم يكن التحول الذي طرأ على النموذج النظري لهندسة البرمجيات صدفة. فقد دخل النمط الفوردي the Fordist mode لتطور الرأسمالية في أزمة في بداية سبعينات القرن العشرين. وكان أحد أسبابها، أن النموذج التيلوري Taylorist model لتنظيم العمل قد وصل إلى حدوده النهائية وشجع على رفض العمل والصراع الطبقي، لأن قوة العمل لم تعد قادرة على تحمل الأعباء البدنية والنفسية الدائمة وغير العادية. والأسباب الأخرى، هي الحدود التكنولوجية والتنظيمية التي وصلت إليها الأساليب التيلورية المركزية. ونتيجة لذلك، انخفض معدل نمو الإنتاجية، وارتفعت نسبياً الأجور ورأس المال الثابت. أدى هذا، مع ميل معدلات الربح إلى أزمة عامة للنظام الرأسمالي (Fuchs2002)، كما ارتبط انتشار الكومبيوتر اقتصادياً بأزمة الفوردية.

طرحت الحوسبة computerization، والأتمتة automation كرد فعل للانخفاض النسبي لمعدل الربح، لتوفير تكاليف العمل، ولزيادة معدلات الربح مرة أخرى.

التحول إلى المعلوماتية informatisation والحوسبة هما أداة مثلما أنهما نتاج لأزمة الفوردية. تم الانتقال من الفوردية إلى ما بعد الفوردية post - fordism في إطار البحث عن حل لأزمة الفوردية وتراكم رأس المال. تهدف السياسة الليبرالية الجديدة إلى خلق إطار للاقتصاد يجعل في الإمكان زيادة الأرباح بتخفيض تكاليف الاستثمار (رأس المال الثابت والمتغير) وتخفيض الضمان الاجتماعي، والتبشير بالمساعدة الذاتية والمسؤولية الذاتية



للفرد في حل مشاكله / مشاكلها وبقدرة السوق علي ضبط نفسه بنفسه دون تدخل بشري.

٣٦ - تمخض هذا عن التحرر من الضوابط (القوانين واللوائح) deregulation، وعلاقات عمل غير مستقرة، وتفكيك دولة الرعاية الاجتماعية، وتدهور سياسات العمل والسياسات الاجتماعية، وتخفيض الضرائب علي رأس المال، وأوقات مرنة للعمل، وتحويل النساء إلي ربات بيوت housewifization.. الخ.

تمثل السمات الأخرى لنمط التطور الرأسمالي مابعد الفوردي، مرحلة جديدة في العولمة الاقتصادية (أنظر: Fuchs / Hofkirchner, 2001, 2002) خلق الدول القومية للمنافسة والحصول علي الموارد من الخارج outsourcing، وتحقيق لامركزية الإنتاج و" مرونته flexibilisation " والإدارة النحيفة lean management ، والإنتاج في المـوعد المحدد بالضبط، وتسطيح flattening التراتيبات الداخلية للشركات، وتفويض سلطة اتخاذ القرار من المستويات التراتبية العليا إلي المستويات الدنيا، ولا مركزية الهياكل التنظيمية، وعمل الفريق وجماعات العمل شبه المستقلة، وتحويل الاقتصاد إلي اقتصاد القطاع الثالث (قطاع الخدمات) tertiarisation، وإلي اقتصاد معلومات، وتحول التجارة وتصدير رأس المال إلي تجارة ثلاثية الأطراف triadisation ، وتنويع إنتاج عالي الجودة. يرجع استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات الحديثة في المنظمات إلي المصالح الاقتصادية. كان النموذج النظري التكنولوجي الجديد سوف ينشأ، بدون الأزمة العالمية للفوردية، إن عاجلاً أو آجلاً، وإن كانت العملية ستصبح أكثر بطؤاً بكثير. يرجع الانتشار الهائل لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات بحث الرأسمالية الدائم عن وسائل إنتاج فعالة، عن الترشيح والميكنة لقد جعلت تكنولوجيات المعلومات والاتصالات الحصول علي الموارد من الخارج، ولا مركزية الإنتاج، وعمل الفريق، وتحقيق مرونة " flexibilisation " الوظائف، وتسطيح التراتيبات التنظيمية أيسر كثيراً. هذه التكنولوجيات الجديدة هي النتيجة المنطقية لتطور قوي الإنتاج.

٣٧ - إننا نعيش اليوم في نمط رأسمالية مجتمع المعلومات الليبرالي الجديد، ما بعد الفوردي post - fordist (أنظر: Fuchs 2001, 2002)، لقد نشأ نمط جديد للتطور، أخذت تبرز خصائصه الجديدة. إنه ينطوي علي نظام

تراكم ما بعد فوريدي، وعلى نمط ليبرالي جديد للتطور ونظام تأديبي disciplinary regime طلق عليه "مجتمع الضبط society of control".

كان نظام الانضباط السائد في الحقبة الفوردية يعمل بمساعدة بيئات نظم انضباط وتأديب، هي أساليب لضمان الخضوع لسلطات خارجية عن طريق المراقبة والعقاب (Foucault 1967).

وهي متأصلة في المؤسسات الحديثة، كالمدارس والسجون والأسر والجامعات والمستشفيات والشركات، الخ.. لأن هذه البيئات تحاول محاصرة الفرد. كما أدخلت نظم التأديب أيضا في أجهزة الإنتاج الكبير الفوردية، وخاصة في خطوط التجميع assembly lines. لا تزال هذه المظاهر موجودة اليوم إلى حد ما. غير أن هناك نقلة، فيما يتعلق بالنظام التأديبي، من "مجتمع التأديب disciplinary society" (Foucault) إلى ما أسماه جيل ديلاز (1993) "مجتمع الضوابط society of controls". الضوابط هي نظم تأديب مستبطنة internalized disciplines، أي أشكال من الانضباط الذاتي، التي تقدم نفسها على أنها نظم تحررية، وتعمل بطريقة أكثر نعومة:

المحابس enclosures هي قوالب، قطع مصبوبة castings متميزة، أما الضوابط فهي تغيير طبقة الصوت modulation، إنها أشبه بشيء مصبوب يشوه نفسه بنفسه cast self-deforming، يتغير من لحظة إلى أخرى، أو كالغربال الذي تتغير مواضع ثقوبه [...] النظام النقدي القديم هو أشبه بحيوان الخلد القديم the old monetary mole في فضاء محبس، أما الحية فهي حيوان مجتمعات الضبط. لقد انتقلنا من حيوان إلى آخر، من الخلد إلى الحية في ظل النظام الذي نعيش فيه، بل أيضا في أسلوب حياتنا، وفي علاقاتنا بالآخرين. كان إنسان النظام التأديبي منتج غير مستمر للطاقة، أما إنسان نظام الضبط man of control، فهو متموج undulatory في شبكة دائمة [...] تلافيف الحية أكثر تعقيدا من جحور خلد الجبل (Deleuze 1992). الخلد كرمز للمجتمع التأديبي disciplinary society، بلا ملامح، أبكم، يحفر برتابة جحوره

الحية مرنة وتعددية. ينتظر من الفرد في النظام الرأسمالي الفوريدي القيام بعمل ممل، تتوقع الإدارة من الأفراد في الرأسمالية ما بع الفوردية أن يكونوا مرنين، ومبدعين، ولديهم حوافز وديناميكيين وحديثين وشباب ورشيقى الحركة، وتريد أن يتوحدوا مع الشركة، وأن يجدوا متعة في العمل.

تهدف إستراتيجيات الإدارة التشاركية participative management إلى إدماج العمال أيديولوجيا في الشركات.. هذه خاصية جديدة لنظام الانضباط الذي لا يهدف إلى عمل وحياة إنسانية، بل إلى زيادة الأرباح بزيادة الإنتاجية وتخفيض التكلفة، بأن يقوم العمال بضبط أنفسهم بأنفسهم.

نظم المكافآت، والعمل كفريق، وخيارات شراء أسهم الشركة share options، وهوية الشركة corporate identity، والتصميم الجذاب لمكان العمل، وبناء توحيد الإدارة والعمال (هوية - "نحن" identity "we") وتشجيع روح المشروع داخل قوة عمل.. السخ، هي جزء من هذه الإستراتيجية، يمثل خصائص جديدة لنظام الانضباط.

٣٨ - إن ما ازعمه إذن، هو أن الانتقال من تصميم الخبراء التراتبي للبرمجيات، الذي يصفه نموذج المسقط المائي، إلى هندسة البرمجيات التشاركية التطورية، يعكس نقلة أيديولوجية في النظام الرأسمالي، لم تعد تتطوي على سيادة السيطرة التراتبية hierarchical control بل على إستراتيجية إدماج، يتوقع أن تؤدي إلى زيادة الأرباح.

يمكن تبرير المشاركة (ليس في النظم الاجتماعية - التقنية - socio technical systems فحسب) باعتبارها حقا ومسئولية فردية وجماعية في تصميم تلك النظم التي يعيش فيها الناس بطريقتين: إما بالزعم بأن هناك حق سياسي في تقرير المصير الذاتي، وفي العمل الديمقراطي وفي المشاركة الديمقراطية، أو بالزعم الذرائعي instrumental، أن المشاركة ضرورية لتحقيق نتائج جيدة. "المشاركة" في ظل رأسمالية المعلومات informational capitalism هي مشاركة بالمعنى الثاني الذرائعي، التي تخدم مصالح اقتصادية، ومن ثم، هي أيديولوجيا خالصة.

إذا القينا نظرة على ظروف الحياة والعمل غير المستقرة، التي على أفراد المجتمع العالمي تحملها اليوم، لاتضح لنا أن الإدارة التشاركية لا تؤدي إطلاقا إلى أنسنة العمل والحياة.

٣٩ - كذلك الحال في هندسة البرمجيات التشاركية، حيث يشارك المستخدمون النهائيين في عملية التصميم، وحيث أصبح انتشار وشيوع عمل الفريق، والتعاون الداخلي في شركات البرمجيات مظهرا تنظيميا بالغ الأهمية، تفهم "المشاركة" بالمعنى الضيق للغاية، الذي يستبعد البعد الاجتماعي والقضايا المجتمعية والسياسية، ويخدم المصالح الرأسمالية.



ينبغي أن تشمل المشاركة سيطرة المنتجين المباشرين علي المنتجات ووسائل الإنتاج، وعلي المستوى السياسي ديموقراطية مباشرة شاملة، بمعنى أن الناس المعنيين، يتخذون، جماعيا بأنفسهم القرارات التي تمسهم (أنظر: Fuchs 2001). الرأسمالية بهذا المعني مجتمع معاد للمشاركة - anti participatory ، والإدارة التشاركية أيديولوجية تساعد علي إقناع المستغلين والمحكومين بأن استغلالهم عادل ومنصف وديموقراطي و "تشاركي". إن هندسة البرمجيات " التشاركية " أسلوب للتبرير والتحقيق الأمثل لعملية إنتاج البرمجيات، الذي يحقق الربح بفاعلية. يبقى تقسيم العمل المتأصل في النظام الرأسمالي، الذي يتطلب علاقة طبقية بين أو لك الذين يملكون وسائل الإنتاج، ونواتج العملية الإنتاجية، وأو لك الذين يعتمدون علي الدخول في علاقات عمل في النظام الرأسمالي المعلوماتي.

بالرغم من كل التناقضات التي نشهدها اليوم، يبقى التناقض التآخري antagonistic بين أصحاب الملكية وملاك العمل سمة أساسية للمجتمع لم تتغير. " لا يزال هناك انقسام بين أو لك الذين يملكون الموارد القيمة التي يعتمد عليها اقتصاد المعلومات، وأو لك الذين يملكون فقط القدرة علي العمل في مثل هذا الاقتصاد. [...] في اقتصاد المعلومات، حتى وأن كان مبدعو المعرفة أنفسهم أفرادا، فإن الجانب الأكبر من موارد المعرفة الثمينة تبقى لرأس المال " (May 2000).

تساعد أساليب الإدارة والتصميم " التشاركية " أيديولوجيا في إحباط التغيير من أجل مجتمع تشاركي حقيقي، وتدعم ما يطلق عليه " الوعي الزائف " في النظرية النقدية.

٤٠ - البرمجيات هي نمط من المعرفة المشفرة knowledge codified، التي تنتج بالالتزام بقواعد شكلية formalized rules، وإنتاج - لو غاريتمات production - algorithms.

إنه تحويل العمل الذهني إلي شيء objectification، له وجود مادي حقيقي.

تصف أساليب هندسة البرمجيات، مثل تلك التي تحدثنا عنها بإيجاز العملية الفكرية التي تنتج قطعة برمجيات، ولكنها تستبعد من العملية الإنتاجية، ذلك الجزء الذي يصبح فيه للمعرفة، حاملا ماديا physical carrier، وهو شرط ضروري لتحقيق ربح من المعرفة المشفرة.

يعكس الانتقال من إنتاج البرمجيات القائم علي نموذج المسقط المائي إلي الإنتاج " التشاركي " والتطوري، التغيرات الاقتصادية والأيدولوجية للنظام الرأسمالي ، وما يشترك فيه النمطان هو أنهما يصفان الخطوة الأولى في إنتاج البرمجيات، أي العمل الذهني الأساسي المستخدم. دعوني أشرح لكم الحجة الرئيسية في هذه الورقة: وهي أنه لتحقيق ربح من سلعة معلوما في مجال هندسة البرمجيات، لابد أن يكون هناك حاملا ماديا (ماديا - ملموسا) للمعرفة.

### (٣) هندسة البرمجيات وإنتاج فائض القيمة

٤١ - لا تتشياً objectified المعلومات في منتج وحيد، ولا يمكن أن يتجدد بيعه، كما هو الحال في رأس المال الثابت والمتغير. إنها تتشياً في منتجات كثيرة في نفس الوقت، (ليس بواسطة شركة واحدة فقط، بل ربما بشركات كثيرة في آن واحد)، بالرغم من أنها لا تنتج إلا مرة واحدة فضلا عن أنها لا تبلي ولا تستهلك. رأس المال الثابت الدائم، كالألات يبلي وتتخضع قيمته المعنوية devalued morally. يتشياً رأس المال المتداول ل، هو مثل الموارد يتشياً في سلع تستهلك، ويجب أن تتجدد للقيام بعملية الإنتاج. المعلومات لا تستهلك ماديا، ولا حاجة لإعادة شرائها. ولكن ينبغي تطوير المعلومات باستمرار في معظم الأحوال. هذا التطوير له تكاليف ولكن لا تكاد توجد تكاليف إعادة الإنتاج. ليست المعرفة في حاجة لإعادة إنتاجها باستمرار، كما هو الحال في رأس المال الثابت المتداول. يمكن إعادة إنتاجها صناعيا industrially بأسعار رخيصة للغاية، وبأعداد غير محدودة وبغاية السرعة. هكذا تصنع النسخ. ولكن المعرفة ليست في حاجة إلي إعادة إنتاج نفسها ويمكن توزيعها، في شكلها الرقمي digital form، عالميا بغاية السرعة والكفاءة باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة.

٤٢ - ليست هندسة البرمجيات عملا علميا، لأنها لا تنتج معرفة جديدة تنتمي إلي الخطاب العلمي للموجود فعلا. هندسة البرمجيات هي معالجة ودمج integration معرفة موجودة بالفعل. برنامج الكمبيوتر هو معرفة مشفرة coded knowledge للمبرمجين في صورة مجردة.

يمكن القيام بعملية الإنتاج الصناعي الحقيقية، فقط بمساعدة حامل مادي - ملموس (CD وأسطوانات وانترنت،.. الخ)، وباستخدام جهاز نسخ، أو أن توزع السلعة مباشرة بمساعدة الانترنت كوسيط مادي. تكاليف النسخ منخفضة للغاية، والبرمجيات التي شغرت مرة يمكن نسخها بسهولة وبسرعة وبسعر رخيص للغاية. رأس المال الثابت والمتغير، الذي ينبغي استثماره في عملية النسخ قليل للغاية. الحامل المادي - ملموس للمعلومات، باعتباره جزءا من رأس المال الثابت، هو وحدة الذي يجب تجديده باستمرار. ولكن هذا، ليس هو حال المعرفة التي أنتجها مهندسو البرمجيات: تكاليف الإنتاج تدفع مرة واحدة فقط. تحاول شركات البرمجيات باستخدام ما يسمى حقوق الملكية الفكرية (حق المؤلف والبراءات) ضمان الانفراد بتضخيم القيمة expansion of value بالاستعانة بقطعة من البرمجيات خاصة بها.

٤٣ - هل ينتج مهندس البرمجيات فائض قيمة؟ لنعد النظر في التعريف الذي قدمه لنا ماركس لفائض القيمة " هذا الجزء increment، أو الزيادة عن القيمة الأصلية، هو ما أسميه "فائض قيمة" (Marx 1867, 165). ينتج مهندس البرمجيات، وفقا لهذا التعريف فائض قيمة، لأن الرأسمالي يشتري قوة عمل ووسائل الإنتاج اللازمة، وتباع قطعة البرمجيات بقيمة أعلى من رأس المال المستثمر. قيمة البرنامج software لا يعادل مجموع رأس المال الثابت والمتغير. لابد إذن، أن يكون العمل قد أنتج فائض قيمة. يعمل المبرمجون أكثر مما يدفع لهم عن العمل. إنهم يؤدون إذن عملا زائدا surplus labour، وينتجون فائض قيمة. غير أن فائض القيمة هو أيضا غاية في ذاته، أي أن فائض القيمة هو قيمة تتضخم expanding value. يبقى جزء واحد من فائض القيمة في التداول، ويكون نقطة البداية لعملية تراكم أخرى في صورة رأسمال نقدي (ن) يعاد استثماره. "تداول النقود كرأسمال، هو بالعكس، غاية في ذاته، لأن تضخم القيمة يحدث فقط داخل هذه الحركة المتجددة باستمرار. ليس لتداول رأس المال إذن حدودا". (Marx 1867, 167)

٤٤ - يتفق إنتاج سيارة مثلا، مع مخطط إعادة الإنتاج علي نطاق أوسع scheme of reproduction on expanded scale: ن - س.. س.. س (عملية التراكم) يعاد استثمارها وسيارات أكثر يمكن إنتاجها لزيادة ن أكثر. ومن ثم يمكن القول، أن ناتج هذه العملية الإنتاجية يمكن أن يتراكم. أنتج



المزيد والمزيد من السيارات ليتراكم رأسمال أكثر.

٤٥ - هل يمكن أن يتراكم الناتج المباشر لهندسة البرمجيات ؟ لا تنتج قطعة برمجيات a piece of software وتباع لتبرمج ذات القطعة من البرمجيات بجودة أعلى. ومن ثم لا يمكن الحديث عن إمكان تكديس accumulating منتجات البرمجيات أو غيرها من المنتجات المعلوماتية information products. وهذا يرجع إلى الحقيقة التي سبق أن ذكرناها، أن المعرفة لا تنتج إلا مرة واحدة فقط، وليست في حاجة إلى إعادة إنتاجها باستمرار لكي تصبح متاحة. ليس هذا هو حال المادة الخام مثلا. القيمة غاية في ذاتها في صورة فائض قيمة، لأن القيمة تعود لتغذي نفسها value is being fed back on itself في تداول رأس المال. نقطة النهاية في تحول رأس المال metamorphosis of capital، ن، هي نقطة البداية في دورة أخرى. ليست هندسة البرمجيات إذن، عملية تغذية مرتدة feedback: فلا تنتج برمجيات أكثر من ذات النمط بالاستعانة بإعادة استثمار رأس المال المتراكم. ونتيجة لذلك، لا يمكن اعتبار هندسة البرمجيات، باعتبارها عملا فكريا، عملا منتجا بالمعنى (٢)، في هذه المرحلة لا تنتج أي سلعة مادية - ملموسة تباع في السوق ويمكن تكديسها. ليس هناك فائض منتج surplus product في مرحلة الإنتاج الفكري. وهذا يصدق على كل السلع المعلوماتية (CD، والبرمجيات والأفلام والفيديو [ digital versatile-discs ] واسطوانات الليزر، و mini-discs .. الخ).

العمل الفكري المستخدم في إنتاج سلعة معلوماتية هو عمل منتج بالمعنى (١)، ولكنه ليس عملا منتجا بالمعنى (٢).

٤٦ - لكن، علينا أيضا، أن نلقي نظرة فاحصة على مستوى العامل الجماعي أو الاجتماعي collective or social labourer. لكي تحقق المعرفة ربها لابد أن يكون لها حامل مادي. إنها تخزن على حوامل مختلفة للمعلومات لكي تسوق. لا توجد القيمة التبادلية للمعرفة قبل تخزين المعلومات على مثل هذا الحامل. لا يمكن مبادلة البرمجيات المخزنة على كومبيوتر محلي بالنقود كمنتج بالجملة. يمكن مبادلتها بالنقود كمنتج بالجملة، فقط إذا ما خزنت على حامل كاسطوانة CD-ROM أو الانترنيت. عملية النسخ

الصناعي industrial reproduction، يتعين إما أن تشتري كخدمة، أو أن تقوم بها شركة البرمجيات ذاتها. ولا بد للقيام بهذه العملية من شراء العمل البشري في صورة رأس مال متغير ورأس مال ثابت في صورة آلات ومواد خام (CD-ROM)، الخ).

٤٧ - المعرفة المتشبهة objectified في قطعة برمجيات، ليست في حاجة إلى إعادة إنتاج كل نسخة، وما ن توجد، ويدفع للعمال الذين أنتجوها أجورهم، لا تكلف الرأسماليين شيئا، وتصبح جزءا من عملية الإنتاج الصناعي المجانية. المعرفة المشفرة هي إذن جزء من كل نسخة من البرمجيات، ولا يترتب عليها مزيدا من التكاليف.. تباع النسخة الواحدة بأسعار أعلى كثيرا من تكلفة إنتاجها. تنتج النسخ وتباع من أجل إعادة استثمار رأس المال وتراكمه. يمكن لقطعة برمجيات أن تكسب / تتراكم، إذا ما أصبح لها حامل مادي - ملموس، وأعيد إنتاجها صناعيا. تخضع عملية النسخ الصناعية لقانون القيمة، مثل إنتاج السيارات تماما. لا يزال صحيحا، أنه كلما زاد العمل المتشبي في سلعة كالبرمجيات غلا ثمن المنتج. ولكن ليس صحيحا أن ثمن السلعة يساوي بالضبط قيمة العمل المتشبي فيها. يؤيد هذا، الخصائص النوعية للمعرفة (أنها تنج مرة واحدة فقط ويمكن نسخها بغاية السرعة، وبسهولة وبسعر رخيص)، وتباع البرمجيات عادة بأسعار أعلى كثيرا من قيمتها.

٤٨ - يُخلق على مستوي العامل الجماعي القائم بهندسة قطعة برمجيات (أو بعبارة عامة، سلعة معلوماتية)، فائض منتج surplus product وفائض قيمة. يتراكم رأس المال والإنتاج، ويزيد فائض المنتج. لا يمكن أن تتحقق زيادة فائض منتج إلا بوجود حامل مادي. س تبادل ب ن وتصبح بالتغذية المرتدة نقطة البداية ج لعملية تراكم جديدة. لهذا، يعتبر إنتاج البرمجيات الكبير على مستوي العامل الجماعي، نمط من العمل المنتج بالمعني (٣). ويمكن استخدام مخطط إعادة الإنتاج الموسع كما وصفه ماركس. العمل الفكري المستخدم عمل غير منتج بالمعني (٢) ولكنه عمل منتج بالمعني (٣). إنه شرط ضروري لتراكم رأس المال في صناعة البرمجيات ولكنه لا ينتج مباشرة فائض منتج، بمعنى أنه عمل منتج بالمعني (٢). إنه يؤدي مرة واحدة فقط ولهذا لا يساهم في زيادة فائض المنتج في كل دورة من دورات رأس المال. العمل الذي يجب استخدامه

لإنتاج حامل مادي - ملموس للمعرفة، أي عملية تحويل المعرفة إلى شيء *objectifying knowledge* مادي، يجب تكرار القيام به مرات ومرات. إنه ينتج مباشرة ناتجا يمكن أن يتراكم وفائض منتج. هو إذن عمل منتج بالمعني (٢) إن عملية النسخ هي عملية منتجة - للقيمة علي المستوى (٢)، ولكن الإنتاج الفكري للمعرفة نشروط أو لي ضروري لها، وعلي المستوى (٣) يمكن اعتبار كل عمل يستخدم مباشرة كجزء من العمل الجماعي لإنتاج البرمجيات، عملا منتجا بالمعني (٣). وهذا يشمل لا يشمل العمل الفكري فحسب العمل الفكري والعمل البدوي، أي إنتاج المعرفة والحامل المادي، بل يشمل أيضا، الصيانة والإدارة والتوزيع والإعلان وتسليم البضاعة والنقل،..الخ.

٤٩ - السلع المعلوماتية اليوم مصدر رئيسي للربح. وهذا يرجع إلي أن للمعرفة خصائص معينة مفيدة للغاية لرأس المال، وتساعد علي تخفيض تكاليف الاستثمار والصيانة. يتفاوت سعر وقيمة البرمجيات، ففي حين أن قيمة قطعة واحدة من البرمجيات منخفضة للغاية بحكم الخصائص النوعية للمعرفة، تباع بمئات أو آلاف الدولارات، وبهذه الطريقة يتحقق فائض قيمة إضافي *extra surplus value*.

٥٠ - ينتج البرنامج الواحد *individual software* ويباع مرة واحدة (علي العكس من البرمجيات، التي تنتج وتباع بأعداد كبيرة بالجملة). هذا نموذج بسيط للإنتاج السلعي حيث لا إنتاج يتراكم، ولا تراكم لفائض منتج. إذا أنتجت نفس الشركة برنامجا جديدا، واستثمر الربح في هذه العملية فينبغي اعتبارها عملية إنتاج جديدة. يُنتج فائض القيمة، فقط باعتباره فائضا لقيمة رأس المال المستثمر، غير أن فائض القيمة هنا ليس غاية في ذاته، ولا يحدث تراكم مستمر لرأس المال والسلع علي أساس دورة واحدة للنسخ *a single loop of (re-) production*.

٥١ - الفكرة الرئيسية التي أود التأكيد عليها، هي أن تراكم رأس المال في صناعة البرمجيات لا يستند فقط إلي العمل الفكري، بل هو أيضا في حاجة إلي حامل مادي - ملموس للمعرفة، وأن الأرباح في الاقتصاد الجديد هي نتيجة الفارق الكبير بين قيمة سلعة معلوماتية وسعرها. لنأمل مثالا يثبت أنه يمكن لرأس المال أن يستغل الخصائص النوعية للمعلومات ليحصد أرباحا ضخمة من السلع المعلوماتية، تخيل إنتاج برنامج بالجملة *a mass*



software في دورة زمنية معينة turnaround time. افضل وقت يخصص لإنتاج المعرفة اللازمة، هو فترة الدورة الأولى لرأس المال. نفترض أن كل النسخ قد بيعت، وأن الربح تحقق بعد إكمال الدورة الأولى ، وأنه ليست هناك فائدة أو ريع يتعين دفعه. وأن ثمن القطعة الواحدة من البرنامج ١١٩ دولاراً. علينا أن نميز بين رأس المال الثابت ورأس المال المتغير في إنتاج المعرفة (c1 and c2) عن رأس المال الثابت والمتغير المشتغل بعملية إعادة الإنتاج المادي (c2 and v2).

ولنفترض أيضاً أنه قد أنتج ١٠٠,٠٠٠ قطعة من السلعة في الدورة الأولى، وأن:

$$C1 = \$1,000,000 ، v1 = \$5,000,000 ، و c2 = \$500,000 ، و v2 = \$200,000 .$$

إذن يكون إجمالي تكاليف الاستثمار 6,700,000\$. ونفترض أن معدل فائض القيمة 100%.

يكون إجمالي رأس المال الثابت  $c = c1 + c2 = 1,500,000$ ، وإجمالي رأس المال المتغير  $v = v1 + v2 = 5,200,000$ . ولما كان معدل فائض القيمة 100%، فإن إجمال فائض القيمة المنتج يكون  $s = 5,200,000$ . كل النسخ بيعت. إذن تكون الدخول 11,900,000\$. وبطرح تكاليف الاستثمار من هذا المبلغ يكون الربح الناتج 5,200,000\$ في السنة الأولى.

متوسط قيمة النسخة الواحدة  $v = cd + vd + sd$ ، حيث أن تعبر cd و sd عن متوسط نصيب السلعة الواحدة من رأس المال الثابت ورأس المال المتغير، وكذلك من إجمالي فائض القيمة المنتج. إذن يكون متوسط قيمة السلعة:

$$V = \frac{15 \times 10^5 + 52 \times 10^5 + 52 \times 10^5}{10^5 + 10^5 + 10^5} = 119$$

إذن، قيمة السلعة في هذا المثال، تساوي سعرها في السوق. لنلقي نظرة علي الدورة الثانية لرأس المال. نفترض أن ظروف الإنتاج والتكاليف وإجمالي مقدار السلع المنتجة بقيت كما هي. كيف بنمو الربح؟ ليس الرأسماليون في حاجة إلي دفع الاستثمار، هذه المرة، لإنتاج

المعرفة، بحكم الخصائص النوعية للمعلومات (  $v_1 = 0, c_1 = 0$  ). إذن: ينخفض متوسط قيمة السلعة إلى:

$$v = \frac{5 \times 10^5}{10^5} + \frac{2 \times 10^5}{10^5} + \frac{2 \times 10^5}{10^5} = 119$$

هذا يعني أن متوسط قيمة قطعة برمجيات واحدة قد إنخفض انخفاضا جسيما دون تغير ظروف الإنتاج !

هذا يرجع إلى حقيقة أن المعرفة يجب أن تنتج مرة واحدة فقط. إنها تفقد فقط، ما أسماه ماركس قيمتها " المعنوية " moral " value "، ولكنها لا تفقد قيمة بتقدم العمر، أو بالاستعمال أو بعدم الاستعمال، ويمكن نسخها بسهولة، وبثمن رخيص للغاية.. الخ. لا يزال البرنامج يباع بـ ١١٩ دولارا ولهذا، يزيد الربح من ٢٠٠،٠٠٠، ٥ دولار إلى ٢٠٠،٠٠٠، ١١ دولار.

هذا يعني زيادة متوسط الربح من ٥٢ دولار إلى ١١٢ دولار للسلعة الواحدة، وزيادة معدل الربح من ٧٨، ٠ إلى ١٦ (معدل الربح = الربح / رأس المال الثابت + رأس المال المتغير (  $c + v$  ) !

هذا يثبت أن قيمة أن قيمة قطعة برمجيات أقل كثيرا من قيمتها السوقية، وأن الخصائص النوعية للمعرفة هي الآلية التي تضمن أرباحا أعلى من متوسط الأرباح ومعدل الربح في صناعة البرمجيات.

### ملخص الحجج الرئيسية

- لكي نتجنب المفاهيم المثالية، مثل: " العمل غير المادي immaterial labour " و "الاقتصاد المجرد من الطابع المادي dematerialized economy"، و "الاقتصاد عديم الوزن weightless economy"، و "مجتمع ما بعد الصناعة"، ولنؤسس تأسيسا ملائما نظرية مادية للعمل في القيمة، ينبغي أن نؤكد أن لرأس المال المعلوماتي informational capital أساس مادي وأن فائض القيمة المتشعب في سلع معلوماتية في حاجة إلى حامل / وسيط فيزيقي - مادي physical - material carrier / medium.
- أن الأرباح الأعلى من متوسط الأرباح المحققة في الاقتصاد الجديد بإنتاج وبيع سلع معلوماتية ترتبط بالخصائص النوعية للمعلومات: إنها بصفة

عامة، لا تستهلك باستخدامها المتعدد الأوجه، وتنتشر باستخدامها  
ويمكن ضغطها can be compressed، ويمكن أن تحل محل موارد  
اقتصادية أخرى، ويمكنها أن تنتقل بسرعة الضوء عبر شبكات المعلومات  
الكوكبية وتكاليف نسخها عامة، منخفضة للغاية، ونخفضها أكثر الابتكارات  
والتقدم التكنولوجي.

• لا يركز تراكم رأس المال في صناعة البرمجيات فقط علي العمل  
الفكري، بل هو أيضا في حاجة إلي حامل مادي - ملموس للمعرفة. الأرباح  
في الاقتصاد الجديد ناتجة عن الفارق الكبير بين قيمة سلعة معلوماتية  
وئمنها.

• يعرف في علم الكمبيوتر، ذلك الجزء من هندسة البرمجيات حيث  
تُدع المعرفة بمنهجيات هندسة البرمجيات.

• إن النقلة في منهجيات هندسة البرمجيات من نماذج المسقط  
المائي إلي أساليب التصميم التطورية و"التشاركية" هي انعكاس للتغيرات  
الاقتصادية والأيدولوجية التي انطوي عليها الانتقال من الفوردية إلي  
ما بعد - الفوردية. لم يؤد انتشار أساليب التصميم "التشاركية" في التصميم  
والإدارة إلي مقرطة وأنسنة العمل والمجتمع، بل هي آلية أيدولوجية  
تستخدم لزيادة الأرباح، وتعزيز " الوعي الزائف ".



(٣)

## حول الاقتصاد السياسي للاشتراكية: ضد ضبط الأسواق للعلاقات الاجتماعية

مارتن كونيغز \*  
Martin Konigs

### ١- مدخل

أصبح مألوفاً في هذه الأيام، أن يقال أن السنوات الأخيرة شهدت تعديل الفرضيات التقليدية للاشتراكية ووسائلها وأهدافها. غالباً ما تخدم مثل هذه العبارات إخفاء التدني الشديد لطموحات اليسار. لقد قوض موت الشيوعية في أوروبا الشرقية، والمشاكل التي حاصرت دولة الرعاية الاجتماعية الغربية تصور أن الاشتراكية أياً كان نوعها، قد تقدم بديلاً قابلاً للحياة أو مرغوباً فيه لسوقنة marketization المجتمع. تشيع الآن، المساواة بين الاشتراكية وطغيان سلطة الدولة والقمع الصريح لحقوق الفرد.

ومما يدعو للسخرية أن يشارك اليسار نفسه في الكثير مما يروي عن السياسة الاشتراكية من الروايات الثابتة. لقد أدى الفشل في تجاوز تعريف المدافعين عن الليبرالية للاشتراكية إلى إهمال عناصر في التراث الاشتراكي أفلتت من الميراث الدولدي statist legacy ، وما ترتب على ذلك، من عجز عن الرد على حجج اليمين الليبرالي الجديد. لقد فقد اليسار المنظم institutionalized left القدرة على، تصور إستراتيجيات تحريرية، بمفاهيم أخرى، غير مفهومي الدولة والسوق، مما دعم حكم رأس المال.

---

\* حول الاقتصاد السياسي للاشتراكية : ضد الأسواق

\* البحث منشور في مجلة RESEARCH IN POLITICAL ECONOMY

\* مارتن كونيغز باحث اقتصادي ماركسي في جامعة يورك مرشح لنيل الدكتوراه.

نظرية اشتراكية السوق الأنيقة، أبعد ما تكون عن حل أزمة السياسة الاشتراكية، إنها تلخصها.

أدق وصف لاشتراكية السوق، هو أنها محاولة لرسم حدود اشتراكية أعيدت لها حيويتها، قادرة علي مواجهة المطالب التي يفرضها العصر الحديث وعملياته، عمليات التباين الاجتماعي social heterogenization والعولمة. لقد أصبحت محاولات اشتراكي السوق market socialists بناء " اشتراكية ممكنة التحقيق " تحتل موقعا مركزيا، جعل اشتراكية السوق الآن كما تدعي مجموعة مقالات حديثة، أحد موضوعات الجدل الرئيسية في صفوف اليسار في العالم كله. (Ollman، 1998)

ستقدم هذه الورقة أولا، نقدا لمنظور اشتراكية السوق، ثم أبدأ في إيضاح النقطة الرئيسية في عرض حجتي بالتفصيل علي نحو بناء، وهي: أن الاشتراكية تتناقض بطبيعتها مع تنظيم الشئون الاجتماعية بواسطة الأسواق. وهذا لا يعني بالطبع، أن لا معنى لمساعي الاشتراكية وجهود التغيير طالما أن هناك أسواق، وإنما يعني أن على هذه المساعي والجهود العمل ضد قووي السوق وتحديها. وبدلا من تبني الخطاب الليبرالي الجديد، خطاب الدول والأسواق، علي الاشتراكية أن تنتهز فرصة التأمل الذاتي المفروض عليها للتقريب عن الأفكار والاستراتيجيات والبدائل التنظيمية التي تهبط عليها من السماء عندما تحتل اشتراكية الدولة مقدمة المسرح.

## ٢ - قضية السوق الاشتراكي المعاصرة

إن تراث الدولتية th legacy of statism هو ما يحرص المدافعون عن اشتراكية السوق علي مخلصته.

ففي رأيهم أن التراث الدولتي فعل الكثير لنزع الثقة في مجموعة الأفكار التي تقوم عليها سياسة اليسار، ولهذا ينبغي البحث عن طرق جديدة للتعبير عما كان يعد دائما القيم لأساسية للاشتراكية وتحقيقها. إن ما ينبغي أن يتعلمه الاشتراكيون من الليبراليين، أن دولة مقيدة دستوريا وما يلزمها من تحديد لمجال خاص لعدم التدخل، هي شروط أولية جوهرية لمحاولات إعطاء مضمون عملي للمثل الأعلى للاستقلال الذاتي للإنسان. يستنتج من هذا انه ينبغي قبول الملكية الخاصة ومؤسسات السوق اللامركزية باعتبارها الطريقة المناسبة لتنظيم شئون المجتمع اليومية. وهذه بالطبع، لا يمكن أن

تكون ذات الملكية الخاصة وذات الأسواق الموجودة في المجتمعات الرأسمالية. علينا أن نميز بين الأسواق الرأسمالية والأسواق الاشتراكية. في ظل الاشتراكية، سوف تستخدم الأسواق كأدوات للمجتمع، توضع تحت تصرفه لضبط شئونه. ضبط السوق market regulation له أهمية لا لأن حقوق الفرد الطبيعية، التي لا يمكن التنازل عنها تمليه، ولكن لقدرته علي توجيه النشاط البشري وتنسيقه علي نحو رشيد ويحترم رغبة الأفراد في الاستقلال الذاتي autonomy.

سوف تكون الأسواق إذن، أكثر رسوخا بكثير عنها في النظام الرأسمالي في إطار مؤسسي يضمن عملها للصالح العام. تترك كل مقترحات السوق الاشتراكي في تصور أن الملكية الخاصة الكاملة لوسائل الإنتاج غير مبررة، وأن المجتمع (أو ممثليه) ينبغي أن يكون قادرا علي ممارسة حقوق الملكية لي رأس المال. و من ثم، فإن الفكرة الأساسية في اشتراكية السوق، هي أن ضبط السوق ونوع من جماعية رأس المال socialization of capital، سوف يجعلان الاشتراكية ممكنة التحقيق. وبعبارة أبسط: الفكرة الرئيسية هي الإبقاء علي آلية السوق لتقديم معظم السلع والخدمات بينما تحول ملكية رأس المال إلي ملكية اجتماعية socialization of capital (Mill 1989).

سوف تكون الاستراتيجية المبنية علي أساس هذين العنصرين الرئيسيين، قادرة علي الوفاء بوعود التحرر، التي كان التراث الاشتراكي يقدمها دائما، دون أن يصطدم، مع ذلك، بالمطالب التي يفرضها العصر الحديث.

يقال أن الأسواق وُهبت صفات كثيرة لها قيمة كبيرة ليس في وسع المجتمع الاشتراكي الاستغناء عنها. بالغت شيوعية أوروبا الشرقية والاشتراكية الديمقراطية، في رأي اشتراكي السوق مبالغة شديدة، في تقدير عقلانية الضبط والتدخل والملكية الحكومية. لقد تبين أن قدرة الدول وأدوات ضبطها البيروقراطية علي جمع المعرفة والتعبير عنها، وتصوراتها للخير العام وتحقيقها محدودة للغاية بالمقارنة بما كان يمكن أن تتصوره الاشتراكية الكلاسيكية. الأسواق بخلاف بيروقراطيات الدول، لديها احترام أصيل لتفضيلات الفرد، ومن ثم تسمح بالسعي لتحقيق مشاريعهم الشخصية والانخراط في معاملات من اختيارهم، وبهذا يمكن ضمان تخصيص الموارد



واستبعاد الربط الشائع بين الاشتراكية وتبديد الموارد. توفر منافسة السوق للفاعلين الحوافز المطلوبة، وهذا يخفف كثيرا المشاكل المعقدة بين الأصل والوكيل، بين الرئيس والموظف principle-agent problems (عندما يكون المجتمع، الأصل مثلا). تولد المنافسة أيضا الابتكار والنمو الاقتصادي. فضلا عن أن آليات الثمن قادرة على معالجة تدفقات المعلومات الضخمة التي تنقل يوميا في المجتمع الحديث، فلا حاجة لسلطة مركزية لجمع المعرفة التي لها أهمية حقيقية فقط لأناس قليلين، أو غير القابلة بطبيعتها للنقل الواعي. تتطابق إذن الحرية باعتبارها غياب القيود، بسلاسة مع تعزيز مصالح المجتمع ككل، عن طريق اليد الخفية the invisible hand.

الترتيبات المؤسسية المقترحة للملكية الاجتماعية لرأس المال كثيرة الأنواع والأحجام. ملكية الدولة وسيطرتها الشاملة مستبعدة بداهة. ومن جهة أخرى، تبرز كل نماذج اشتراكية السوق إلغاء كل الملكيات الكبيرة الخاصة لرأس المال. تدار - في معظم المقترحات - أنشطة المجتمع الإنتاجية من خلال مشروعات مستقلة تربطها الأسواق، بينما يحتفظ المجتمع الذي تمثله الدولة بحقوق أساسية على الموارد الإنتاجية المستخدمة. وهكذا، بالرغم من أن رأس المال تُشغلة مشروعات تشارك في المنافسة في السوق، كما يحدث في النظام الرأسمالي، إلا أنها لا تمارس حقوق الملكية الكاملة. يظل المجتمع المالك النهائي لمعظم رأس المال الاجتماعي، وتستأجر المشروعات رأس المال من الدولة باعتبارها ممثل المجتمع. وعلى المشروعات أن تحافظ على الأقل على قيمة رأس المال المستأجر وأن تدفع ضريبة رأس المال capital charge. تبين أن دعوى اشتراكية السوق تستند إلى حـدد كبير إلى إمكانية فصل حقوق الملكية عن حقوق الإدارة، على النحو الذي تحقق في رأسمالية الشركات corporate capitalism. ولهذا، تكون الاشتراكية الكلاسيكية قد أخطأت بدمجها نظم الملكية في آليات التنسيق coordination mechanisms.

التمييز بين الملكية الاجتماعية والملكية الخاصة، لا يتطابق بحال مع التمييز بين التنسيق السابق ex ante والتنسيق اللاحق ex post بواسطة الأسواق. الأسواق والرأسمالية ليسا مترادفان. وكذلك، ليست هناك حاجة إلى سلطة مركزية للقيام بالتنسيق المسبق للمجتمع كله، لإعطاء مضمون

لفكرة الاشتراكية، لأنه يمكن تحقيق الجمع بين أشكال الملكية الاجتماعية والتنسيق بواسطة الأسواق علي نحو كامل.

السؤال الأساسي الذي ينبغي الإجابة عنه هو: هل نجحت اشتراكية السوق في تحديد المبادئ العامة لإعادة ترسيخ الأسواق re-embedding markets ؟ بالرغم من أن إدعاء أن الأسواق الاشتراكية تتفق مع قيم وأهداف السياسة الاشتراكية يقدم عادة، كحجة أساسية، إلا أنه ليس إلا مصادرة علي السؤال: ماذا تعني إعادة ترسيخ الأسواق ؟ لا مفر إذن من التوصل إلي تصور أوضح لمكانة مفهوم السوق.

### ٣ - الضبط الرأسمالي للعلاقات الرأسمالية بواسطة الأسواق

الأسواق سابقة تاريخيا علي النظام الرأسمالي. كثيرا ما تقدم هذه الحقيقة لتأييد فصل اشتراكية السوق بين الأسواق والنظام الرأسمالي. إن وجود الأسواق في مجتمعات غير رأسمالية لا يبرر استنتاج أن ارتباط الأسواق والرأسمالية هو مجرد ارتباط عارض. ربما ينبغي التركيز علي الدور الذي تلعبه الأسواق بدلا من التركيز علي وجودها أو غيابها. ذلك أن الدور الذي تلعبه الأسواق في المجتمعات السابقة علي الرأسمالية يختلف اختلافا كبيرا عن دورها ووظائفها في ظل النظام الرأسمالي (وأیضا عن تلك التي تحدد للأسواق في مجتمع اشتراكية السوق كما سيتضح لنا)

ليس إذن وجود الأسواق في حد ذاته، السمة المحددة للنظام الرأسمالي. إن ضبط الشئون والعلاقات الإنسانية بواسطة الأسواق، هو ما يعطي النظام الرأسمالي سماته المميزة. وبعبارة أخرى، تقوم الأسواق بوظائف ضبط regulatory functions عندما يفقد الناس قدرتهم علي السيطرة علي تطور المجتمع وقيادته. وهذا بدوره يحدث عندما ينفصل الناس بعضهم عن البعض وعن وسائل إنتاج ووسائل إنتاج حياتهم. لقد كان خلق أسواق العمل والأرض ورأس المال واغتراب العامل عن قوة عمله وعن وسائل الإنتاج وعن المجتمع كله، أمرا جوهريا لنمو الرأسمالية. أصبحت منافسة السوق أسلوب ضبط a mode of regulation نتيجة لهذا الاتساع في الأسواق، وتحولت مبادلات السوق إلي قوي السوق. (وفقا لتمييز ديفين Devine (1988) بينهما الذي سنناقشه فيما بعد).

يتطابق انفصال المنتجين عن وسائل الإنتاج، وتعميم الأسواق مع

الانفصال الدولة مؤسسيا عن المجتمع، وانفصال مصالح الناس المشتركة عن العلاقات الاجتماعية التي يشاركون فيها. إن ممارسة الحكم الطبقي عن طريق ما يبدو أنه أنشطة تبادل مستقلة (بيع قوة العمل مقابل أجر نقدي) يقتضي ويفترض سلطة سياسية مجردة، تستخدم كمستودع لسلطة القهر. الدولة الرأسمالية مخلوقة وخالقة معا لعلاقات الإنتاج الاجتماعية الرأسمالية بالمعنى الحقيقي لهذه العبارة، فقد لعبت دورا رئيسيا في تجريد العمال مما تبقى لهم من حقوق في الوصول إلى الموارد الإنتاجية المشتركة واحتفظت بدور جوهري في إعادة إنتاج علاقات الإنتاج السائدة طوال تاريخ الرأسمالية.

ليس ضبط السوق إذن، بنية طبيعية تعكس منطقا لا زماني لاختيار اقتصادي وفرضه عن طريق فصل أغلبية السكان عن وسائل الإنتاج، إنه نتاج تاريخي عرضي للصراع الاجتماعي.

خلقت الأسواق سياسيا عن طريق مؤسسة الملكية الخاصة، ونشأ الاقتصاد كمجال مستقل عن المجتمع نتيجة لذلك. إن لتأكيد الأصول والطبيعة السياسية لاقتصادات السوق الحرة أهمية خاصة:

" إن تمايز الاقتصادي والسياسي في النظام الرأسمالي، هو بعبارة أدق، تمايزا للوظائف السياسية ذاتها، وانفصال تخصيصهما للمجال الاقتصادي الخاص والمجال العام للدولة.

هذا التخصيص يفصل الوظائف السياسية المعنية مباشرة باستخراج وتملك فائض العمل عن تلك الوظائف التي لها هدف اجتماعي أعم. (Wood, 1995). البحث فيما وراء هذا التمايز في الوظائف والتشكيك فيه ونقده، يجد كثيرا من مدي جهود التحرير والتغيير " العملية ": " ليس افتراض انفصال السياسة عن الاقتصاد كنقطة بداية (...) ليس افتراضا نظريا بريئا كنقطة بداية. إنه يعني إعادة الإنتاج التلقائي لعلاقات إنسانية اجتماعية معينة تحدث وتعزز هذا الانفصال المؤسسي institutional separation (Rosenberg, 1994). تأكيد أن قوي السوق هي كيانات يمكن أن يدفعها التدخل السياسي إلى الأمام، وأن يقاومها أو يكيفها، هو بالتحديد إعادة إنتاج نظري، للترتيبات المؤسسية المضللة للمجتمع الرأسمالي، كما يحول دون كشف أساليب الربط بينها. قوي السوق هي بني سياسية، بقدر ما هي بني اقتصادية.



ومن ثم فإن أفضل تصور للاقتصادي والسياسي، هو تصورهما باعتبارهما شكلان مختلفان للعلاقات الاجتماعية، وأن انفصالهما ليس مطلقاً بل شكلياً. تشيأ reified الخط الفاصل بين الدولة والمجتمع وأصبح مطلقاً absolutized في التراث البنيوي، لمجرد تأكيد أن هناك وحدة وظيفية نهائية يحددها المستوي الاقتصادي. أدت كل المحاولات النظرية لإعطاء الفاعل agency والنضال السياسي حقه إلى انهيار المقولات البنيوية بدلاً من زيادة قوة الواقع. يبين الإسهام الجوهري للجدل حول أصل الدولة، رغم إهماله، أن أي رغبة في الإبقاء على استعارة الأساس - البنية الفوقية - base - superstructure، إشكالية، حتى مع تعديلها، وأن السياسة والاقتصاد، ينبغي فهمهما باعتبارهما أشكالاً تاريخية للصراع الطبقي في ظل النظام الرأسمالي. (انظر: Holloway & Picciotto, 1978) يمكن تطوير وظيفة العلاقات الاجتماعية إذا ما اتخذت أشكالاً تاريخية محددة، وهي وظائف قد تؤديها أو تفشل في أدائها. انفصال الدولة عن المجتمع هو نتاج تاريخي غير ضروري لصراعات اجتماعية ممتدة ومتكررة لا تحسم مرة واحدة وإلى الأبد: الانفصال المؤسسي للسياسة ليس فقط نتيجة للصراع الطبقي، بل هو أيضاً سياقه وموضوعه. الخط الفاصل إذن محل نزاع مستمر، وخاضع للتغيير وإعادة التشكيل. وبعبارة أخرى، يدور الصراع داخل تمايز الوظائف الاقتصادية والسياسية وضده وحوله. ليس انفصال الاقتصادي عن السياسي سمة موضوعية لبنية فرضها منطق رأس المال، إنه إطار مؤسسي فرضه الصراع الطبقي الدائم وحده على علاقات الإنتاج الرأسمالية، إطار يعاد إنتاجه ويتغير من خلال ذلك الصراع. " (Clark, 1991)

ما نعنيه إذن بـ "اقتصاد السوق الحر" هو مجموعة من الأشكال الاجتماعية. ومن خلالها ينفصل الناس عن بعضهم ويتشكلوا كأفراد أصحاب ملكية، وهي يمكن أن تتناقض مع "حال الإنسان the human condition" بالمعنى الدارج، تتعارض مع ضرورة أن يعمل الناس معاً لإنتاج معيشتهم. "التناقض الأساسي في ضبط السوق، هو التناقض بين الطابع الاجتماعي (عبر التاريخ) وإنفصال الناس عن بعضهم البعض، وعن وسائل الإنتاج عن طريق فرض الشكل السلعي commodity-form.

ينبغي التأكيد على أن هذا التناقض لا ينبغي النظر إليه باعتباره تناقضاً مع جماعية العمل، على اعتبار أنها تقتصر على المشروعات المملوكة ملكية

خاصة، بل باعتباره تناقضا بين المتطلبات الوظيفية للإنتاج ، وتنظيمه علي أساس الملكية الخاصة. إنه تناقض بين شكل اجتماعي (أسواق حرة) ووظيفة (استمرار الإنتاج، وفي نفس الوقت إعادة إنتاج مجمل العلاقات الاجتماعية المنظمة للإنتاج).

ولإعادة الإنتاج لابد من تحقيق قدر من التعاون. تجد الطبقات العاملة نفسها مضطرة لعرض قوة عملها للبيع في سوق العمل. يشتري مالك رأس المال قوة العمل، وبالتالي يجتمع العمل ورأس المال (في تعاون يتيح القيام بالإنتاج. يحدث التعاون بشروط يضعها مالك وسائل الإنتاج، الذي يدفعه توقعه لزيادة رأسماله إلي التصرف فيه مؤقتا. سوف يصمم علي الاحتفاظ بسيطرته (التي قد يمارسها لحسابه مدير معين) علي عملية الإنتاج، ولذا يكون المشروع الرأسمالي عامة ذوطبيعة تراتبية hierarchic. يعتمد التخطيط التراتبي hierarchic planning في ظل النظام الرأسمالي علي تفكيك المجتمع dissociation of society: الأخير سابق علي الأول.

لابد أن نستنتج من هذا، تصور أن العلاقات المكونة للنظام الرأسمالي تتطوي علي ثنائية duality صراعات أساسية، أي علي تناقضات طبقية وتناقضات تنافسية competitive contradictions، وأن الجمع بين هذين التناقضين الاجتماعيين، هو ما يعطي النظام الرأسمالي "قوانين حركته التي تميزه" (Baker, 1997) وهو تصور خاطئ.

ليست المنافسة والصراع الطبقي بعدان مختلفان بُني المجتمع الرأسمالي وفقا لهما. المنافسة هي الوسيلة التي يدير بها رأس المال الصراع الطبقي "إنها مجرد طريقة خاصة لتنظيم الصراع الطبقي" (Cleaver, 1997). لا ينبغي أن يقودنا تصورنا لاقتصادات السوق الحر باعتبارها أشكالا تاريخية للصراع الطبقي إلي أن نحدد مكان الصراع بالمكان الذي غالبا ما يكون فيه أكثر ظهورا، وبالتحديد المشروع the enterprise. اغتراب الناس بعضهم عن بعض، وعن وسائل إنتاج عيشهم، حيث يضعهم بعضهم ضد بعض، هو ذات الأسلوب الذي ينفذ به النظام الرأسمالي "قوانينه" (انتظامات regularities الصراع الطبقي).

ينبغي الاستفادة بهذه الملاحظات أيضا في تقويض تصور أن وجود التراتبيات hierarchies في كل مكان في ذاته، يشير إلي القضاء تدريجيا علي علاقات الإنتاج الرأسمالية، وتحول النظام الرأسمالي إلي مجتمع منظم

فبالرغم من أن المشروعات قد تنمو فتسيطر علي موارد هائلة وتتسع إمكانية استخدامها لها، تبقى أنشطتها في نهاية المطاف، موجهة إلي المنافسة في التبادل exchange competition. تجد تراتبيات كل من الحكومة والمشروع أهدافها البعيدة المدى محددة لها. ليس في التخطيط في جوهره شيئا معاديا للرأسمالية (ناهيك أن يكون اشتراكيا) وطالما ساد ضبط السوق، واستمدت آليات التخصيص المباشر direct allocation هدفها من تنافس شرائح المجتمع (كما تعبر عنه الأسعار) تتكامل الأسواق والتراتبيات.

ربما كان دور الدولة في البداية أكثر وضوحا في تحديد حقوق الملكية وحمايتها غير أننا إذا سلمنا بالتطور المتناقض لمجتمع السوق الحر، لا يتصور أن يكون تداخل الدولة والمجتمع مشابها للصورة الليبرالية لدولة الحد الأدنى minimal state. لقد شهد تطور الدولة الحديثة تركز الوظائف التي تؤديها الدولة، استجابة للتبعات التي تواجه تراكم رأس المال. تتخرط مؤسسات الدولة انخراطا ماديا مباشرا في صميم عمل النظام الرأسمالي. وبناء عليه تعد المساواة بين النظام الرأسمالي والملكية الخاصة تبسيطا مفرطا. يعاد إنتاج اعتماد الجماهير علي رأس المال (ويُتحدى) بطرق مختلفة، وتعميم الشكل - السلعي commodity form لا يحدث مرة واحدة وإلي الأبد بل لابد أن يتكرر باستمرار. لا يمكن تفسير المرونة التي أظهرها النظام الرأسمالي طوال القرن الماضي دون تنظير الأدوار المختلفة الكثيرة التي يمكن وينبغي أن تلعبها الدولة عن طريق التدخل المباشر والتفيس عن الضغوط الشعبية التحريرية.

تتكون دورات إعادة إنتاج رأس المال من لحظات كثيرة، هي إمكانيات للقمع والتغيير في آن واحد.

غير أن تمايز العلاقات الاجتماعية إلي أشكال سياسية واقتصادية، وبناء ضبط للسوق المُفكك والبنائي في آن واحد للعلاقات الاجتماعية، هو ما يعطي النظام الرأسمالي خصوصيته التاريخية.

ليس ما يميز النظام الرأسمالي أنه ليس نظاما للقهر الصريح والممارسة غير المقيدة للسلطة بل انفصال السلطة والحكم والنفوذ مؤسسيا (انفصالا ميليا tendentially دائما) عن الإنتاج المادي القائم علي أساس التبادل المعمم generalized exchange. تتحقق السيطرة في ظل النظام الرأسمالي بتضافر بارع للحركة الذاتية self - movement وسلطة القهر، أو



بالأحرى الفصل بينهما. هذا يعني أن المبرر (الطريقة التي تجعل الفاعلين يتصرفون بطريقة فعالة لإعادة الإنتاج وتمكينهم من ذلك) التي تفرض من خلال ضبط السوق، ينبغي أن تكون أساسية لتحليل المجتمع الرأسمالي. لكي يكون لمفهوم النظام الرأسمالي معني، ينبغي أن يكون المجال الاقتصادي "قائما بذاته". طالما أن إعادة الإنتاج تحدث فعلا، وأن الإنتاج الاجتماعي المنظم علي أساس التملك الخاص ينجح باستمرار في "توفير السلع"، ليس إلا مجرد ملاحظة، فلا بد أن يكون في فكرة التنسيق coordination بواسطة "اليد الخفية the invisible hand" بعض الاتساق. لا يمكننا إذن أن نستنتج أن ميول الأزمة المستوطنة في التكوينات الرأسمالية من معرفة شكله فقط، لأنها تتبع من التناقض بين هذا الشكل وما يفرضه عليه (مضمونه). ضبط السوق ليس متسقا داخليا أو غير متسق بالمعني المنطقي البحث، وإنما العلاقة المتناقضة بين الضبط وما يفترض أن يضبطه، هي التي تشعل شرارة ميول الأزمة المميزة للتطور الرأسمالي، وتتقضي أن تعيد الدولة تنظيم علاقات الإنتاج باستمرار. إن فرض عقلانية سوق مسببة للاغتراب alienating rationality، ومقاومة هذا الفرض، هي ما يدور حوله الصراع الطبقي.

سوف نبحث عقلانية ضبط السوق في القسم الرابع، بينما ستكون طبيعتها المتناقضة موضع اهتمام القسم الخامس، ودون ادعاء ما يشبه تحليلا جامعا لضبط السوق، والتناقض بينا متطلبات إعادة الإنتاج الاجتماعي وتنظيمه عن طريق السوق، سوف أركز المناقشة فيما تبقي من هذه الورقة علي قضايا الدافع motivation والمعلومات. لا بد لتحقيق التنسيق بين الأنشطة الاقتصادية من أداء وظيفتين علي الأقل، وظيفة المعلومات information function ووظيفة الدافع function motivation. ينبغي في ظل أي نمط من أنماط التنسيق، وداخل أي مجموعة من الأشكال الاجتماعية حفز الفاعلين بالحافز المناسب للتصرف علي نحو يتسق مع إعادة الإنتاج الاجتماعي، ويجب أن يملكوا المعلومات التي تمكنهم من ذلك. سوف يتيح لنا اختيار قضيتي المعلومات والحافز للمناقشة بحث وجهة النظر المدافعة عن اشتراكية السوق (التي تستند إلي حد كبير إلي التفوق المزعوم للسوق من حيث وظيفة الدافع ووظيفة المعلومات)، وكذلك إلقاء الضوء علي مشاكل وقضايا التنظيم الاشتراكي الاقتصادي - السياسي، التي ظلت دون تنظيم في التراث

الاشتراكي (الماركسي خصوصا) (كما لاحظ اشتراكيو السوق بحق في أغلب الأحيان).

#### ٤ - اشتراكية السوق والمنطق التوحيدي totalizing logic لضبط السوق

كان أول نموذج لسوق اشتركي هو النموذج الذي قدمه لانج Lang عام ١٩٣٩ (1970) الذي قيل التحدي الذي طرحه فون ميزس Von Mises (1935). زعم الأخير أن الملكية المشتركة لوسائل الإنتاج لن تسمح بالحساب الاقتصادي economic calculation والتنظيم الرشيد للنشاط الاقتصادي.. إذا سلمنا بإستحالة تحديد القيمة تحديدا عينا valuation in kind في اقتصاد معقد وفي ظل غياب سوق للسلع الرأسمالية، فلا سبيل إلي معرفة قيمة السلع الإنتاجية. يتطلب الحساب والتخصيص الرشيد، وجود آلية عامة لاختزال سلسلة من متباينة تباينا نوعيا إلي قاسم مشترك أنه يتطلب أسواقا تنافسية تخلق الأسعار.

يسمح نموذج لانج للسوق الاشتراكي بالأسواق لكل من السلع الاستهلاكية وقوة العمل، ولكن لا يسمح بها للسلع الرأسمالية. لقد زعم أن فون ميزس خلط بين معنيين لمفهوم " الثمن "، أي بين النسبة - التبادلية exchange - ratio من جهة، و" الشروط التي تقدم بها البدائل "من جهة أخرى (Lang, 1970)، وهذا التمييز يجعل مشكلة الحساب قابلة للحل، لأن الأسعار بهذا المعنى الأخير أي بدالتها البرامترية parametric function لا غني عنها للحساب والتخصيص الرشيد، ويمكن استنتاج مؤشرات البدائل indices of alternatives دون اللجوء إلي عمليات السوق التنافسية. إذا سلمنا بأن تفضيلات المستهلكين تعبر عنها أسعار الطلب demand prices في سوق السلع الاستهلاكية، وأن كمية الموارد المتاحة معروفة أيضا، فإن جدول مؤشر البدائل تحدده دالات الإنتاج production functions. وطالما أن سلطة التخطيط المركزي سوف يكون لديها " بالضبط ذات المعرفة، أو الافتقار إليها، التي لدي منظمي المشروعات " (المرجع السابق)، فإنها سوف تكون قادرة تماما، عن طريق التجربة والخطأ، علي تسعير السلع الرأسمالية. تؤدي أسعار المحاسبية accounting prices، إذن ذات الوظيفة التي تؤديها الدالة البرامترية لأسعار السوق في النظام الرأسمالي. بعد تحديد الأسعار

المعقولة، وإثبات إمكانية حساب التكلفة تصدر التعليمات للمديرين بأن لا يعظموا الأرباح، بل يختاروا أساليب الإنتاج التي تقل متوسط التكاليف، ثم يحددوا الأسعار عند المستوي الذي تكون فيه مساوية للتكاليف الحدية.

بالرغم من اعتبار لانج تحدي فون ميزس مشكلة فنية، تحل باستخدام أدوات النظرية النيوكلاسيكية، كانت حجته هي بالتحديد: أن نشأة نسب التبادل exchange ratios في المنافسة في السوق ومن خلالها هي الطريقة العملية الوحيدة لمعرفة الشروط التي تعرض بها البدائل في عالم أكثر تعقيدا ودينامية من أن يفهمه عقل واحد، وفي مثال واحد. إن ما يدور حوله الجدل إذن هو رؤيتان لعمليات السوق. الخلافات بين هذين المدخلين كما سنري جوهرية، وأن تبني أحدهما أو الآخر سوف ينظر إليه باعتباره يؤدي إلى نتائج متعارضة تعارضا جذريا حول تناقض الأسواق مع الاشتراكية. يدور الكثير من الجدل حول المعنى الاجتماعي للمنافسة، وهو ما فهمه فون ميزس علي نحو أفضل كثيرا من لانج. سوف أزعّم أن مفهوما أفضل أكثر ملاءمة من المفهوم الذي طرحه الاقتصاد النيوكلاسيكي، سيثبت عدم صحة فكرة اشتراكية السوق، ويضعها علي منزلق السوقنة marketization. إن قبول ضبط السوق للتفاعل الاجتماعي يجعل الحجج النمساوية المؤيدة لنظام رأسمالي كامل أكثر اتساقا من الحجج المؤيدة لاشتراكية السوق. ومع ذلك، لا ينبغي أن نسمح للخلافات بين النظرية النيوكلاسيكية والنظرية النمساوية أن تعمينا عن رؤية الأرضية المشتركة التي بنيت عليها هاتان النظريتان: فكلاهما يرتكز علي نوع من النزعة الفردية الساذجة. إن رفض هذه الأرضية المشتركة، سيعيد فتح الباب للدفاع عن استراتيجيات اشتراكية. التأكيد النمساوي، لاستحالة التنظيم الاشتراكي للإنتاج هو ذاته مؤسس علي رؤية قاصرة لكيفية تفاعل الفاعلين، ولتصور إمكان تفاعلهم، أي للشروط الاجتماعية للفاعلية agency. يربط هذا القصور بتعريفه البالغ الضيق للأطر الاجتماعية والسياسية اللازمة لمساندة اقتصاد سوق حر.

الفرضيات التي تبنتها النظرية النيوكلاسيكية إشكالية إلي حد كبير. أو لا، يفترض أن الفاعلين معظمين - للمنفعة utility maximizers. تكفي هنا الإشارة إلي حقيقة بديهية، أن الناس يتصرفون في أغلب الأحيان لأسباب انفعالية، ومعيارية وعاطفية، وهي بالتعريف غير عقلانية. لا يترك التصور النيوكلاسيكي للدافع والاختيار، بإخلاقه لعقيدة العقلانية، مكانا لأي اختيار



حقيقي ذي معنى. الأفراد عبيد لتفضيلاتهم الخاصة، التي يعظمونها آلياً. إن نتيجة عمليات السوق إذن متضمنة في الفرضيات الموضوعية. الفرض الأول يستند بصورة ما إلى الفرض الثاني، لأنه يمكن أن يقال أن الأفراد يكونون رشيدين فقط إذا كانوا علي علم تام *fully informed*. يفترض إذن، أن تكون المعلومات متاحة بحرية، ولا وجود لعدم اليقين الحقيقي الذي لا يمكن انتقاؤه.

ومن الإنصاف أن ننظر إلى هذا باعتباره تعبيراً عن نزعة وضعية ساذجة. ومما يدعول للسخرية أنه إذا كان لدى الفاعلين معلومات كاملة فلن يكونوا في حاجة إلى التبادل في السوق. : إذا كان كل مشارك في السوق بائعاً بالمزاد والراسيا [نسبة إلى والراس الاقتصادي النمساوي - المترجم] (Walrasian auctioneer) فإن وظيفة الأسعار كوسيط *mediating function* تصبح لا لزوم لها إطلاقاً. عندما تختزل الاختيارات الفردية إلى اختيار أقصى نقطة على مقياس تفضيل *preference scale* محدد سلفاً في ظل ظروف وقيود معروفة تماماً تتحدد عملية السوق بأكملها. ينظر إلى الاقتصاد باعتباره مجرد "ميزان كمي للأشياء" (Lavoie, 1985) يحذف منه الفاعل الهادف: هذا يجعل السوق صندوقاً أسود *black box* : حيث يؤدي مُدخل معين تلقائياً إلى ناتج معين.

واصل هايك حتى النهاية عمل فون ميزس، مفصلاً أفكاره الرئيسية فيما يعرف بالنظرية النمساوية لعمليات السوق. جوهر هجوم هايك هو التركيز على المشكلة الاقتصادية باعتبارها تشتت المعرفة المناسبة. تركز النظرية النيوكلاسيكية التي بنيت عليها نظرية اشتراكية السوق على مفهوم وضعي لطبيعة المعرفة والمعلومات. أخطأ اشتراكيو السوق *market socialists* في تحديدهم "للمشكلة الاقتصادية" باعتبارها مشكلة تحديد الهيكل الأمثل للإنتاج بافتراض توفر معلومات موضوعية كاملة عن تكاليف الفرصة *opportunity costs* (الـ "الشروط *terms*"). المعلومات المطلوبة لا يمكن أبداً أن تُعطي كمعلومات موحدة لـ "عقل واحد"، بل "توجد فقط كأجزاء متناثرة من المعرفة الناقصة والمتناقضة في أغلب الأحيان التي يملكها كل الأفراد المنفصلين عن بعضهم". (1949) توجد المعرفة بالنسبة للأغراض العملية، فقط كمعرفة ذاتية وضمنية وغير منظمة. ليست المشكلة الاقتصادية إذن مشكلة تحقيق الأمثل *optimization* في ظل شروط معلومات كاملة بل

تنظيم هذه المعلومات واستخدامها. استطاع لانج أن يدافع عن قضيته استنادا إلى التماثل الشكلي للاختيار الاقتصادي في ظل الرأسمالية والاشتراكية وحده، بالتغاضي عن المشكلة الأسبق، مشكلة اكتساب المعلومات data acquisition، أي بالخلط بين المعرفة الذاتية والمعرفة الموضوعية بين المعرفة المتاحة لعدد محدود من الفاعلين المنفردين، المعرفة المتاحة لبائع المزداد والراسي. لا يشير "منطق" الاختيار الاقتصادي، إذا ما وجد إلى الانتقاء الآلي لأفضل الوسائل لتحقيق غاية معينة، على أساس تكاليف فرصة معروفة موضوعيا، بل عليه أن يأخذ في الاعتبار ظروف نقص المعلومات، اللائقين الذي لا يمكن القضاء عليه، أي أنه يخص "بدائل ذاتية يدركها متخذ القرار، ولكنه يتجاهلها في لحظة اتخاذ القرار" (Lavoie, 1085). ليست المعلومات عن دالات الإنتاج فقط "بلا أساس في الواقع"، حتى يجمعها المشاركون في السوق أو سلطات التخطيط، بل حتى المنتج ("المنظم") لا يعرفها في أغلب الأحيان إلى أن يكتشفها أثناء منافسته لغيره من المنتجين حينئذ لا تؤدي الأسعار وظيفة بارامترية parametric function، المنافسة الموجودة من قبل، وتحقيق توازن كميات الأشياء balancing quantities وإنما الأسعار متغيرات ترسل باستمرار المعلومات الجديدة التي ينظمها المنظمون، اللذين يستخدمون تخفيضات الأسعار كأداة في المنافسة. التكاليف والأسعار في حركة دائمة، ويؤثر كل منهما في الآخر من خلال وساطة المنظمين. كما تبين أن الأرباح أيضا لا تعظم آليا. المنافسة إذن ليست إذن مسألة "مثالية"، ليست مسألة تغيير هامشي للكميات لتتاسب أسعار معينة، وإنما هي عملية متعددة الأشكال لا يمكن معرفة نتائجها إلا بعد حدوثها فعلا. إن لأساليب إعادة صياغة النظرية النمساوية لمفاهيم النظرية الاقتصادية نتائج بعيدة المدى بالنسبة لوجهة النظر المدافعة عن اشتراكية السوق. النقطة الرئيسية التي أو ضحها هايك، هي أن إعادة إدخال المنافسة جزئيا في إطار اشتراكية السوق لم تفعل الكثير لتحسين الاشتراكية من لا معقوليتها باعتبارها بالدرجة الأولى، تخطيطا مركزيا تراتبيا "إذا كان للمنافسة أن تعمل بصورة مرضية يتعين السير في الطريق حتى نهايته، وعدم التوقف عند إدخال المنافسة جزئيا" (1935).

لن تكون الأسواق قادرة على أداء وظائف الضبط regulatory functions التي كلفها بها اشتراكيو السوق، وذلك بالتحديد، بسبب القيود

المفروضة علي منافسة السوق. ونتيجة لذلك، لا يكاد يقل قصر الملكية العامة علي وسائل الإنتاج صعوبة المهام التي تواجه سلطات التخطيط: فلا تزال تحتاج معرفة متي تخطط وتدير كل شئون المجتمع الاقتصادية.

يقدم هايك حججا محددة كثيرة تبين الحاجة إلي أسواق رأسمال حقيقية. سوف أبرز منها هنا واحدة فقط. يتجاهل اقتراح اشتراكية السوق إحلال مجموعة قواعد تصدرها السلطة المركزية لمديري الإنتاج محل تعظيم الربح، حقيقة أن ظاهرة التكلفة هي حتى بالنسبة للمديرين أكثر مراوغة وأقل تحديدا مما كان يفترض لانج والنظرية النيوكلاسيكية. سوف يعجز مديرو الإنتاج تماما عن اكتشاف أقل تكاليفهم الممكنة إذا لم تتح لهم حرية المنظمين entrepreneurs في الانخراط في عمليات المنافسة فضلا عن أنه عندما تؤخذ الجوانب الدافعية motivational في الاعتبار، تظهر مشكلة المسؤولية (المالية) للمديرين. إذا كانت المعلومات المناسبة لدي السلطة المركزية أقل مما لدي مديري الإنتاج، سوف يتمتع الأخيرون بحرية في اتخاذ القرار لا تتفق مع الصالح العام. إن حصول السلطات المركزية بطريقة أو بأخرى علي ذات المعلومات التي لدي المديرين، هو وحده الذي يمكنها من التأكد من أن المديرين يتصرفون وفقا للقواعد التي تضعها.

ربط هايك بين مشاكل الدافع والمعلومات علي هذا النحو، وبهذا يكون قد قدم عناصر تنظيم العلاقة بين الأصيل والوكيل / الرئيس والموظف principle - agent problem. يفترض أن يمثل الموظف مصالح رئيسه نظير مكافأة. إذا لم يكن لدي الرئيس ذات المعلومات التي لدي مرءوسه تثار مشكلة رقابة monitoring، هي عجز الرئيس عن التأكد من أن المرءوس يسعى لتحقيق مصالحه علي نحو كاف، مما يتيح للمرءوس حرية التصرف قد يحقق في ظلها مصالحه الخاصة.

كيف يضمن الرئيس إذن أن مرءوسه يتصرف بما يتفق مع مصالحه دون امتلاك نفس المعلومات المتاحة للمرءوس؟ يمكن التمييز بين ثلاثة أنماط لعلاقة الرئيس بالمرءوس، وثيقة الصلة بالموضوع: تلك القائمة بين المجتمع والدولة، وبين الدولة ومديري الإنتاج، وبين المديرين والعمال. لن أتناول فيما تبقي من هذه الورقة العلاقة بين المديرين والعمال، أو النظر في احتمال ارتكاب موظفي الدولة مخالفات. (ادعاء أن الدولة لا يمكنها تمثيل المجتمع تمثيلا صحيحا لا يستند إلي هذا الافتراض).



خلاصة وجهة النظر النمساوية ضد الاشتراكية والمؤيدة للرأسمالية، هي الزعم بأنه يمكن حل مشاكل مثل مشكلة العلاقة بين الأصل والوكيل / الرئيس بالمرءوس، حلا مرضيا في مجتمع السوق الحر فقط، حيث يضمن انتشار واستمرار المنافسة يحفز الأفراد لاستخدام المعرفة المتاحة لهم علي نحو يؤدي إلي التنسيق بين مجموعة متنوعة من الخطط الفردية التي لا يمكن اختزالها. إن وجود جهاز الثمن price mechanism يفي في إظهار ونقل المعلومات الوثيقة الصلة بالمشاريع الفردية لأناس آخرين، ويفرض السلوك المسئول بالربط بين سلطات اتخاذ القرار والمساءلة accountability برباط قوي. تجمع المعرفة المشتتة والضمنية وتنظم وتترجم إلي أسعار السوق من خلال نشاط المنظم التنافسي الذي يراهن علي إدارته لعمله.

نماذج اشتراكية السوق الأحدث من حيث النشأة، أكثر تقدراً من لانج بكثير، لمزايا السوق الحقيقية. لم تعد تحاول ما أسماه باردهان Bardhan ورومر Romer (1993) مجادلات الجيل الخامس لمحاكاة semulation الأسواق، تحاول استخدام قوي السوق في مخطط اجتماعي social scheme (وليس خطة بالضرورة). تم التخلي عن طموح التحديد المركزي لأسعار السلع الإنتاجية إلي جانب فكرة وجوب أن تكون المشروعات مملوكة ملكية عامة، بمعنى أن تكون الدولة هي الحائز الرئيسي لحقوق الدخل والسيطرة (Bardhan & Romer, 1993).

وتخلي اشتراكيو السوق عموما عن سخطهم علي الطابع الفوضوي لمنافسة السوق، ليركزوا علي جهودهم علي إنقاذ مبادئ المساواة الاشتراكية، بأن يثبتوا أنه يمكن لقوي السوق أن تعمل تلقائيا للخير المشترك بصورة جيدة تماما. حدث الكثير، في النظرية وفي العالم الحقيقي، منذ أصدر هايك حكمه علي مخطط لانج، ولهذا، قد يكون من المفيد فحص مبرر التراجع عن لانج إلي نماذج السوق الاشتراكي المعاصرة.

يمثل عمل بروس Brus (1972, 1973, 1975, 1989) Brus & Laski) تراجعا تدريجيا عن الطموحات الاشتراكية لصالح نموذج له بعض الملامح الا - رأسمالية non-capitalis يسمى " اشتراكية السوق بمعنى الكلمة"، وهو لهذا السبب مفيد للغاية في إيضاح وجهة النظر التي نعرضها هنا. وهو إذ يكتب من منظور " الاشتراكية الموجودة بالفعل " يأخذ في الاعتبار مشاكل

وتناقضات نظم الأمر المركزية centralized command systems،  
ويلخص احتمالات وشروط اللامركزية decentralization.

يشمل قطاع الدولة في النموذج المركزي " العلاقات بين هيئات الإدارة الاقتصادية والمشروعات، والعلاقات بين المشروعات ذاتها " (1972) يضم هذا النموذج أشكالاً نقدية وسلعية أدخلت لتجنب المشاكل المرتبطة بنظام الأوامر ذي النزعة البيروقراطية المفرطة، القائم على التخصيص العيني للموارد الإنتاجية. تتمتع المشروعات في هذا النظام بمجال محدود للنشاط المستقل، لأن الدولة عاجزة عن مراقبة كل تصرف فردي. وغالباً ما يستغل هذا المجال، فمن المعروف أن الدولة باعتبارها مدير المجتمع سوف تتحمل نتائج سلوك المشروعات. هنا، نلمس مشكلة قيود الميزانية الرخوة soft budget constraints (أنظر: Kornai، 1993): " الإمكانيات المحدودة لجعل الشركات تنظر إلى أهداف التخطيط المحددة مركزياً، باعتبارها قيود ميزانية فعالة على سلوكها. غير أنه لم يسمح للأشكال النقدية والسلعية التي أدخلت في الإطار المركزي إلا بدور سلبي في التعامل مع هذه المشكلة، فهي لا توجه حركة الموارد، وإنما تستخدم كمجرد أدوات إدارية هدفها الرئيسي استخلاص حساب الربح والخسارة، الذي يتضمن معلومات ذات دلالة تمكن المركز من محاسبة وحدات الإنتاج. لا يسمح للمشروعات باتخاذ قراراتها الاستثمارية، ولا يزال التخطيط مركزياً ومباشراً وملزماً.

غير أن وظيفة الأرباح الإعلامية informational function، تفترض قدرة الشركة على الاستجابة بأقل قدر من المرونة للظروف المتغيرة. تقتضي زياد شدة قيود الميزانية، مركزية قرارات الاستثمار، حتى يمكن الربط بين سلطة اتخاذ القرار والمساءلة accountability.

اللامركزية الحقيقية عن طريق الأسواق هي العلامة المميزة لنموذج الأمر المركزي. هذا لا يعني التخلي عن التطلع إلى التخطيط، وإنما يعني ارتباط الخطة الاجتماعية الشاملة بوحدات الإنتاج الاجتماعي عن طريق آلية سوق مضبوط regulated market على نحو غير مباشر، بدلاً من التوجيهات الإدارية. يزعم بروس Brus أنه يمكن استخدام آلية سوق إيجابية (بدلاً من الآلية السلبية أي التوجيهات الإدارية) كجزء من الخطة المركزية. هذا يعني اختزال دور الدولة إلى تحديد طريقة تقسيم الدخل والاتجاهات الرئيسية للاستثمار. المشروعات التي لا تزال مشروعات مملوكة للدولة تعمل على

نحو مستقل، وتتخذ القرارات علي أساس حسابها للربح والخسارة (مبدأ الربحية). إن لها حق الاستثمار، ويمكنها أن تتوسع وأن تغلس. غير أنه لا يجوز لها إقامة مشروعات جديدة، ولا يسمح بتدفقات (أفقية) لرأس المال بين الفروع والشركات. هذا الضبط المتزايد بواسطة السوق market regulation للقرارات الاقتصادية الجارية يتيح لمخططي المركز تركيز جهودهم وطاقاتهم المحدودة علي التخطيط طويل الأجل. "تستكمل filled out" القرارات التي مركزيا بالأساليب اللامركزية في اتخاذ القرار.

غير أن علاقات السوق وحدها لا تعمل علي تحقيق الخطة: توفر محاولات المركز نقل المهام غير المهيأة للتعامل معها إلي غيره، يتيح للمشروعات فرصة استخدام سلطات اتخاذ القرار المكتسبة حديثا علي نحو لا يتفق مع مصلحة المجتمع. ولكي يتحقق هذا "الاستكمال" للقرارات المركزية، لابد من ضبط مؤسسات السوق (بطريقة غير مباشرة). تستند قدرة الدولة علي التأثير في قرارات المشروعات التي تعمل بصورة مستقلة إلي الوظيفة البرامترية للأسعار (استقلالها عن المصالح الخاصة). يمكن التأثير في الأسعار (بواسطة الضرائب مثلا) للتأثير في حساب المشروعات للربح والخسارة علي النحو الذي يتفق مع الأولويات الاجتماعية، أي ترجمة الأولويات المحددة مركزيا إلي قيود (ميزانية) فعالة.

غير أن عمل الأسعار المتلاعب بها كمتغيرات، كخيوط يشدها المركز وتستجيب لها المشروعات كالدمى (Kornai, 1993) هو بالتحديد ما لا يمكن افتراضه سلفا. تقتضي قوة الدفع التي يوفرها إدخال علاقات السوق للحركة الاقتصادية، إعادة تخصيص رأس المال أفقيا horizontal reallocation وضبط الدولة له سوف يهزم الغاية من إصلاحات اللامركزية. إن زيادة كبيرة في قيود الميزانية ستكون أملا فارغا، إذا ما اقترن اتساع مجال المبادرة بفرض قيود لا تتفق مع اللامركزية، باعتبارها سوقنة marketization. إن لامركزية قرارات الاستثمار الجارية تقتضي إدخال أسواق المال.

إن استمرار قيد الميزانية الرخو، حتى بعد تحقيق قدر معتبر من اللامركزية، يعزز التوتر المتأصل بين دور الدولة الممثل (الفاعل agent) المحايد للمجتمع، ودورها العملي باعتبارها طرف من الأطراف المتفاعلة في الحياة الاقتصادية (وإن يكن الطرف الضخم بصورة غير عادية، صاحب



الموارد الكبيرة والقوي). التمييز بين هذين الدورين، ناشئ عن حدود عمومية الدولة state's universality، بمعنى أنها ليست ذلك البائع الالراسي بالمزاد، الذي لديه المعلومات الكاملة، والتي تراقب مجتمعا بأسره، مكونا من أفراد يسهل ضبطهم آليا. النتيجة، تضارب بين الوظيفة ومحدودية القدرات والموارد المتاحة. إن تصور أن ضبط أنشطة تخضع لنظام ضبط أسهل من ضبطها المباشر، لا بد أن يبني علي تصور قصور هذا النمط (آلية السوق) باعتبار صندوق أسود black box يعطي مخرجا معينا لأي مُدخل معطي. إذا أردنا صياغة الحجة بلغة مشكلة العلاقة بين الرئيس والمرءوس / الأصيل والوكيل، نقول: لأن الدولة كمدير لا تملك القدرات الدافعية والمعلوماتية لمراقبة موظفيها (المشروعات) علي النحو وبالشدّة المطلوبة لن تكون وكيلا agent جيدا عن المجتمع، الأصيل في النهاية. اقتراح لامركزية قرارات الاستثمار والإبقاء علي الملكية العامة يجمع بين الأسوأ في العالمين: المشروعات حرة في انتهاج سلوك غير مسئول والسعي إلي تحقيق كسب خاص، لأنها تعلم أن الدولة تتحمل المسؤولية في النهاية، وتأتي لإنقاذها.

يتضح من هذه الآراء المبرر لدفاع بروس ولاسكي (1989) عن "اشتراكية السوق بالمعني الدقيق"، "اقتصاد أصبح اقتصادا نقديا monetarized economy حقا، يقدم كل المنافع كسلع" (1989). الفرق الوحيد بين اشتراكية السوق والنظام الرأسمالي، هو أنه في ظل الأولي وسائل الإنتاج ليست مملوكة ملكية خاصة، غير أن المشروعات تمارس حقوقا جوهرية كثيرة، وتحتفظ الدولة بمكانة الأصيل / المدير the principle ويتمثل عنصر الملكية العامة في فرض ضريبة عامة علي رأس المال. ولا نحتاج إلي خيال واسع لتصور فرض ذات مخطط الضريبة علي رأس المال في النظام الرأسمالي. يبدو أن بروس ولاسكي، باختزالهما الاشتراكية إلي نوع من الرأسمالية المعدلة، قد تجاهلا طبيعة المشاكل التي كثيرا ما واجهتها إستراتيجيات اليسار.

لا يشعر كل اشتراكي السوق بأنهم مضطرين إلي التسليم بوجهة النظر المؤيدة للنظام الرأسمالي.

تستخدم بعض النماذج الحديثة، كنموذج روم Roomer (1944) ويونكر Yonkers، استخداما أكثر صراحة حجة كانت مضمرة في المناقشة

السابقة، ونعني الفرص التي أتاحها فصل الملكية عن الرقابة (الإدارة) control (القيام بدور المنظم entrepreneurship) كما هو موجود في النظام الرأسمالي المعاصر. إذا كان يمكن جعل الشركات الرأسمالية تعمل من أجل مساهميتها، فلماذا لا يمكن أن يحل المجتمع ممثلاً في الدولة محل المساهمين؟.

غير أن هذا الاقتراح يستند إلى تصور خاطئ للطبيعة المحددة لهذا الفصل. إنه يتجاهل حقيقة أن فصل الملكية عن الإدارة / الرقابة، في حد ذاته، لا يطبق بصورة عامة ومطلقة: الملاك (الأصلاء principes) لا زالوا إلى حد ما في حاجة إلى أن يكونوا قادرين على مراقبة المراقبين (مديري الشركة والموظفين) حتى وإن اقتصر الهدف على الحصول على دخل رأس المال وهو بالتحدي، المشكلة التي سبقت مناقشتها. وفي هذا الخصوص، يؤدي الحائزون لنصيب كبير من رأس المال ووظيفة جوهرية، هي مراقبة مديري الشركات، وإعلان المعلومات المتعلقة بأداء وإدارة الأعمال (البزینس) وسوف تتخفض أسعار الأسهم استجابة لأرقام مخيبة للآمال، وهذا يجعل زيادة الشركة لرأسمالها أكثر صعوبة. يتوقف حل مشكلة العلاقة بين الأصل والوكيل في ظل النظام الرأسمالي إلى حد كبير على تركيز حقوق الملكية وما يقترن به من حضور قوي للمصالح الخاصة. لن يكون لدى المساهمين المشتتين دوافع كافية لمراقبة أداء المديرين. غير أنه لا توجد في هيكل الدولة مصالح قوية بالقدر الكافي لأداء دور الأصل / المدير الفعال principle effective. لدى المساهمين في النظام الرأسمالي الوسائل الكافية لمراقبة المراقبين، التي سوف يكون على الدولة الاشتراكية الاستغناء عنهم.

قد يرد على هذه الحجة، بدورها، بأنه يمكن محاكاة الترتيبات المالية الرأسمالية تماماً، بإقامة مؤسسات وسيطة تتصرف كرئيس للمديرين principle of manager، ووكيل agent عن الدولة. هذه الحجة لا تكون معقولة، إلا إذا اعتمدنا على التصور النيوكلاسيكي الأجادي الجانب لمشكلة العلاقة بين الرئيس والمرءوس، فنركز على الحوافز incentives، بدلاً من التركيز على العلاقات المتبادلة بين العوامل الدافعية والعوامل المعلوماتية، كما لخصناها فيما تقدم (Adam & Devine, 1996, 1997). ولهذا السبب، يمكن التقدم على طريق اشتراكية السوق بـ "اصطفاف الفاعلين lining up"

ورتبوا علي النحو الذي يجعل لديهم الحافز المناسب الذي يجعلهم يستجيبون له آليا، وإلا كان إنشاء مؤسسات وسيطة مجرد ترحيل للمشكلة، وقد يمثل خطوة أخرى نحو انحلال الهيكل التنظيمي لاشتراكية السوق.

النقطة الرئيسة التي نخرج بها من المناقشة المتقدمة، هي أن قبول اشتراكيي السوق، السوق باعتباره المنظم الملائم للتفاعل الإنساني، يجبرهم علي قبول العقلانية التي يفرضها علي الفاعلين. هذا يحبط محاولات إعادة إدخال عقلانية اجتماعية حقيقية social rationality، لأنها سرعان ما تبدو كتقطيع لأوصال قوي السوق بدلا من أن تكون تدخلا مفيدا.

لا يمكن أن يضبط السوق الاقتصاد في غياب الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج والمنافسة والأسعار النقدية وتعظيم الربح (McNally, 1993). القضية التي فشل اشتراكيو السوق في مواجهتها، هي قضية المغزى الاجتماعي لعقلانية السوق والضبط والمنافسة. واصل فون ميزيس وهايك التمسك بنظرتهم الفيتشية fetishized view للسوق حتى نهايتها المنطقية، وهي "ما أن تقوم الأسواق بضبط التفاعل الاجتماعي، حتى تفرض عقلانيتها الخاصة اللا- اجتماعية a-social rationality والتوسعية. وبناء علي ذلك، لا يكاد يكون هناك مجالا للتدخل، ولا حتي لتخطيط عملية، عندما نجرد من وسائل وأدوات السيطرة الأساسية، ونصر علي رفض النضال لاستعادتها. هذا الرفض هو مساهمة اشتراكيي السوق في النظرية الاشتراكية.

لا تكتسب نماذج اشتراكية السوق مظهر القابلية للتطبيق إلا بالاستناد إلي التفسير النيوكلاسيكي لعمليات السوق، الذي ينكر في الواقع وجود منافسة حقيقية بين أشخاص حقيقيين، وضبط حقيقي لشئون البشر بواسطة أسواق فوضوية anarchic markets. يعتمد الدفاع عن منافسة السوق والضبط باعتباره من عناصر المجتمع الاشتراكي، اعتمادا كبيرا علي تجريدهما من خصائصهما الجوهرية، وبالتالي يصبح كل شيء ممكنا، إذا ما "اصطف lined up" الفاعلون ورتبوا علي النحو الملائم، كل بالحوافز التي تجعله يستجيب آليا لتعظيم تفضيلاته المحددة سلفا.

تعمل الأسواق كصناديق سوداء black boxes، يمكن استخدامها كأدوات تقنية لتحقيق أهداف اجتماعية. ما تخفيه النظرية النيوكلاسيكية عن الأنظار هو أن علاقات السوق هي أشكال لعلاقات رأس المال الاجتماعي، وتميل إلي نزع الطابع المؤسسي ما أن تختفي شروط إخضاعها للرقابة الاجتماعية.



بدلاً من أن تفرغ النظرية النمساوية مقولتي الفاعل agency والمنافسة من مضمونيهما، حتى يمكنها أن تجعلهما مناسبتين لأي مخطط اجتماعي درست الفاعل في وضع يكون فيه الفاعلون مرتبطين بعلاقات شراء وبيع. ومن المفيد علمياً، خدمة لهدف النظرية الاشتراكية، قراءة ما قدمه هايك من تفسير للاغتراب باعتباره عملية اجتماعية، لا باعتباره حالة خالية من الألم condition anodyne، خالية من المنافسة والاعتراب. إذا كانت المنافسة والاعتراب حالتين لا تتطويان علي تناقض تناحري، لكفانا انتظار بائع المزداد الوالراسي متخفياً في صورة منظر السوق الاشتراكي، ليحدد الخير الاجتماعي ومخطط تحقيقه. تحول النزعة الذاتية المتطرفة دون عودة هذا الخيار، خيار استعادة النزعة الموضوعية. إن ما يريده اشتراكيو السوق هو استعادة الاستقلالية وتحديد المصير الذاتي بعد تخليهم منذ وقت طويل عن شروطها الأولية الأساسية. يقتضي ترسيخ الأسواق إجراءات مختلفة اختلافها كلياً عن تلك التي يفترضها اشتراكيو السوق. إذا افترضنا أن التفاعل الإنساني يحتاج إلي أن يضبط بالأسواق، باعتبارها البديل الوحيد للتخطيط التراتبي، فإننا سوف نواجه منطق السوقنة الذي لا يرحم.

## ٥- ضد ضبط السوق

كل هذا لا يعني أن هايك قدم وصفاً مناسباً لما تفعله الأسواق فعلاً وما لا تفعله. حجة النظرية النمساوية ضد اشتراكية السوق القائمة علي افتراض حاجة العلاقات الاجتماعية لضبط السوق حجة قوية بقدر ما هي إشكالية للغاية. " لا ينفصل نقد ميزس - هايك استناداً إلي معيار الحساب (الاقتصادي) criterion of calculation عن نظرية للحياة الاقتصادية التي يقوم عليها، وهي نظرية تركز علي نزعة فردية منهجية شديدة التطرف وتفتقر إلي الاتساق خارج إطار هذه النظرية " (McNally، 1993). وهذا يتفق مع ملاحظتي السابقة، أنه لا يفترض أن يضبط السوق ما يسبب التناقضات ويشعل شرارة اتجاهات الأزمة المميزة لمجتمعات السوق. ومع التسليم بالنزعة الذاتية المتطرفة للنظرية النمساوية، لا تأخذ بعين الاعتبار التعارض المحتمل بين المتطلبات الاجتماعية الوظيفية لإعادة الإنتاج (عبر- التاريخ trans-historical) من جهة، وانفصال الأفراد، كل منهم عن الآخر وعن وسائل الإنتاج من خلال السوق من جهة أخرى. تحل السوق في

الحقيقة مشكلة تشتت المعرفة الجوهرية. المناقسة الحقيقية بين الأفراد (البشر الفاعلين وليس المعظمين للمنفعة utility - maximizers) هي حالة طبيعية وليست هي ذاتها محصلة صراع اجتماعي.

ومن ثم، يكون فهم هايك للفاعل agency في مجتمع السوق فهما خاطئا. الإطار المؤسسي لاقتصاد سوق حر، كما حدده النمساويون في غاية التخلف. وبالرغم من أن المدرسة النمساوية كرست إهتمامها بالوظائف التي يؤديها الاطار القانوني والنقدي لاقتصاد السوق، لم تضيف شيئا لما يمكن اعتباره وصفا للشروط المؤسسية الأولية لاقتصاد السوق. إن ما ينقصها، هو إدراك أن السوق الحر ذاته هو أصلا " عملية مؤسسية instituted process " (Polanyi, 1985)، وإن تكن عملية تتناقض مع طبيعتها الاجتماعية، ولهذا، تتوسع باستمرار حتى تقوض شروطها المؤسسية الأولية.

وبصراحة ينبغي رفض النزعة الذاتية المتطرفة التي بني عليها صرح النظرية النمساوية. وهذا ما سنتناوله بصورة أفضل تحت عنوانين: الدافع والمعلومات. أولا، ليس السلوك التنافسي النابع من المصلحة الذاتية الموجه إلي تحقيق المكسب الفردي ليس ميلا طبيعيا، بل نمط من التفاعل الاجتماعي، لن يوجد أبدا في صورة نقية أو غير ملطفة. حساب المنفعة utilitarian calculus غير ملائم للوصول إلي وصف سلوك الفاعلين في التبادل، ليس فقط لأن الفاعلين ليسوا حساسين للمنفعة ومعظمين دائما لها وإنما لأن عمل مجتمع السوق اليومي يعتمد أساسا علي وجود قدر معتبر من " الثقة "، ومن المدخلات الأخلاقية moral inputs.

ثانيا، لا يقتضي رفض إيستمولوجيا ذات نزعة وضعية ساذجة، تأييد نزعة ذاتية متطرفة ولا ينبغي أن يقودنا إلي النظر إلي الأسواق باعتبارها أسلوبا ملائما للتعامل مع مشكلة المعلومات.

وكما يزعم هودجسون Hodgson (1988) علي تحومقنع، يعتمد الفاعلون محدودي المعرفة بالضرورة علي المؤسسات الاجتماعية في تشكيل إطار تصوري يمكنهم من معالجة معطيات الحواس الخام، ثم يستخدمون ما حصلوا عليه من معلومات في القيام بعمل ذي مغزى، وهذا صحيح، بصرف النظر عن طبيعة المعلومات. وثمة ملاحظة بسيطة، هناك قدر كبير من المعلومات التي يحتمل أن تكون مهمة ليست بطبيعتها ضمنية أو غير واضحة، وهذا لا يعني أنها متاحة بسهولة، بل قد تكون قابلة للتشفير والنقل

إذا ما توفرت الترتيبات الاجتماعية الملائمة. فضلا عن أن المعرفة التي لا يمكن توصيلها خطابيا discursively communicated، تعتبر عادة مهارة.

وقد لا يكون نقل المهارة بالاتصال اللفظي وحده ممكنا، ولكن هذا لا يحول دون توصيل طريقة اكتساب المهارة. تفيد هذه الآراء في لفت انتباهنا إلي أن المعرفة ليست بالدرجة الأولى صفة من صفات الأفراد، بل ناتج اجتماعي (Wainwright.1999). وبإعادة المعرفة والمعلومات من مجال تبادل الأفراد المستقل إلي مستوي المجتمع، أي إذا أعدنا لهما طابعهما الاجتماعي وأعدنا تسييسهما repoliticized، فإننا نكون في وضع يمكننا من بحث العلاقة المعقدة بين المعرفة والتنسيق coordination والسلطة. نخلص من هذا إلي أن طاقات الناس الدافعية والمعرفية يبنيا المجتمع، وترتبط ارتباطا لا ينفصم بالسياق الاجتماعي، الذي يجدون أنفسهم فيه.

تضع هذه الملاحظات الأولية الأساس لاستكشاف التناقض بين متطلبات الإنتاج والشكل الذي ينظم به، إذ يتوقف ما ينسب إلي ضبط السوق من مزايا واتساق إلي حد كبير علي أن الناس بطبيعتهم متنافسون منعزلون عن بعضهم البعض. لابد أن نستنتج من هذا أن المعرفة والمعلومات هما إلي حد كبير نتيجة، وليستا مبررا لتنظيم الإنتاج الاجتماعي بالسوق. كانت هذه النظرة الثاقبة

كما زعم آدمان Adman وديفين Devine - جوهر مساهمة ضب Dobb (1955,1997) الذي أهمل في الجدل حول الحساب الاشتراكي socialist calculation. توصل ضب (1955) في استكشافه للمشكلة الاقتصادية، من منظور ديناميكي أيضا، إلي نتيجة مختلفة عن تلك التي توصل إليها هايك. فقد زعم - ضد إدعاء النظرية النمساوية أن جهاز الثمن يظهر وينقل كل المعلومات الملائمة - أن فشل السوق في أن يأخذ في الاعتبار (والأسعار في أن تعكس) علاقات الاعتماد المتبادل الديناميكية يجعله غير ملائم للقيام بالتخصيص الرشيد. rational allocation وبعبارة أخرى، أكد ضب اللايقين الناشئ عن التفتت وعدم التنسيق في صنع القرار بدلا من اللايقين النابع من " الطبيعة الموضوعية للأشياء " (1995). ليس اللايقين نتيجة لعيوب معرفية فطرية في الأفراد بل نتيجة للأشكال الرأسمالية للتنظيم الاجتماعي. آليات الثمن آليات تنسيق ضعيفة لأن الأسعار لا تحتوي



علي كل المعلومات الملائمة. ولهذا استنتج ضب الحاجة إلى إحلال التنسيق السابق ex ante coordination محل التنسيق اللاحق ex post بالتخطيط المركزي، خاصة فيما يتعلق بتخصيص الاستثمار. ولسوء الحظ أن هذا المطلب - دفاعا عن التخطيط المركزي، باعتباره البديل المناسب لعجز جهاز الثمن عن تسجيل " التنبؤ بالأحداث القادمة، لم يتحقق بعد " (1955) - يشير إلى الارتداد إلى افتراض أن المعلومات متاحة موضوعيا، وإلى الفشل في تقدير نقد النظرية النمساوية لهذا الافتراض.

وبمثل هذه الروح استعاد أو نيل O'Neill اعتراضات ماركسية كلاسيكية مفيدة علي ضبط السوق، مستخدما لغة المعلومات والتنسيق والاتصالات. آلية السوق قاصرة، في رأيه، عن توصيل كل المعلومات المناسبة إلى الأفراد المناسبين، لأن هؤلاء الأفراد متنافسون، ولهم في معظم الأحوال مصلحة في إخفاء المعلومات المتعلقة بمشاريعهم عن بعضهم البعض. السوق يعوق نقل المعلومات بدلا من التمكين من نقلها. بالإضافة إلى أن ضبط السوق، بسماحه للتصرف الفردي وحده بتعزيز المصالح الفردية، يشل محاولات التنسيق الجماعي، عندما يملك كل المشاركين المعلومات المناسبة. فضلا عن أن مفهوم هايك " للمعلومات المناسبة " مفهوم بالغ الضيق. فهو من جهة لا يشمل إلا المعلومات الكمية - الأسعار تختلف فقط من حيث البعد الكمي. إن كون مستهلكي الصفيح ليسوا في حاجة إلى معرفة لماذا وكيف أصبح الصفيح أكثر ندرة لا يمكن تبرير تعميمه والادعاء بأن كل المعلومات فيما عدا تلك التي تجسدها أسعار السوق لا لزوم لها بالنسب للجميع. أيا كان ما قد تشمله " المعلومات المناسبة relevant information "، فهي لا تشمل بالتأكيد المعلومات التي يحتاجها متابعة مشروعات لا تهدف إلى تحقيق مكسب شخصي. ما تقوله الأسعار قليل، وإن كانت تقول لنا شيئا عن الآثار البيئية للإنتاج، لا يترجم السخط الأخلاقي إلى إشارات سوق. وبالرغم من أن هذا يأخذنا بعيدا عن إرسال الفعال functional transmission للمعلومات، تمنع الأسواق بالتأكيد توصيل النظريات التي تستخدم في مسح الهويات الراسخة والفاعلين العاديين الذين لهم أهمية جوهرية بالنسبة لأي جهد تغييري، وتشوه هذه النظريات. تخفي اقتصادات السوق فعلا الطابع القهري للعلاقات الاجتماعية التي تقوم عليها (Ollman, 1998). الشيء الوحيد المناسب البارز الذي يتفوق فيه السوق، هو

نقل المعلومات التي تتعلق بالاستهلاك دون أي معلومات عن النتائج الاجتماعية التي تترتب عليه.

بالرغم من أن النقد النمساوي لاشتراكية السوق، قد أوضح بجلاء معني ودلالات العقلانية التوسعية expansive rationality التي يفرضها ضبط السوق، لم يأخذ في الاعتبار، لماذا تكون هذه العقلانية التفكيكية dissociating rationality في صراع دائم مع أصولها الاجتماعية والسياسية، ولماذا تعتمد إعادة إنتاج اقتصاد تبادل السوق المعمم علي سلسلة من المؤسسات لمحاصرة مظاهر هذا التناقض المختلفة ومهاجمتها. يثبت هذا القصور، مبالغة هايك في مدي لاعقلانية أي قرار حكومي لم يصمم لتشجيع المنافسة وتقوية نظام سوق حر، وأنه سوف يكون لاعقلانيا بالضرورة، ويؤدي إلي الفساد. لقد أثبتت السوق دائما أن قدرتها الحافزة catallaxy ملموسة، وأقل مراوغة بكثير مما تصور هايك أننا نعتقد. غير أن السوق ليس بالتأكيد طيعا بالقدر الذي ظل يفترضه، لوقت طويل، جانب كبير من التراث الاشتراكي، وعلي الأخص الاشتراكية الديموقراطية. والفكرة الرئيسية التي ينبغي أن نتبناها من أفكار هايك هي في اعتقادي: أنه لكي ينظر إلي قوي السوق، ولكي تعمل باعتبارها السبب الرئيسي للرفاهية الاجتماعية، لا يمكن تقليصها كما نشاء دون إلحاق الضرر بنتائجها المفيدة المفترضة. يعني موقف فون ميزس وهايك: إدعاء أنه إذا حرم لنظام الرأسمالي من أي من أسسه (سوق رأس المال) سوف يتوقف عن العمل.

إن كل ما يقوله لنا النقد النمساوي لاشتراكية السوق هو: أو لا، كيف سيعمل النظام الرأسمالي لو أنه كان نظاما متسقا للضبط، أي إذا لم يتسبب تفكيك العلاقات بين البشر في مجموعة من التناقضات. ثانيا، لماذا سيعمل النظام بأقل من نصف كفاءته بكثير، إذا جعلناه يقف علي ساق واحدة (اقتراح اشتراكية السوق). غير أن هذا سوف يكون إشكاليا فقط إذا سلمنا بأن البشر مخلوقات محدودة القدرات وعاجزة (من حيث القدرات الدافعية والمعرفية) لدرجة أنهم لن يكونوا قادرين أبدا علي إدارة شئونهم المشتركة علي نحو معقول.

تقوم حجتي ضد كل من اشتراكية السوق والنظام الرأسمالي، إذن، علي تقدير كل من المنطق الكلي totalizing logic لقوي السوق، وضبط السوق باعتبارهما يحدثان تناقضا أساسيا بين شروط الإنتاج الاجتماعية والسياسية

وتنظيمه (المفكك للعلاقات الاجتماعية)، أي أنها تقوم علي فهم متكامل لمنافسة السوق والضبط، باعتبارهما محصلة وسياق الصراع الطبقي وموضوعه. أدرك نقد اشتراكية السوق العنصر الأول، ولم تدرك اشتراكية السوق أيا منهما. تتشكل قوِي السوق من خلال تباين الأشكال الاقتصادية والسياسية، غير أن عقلانية هذه القوي أدت إلي تدمير متواصل لشروطها الأولية المؤسسية غير الاقتصادية. هذا قد يبدو كما لو كنت أحاول التوفيق بين وجهتي نظر لا يمكن التوفيق بينهما. قد يكون الرد المحتمل أن كلا من السوقين مؤسسة اجتماعية، ويمكن، باعتباره كذلك، ضبطه واستخدامه لما فيه خير المجتمع، أو أن الأفراد بطبيعتهم، متنافسون منعزلون عن بعضهم البعض، وأن السيطرة الجماعية وهمية من حيث المبدأ ولا يمكنك الجمع بينهما. غير أن المشكلة من منظور اشتراكي هي بالتحديد فقدان حرية تقرير المصير الذاتي والسيطرة. الاغتراب وفقدان حرية تقرير المصير الذاتي عمليتان اجتماعيتان وعلاقات صراع، وليستا شرطين مفترضين.

تشارك اشتراكية السوق، الاشتراكية الديموقراطية، في التصور الخاطئ للأبعاد الاجتماعية والسياسية باعتبارها أبعادا خارجية بالنسبة لقوي اقتصاد السوق ومتحدة بها (وليست داخلية في تكوينها). إن فهم الطبيعة ذات الوجهين، والمتناقضة لضبط السوق أساسي لتقييم مناسب لمحنة دولة الرعاية الاجتماعية الغربية، وللسياسة الاشتراكية الديموقراطية.

يبدو أن الجدل حول أزمة دولة الرعاية الاجتماعية يوازن ما بين تصورات لعدم قابليتها للحياة أساسا fundamental unsustainability والهجوم المباشر عليها frontal attack والاستنزاف الهامشي التدريجي في مواجهة تخندقها القوي. وفي الحقيقة، لم يكن ممكنا أن توجد الرأسمالية المتقدمة، دون وجود جهاز دولة معقد يقوم بالوظائف الكثيرة التي يؤديها وسوف ينهار فوراً نظام السوق الحر تحت وطأة تناقضاته، ومن جهة أخرى، من الخطأ الجسيم أن نزع "أن الصعوبات التي عانت منها الإدارة الاقتصادية القومية لدولة الرعاية الاجتماعية الكينزية ومؤسساتها، كانت نتيجة اضطرابات مؤقتة أو خارجية"، وليست متجذرة في عيوب مفاهيم الحوكمة governance، والقدرة علي القيادة، التي تقوم عليها تلك المؤسسات. لقد أدرك أوف (Offe 1984)، مثلاً، التناقض في هذه العبارة: "أزمة الإدارة crisis of crisis management". لا يمكن أن تعيش الرأسمالية



المتقدمة بدولة رعاية اجتماعية أو بدونها، بالمعني المادي لهذه العبارة. تخدم الاشتراكية الديمقراطية نفسها، إذ تعتقد أن المجال السياسي مفتوح، وغير متحيز ويمكن الاستيلاء عليه، واستخدامه للتحكم في حركة النظام الرأسمالي. كان لإعتقاد أن الدولة بطبيعتها أداة ملائمة لتحقيق الطموحات الاشتراكية ضد عمل اقتصاد السوق ("الساسة ضد الأسواق") خطوة قوية علي الفكر الاشتراكي الديمقراطي. لقد عزز الإيمان بقدرات مؤسسات الدولة التراتبية علي التنسيق، نزعته البنائية constructivism [البنائية اتجاه في علم الاجتماع يري أن "المجتمع هو نتاج بششري"] Oxford Dictionary, 1998, p609 المترجم].

بحثنا دون جدوى عن القيود المفروضة علي جهود التغيير الاشتراكية الديمقراطية فلم نجد غير رفض تحدي العلاقة بين الأشكال السياسية والاقتصادية وإعادة بنائها.

ونقول مرة أخرى، ليس هناك سببا لإنكار المكاسب المهمة التي حققتها الأحزاب الاشتراكية الديمقراطية البرلمانية في "الصراع الطبقي الديمقراطي". غير أن عيوب إستراتيجية الاعتماد علي الدولة الرأسمالية لتحقيق برنامجها التحريري، أي مواطن القصور في "دولة الهندسة الاجتماعية" قد برزت بقوة في العقود الأخيرة. هذه بالتأكيد هي أزمة الاشتراكية.

يسعى الأنصار المعاصرون لاشتراكية السوق - لحرصهم علي القطيعة مع الدولتية statism الاشتراكية الديمقراطية - إلي محاكاة بنية الخطاب النيوليبرالي "بمراوغة الدولة" (Pierson 1995)، ويقدمون لنا اقتصادا غير ميسر depoliticized إلي حد كبير "في بنيته عنصر اشتراكي built-in" كبديل لقيادة تكنوقراطية لدولة الرعاية الاجتماعية.

هكذا، وقعت نظرية السوق الاشتراكي - كما بيننا - في شرك بحث لا ينتهي عن مدخل لمشكلات علاقة الأصل / الرئيس بالوكيل / المرءوس وتشديد قيود الميزانية. إن ما تفتقر إليه هذه النظرية دائما، هو إدراك أن اقتصاد السوق اقتصاد سياسي، ويعاد تسييسه باستمرار. ليس خيار تحدي وصفات الليبرالية الجديدة علي أساس شروطها المضللة، خيارا قابلا للحياة. الاستدلال القائم علي ثنائيات النظرية الليبرالية يعادل رفض المشاركة في

إعادة بناء العلاقة بين السياسي والاقتصادي. وهذا لا يؤدي إلا إلى إعاقة وإجهاض جهود التحرير والتغيير الحقيقي.

أصبح واضحاً أن اشتراكية السوق، هي شكل مختلف من أشكال الاشتراكية الديمقراطية أي اقتصاد مختلط mixed economy من الأسواق والتراتبيات (Panitch, 1986). كان بيرسون قوي الحجة، عندما زعم أن أقصى ما يمكننا الحصول عليه من تبني مشروع السوق الاشتراكي هو نوع من رأسمالية الرعاية الاجتماعية welfare capitalism. وهذا هو أيضاً المعنى الوحيد لإمكان أن تمثل اشتراكية السوق " اشتراكية عملية ". " ثمة سخريّة هنا. نموذج اشتراكية السوق يؤيد بشدة " الاشتراكية في دولة - قومية واحدة ". كان يغذي الاهتمام باشتراكية السوق، ما يبدو من استحالة انتهاج إستراتيجية اشتراكية أو اشتراكية ديمقراطية على أساس قومي (...). لقد كان من الصعب للغاية القول بأن الاشتراكيين وجدوا أنفسهم مضطرين أن يتعلموا حب السوق "

ظلت اشتراكية السوق حبيسة شرك الثنائيات الزائفة للنظرية الليبرالية. السؤال الرئيسي الذي يواجه الاشتراكية إذن، هو كيف تتجنب الوقوع في الشراك الليبرالية التي أو جزأ الحديث عنها فيما تقدم، وكيف نتجاوز ثنائياتها الزائفة. بداية، كيف نرد على تحدي نوف Nove: " هناك روابط أفقية (أسواق)، وروابط رأسية (تراتبية hierarchy)، ما هو البعد الآخر الموجود ؟. " (1983) وبصيغة مختلفة لهذا السؤال، تحمل الإجابة، بصورة أو بأخرى:

أي نوع من الاتحادات associations يدخل فيها الناس لا تتصاع لعقلانية تفكيرك مسبق prior dissociation لعلاقاتهم ؟ أي أشكال الاتحاد غير - التراتبية سوف تتحدى ضبط السوق ؟ نجد الآن، غير السوق والتخطيط، اتحادات حكم ذاتي ديمقراطية. لا ينبغي النظر إلى التحول الاشتراكي socialization باعتباره اتحاداً لأفراد مفكرين ومغتربين، بل إلغاء أفراد اجتماعيين يمتلكون الشروط الأولية لحكمهم الذاتي، لعقلانية السوق المفروضة عليهم.

بينما فيما تقدم كيف حاولت نظرية اشتراكية السوق تسخير الضغوط من أجل لامركزية سلطات اتخاذ القرار من خلال نزع الطابع السياسي depoliticization للاقتصاد بإدخال المزيد والمزيد من آليات السوق.

أفضل الطرق الواعدة للتعامل مع العيوب الملازمة لسلطات التنسيق والرقابة لهياكل الدولة المركزية، أي التعامل مع عجز الدولة عن أن تكون وكيلا ملائما للمجتمع، هو النضال من أجل نقل سلطة الدولة إلي جماعات ديموقراطية في المجتمع المدني. قدم بروس Brus، قبل أن يستسلم للنزعة الليبرالية في كتابين (1973.1975) مفتاحين تجريبيين لفرص تحقيق اللامركزية، والمقرطة بدلا من السوقنة. قد يتمخض عن هذا، فكرة تعدد المصالح المنخرطة مباشرة في التجديد الديموقراطي لاستخدام موارد المجتمع الرئيسية. قدم بروس في هذه الكتابات تصورا لتحويل ملكية وسائل الإنتاج إلي ملكية مجتمعية socialization، باعتبارها عملية process، هذا يجعلنا نفترض أنه أيا كانت نقطة البداية، علي المجتمع في كل الأوقات أن يقوي و/ أو أن يجدد قبضته علي تخصيص الموارد الإنتاجية. لأنه لا توجد ببساطة في الواقع فاعليات agents أو آليات قادرة علي التصرف أو العمل نيابة عن المجتمع: تفويض الفاعلية، سوف يفضي إلي إلغائها.

لا توجد المصلحة الاجتماعية قبل التعبير عنها، وتصورها تصور ذومعني، لا في هياكل الدولة الغفل anonymous، ولا في آليات اليد الخفية التي يزعمون أنها تضمن التناغم بين المصالح الجزئية والمصالح العامة. أيا كان المجال المنفصل عن الآخر [ الاقتصاد / السياسة م. ]، الذي تكون السلطة والقهر، قد انتقلت إليه، ينبغي في النهاية، أن يتحقق الحكم الذاتي في المجتمع المدني، لأن قصر جهود التحرير علي مجال أو آخر، يعني بالتحديد عزل مجالات معينة من الحياة الاجتماعية، فلا تصلها هذه الجهود.

(ولابد هنا من توخي الحذر الشديد: مرة أخرى، لا ينبغي النظر إلي المجتمع المدني باعتباره الساحة الشهيرة لما بعد - الماركسية - post-marxism، حيث يمكن لأي شيء أن يحدث، لأن المحددات determinants قد استبعدت. (إلي أين ؟، تؤثر في ماذا ؟)، والفاعل agency طليق (لكنه بلا هدف). أنا هنا، أقرر حالة، مكان locus الحكم الذاتي. " المجتمع المدني وليس الدولة، ولا المشروع الاقتصادي، المكان الذي يتحقق فيه الحكم الذاتي. " (Devine, 1991)

غير أن منظور بروس بقي غامضا، لأنه لم يتمكن من التخلص من الوصفات المغشوشة، التي تجعل أجزاء من المجتمع تعمل لصالح الكل،



بسبب عجزه عن تصور أن تكون الديمقراطية شيئاً آخر غير كونها أساساً ظاهرة سياسية في جوهرها.

وكما ألمح بلاكبيرن (Blackburn, 1991)، الذي لم يصل حتى بفكرته الرئيسية إلى نهايتها المنطقية، إلى أن ما بين "العقل الواحد single mind" والعقل المنعزل، نكتشف تلاقي العقول. تمكنا هذه الملاحظة من التغلب على عيوب النظريات الاشتراكية التي تقدم صوراً مختلفة لعلاقة الدولة بالسوق كرد فعل لجوانب الضعف التي يجدها بعضها في البعض الآخر. لسوء الحظ أن إلسون (Elson, 1988) اختارت هذه الفكرة لتستخدمها ضد اشتراكية السوق. ولأنها تسلم بأن التنسيق coordination تقوم به عادة "يدياً ثالثة" لشبكات غير رسمية وعلاقات، كبديل حقيقي لكل من السوق (يد خفية) والبيروقراطية (يد مرئية)، فإنها تقترح "اشتراكية السوق market of the socialization". ولسوء الحظ، يبدو أن إلسون قد تراجعت عن النتائج الكاملة لتحليلها (MacNelly, 1993). الدافع الرئيسي لتمسكها بضبط السوق هو أنه لا يمكن الاستغناء عن الوظيفتين المعلوماتية والتنسيقية لأسعار السوق. الأسعار تمكنا من الاختيار والمعلومات التي تقدمها لنا قد تكون غير كافية وتحتاج إلى إضافة، ولكننا، في نفس الوقت، لسنا في غنى عنها. ليست هناك حاجة إلى النضال من أجل إلغاء السوق، طالما أنه يمكننا أن نجعلها اشتراكية socialized، ومن اقتراحات إلسون لتحقيق هذه الغاية علانية عمليات تكوين الثمن price formation عن طريق إنشاء هيئات عامة تكشف كل أنواع المتصلة بهذا الموضوع وتوفير إمكانية الوصول مجاناً إلى شبكات المعلومات. الضبط الاجتماعي هو قضية شفافية وليس قضية تخطيط مسبق قائم على معرفة مركزية centralized knowledge.

نجد لوينرايت (Wainwright, 1994) تأكيداً مماثلاً على جماعية socialization المعلومات والمعرفة، في كتابها الذي كرسه لإبداع سياسة تحريرية للمعرفة، أي لاكتشاف "طرق لجعل معرفة السوق معرفة اجتماعية" (1984). وهي في معارضتها لمفهوم دولة الهندسة الاجتماعية social engineering الوضعي للمعرفة بعد الحرب العالمية من جهة ولافتراض هايك أن المعرفة العملية غير المنظمة هي خاصية فردية

وادعاؤه أن الأسعار التي يولدها السوق تتقل كل المعرفة اللازمة، تلخص نظريته للمعرفة باعتبارها نتاج اجتماعي، وتفتح أفقا للتغيير الاجتماعي.

" اليد الثالثة " عند وينبرايت هي علاقات اجتماعية، لا هي سوق، ولا هي خطة، ولا هي نتاج اعتباطي لنشاط فرد، ولا هي من تصميم سلطة مركزية تعرف كل شيء. " (1994)

وبناء على ذلك، تعني السيطرة المجتمعية socialization والمقرطة democratization " بناء تحالف بين المؤسسات العامة واتحادات مستقلة " (1994).

بصرف النظر عن اختلاف الموقفين اختلافا جوهريا عن الموقف المؤيد للسوق الاشتراكي، لا يزال هناك إحساس بالارتباك فيما يتعلق بالشروط الأولية الواقعية للحكم الذاتي، لأنه ليس واضحا تماما ما إذا كان هذان الموقفان قد تخلصا من تلك السمات المحددة لمجتمعات السوق المسؤولة عن فردنة individualization وخصخصة المعرفة والتنسيق المجتمعي socialized coordination. يفترض توفير شروط إخضاع السوق للتنسيق المجتمعي المقترح ، بدلا من جعلها موضوعا للبحث. الاعتراف المهم بالطابع الاجتماعي لضبط السوق (الغائب عن فكر نظرية السوق الاشتراكي)، قد يقودنا إلى الطريق إلى التنظير لبديل اشتراكي، ولسوء الحظ أن التنظير وحده لا يفعل الكثير في هذا الخصوص. ضبط السوق يمتزج دائما بشيء آخر. (Hodgson,1988) ، إنه " طريق ثالث a third way " فهو في حاجة دائما إلى مدخلات اجتماعية جديدة لا تولدها قوى السوق ذاتها. غير أن المشكلة هي أن ميول السوق التوسعية جعلت افئذاتها الدائم علي قوى السوق متعذرا بصورة واضحة.. إن الاعتماد أكثر من اللازم علي مفاهيم كثيرا ما تفتقر إلى التحديد كـ " السيطرة المجتمعية socialization " تنطوي علي خطر الانتهاء بحماية الرأسمالية من نفسها.

يصوغ بـتـلـر Butler المسألة من منظور مشابه لمنظور وينبرايت علي النحو التالي: " الحس المجتمعي هو ذاته نتيجة لسبب (...) يستحضر الاشتراكيون رؤية مبهرة، ويؤكدونها ضد عالم يفتقر إلي الشروط العملية الأساسية لقابليتها للتطبيق. " (1995)

ليس المقصود بهذه الملاحظات الأخيرة بحال، التقليل من الأهمية الحيوية لجعل المعلومات والمعرفة اجتماعية، بل مجرد الإلحاح علي أنها

ينبغي أن يكون تصورهما جزءاً لا يتجزأ من وضع " إطار للتغيير transformative framework " (Butler,1995) يربط كلا من المعرفة الشعبية والمتخصصة، والتفاهمات والمظالم بالقدرات الاجتماعية علي الوساطة agency. ليس هناك ما يدعوإلي تفضيل وسيط عقيم علي وسيط يفتقر إلي التوجيه. معرفة الأمور لا تكفي لتغييرها: يجب أن يمتلك الفاعلون الوسائل وأن يكونوا في وضع يمكنهم من التأثير في هذه المعرفة. يمكن أن يتحقق التغيير الديمقراطي لتنسيق وضبط التفاعل الاجتماعي فقط بفاعلين متحدين علي النحوالذي يمكنهم من ممارسة مجموعة كاملة من القدرات، وأن يتغلبوا علي العقبات التي تعترض طريقهم . إن توليد المعرفة وتوصيلها أساسي بالنسبة لهذه الجهود، غير أن النظرية لا يمكن أن تحل محل الممارسة.

## ٦ - الاتحادات ضد الرأسمالية

لا أدعي الانفراد بالنظرة الثاقبة التي تـري أن البحث عن بدائل اشتراكية، ينبغي أن يحتثنا علي أن نأخذ بعين الاعتبار مزايا أشكال الاتحاد الديمقراطي democratic association التي تتجاوز ثنائيات السوق والتراتبيات المألوفة. غير أن تقدم الهيمنة الرأسمالية المطرد الذي بلغ حد التسليم الشائع، بأن التراتبيات (الاتحادات / الجمعيات التراتبية hierarchic associations) هي البديل الوحيد للسوق يبرر إعادة طرح القضية. موضوع التجمع/ الاتحاد association ماثل في أعمال ماركس (وإنجلز) (أنظر: Schlechte,1982). وفهم ماركس للتحول الاشتراكي مشهور، لا يحتج إلي معالجة مستفيضة.

مع تقدم النظام الرأسمالي، واحتدام التناقض بين علاقات الإنتاج الظالمة وتطور القوي الإنتاجية تبلغ الطبقات العاملة درجة من الوعي تسمح لها بالتجمع في حزب، أو أن تستبدل تنظيم الإنتاج القائم باتحاد للمنتجين المباشرين. عندئذ لن تعود فوضى السوق، باعتباره علاقة الإنتاج الوحيدة، لتحكم الإنتاج، بل سوف ينظمه، ديموقراطياً، المنتجون أنفسهم، وفقاً لمبدأ الحاجة.

هناك أمران ينبغي أن نشير إليهما هنا: الأول، هو كما سبق أن أشرنا، كان أحد الموضوعات المتكررة في الأدبيات الماركسية، هو نوع من الإحباط لندرة تعليقات ماركس حول ما سوف يكون عليه شكل التنظيم الاشتراكي



للإنتاج علي مستوي مؤسسي أكثر تحديداً ، الأهم أنه يبدو أن وعي ماركس بدا ضئيلاً باحتمال تناقض الحكم الذاتي الديموقراطي مع التخطيط المركزي. والثاني، أن أكثر من قرن من التطور الرأسمالي قد فعل الكثير الذي يضع ثقة اشتراكيين كثيرين في محورية الطبقة العاملة كفاعل، صانع للتغيير.

بالرغم من أن لوم ماركس علي عدم تناو له لموضوعات كثيرة بأي قدر من التفصيل، لا يبدو أن صمته بالنسبة للنقطة الأولى كان يرتبط جزئياً علي الأقل بثقته في كل من الأغلبية العددية الوشيكة للبرولتاريا، وفي قدراتها علي تنظيم نفسها، ولم يعد أياً منهما مسلماً به الآن.

سنعرض في هذا القسم عدداً من مشاريع التحرير التي تسعى إلي مخاطبة هذه المشاكل. وبينما تحتفظ رؤية ماركس للاشتراكية بكل ما فيها من سموخ، تبقى لدلالاتها المؤسسية أهمية جوهرية بالنسبة للنظرية الاشتراكية (وبالطبع، دون أن ينشغل بتصميم أي مخططات مفصلة).

بالرغم من أن غياب ضمانات في التاريخ يلزمنا بأن نجعل فهمنا للتجمع/الاتحاد association والفاعل صانع التغيير، أكثر تعقيداً وتحديداً يبقى مع ذلك، تصور الطبقة العاملة باعتبارها تتكون من أو لك الذين يشتركون في المصالح المترتبة علي وضعهم التابع في التنظيم الاجتماعي للإنتاج أمراً لا غني عنه لأي مشروع اشتراكي، كما كان في أي وقت مضى.

تبني مشروع الديموقراطية التجمعية associative democracy مؤخرًا فكرة التجمع association، وهو يحاول وضع المبادئ العامة لإعادة تنظيم العلاقات الاجتماعية، في حين أنه يهدف إلي خلق الطبقة العاملة من موقعها المتميز في التراث الماركسي. ترجع نظرية الديموقراطية التجمعية إلي أفكار الاشتراكية النقابية guild socialism والتعديدين الإنجليز English pluralists (Hirst,1989)، وإن كانت قد حادت عنها بصورة أو بأخرى. كانت اشتراكية كول Cole النقابية معنية بإنقاذ التعددية الاجتماعية socialpluralism من النزعة الاختزالية الطبقيّة الماركسية، ولهذا أكدت قيمة التمثيل الوظيفي functional representation، بمعنى أنه يجب أن يكون هناك عدد من الجماعات المُمثلة المنتخبة، المستقلة عن بعضها بقدر عدد الوظائف الأساسية المتميزة المطلوب أدائها. (Cole,1920).

يقتضي التجمع الديموقراطي قدراً معيناً من التمثيل. غير أن هذا يكون

له مبرر إذا كان المطلوب تمثيل مصالح ترتبط بوظيفة لا بأشخاص. هذا يفسر كراهية كول الشديدة للمؤسسات النيابية للسياسة الليبرالية - الديمقراطية.

ثمة صعوبة تكمن في الدفاع عن التمثيل الوظيفي كأساس للتجمع، تلحق الضرر بكل من الاشتراكية النقابية والديموقراطية التجمعية / القائمة علي الجمعيات، وبالكثير من رؤاها الثاقبة المفيدة المتعلقة بتنظيم الديمقراطية الاشتراكية، لأن الوظائف تتحدد فقط بالنسبة لتنظيم اجتماعي محدد تاريخيا لإعادة الإنتاج. أعتقد أنه يستحيل شرح فكرة " الوظيفة " بمعزل عن المحافظة علي مجموعة من الأشكال الاجتماعية. وهذا يحول بداهة دون منظور تغيير حقيقي، ويضع قيودا شديدة علي الإمكانيات التحريرية للمقترحات الاشتراكية النقابية. واستباقا لإجابة محتملة، وإن لم تخل من الارتباك، نقول: أن الصعوبة لا يحلها اقتراح أن التجمع ينبغي أن يقوم علي الهياكل المتوقعة للمجتمع الاشتراكي المقبل، وأنه ينبغي تصور ما سوف يكون عليه شكل التمثيل الوظيفي.

إن تجاهل القيود التي يفرضها الحاضر، لن يجعل المجتمع الاشتراكي القادم أقرب منالا، وتخيله وحده (يوتوبيا منعزلة ليست قائمة علي أساس تحليل للتطور الاجتماعي) لا يمكن أن يشكل أساسا لتحدي المجتمع القائم. ببساطة، ليس للأفراد مصالح يمكن تمثيلها تمثيلا وظيفيا، لا في ظل الرأسمالية، ولا في ظل الاشتراكية.

تجنب الديمقراطية التجمعية بحذر كثرة استخدام مصطلح " وظيفة ". انتقد هرست Herst صراحة مذهب التمثيل الوظيفي، لأنه لم يدرك أنه يوجد ما يسمى بـ " التمثيل الحقيقي " التمثيل بطبيعته غير كامل imperfect، لأنه يستتبع قدرا من الاحلال substitution وإعادة البناء reconstruction. إن خطر التفكير الديمقراطي - الوظيفي كما يقول حرفيا، هو: " أنه يميل إلي النظر إلي بعض الجماعات الاجتماعية باعتبارها ثابتة. " ينظر إلي " المصالح " الأساسية المطلوب تمثيلها باعتبارها معطيات، علي افتراض أن النظام الأساسي للمجتمع ثابت لا يتغير. " (1990) إن انخراط المواطنين الطوعي الإيجابي ( ممارسة التصويت) في الجمعيات / الاتحادات المنظمة علي أساس تمثيل المصالح المشتركة، هو وحده الذي يمكنه أن يمنع وجود التراتبيات، وأن يضمن المساواة. غير أنه، حتى في أنسب الظروف، سوف

ينفر بعض الأفراد من المشاركة أحيانا، لذا يتعين أن يترك لهم الخيار في الخروج منها. ولهذا سوف يكون علي مشاريع إصلاح الجمعيات أن تكمل المؤسسات التمثيلية للديموقراطية الليبرالية بمؤسسات أخرى لا أن تستبدلها. سوف تقوم تكملة المؤسسات الديموقراطية الليبرالية بمؤسسات اتحادية-

ديموقراطية associative-democratic institutions علي دعامتين:

الأولي، قيام مبادرات طوعية كثيرة لإنشاء الجمعيات في المجتمع المدني، تحقق مصالح الأفراد علي نحو أفضل بالتحالف مع مواطنين آخرين يشتركون في هذه المصالح. تتم قدرات الفرد علي تقرير مصيره، عندما يشارك بإيجابية في ذات العمليات الاجتماعية التي تشكل حياته وتؤثر في مصالحه. السوق وصندوق الاقتراع أضعف من أن يكونا بديلين لذلك. والدعامة الثانية، تحويل المجتمع المدني إلي مجتمع عام publicization of civil-society بنقل السلطة العامة إليه وبتعددية الدولة plurality of the state. يُمكن هذا النقل لسلطة السيادة، الجمعيات من الحكم الذاتي. سوف يحقق هذان العنصران معا تسييس المجتمع المدني، ويتيحان بهذا إمكانية إخضاع تلك المصالح وهؤلاء الفاعلين actors، الذين يحميهم عادة التمييز الليبرالي الوهمي بين العام والخاص. لهذا السبب، ليست السياسة حكم المواطنين بواسطة هياكل الدولة الغفل anonymous البعيدة عنهم، بل إدارة المواطنين انفسهم المستمرة لشئونهم من خلال عمليات التفويض والاتصال المؤسسية. الديموقراطية الليبرالية البرلمانية تكملها الديموقراطية باعتبارها تشاورا deliberation وهذا يمكننا من بناء تصور مشترك للخير العام من أفكار متداخلة.

وبعبارة أخرى، أصبح التنسيق بين الأفراد اجتماعيا: أصبح إبلاغ المعلومات هادفا، وأهداف المواطنين ودوافعهم تتسق مع المصالح الاجتماعية، لأنهم شاركوا في صياغة خطاب تصورها discursive construction، سيحل تعزيز نزعة التعاون لتبادل المنافع، محل العيوب والمظالم المتأصلة في المنافسة، وانعدام التنسيق في صنع القرار. التنسيق القائم علي المشاركة يقوم علي التفويض التعددي علي الأولويات الاجتماعية". (Martel, 1992)

لا تحل مشكلتي علاقة الأصيل / الرئيس بالوكيل / المرءوس، وقيود الميزانية الرخوة soft budget constrains بإحالتها إلي جهاز مستقل،



يولد الشكوك وانعدام الثقة، بل بمشاركة من تتأثر مصالحهم في صنع القرار والمراقبة، وفرض الإجراءات. يهزم نزع الطابع السياسي للمجتمع المدني نفسه بنفسه، لأن الرأسمالية المتأخرة قد تسيست فعلا تسييسا كاملا فالرأسمالية المتأخرة مجتمع تنظيمي organizational society حيث تحل تراتبيات الشركات والحكومة محل ضبط السوق، وهي تستخدم أساسا في الربط بين المنظمات. ينتهي نزع الطابع السياسي depoliticization من خلال إدخال علاقات السوق عمليا بتسليم المجتمع لرأسمال الشركات corporate capital. يعني الاقتصاد السياسي للمشاركة associative political economy التصالح مع الحقائق الراهنة، بدلا من محاربة صورة بالية لرأسمالية السوق الحرة. يجري الجمع بين التسليم بالتنوع الذي لا يمكن اختزاله للمصالح والهويات، ومؤسسات تشجع خطاب التنسيق والتفأوض بينها، لتصبح مصالح جوهرية مشتركة: الليبرالية والاشتراكية يتصالحان. يصبح السؤال البارز إذن، هو " ما إذا كانت ديموقراطية المشاركة تحمي نفسها بفاعلية من الاتجاهات الإشكالية المتأصلة في هدف " إنقاذ تعقد المجتمع المدني من النزعة الاختزالية الاقتصادية economic reductionism بالتأكيد علي مصالح الناس المهمة بنفس القدر كمستهلكين ومرضي وطلبة وأعضاء لجان،.. الخ " (Schester, 1994)، والتي تشارك فيها الاشتراكية النقابية.

لا شك أن نظرية الديموقراطية التجمعية associative democracy شأنها شأن الاشتراكية النقابية، تقدم رؤى ثاقبة كثيرة لهياكل النشاط الجماعي الممكنة، وآليات وأدوات إستراتيجيات التحول الاشتراكي. والأهم، أنه سوف يكون من الظلم نقد الديموقراطية التجمعية لفشلها في إعادة النظر في تحديد الحدود الفاصلة بين الدولة والمجتمع المدني. فهذا بالتحديد هو ما تحاول أن تفعله: إنها تميز نفسها صراحة عن الاشتراكية الديموقراطية واشتراكية السوق، وأيضا عن تيار النزعة الجمهورية المدنية civic republicanism الذي أصبح موضوعة الآن. ويعاب علي الأخيرة، تمجيدها للمشاركة السياسية والفضيلة المدنية، في غياب إدراك أن مؤسسات الرأسمالية المعاصرة لا تتفق تماما مع التمييز الليبرالي بين العام والخاص، ومتورطة بشدة في المجال الاقتصادي " الخاص ".

لم يتضح بعد ما إذا كان تصور نظرية الديموقراطية التجمعية للأشكال المكونة للمجتمع الرأسمالي وفرص تغييره تصورا مرضيا. إنها قد تتجاوز

تلك النظريات التي تسلم بالحاجة إلى ضبط السوق بالتأكيد علي الأهمية الجوهرية لإعادة بناء الروابط بين اقتصاد السوق والمجتمع المدني والدولة. ولكن حقيقة أن هذا الثلاثي التقليدي لا يزال يستخدم في حد ذاته - بمعنى أن اقتصاد السوق لا يحل في المقام الأول باعتباره مجموعة من الأشكال الاجتماعية، وأن الدولة لا يمكن تنظيرها علي نحو ملائم منفصلة عن المجتمع ذاته، وأن " المجتمع المدني " لا يزال يصور باعتباره المجال المميز الوسيط لفاعل ولتفاعل غير مقيد نسبيا - يدل علي عجز هذه النظرية عن إدراك كيف تقيد تجزئة المجتمع إلي أجزاء منعزلة عن بعضها compartmentalization الجهود التجمعية، وتخلق المشاكل لتحقيق مجتمع ديموقراطي حقيقي يحكم نفسه بنفسه. وبعبارة أخرى، إنها فشلت في تقديم تفسير مقنع لاختلاف الحكم الذاتي عن الديموقراطية الليبرالية.

لا تزال الديموقراطية التجمعية غافلة عن مظالم المجتمع المدني. ومع التسليم باللامساواة المركزة (غير - المركبة) في توزيع مجموعة من الموارد (المال والسلطة والمعرفة والمعلومات والقدرات الاتصالية والقدرات التنظيمية) المميز للمجتمعات المدنية الموجودة حاليا، هناك خطر واضح من أن تنظيم المجتمع المدني من خلال الجمعيات التطوعية، وتحول سيادة الدولة إلي سيادة متعددة pluralization of state sovereignty قد يفضي إلي تسليم السلطة العامة إلي أقوى المصالح الجزئية أو الخاصة، وقد تكون النتيجة: " ديموقراطية الأقوى، ومن أجله، في ظل ما تبقى من الدولة residual-state " (Amin,1996)، لأن المجتمع المدني " ساحة للصراع الاجتماعي ". وسوف تنعكس اللامساواة بين الأطراف المتصارعة في الفرص المتاحة للمباريات التجمعية وفي نتائجها.

إمكانية " أقلمة regionalization " رأس المال " [تحوله إلي رأس مال إقليمي. م] أمر جوهري بالنسبة للبرنامج التجمعي - الديموقراطي، ولكن يصعب تصوره دون إجراء إصلاحات أكثر راديكالية بكثير. من الإصلاحات المقترحة، المصممة لمنع خيارات خروج رأس المال. يتساءل ستريك Streek (ربما علي غير ما نتوقع) عما إذا كانت الديموقراطية التجمعية قادرة علي " إستعادة مجتمع سياسي كامل وظيفيا له حدود، وقادر علي وقف الهروب exodus من السياسة الديموقراطية ومن الالتزامات الاجتماعية الجماعية " (1995). أيا كانت مكانة مفهوم الرأسمالية المتأخرة، لا يمكن أن

تشمل التغييرات، التي يفترض أنه أحاط بها إلغاء منافسة السوق بواسطة هياكل تنظيمية. الحضور القوي للمنظمات والمؤسسات السياسية لا يمثل قطيعة كيفية في التطور الرأسمالي أو معه. لم تصبح الرأسمالية مسيسة بدخولها طورها " المتأخر " الحالي، إنها لم تتطابق أبداً في أي وقت من الأوقات مع نموذج النظرية الليبرالية وكانت سياسية منذ بدايتها ذاتها. هكذا، تتبع مقترحات تعدد سيادة الدولة من تصور إشكالي لشكل ودور الدولة.

لا يمكن أن تكون الدولة راعياً لمشروعات تغييرية transformative projects، إنها المجال الذي ينبغي أن تعمل فيه هذه المشروعات، كما تكون موضوعاً لها ( " في الدولة، وضد الدولة " ).

ليس ما ندعوا إليه هو دولة " نحيلة a lean state "، بل ندعوا إلى مقرطة الدولة، أو بالأحرى إعادة بناء العلاقات بين الدولة والمجتمع علي أسس ديموقراطية. ويرى أمين أن " ما نحتاج إليه هو مد ديموقراطي أكثر اتساعاً " (1996)، عناصره الرئيسية هي إعادة صياغة أساسية للضمانات الدستورية والقانونية الليبرالية، ومقرطة عميقة للدولة، وتحويل ملكية رأس المال والرقابة عليه إلى ملكية ورقابة اجتماعية، ودعم المشاركة في عمليات اتخاذ القرار من خلال الجمعيات.

فشلت الديموقراطية - التجمعية في إدراك أن الحدود الفاصلة بين الدولة والمجتمع هي محصلة وسياق وموضوع الصراع الاجتماعي أي الصراع الطبقي. إن إدراك هذا، يجعل مهمتها أيسر. يمكنها أن تكون " مرنة soft في التعامل مع الرأسمالية " (Levine, 1995)، دون التكرار لعودها التغييرية والتحريرية، لأن مصالح أو هويات يمكنها أن تشارك بحرية بخطابها في تصور الأهداف الاجتماعية وهذه سوف تتعكس علي الأولي بنفس الدرجة تقريباً. يطلب منظر الديموقراطية - التجمعية ببساطة من المواطن أكثر (بالتحديد أن يصبح المواطن حاكماً لنفسه self-governing) مما يطلبه منظر النزعة الجمهوريّة المدنية أو منظرو المجتمع المحلي (أن يكون مواطناً فاضلاً، مشاركاً)، ولكنه لا يوفر له أدوات أفضل لتحقيق ذلك.

الديموقراطية - التجمعية تفتقر إلى أي مبدأ تغيير حقيقي، ولذا فهي أساساً " سياسة هوية politics of identity "، ومشكلتها الأساسية أنها جعلت



من الهويات ظواهر طبيعية. ينبغي أن يمد أي مشروع تحريري قيمة التعددية وأن يشجع علي تبنيها، ولكن من المشكوك فيه أن يكون أفضل السبل لتقدم التعددية، هو دمج كل ما نلاحظه من هويات ومصالح معا، علي اعتبار أنها جميعا وعلي قدم المساواة مكونة ومؤسسة للمجتمع الرأسمالي.

وإذ تبذل الديمقراطية - التجمعية كل ما في وسعها لتجنب الوقوع في شرك النزعة الجوهرية الوظيفية functionalist-essentialism ترتكب خطأ " المبالغة في أهمية دور الفاعل agency ".

" يفتر المرءوسون إلي الفاعلية agency. هذا ما يجعلهم مرءوسين. " (Heftler,1997)

إن إنكار أن للصراع محاور أساسية في الاختلافات اللانهائية التي نلاحظها، يعني طمس مشكلة المنطق المنطومي systemic logic لقوي السوق برمتها. عندئذ يمكن أن تكون السياسة التحريرية قادرة علي إعطاء كل مصلحة الوزن الذي تستحقه، بدلا من غلبة مصلحة علي مصلحة أخرى. وتجرد الرأسمالية من اختلافها النوعي differentia specifica التاريخي ويمكن تغيير التنظيم الاجتماعي إذا أردنا (إذا أراد المنظر). وبعبارة أخرى، يعتمد افتراض وجود استمرارية بين الديمقراطية الليبرالية والديموقراطية الاشتراكية علي الفصل النظري بين مجالات المجتمع، وأن ننسب إليها الاستقلالية autonomy.

يفترض تصور السياسة التحريرية كامتداد صريح للديموقراطية، إمكانية فك الارتباط بين العنصر الديمقراطي في الديمقراطية الليبرالية والعنصر الرأسمالي، ونقله إلي باقي المجتمع. غير أن هذا بالتحديد هو ما لا يمكن عمله، كما زعم وود (Wood,1986,1995). الديمقراطية في ظل النظام الرأسمالي، هي بالتأكيد مكسب للمقاومة الشعبية، ولكنها تمثل في نفس الوقت قيда علي الديمقراطية، وهي متورطة إلي حد بعيد في إعادة إنتاج العلاقات الاجتماعية الرأسمالية، من خلال إخفائها لخصخصة السلطة، وتجريدها من طابعها السياسي de-politicization.

يمكن تجنب الوقوع في شرك النزعة الوظيفية، فقط، بالتأكيد علي بناء المجتمع من خلال صراع طبقي مفتوح حتى النهاية (وجود العمل " داخل " راس المال وضده " )، لا بأن ينسب إلي السياسة منطلقا مستقلا، قد يفيد عندئذ

في تحدي البنية التي تستند إليها الديمقراطية، أي بأن نفرض لا تحددًا بلا بنية unstructured indeterminacy (ديموقراطية راديكالية radical democracy) علي هياكل متشينة reified structures (الاقتصاد). سوف يؤدي اختيار الطريق الأخير إلي تفسيرات غير مرضية لاختلاف الديمقراطية الاشتراكية عن الديمقراطية الرأسمالية. " الديمقراطية " مفهوم علي درجة عالية من اللاتحدد / غير محدد، ولهذا، لابد أن تكون خصوصية الديمقراطية الاشتراكية واضحة تمامًا. ينبغي أن تكون بصورة البحث، شروط الحكم الذاتي الديمقراطي بواسطة الجمعيات. وكما يعلن كتاب وود Wood " الديمقراطية ضد الرأسمالية "، الديمقراطية والرأسمالية نقيضان، فينبغي أن يكون النضال الديمقراطي الحقيقي نضالاً ضد الرأسمالية، وليس محاولة لاستكمال مؤسسات الديمقراطية الليبرالية. ليست فقط " أكثر ديمقراطية " من الرأسمالية، التي تحظى بديموقراطية برلمانية، بل ينبغي أن تكون ديمقراطية من نوع مختلف، استخداماً للمؤسسات المميزة للديموقراطية الليبرالية محدود للغاية.

يمكن اعتبار التراث الاشتراكي بأكمله محاولات لفهم ما يميز الديمقراطية الاشتراكية، هذا أحد أهم معانيه. وإن كانت قد عنت حتى الآن بإظهار بعض عيوبها، فقد يكون من حماقة رفضها ببساطة باعتبارها معيبة وغير ملائمة، وأن أشرع في تقديم تصوري للطبيعة الخاصة للسياسة الاشتراكية، استناداً إلي مفهوم نظري خالص للنظام الرأسمالي، أي تصور منفصل عن الطريقة التي شكّلت بها هذه الأشكال المختلفة للمقاومة تطوره، لأن قضية قدرات النظام الرأسمالي الإدماجية integrative والانتقائية co-opting، والتغيرية transformative لأنماط الفاعلين، قضية تاريخية. إن تنظيرنا للاشتراكية يحتاج إذن، إلي تطوير صياغة تصورنا لتباين قدرة أشكال التنظيم الاشتراكية المختلفة علي التغيير. ولما كانت مناقشة الأشكال التنظيمية المختلفة، حتى ولو بطريقة سطحية، مستحيلة بداهة، في الحيز المتاح في هذه الورقة، سوف نركز هنا علي بعض الرؤى الثاقبة المأخوذة عن النظرية الشيوعية، وهي رؤى ثاقبة أهملت إهمالاً شديداً ولم تمثل بشكل مناسب في التراث الاشتراكي.

بقدر ما تنبذ نظريات المجالس council الشيوعية [المجالس العمالية مثلاً م.] هاجس " التخطيم smashing "، ومعاداة " نزعة التدرج

gradualism"، تقترح تصحيحات قيمة للإستراتيجيات التي سبقت مناقشتها بتركيز الاهتمام علي شروط التغيير الاجتماعي والحكم الذاتي الديمقراطي بواسطة الجمعيات. "الهاجس" لا يزال موجودا في مؤلف ماتيك Mattick (1978)

الذي بدا أحيانا أنه يعتقد أن أي نشاط تحريري لا ينسجم مع أشكال معينة للمجالس، ولا يهدف بوعي إلي تحقيق تغيير شامل للنظام الاجتماعي لابد أن يقع في مصيدة هياكل النظام الرأسمالي.

والدلالة الضمنية الاستثنائية لهذا، والتي تتناقض مع الحدس، هي أنه يمكن أن يقال أن للعناصر الفاعلة الهدامة أهمية إذا أدت إلي الإطاحة بالنظام الرأسمالي. غير أن النظام الرأسمالي ليس نظاما مغلقا ولا يمكن أن يكون كذلك: لقوي السوق منطق منظومي، ولكن تكونها من خلال الصراع يمنحها الهشاشة vulnerability المتأصلة فيها، والانفتاح معا، المطلوبين لاستيعاب مدخلات اجتماعية جديدة في ظل هذه الاتجاهات التوسعية. القول بأن التحول الاشتراكي عملية (كما أنه علاقة صراعية relation of struggle) وافترض أن هذه العملية تبدأ فقط بعد نقطة بداية معينة تحددها الميكانيزمات النظرية metatheoretically defined لا يفيدنا كثيرا، فلا معنى لإرجاء تحديد الفاعل صانع التغيير إلي يوم قيام الثورة.

الإسهام القيم لشبوعية المجالس كما أفهمها، هو رسم الخطوط العامة لما سوف يكون عليه شكل تنظيم المصالح التطبيقية في جمعيات تستعيد السيطرة علي الشروط العملية للإنتاج، وبهذا تعطي لنفسها وظائف كانت حكرا علي المجتمع السياسي political community. ديموقراطية تجمعية ولكن، علي أرض أكثر صلابة وخصوبة. وطالما أن الرأسمالية ليست "نظاما اقتصاديا" فقط فإن تغيير النظام الرأسمالي، يعني أيضا، تغيير السياسة، باعتبارها (تاريخيا ومفهوميا) الوجه الآخر لاقتصاد السوق التنافسي، الذي يفصل الناس بعضهم عن بعض وعن وسائل الإنتاج).

السياسة باعتبارها فصلا عاما public adjudication منظما (مؤسسيا) في تنازع مصالح متعارضة لن تزول أبداً. ولكن عندما لا تعود هذه التعارضات والخلافات، تخص مباشرة توزيع فرص حياة الأفراد، فإنها لا تؤدي إلي تعارض أساسي في المصالح كالذي نجده في المجتمع



الرأسمالي. عندئذ تظهر تعددية حقيقية، وإمكانية الفصل في النزاعات adjudication والتسويق بوسائل أخرى غير (التهديد) القسر والمنافسة.

إن تعزيز ثقافة - مضادة counter-culture للتضامن والتعاون، معادية لتنافسية وتناحر المجتمع الرأسمالي، ترتبط إذن ارتباطاً لا انفصام له ببرنامج ديموقراطية المجالس council democracy.

كان شيوعيو المجالس ضد نزعة الدولية الثانية المادية الدوجماطية، فقد كانوا معنيين بإعادة توحيد النظرية والممارسة بإعطاء الجوانب غير المادية ("الروحية") "الواعية" الوزن الذي تستحقه.

التواصل بين أنواع المعرفة المناسبة مشروط بوجود أنماط تفاعل غير تنافسية وغير تراتبية. إن ما نجده، هو أن عدداً معتبراً من العناصر التي اصطلح علي تسميتها إطار التغيير، قد أضحت الآن مترابطة علي نحو منظم. تظهر بعض هذه الاعتبارات أيضاً في تنظير الديموقراطية الاشتراكية، الذي قدمه دفاين (Devine, 1988, 1991)، أنظر أيضاً: (Adamaman & Devine, 1996, 1997). وبمناسبة تصديده لقضية اشتراكية السوق، رد علي تحدي نوف Nove علي النحو التالي: "لا يوجد بعد آخر.. ليس هناك ما يوجب أن تكون الصلات الرأسية vertical links صلات تراتبية ياي معني تسلطي authoritarian، ولا ما يوجب أن تكون الصلات الأفقية مستندة إلي قوي السوق، فكلاهما يمكن أن يقوم علي التنسيق التفاوضي negotiated coordination" (1988).

شرع دفاين في وضع نموذج لتخطيط ديموقراطي تشاركي يواجه نقد اشتراكية السوق، ومن ثم يتجنب الارتداد إلي الدفاع عن التخطيط المركزي. المبدأ الأساسي للحكم الذاتي هو: "أن القرارات والمسئولية عن تنفيذها ينبغي أن يتحملها أو لك الذين يتأثرون بها." (1988) وبالتالي، ينبغي تصور الملكية الاجتماعية باعتبارها "ملكية أو لك الذين يتأثرون باستخدام الأصول assets التي نحن بصددتها" Adman & Devine, 1997.

السبيل الوحيد للخروج من أزمة الوكالة crisis of agency (أي الوعي المؤلم باستحالة التفويض الدائم للوكيل، الذي ابتليت به الاشتراكية، هو تجمع/ اتحاد association الأفراد الذين يشتركون في المصالح في جمعيات للحكم الذاتي. يشارك كل الذين تأثرت مصالحهم في عمليات تسويق عن طريق التفاوض المؤسسي (هيئات التنسيق من خلال التفاوض تتخذ من

خلالها قرارات تخصيص الموارد الإنتاجية بصورة تعاوانية. ينبغي أن تتخذ قرارات الاستثمار علي أكثر المستويات لامركزية بما يتفق مع مبدأ إدخال كل المصالح التي تتأثر بالقرار في صنعه.

لا يستبعد هذا التصور الخطابي discursive construction " الهرمي " للمصالح الاجتماعية استخدام آليات السوق. تفكيك مفهوم السوق، إلي مبادلات وقوي السوق، يشير إلي الطريق إلي فهم دقيق لكيفية خروج آثار تفاعلات - التبادل exchange-interactions بين الأفراد عن سيطرتهم وشروط ذلك (أي اختلاف الرأسمالية التاريخي النوعي differentia specifica، منطقتها المنطومي). تشير "مبادلات السوق" في نظرية دفاين إلي معاملات بين منتجين ومستخدمي سلع وخدمات علي أساس هيكل إنتاج معين، بينما تدل قوي السوق علي غياب التنسيق المسبق ex - ante بين القرارات المتعلقة بتغيير الطاقة الإنتاجية، أي إمتداد تنسيق السوق إلي قرارات الاستثمار. تصبح مبادلات السوق قوي السوق، بتعزيز السيطرة عليها أو التنبؤ بها، إذا امتد تنسيق السوق إلي قرارات الاستثمار. " ينسق تبادل السوق market exchange إذن استخدام الطاقة الإنتاجية الموجودة، ولكن التغييرات في هيكل الطاقة الإنتاجية تكون محل تفاوض وتنسيق مسبق بين من يتأثرون بها. " (Adaman&Devine,1997) تتنافس وحدات الإنتاج علي العميل في غياب أي محاولة لتنسيق مسبق. إنها تحدد أسعارا تساوي متوسط التكلفة في الأجل الطويل تشمل تكاليف العمل والضرائب علي رأس المال التي تحدد مركزيا، وتكاليف المدخلات المشتراة. لا تمنع مبادلات السوق قوي السوق من تقرير إحداث تغييرات في تخصيص الأصول الإنتاجية وهو امتياز أصحاب المصالح التي تتأثر بها، والمشاركة في هيئات التنسيق بالتفاوض، ولديها للقيام بهذه المهمة مصادر المعلومات المختلفة، الكمية والكيفية.

هناك ثلاثة أنواع من المعلومات الكمية والكيفية متاحة: النوع " الأول المعلومات المحاسبية عن أداء كل مشروع، ولدها استخدامها لطاقتها الموجودة(أي تبادل السوق by market exchange)

والثاني، تقديرات للتغيرات المتوقعة في الطلب، أو في التكاليف بالنسبة للأنشطة القائمة. والثالث، تقديرات الطلب المتوقع والتكاليف بالنسبة للنواتج المحتمل أو الابتكارات العملية process innovation " (المرجع السابق)

يضاف إلي ذلك، نوعان من المعلومات الكيفية " تقدمهما المصالح المشاركون في عمليات التنسيق الذي يتم بالتفاوض ض: " الأول، أحكام عن أسباب تباين أداء المشروعات. والثاني، آراء أو لئك الذين تأثروا في الوضع الاقتصادي والاجتماعي السائد في المجتمعات المحلية والمناطق التي قد لا يحدث فيها استثمار disinvestment وأو لويات التوزيع الإقليمي للاستثمار الذي يتفق عليه من خلال العملية السياسية الديمقراطية وهموم أصحاب المصالح الأخرى الممثلة " (المرجع السابق)

لم يأخذ هذا الموجز للتخطيط القائم على المشاركة participatory planning في الاعتبار كلا مصدري نقص المعرفة الذين حددناهما فيما تقدم. وهو وإن كان يقدر كل التقدير آراء ضب Dobb الثاقبة في عدم كفاءة التنظيم الاجتماعي الذي يفتت المجتمع إلي أجزاء صغيرة متنافرة وما يصاحب ذلك من خصخصة للمعلومات، لا يعتمد على افتراضات غير مبررة لموضوعية المعرفة المتاحة لتبرير التخطيط المركزي البيروقراطي كبديل بل ينشئ مؤسسات لتوليد المعرفة واكتشافها والتعبير عنها وتوصيلها اجتماعيا. تضمن المشاركة الواسعة في عمليات التفاوض التعاوني cooperative negotiation، تعميما لوظيفة الاكتشاف، ابتداء من المنظم كما تتصوره المدرسة النمساوية حتى كل من تتأثر مصالحهم بتلك العمليات. ويصبح التنسيق عملا اجتماعيا صريحا، ومن ثم يكون قادرا علي حل كثير من المشاكل المعلوماتية والدافعية motivational التي كانت تعتبر غير قابلة للحل في ظل ترتيبات أخرى.

بقيت مع ذلك، في اقتراح دفاين Devine بعض المشاكل والإلتباسات ليس من بينها بأي حال من الأحوال، الاعتراض الذي أثاره بلاكيرن Blackburn أن " إذا كان يمكن مراقبة الاقتصاد الحديث المعقد الذي ينتج ملايين المنتجات، فإن المطالبة بأن يكون محل " تفاؤ ض " إيجابي مطلب فعال " (1991). هذا التعليق كما لا حظ دفاين وآدمان لا يمكن إلا أن يكون ناتجا عن فشل في تقدير الفارق الأساسي بين قوي السوق (التي يمكن استبدالها بالتخطيط القائم على المشاركة) ومبادلات السوق. وأكثر من هذا أن ما أو ضحه دفاين بجلاء، أننا إذا أردنا أن لا تحكمنا قوي السوق، فالخيار الوحيد هو أن نجدد باستمرار السيطرة علي تطور، عن طريق المشاركة الديمقراطية في تخطيط تخصيص واستخدام موارده الرئيسية. وهذا يحتاج



فعلا الوقت والجهد والموارد (ولكنه ليس بالضرورة أكثر مما ينفق علي حل مشاكل المعاملات في الرأسمالية المتقدمة)

ثمة مسألة أخرى، أثارها بلاكبيرن، تبدو أكثر أهمية: كيف تحسم الخلافات التي لا حل لها؟ وأيضا، كيف تحدد قواعد التنسيق التفاوضي ومن الذي يحددها؟ هذه الأمور لا يمكن بطبيعة الحال أن تكون محصلة لعمليات تنسيق تفاوضي. وهذا لا يظهر حقيقة في نموذج دفاين كمشكلة لأنه تصور وجود الترتيبات المؤسسية للتشاور والتفاوض إلي جانب مؤسسات تمثيلية قائمة علي اتخاذ القرار بالأغلبية. غير أن هذا التعايش قد يؤدي فعلا إلي تناقضات مهمة، وغياب تنظير واضح لهذه المسائل. إن التهوين من شأن هذه الصعوبات قد يكون مرتبطا بالتقليل من شأن الدور التكويني constitutive role للمجال السياسي. يبدو أن هناك فكرة مترددة، تري أن تغيير الاقتصاد مهمة أشد إلحاحا (من بعض النواحي) وجوهرية من تغيير المؤسسات السياسية.

يبدو أن مقاومة تصفية ما بعد - الماركسية للمقولات الاقتصادية تكون إلى حد ما بالتمسك بنموذج الأساس - البنية الفوقية، لعلاقة الاقتصاد بالسياسة. ومن هنا، ربما كان هناك تناقضا بين ما أظهره دفاين من خيال راديكالي عن إمكانات التغيير الاقتصادي، والإستراتيجيات السياسية المترددة التي يسعى إلي أن تتضمنها. " (Callinicos, 1993) هناك، علي سبيل المثال بعض التعارض بين تأكيد " أن المجتمع المدني، وليس الدولة أو المشروع هو المكان الذي يتحقق فيه الحكم الذاتي: (Devine, 1991)، وبين المطالبة بأنه ينبغي تصور الديمقراطية القائمة علي المشاركة باعتبارها عملية تفاعل وتفاوض قائمة علي علاقة ذات طريق - ثلاثي بين الهيئات التمثيلية المنتجة وهياكل الدول الإدارية وجماعات الحم الذاتي self-government groups داخل المجتمع المدني. " (المرجع السابق)

وبعبارة أخرى، لم يقدم دفاين بيانا مقنعا تماما لأي العناصر يدخل في تكوين قوي السوق.

وقد يترتب علي ذلك، التقليل من أهمية مجالات التحول والتغيير الاشتراكي. يناظر الإهمال النسبي لشكل السياسة، غياب تصور واضح لضبط السوق وقوي السوق، باعتبارهما سياق وموضوع ومحصلة الصراع الاجتماعي المنظم قانونا. يجب تصور إمكان منع سوق عمل من أن يؤدي

إلى تنافس تنافسي، قد يعرض درجة التراضي العالية، التي يتطلبها عمل مؤسسات التنسيق التفأو ضي علي نحو مرض للخطر. إن إقتراح وضع حد أدنى للدخل خطوة هامة في الاتجاه الصحيح. ولكن هنا، يطفو مرة أخرى علي السطح التناقض بين وظائف السوق الضابطة markets regulatory functions، وقابليته للتحويل الاشتراكي. يحقق دخل أساسي في أحسن الأحوال جزءا من نصف المهمة التي نواجهها. إنه يجعل تخصيص الدخل مستقلا نسبيا عن أداء العمل المأجور (تصفية السلعة decommodification) ولكن هذا لن يجعل مشكلة إمكانية تخصيص العمل قابلة للتعامل معها بما يتفق مع معايير محددة اجتماعيا، دون التضحية باستقلالية الفرد.

ليست لدي إجابات حقيقية عن هذه المسألة المعقدة، ولكن ثمة نقطة ترتبط بها تستحق الاهتمام. المشكلة الأساسية أن تحرير الإنسان من ضغوط سوق العمل، وضمان استمرار الإنتاج في نفس الوقت، يتطلب درجة عالية من الثقة. والرغبة في التعاون في إجراءات التواصل communication والتفأو ض. هذا يعود بنا فورا إلى مشكلة السلطة السياسية الأولى المشرفة علي عمليات التفأو ض، وقد يبدو أنه سوف يكون علينا الارتداد إلى النزعة الدستورية الليبرالية liberal constitutionalism، لتجنب الممارسات الاستبدادية. غير أن خيار الدخل الأساسي قد برهن مثلا، علي أن الحقوق المقننة دستوريا ليست في حاجة إلى أن تتخذ شكلا ليبراليا.

فضلا عن أن التحويل إلى الاشتراكية socialization يمكن أن يتسع اتساعا نوعيا بتوفير ضروريات الحياة مجانا. قد لا تكون فكرة الاقتصاد الطبيعي والحساب العيني calculation in kind مفيدة كثيرا في تحقيق معظم الأهداف، ولكنها في اعتقادي ممكنة التطبيق لتوفير هذه المجموعة ذات الأهمية الحيوية من السلع. (أنظر: Mandel, 1999, Dobb, 1955). حتى أكثر أصحاب النزعة الذاتية حماسا، لا يمكنهم إنكار أن حاجات البشر تراتبية وأنه يمكن تحديد التراتبيات المناسبة للإمداد بالسلع التي تلبي الحاجات الأساسية للجميع، تحديدا دقيقا دون إثارة نزاع. ونأمل أن يؤدي ضمان إشباع الحاجات الأساسية إلى تخفيف الاعتماد الاجتماعي المتبادل عن طريق التنسيق القائم علي التفاوض، وسوف يثبت أنه إجراء فعال في التعامل مع المسائل المثيرة للنزاع. ليس المقصود بهذه الملاحظات اقتراح ترتيبات مؤسسية، بل تأكيد أن تحرير الفرد وجماعية socialization (إلغاء

الخصخصة (de-privatization) الاعتماد المتبادل، يعزز كل منهما الآخر، وأنه ينبغي مواصلة النضال من أجلهما باعتبارهما وجهان لذات العملية: ليس هدف الاشتراكية التنشئة الاجتماعية socialization للفرد بقدر ما هو شخصنة personalization المجتمع. " (Mandel,1986).

يفسر ما وجدناه من النواقص أيضا ، الافتقار إلى منظور لكيفية تحقيق الاشتراكية. لقد أكد دفاين مرارا علي أهمية العنصر المغير element transformative الذي يحتويه نموذج، لكنه ميز في نفس الوقت " بين ديناميات إحداث التغيير transformatory dynamics الذي يتضمنه النموذج وعملية الانتقال من النظام، الرأسمالي القائم والمجتمعات الدولتية إلى المجتمع القائم علي هذا النموذج " (Devine,1988). هذا التمييز يعني الفصل بين الإصلاح والثورة، بين الإستراتيجية والدولة - الغاية end-state، التي فعلت الكثير لإحباط الطموحات الاشتراكية. وبالرغم من كل أوجه الشبه بين هذا الفصل وبين نموذج دفاين وفكر شيوعية المجالس، فإن هذا الانفصال غائب غيابا ملحوظا عن هذا الفكر. التفكير القائم علي النماذج / المجالس، مع أرجاء قضية إنشائها إلى لحظة تالية، قد لا يساعد كثيرا علي إعادة صياغة سياسة نضال الطبقة العاملة، باعتبارها " سياسة التحالف من أجل استبدال الرأسمالية بمشاريع اجتماعية متنوعة " (Cleaver,1996). فضلا عن أنني أميل إلى اعتقاد أن الملاحظات غير النهائية التي قدمتها في الفقرة السابقة، قد تقدم بعض المفاتيح فيما يتعلق بالتجاوز المطرد للمصالح الطبقيّة لصالح تعددية حقيقية، وتحقيق طرائق بديلة لا تحصي للحياة في المستقبل " (Cleavland 1996) وبالرغم من أن رؤى دفاين الثاقبة، سوف تحدد الكثير من شروط الحوار في المستقبل، يبدو أنه يمكن أن نكسب إستراتيجيات التغيير، الكثير من محاولة استخلاص الدلالات من فهم مفصل لرأس المال باعتباره علاقة ديناميكية معقدة التركيب بين رأس المال والعمل، أي باعتباره عملية - علاقة process-relation تاريخية محددة، تتخذ أشكالا مختلفة وتتكون من خلالها.

## ٧ - الخلاصة

لا يمكنني إنكار أن هذه الملاحظات النقدية غير دقيقة، وغير منهجية إلى حد كبير. دعوني أطرح بدقة بضعة نقاط رئيسية تحدد منظورا لما



ينبغي أن يكون عليه تعميق تتأول وبحث هذه القضايا. قد يري الكثيرون من اشتراكيي السوق أن هذا المنظور غير واقعي، ومغال في طموحه، وغير متوازن. غير أن هذا السجن " المتوازن " للطموحات السياسية، في ثغرات النظام الرأسمالي، باعتبارها عيوباً، بدونها يصبح قلعة منيعة، وبالتحديد ما يخفي عنا باستمرار منطق الشمولي *totalizing logic*، الذي يعيد ضبط الصراع الاجتماعي إنتاجه. ينبغي أن تبني اشتراكية تتجاوز طموحاتها الفتات المتساقط من مائدة رأس المال، على تصور التكوينات الاجتماعية الرأسمالية باعتبارها محصلة وسياق وموضوع للصراع الطبقي. هذا يعني بحث العلاقات المحددة القائمة بين السياسة والاقتصاد كما يشكلها الصراع الطبقي. كثيراً ما يفتن النمو الاقتصادي " التلقائي " للرأسمالية، النظرية الاشتراكية. وكترباق مضاد لانتقال الفاعل *agency* إلى مجال سياسي مفروض على مجال آخر *superimposed*، ينبغي أن يتحول الاهتمام إلى السبل الكثيرة لتحدي الطبقات العاملة لحكم رأس المال، والتي شكلت بها تطور الرأسمالية.

لا يمكن اكتساب الرؤى الواضحة المفيدة للعقبات المطلوب التغلب عليها والقيود التي تفرضها مجالات مؤسسية معقدة على العناصر الصانعة للتغيير *transformative agencies*، التي تجمدت فيها سلسلة من الفاعلين السابقين، وشروط دعم فاعليات التحرير *emancipatory agencies* بالاتحاد والتجمع، إلا بالتنقيب وبدراسة إستراتيجيات وأفكار وتجارب اشتراكية متنوعة. وفي حين أنه ينبغي بالتأكيد أن نتفحص بعناية اغراءات النزعة الإصلاحية، والمأزق الراهن للاشتراكية الديموقراطية، ومشكلة تطور " الاشتراكية القائمة بالفعل "، فإن ما هو أكثر أهمية أكثر من أي وقت مضى هو البدائل التنظيمية، وأشكال المقاومة التي طواها النسيان طوال القرن العشرين، التي تقدم لنا مجموعات متماسكة من الأفكار التي تقع حالياً خارج مخيلتنا الجماعية.

ما هي الظروف التي نشأت في ظلها هذه الحركات والمبادرات ؟، وما ذا كان شكلها، وما هي العقبات التي تسببت في إخفاقها ؟ ماذا كان الفارق بينها في القدرة على التغيير، وكيف شكلت التطور الرأسمالي، وكيف انتشر التهديد الذي كانت تمثله ؟ ما هي الرؤى الثاقبة، أو حتى الإرشادات التي تقدمها للنشاط في ظل النظام الرأسمالي المعاصر ؟ إن البحث عن إجابات

عن هذه الأسئلة، هو وحده الذي يمكننا من معرفة أي نوع من الفاعلين وأي أشكال تنظيمية تتسم بمنطق إصلاح تراكمي accumulative re-formation بدلا من الخضوع للاندماج المطرد في عقلانية النظام الرأسمالي وبهذه الطريقة وحدها يمكننا إحراز بعض التقدم في تحديد مفهوم خدع الجميع مثل التحول الاشتراكي socialization والمقرطة، وأن نحظى برؤية ثابتة للشروط الأولية للتجمع، وحكم ذاتي فعليين. إن ما تحتاجه الاشتراكية بالحاح هو اقتصاد سياسي للعمل، أنظر: (Cleaver, 1979, Kratk, 1996).

الصراع الطبقي لا نهاية له، ولهذا السبب بالتحديد تكون لهذه الجهود ميزة، لا لأن الفهم الذي تم اكتسابه مؤخرا يمكن "تطبيقه" مباشرة، لأن هناك ميزة كبيرة لحشد الفاعلين الذين قد يكونوا راغبين في وضع أفكار المنظر علي الأجندة السياسية - ربما ينبغي أن يمارس هنا قدرا أكبر من التواضع. بل تكتسب النظرية الاشتراكية معناها داخل أطر التغيير transformative frameworks التي تستخدم في ربط الفاعلين المحتملين بالأطر المؤسسية التي يجدون أنفسهم فيها أي إيضاح علاقة الفاعلين بسياقاتهم الاجتماعية وفهمهم لها. (أنظر: Butler, 1995). تتبع كل أشكال الفعل الجماعي في النهاية من تقييمات مشتركة للواقع الاجتماعي. ينبغي أن تعني وحدة النظرية والممارسة، بناء تصور أطر اجتماعية تيسر توصيل المعرفة، وتنمية الفهم المشترك. وأحد المتطلبات الأساسية لتحقيق ذلك، هو ممارسة ما اصطلح علي تسميته "التحديد المؤسسي institutional concreteness (وهو ما فشلت في تحقيقه هذه الورقة). هذا لا يعني توجيه جهود البحث إلي تفاصيل لا لزوم لها، أو حكايات مسلية، بل تكريس جهد كبير للتحديد المناسب لمفاهيم غير محددة. المسألة ببساطة، هي أن فاعلية الفاعل تتوقف علي فهمه المفصل لوضعه في علاقته بمحيطه. وطالما أن الفاعلين يفتقرون إلي القدرة علي معرفة العالم كله، أن الاعتبار المجردة التي ليست لها علاقة ظاهرة بحياتهم الخاصة لا تحركهم، يجب أن يكون علم الاجتماع المعني بقضية التحول الاشتراكي، قادرا علي توليد هذا الفهم.

نضالات الناس لا توجهها الرغبة في القضاء علي فوضى السوق، أو انقلاب inversion الموضوع إلي ذات، إنهم يناضلون ضد الأعراض الملموسة للعلاقات الاجتماعية التي تعنيها هذه المفاهيم. اهتمامات الفاعلين غالبا ما تكون محددة ومحلية وملموسة. وبالتالي ينبغي أن تكون النظرية

قادرة علي صياغة إستراتيجيات علي درجة عالية من التحديد، ونضالات  
ضد المظالم المحلية وجهود تحرير ليست بالضرورة تحت راية الصراع  
الطبقة [ كنضال الحركة النسوية مثلاً - م ].

وبعبارة مختلفة قليلاً، ينبغي أن تفهم وأن تطرح النظرية الاشتراكية  
نفسها كما هي: أي باعتبارها علم اجتماع، أي معرفة المجتمع، هي ذاتها  
معرفة اجتماعية. هذا يعني الاستغناء عن كل من إيداع فاعلين جدد، راغبين  
في تنفيذ مخططات المنظر لتحل محل المخططات التي فقدت الثقة فيها  
وأصبحت عاجزة، وعن الاعتماد علي التغييرات التلقائية لتحقيق تغيير شامل  
مرة واحدة وإلي الأبد.

إن علم اجتماع واقعي، لأنه ملهم، وملتزم بتحليل عمليات علائقية بنيوية  
لفاعلية البشر، وتفاعلهم، هو وحده الذي يمكنه أن يتجنب اللجوء إلي إدخال  
بني موضوعية بصورة تعسفية تتجاوز إدراك البشر الفاعلين، أو إلي فاعلين  
غير مقيدين بأي قيد من صنع الخطاب discursively constructed agencies  
هذا العلم الاجتماعي، هو وحده الذي سوف يكون قادراً علي تحقيق تقدم  
قضية التحول الاشتراكي.





## الفصل الخامس علم السياسة

(١)

### أزمة السياسة البنيوية إستيفان ميزاروس\*

#### أعراض أزمة أساسية

أود أن أبدأ بعرض موجز لما يمكن في الحقيقة وصفه بالتطورات العالمية المثيرة للقلق البالغ المندرة بالأخطار في مجال السياسة والقانون. وأود أن أبرز في هذا الخصوص، أني تعرفت شخصياً، منذ ثلاثة وعشرين عاماً علي الأقل في برابيا Prabia. في البرازيل علي الملابس المؤلمة لانفجار الشغب بسبب الطعام. وبعدها بعشرين عاماً وقت حملة الرئيس لولا الانتخابية، قرأت أنه أعلن أن أهم جزء في إستراتيجية المقبلة، هو تصميمه علي القضاء علي المجاعة، أخطر الشرور الاجتماعية. لم يكن العقدان المنصرمين منذ وقوع أحداث الشغب الدامية بسبب الطعام في برابيا كافيين بداهة لحل هذه المشكلة المزمنة. قيل لي أن الإنجازات التي تحققت في البرازيل متواضعة للغاية. فضلاً عن أن إحصاءات الأمم المتحدة الكئيبة تبرز باستمرار أن ذات المشكلة بنتائجها المدمرة مازالت قائمة في أنحاء كثيرة من العالم. وهذا بالرغم من أن القوي الإنتاجية التي تحت تصرف البشرية اليوم قادرة علي أن تمنع إلي الأبد هذا الإخفاق الاجتماعي الذي لا يغتفر، وأن تجعل الجوع وسوء التغذية، شيئاً ينتمي للماضي. قد يكون هناك ما يغري في إرجاع هذه الصعوبات، كما هو حادث في

---

\* إستيفان ميزاروس STEFAN MEZAROS ماركسي مجري، أستاذ كرسي الفلسفة في جامعة ساسكيس، تأثر بفلسفة جورج لوكاش، وآخر أعماله الاشتراكية أو البربرية: بديل عن النظام الاجتماعي لرأس المال، من القرن الأمريكي إلى مفترق الطرق (٢٠٠١)

— المقال منشور في مجلة MONTHLY REVIEW SEPTEMBER 2006.

الخطاب السياسي التقليدي إلي أو ضاع سياسية يمكن تصحيحها بسهولة ومن ثم يفترض أن يكون العلاج عن طريق إحداث تغييرات في الموظفين في أقرب فرصة، في الانتخابات التالية التي تنظم تنظيمًا صارمًا. غير أن هذا تهرب مألوف، وليس تفسيرًا مقبولًا، لأن الاستمرار العنيد للمشاكل الملحة بكل نتائجها الإنسانية المؤلمة، تشير إلي ما يبدو أنه قوة قصور ذاتي ما، لا يمكن السيطرة عليها، قادرة علي تحويل حتى النوايا الطيبة للبيانات السياسية الواعدة المتكررة تكرارًا محبطًا، إلي أحجار تمهد الطريق إلي جهنم كما تقول كلمات دانتي الخالدة. وبعبارة أخرى، التحدي القائم هو مواجهة الأسباب الكامنة، والمحددات البنيوية structural determinations، التي تميل بقوة القصور الذاتي إلي إخراج كثير من البرامج السياسية المصممة لتدخل تصحيحي عن مسارها، حتى وإن كان واضعوها يسلمون ابتداءً بأن الأو ضاع القائمة لا يمكن تحملها.

لنتأمل بعض النماذج بعض النماذج القليلة المذهلة، التي تثبت بوضوح، ليس فقط أن هناك شيئًا يؤثر تأثيرًا خطيرًا في الطريقة التي نضبط بها معاملاتنا المجتمعية societal interchanges، بل الأسوأ هو أن الاتجاه الملحوظ هو، اشتداد الأخطار الذي بلغ نقطة اللاعودة.

كتبت منذ ست سنوات، في محاضرة ألقيتها في أئينا في أكتوبر ١٩٩٩ أن " الأرجح أن يكون الشكل النهائي لتهديد الخصم في المستقبل، هو " الابتزاز النووي nuclear blackmail " " دبلوماسية البوارج gunboat الجديدة "، التي يمارسونها من " الجوالذي أصبح احتكارًا لهم " .. غير أن أهدافها سوف تكون مماثلة لأهداف تلك التي تنتمي إلي الماضي..، بينما يبرز أسلوبها عدم جدوى محاولة فرض عقلانية رأس المال المطلقة علي الأجزاء المتمردة من العالم بهذه الطريقة.

" خلال هذه السنوات الست، لم تعد مثل هذه الممارسات في صنع هذه السياسات، التي قد تكون قاتلة، سياسات الهيمنة الإمبريالية الكونية، مجرد إمكانية عامة، بل أصبحت أيضًا جزءًا لا يتجزأ من "التصور الإستراتيجي" المحافظ الجديد للولايات المتحدة المسلم به صراحة. بل أصبح الوضع اليوم أكثر سوءًا. فقد دخلنا في الأسابيع القليلة الماضية، فيما يتعلق بإيران، مرحلة التخطيط لعمل يمكن أن يهدد لا إيران وحدها، بل البشرية كلها بكارثة نووية. والحيلة الوقحة التي تستخدم عادة في الإعلان عن مثل هذه



التهديدات، هي " عدم تأييدها أو إنكارها ". غير أن مثل هذا الملعب لا ينطلي على أحد. دفع هذا الخطر الذي يهدد بكارثة نووية حقيقية مجموعة من علماء الفيزياء الأمريكيين المتميزين / منهم خمسة حائزين على جائزة نوبل إلى كتابة خطاب احتجاج مفتوح إلى الرئيس بوش، يقول: " إن التفكير في عمل يمكن أن يؤدي في النهاية إلى تدمير واسع للحياة على الكوكب، هو تفكير غير مسئول بالغ الخطر من جانب الإدارة الأمريكية باعتبارها أكبر قوة عظمى. إننا نناشد الإدارة أن تصرح علنا بأنها تستبعد الخيار النووي في مواجهة كل الخصوم غير النوويين في الحاضر والمستقبل، ونناشد الشعب الأمريكي إسماع صوته في هذا الأمر. "

هل مؤسسات مجتمعاتنا السياسية في وضع يمكنها من معالجة أكثر المواقف خطورة عن طريق التدخل الديمقراطي في عملية صنع القرار الفعلية كما يلح الخطاب السياسي التقليدي على طماننتنا بالرغم من أن كل الشواهد تدل على العكس ؟ إن الأكثر تفاؤلا والسذج هم وحدهم الذين يمكنهم أن يؤكدوا، وأن يعتقدوا مخلصين أن هذا هو الحاصل. فقد شنت القوى الغربية الرئيسية دون عائق حروبا مدمرة في السنوات القليلة الماضية مستخدمة حيلة سلطوية كـ " امتياز السلطة التنفيذية executive prerogative " والامتياز الملكي Royal prerogative، دون استشارة شعوبها في مثل هذه الأمور الخطيرة، ضاربة بعرض الحائط إطار القانون الدولي، وهيئات الأمم المتحدة المختصة باتخاذ القرار. وتدعي الولايات المتحدة أن لها الحق، الذي تعتبره حقا أخلاقيا في التصرف كيفما تشاء ن ومتي تشاء، وحتف إلى حد استخدام الأسلحة النووية، ليس فقط بصورة إستباقية، بل وحتى وقائية ضد أي بلد تشاء عندما تملئها " مصالحها الإستراتيجية " المزعومة. تفعل الولايات المتحدة ذلك كله، مدعية أنها بطلـة " الديمقراطية والحريـة " وحارستهما، تتبعها وتؤيدها في تصرفاتها غير القانونية، " ديموقراطياتنا العظيمة " الخائعة.

في سالف الزمان، كان تعبير التدمير المتبادل المؤكد، يستخدم ليصف حالة المواجهة النووية القائمة. والآن، ولم يعد في وسع " المحافظين الجدد " إدعاء أن الولايات المتحدة (والغرب عامة) مهددة بتدمير نووي، تحول هذا التعبير إلى جنون بالمعني الحرفي للكلمة باعتباره " التوجه

المشروع لسياسة " جنون عسكري / سياسي مقنن institutionalized  
military / political insanity.

وهذا، يعتبر جزئيا نتيجة خيبة أمل المحافظين الجدد في حرب العراق. فقد كان المحافظون الجدد يأملون أن يؤدي غزو العراق إلى تداعي النظم في المنطقة: كما تتداعى قطع الدومينوبانتفاضة شعب إيران، وشعوب الدول النفطية الغنية مطالبة بالحريات وبالديموقراطية علي النمط الغربي.

ولسوء الحظ أن العكس كان صحيحا في إيران علي الأقل. ولكنه أسوأ من ذلك بكثير لأن نسقا بأسره من " التفكير الإستراتيجي " الراسخ والأمن مؤسسيا، المتمركز في البنتاجون ذاته كان كامنا وراءه. هذا ما يجعل الجنون الجديد بالغ الخطورة علي العالم كله بما في ذلك الولايات المتحدة التي يعد هؤلاء " المفكرون الإستراتيجيون " بالتحديد أسوء أعدائها.

يمكننا أن نري هذا بوضوح في كتاب ب.م. بارنيت P.M. BARNET " خريطة البنتاجون الجديدة " الصادر في ٢٠٠٤، الذي عرضه ريتشارد بيت RICHARD PEET في مجلة منتلي ريفيو Monthly Review ، ونقتبس منه:

" كان ١١ سبتمبر ٢٠٠١ هدية مدهشة خادعة وقاسية علي ما يبدو كانت دعوة من التاريخ إلي الولايات المتحدة لتستيقظ مما يشبه حلم التسعينات (القرن الماضي)، وأن تفرض بالقوة قواعد جديدة علي العالم. لم يكن العدوينا (الإسلام) ولا مكانا، بل حالة الانفصال condition of disconnectedness. أن تكون منفصلا في هذا العالم يعني أن تكون منعزلا محروما مقموعا وغير متعلم. تحدد هذه الأعراض حالة الانفصال، الخطر في رأي بارنيت.

وبعبارة بسيطة، إذا كان بلد ما يخسر من العولمة، أو يرفض الكثير من محتوى تدفقاتها الثقافية، ستكون هناك في النهاية، فرصا لترسل الولايات المتحدة، قوتها هناك... تحتاج الرؤية الإستراتيجية في الولايات المتحدة إلي التركيز علي " زيادة عدد الدول التي تسلم بمجموعة من القواعد المتسقة فيما يتعلق بالحرب والسلام " - أي بالشروط التي يكون فيها شن الحرب ضد أعداء محددين لـ " نظامنا الجماعي " أمرا معقولا. " تنمية هذه الجماعة أمر بسيط، هو تحديد الفرق بين النظم الطيبة والنظم الشريرة، وتشجيع النظم

الشريرة علي تغيير أساليبها. ويعتقد أن على الولايات المتحدة استخدام قوتها الهائلة لتجعل العولمة عولمة حقيقية، وإلا فإن أقساما من البشرية سوف يحكم عليها بالبقاء في مكانة من هم خارج العربة outsider status، وهو في النهاية، ما سوف يحدد ك أعداء.. وإذا ما حددت الولايات المتحدة هؤلاء الأعداء سوف تشن الحرب عليهم، مطلقة العنان للموت والدمار.

يدعي بارنيت أن هذا ليس ضمنا إجباريا forced assimilation، ولا توسيعا لإمبراطورية، بل توسيعا للحرية. تقترب هذه الرؤية بداهة من الجنون. عبر بارنيت عن مضامينها الوحشية بوضوح في مقابلة مع مجلة إسكواير قائلا: " ماذا يعني هذا النهج الجديد بالنسبة لهذه الأمة وللعالم علي المدى الطويل ؟ لأكون واضحا كل الوضوح في هذا الأمر: لن يعود الأولاد أبدا إلي بلادهم. لن تترك أمريكا الشرق الأوسط إلي العالم. ببساطة لاخروج يعني أنه لا إستراتيجية للخروج. "

الحق أنه يصعب في الحقيقة إيضاح المسألة أكثر مما فعل بارنيت في كتابه. هكذا نري كيف تضيفي المثالية مجانا علي ادعاءات الولايات المتحدة غير السخيفة حول " قوتها الهائلة "، وما يقابلها من تصور لـ " العولمة " باعتبارها سيطرة أمريكية عارية، تعترف صراحة بأن أدواتها " الموت والدمار ". ومن يعتقد أن بارنيت كاتب غير منطقي وانتهازي، سوف تفرعه الحقائق لأن بارنيت كان باحثا إستراتيجيا كبيرا في كلية الحرب البحرية في نيويورك في جزيرة رودس ورجلا ذا رؤيا gay vision " في إدارة قوات التحويل Transformation Force التابعة لوزارة الدفاع. فضلا عن أنه مدرج علي قائمة " أصحاب الرؤى " والكلمة المسموعة النافذة.

ومما يدعو للأسى، أن تكتظ أعلي مستويات " التفكير الإستراتيجي " في الولايات المتحدة بأمثال هؤلاء من " أصحاب الرؤى " المصممين علي إضافة نواياهم الشريرة العدوانية بدلا من النوايا الطيبة لتكون أحجارا ضخمة تمهد طريق دانتي إلي جهنم، فالشاعر الإيطالي العظيم لم يزعم أبدا أن الطريق إلي جهنم ليس مفروشا بالنوايا الحسنة وحدها.

ووفقا لماكس بوت Max Boot أحد أولئك "الرجال أصحاب الرؤى" الخطرين، وزميل كبير في مجلس العلاقات الخارجية المهيّب: " سوف تعاني أي أمة مصممة علي تنظيم الأمن الإمبراطوري imperial policing بعض النكسات. فقد مني الجيش البريطاني بهزائم كبيرة ، وآلاف الضحايا في



حروب الملكة فكتوريا الصغيرة، في الحرب الأفغانية الأولى (١٨٤٢) وحرب الزولو (١٨٧٩). وهذا لم يقلل من تصميم البريطانيين على الدفاع عن الإمبراطورية وتوسعها، بل جعلهم متعطشين للانتقام. وإذا لم يكن الأمريكيون قادرين على تبني موقف دموي مماثل فلا شأن لهم بتنظيم الأمن الإمبراطوري.

تقدم لنا " رؤية إستراتيجية " عدوانية من هذا النوع، بناء الإمبراطورية البريطانية بجوانبها الأكثر وحشية في صورة مثلية صريحة. وتقدم بوقاحة باسم نشر " الديمقراطية والحرية "، نصيحة تبني العنف الاستعماري السابق، دون تحفظ كنموذج لبناء الإمبراطورية الأمريكية اليوم. إن ما يجعل هذا كله مقلقا هو بالتحديد، أن كل الأمور ذات الأهمية الكبرى — ومنها ما قد يؤدي إلى تدمير البشرية — هو أننا نجد في أعلى مستويات صنع القرار السياسي في الولايات المتحدة إجماعا غير مقدس بالمرّة. وهذا صحيح، بالرغم من طقوس الانتخابات الدورية للرئاسة والكونجرس، التي يفترض أنها تقدم بدائل حقيقية. بيد أن الخلافات المدعاة في مثل هذه الأمور الحيوية ليست، كقاعدة عامة، إلا خلافات مزعومة. وكما سبق أن قلت في تعليقي في ديسمبر ٢٠٠٢ قبل غزو العراق: " أن الرئيس الأمريكي كلينتون تبني نفس السياسات التي يتبناها خلفه الجمهوري، وإن كان ذلك بصورة أكثر تمويها.. أما المرشح الديمقراطي للرئاسة آل جور فقد أعلن مؤخرا أنه يؤيد بلا تحفظ الحرب المخطط لها ضد العراق، لأن مصل هذه الحرب لن تعني " تغيير نظام regime change "، بل فقط نزع سلاح نظام يملك أسلحة دمار شامل. كما لا ينبغي أن ننسى أن أول رئيس للولايات المتحدة ضرب أفغانستان بالقنابل كان بيل كلينتون، الذي غالبا ما يصور في صورة مثالية مثيرة للسخرية. ليس هناك إذن ما يدعو للدهشة أن يسارع جون كيري خليفة آل جور كمرشح في سباق الرئاسة الأخير، إلى ترديد كلمات خصمه الجمهوري جورج دابليو بوش قائلا أن " الأمريكيين يختلفون حول ما إذا كانوا يدخلون الحرب وكيف يكون ذلك.

ولكن، لا يتصور الآن، أن ننسحب بلا نظام، تاركين وراءنا مجتمعا في صراع عميق، يسيطر عليه الراديكليون. " أن يصف جور فيدال الكاتب والناقد الأمريكي بسخرية مريرة سياسة الولايات المتحدة بسياسة نظام حزب

واحد بجناحين يمينيين إذن أمر مفهوم.

ولسوء الحظ أن الولايات المتحدة ليست بأي حال وحدها التي ينبغي أن توصف بهذا الوصف فهناك كثيرون غيرها تحتكر صنع القرار السياسي فيها مؤسسات ترتب الإجماع، التي تضيف الشرعية علي نفسها (لا تكاد توجد فروق بينها) بصرف النظر عن تغيير العاملين في المستوي الأعلى من أن لآخر. وسوف أقتصر هنا علي مناقشة حالة واحدة بارزة، المملكة المتحدة (بريطانيا العظمى)، هذا البلد بالتحديد، الذي يتباهي دائما بأنه " البلد الأم للديموقراطية " استنادا إلي الماجنا كارتا التاريخية، مؤهل تحت رئاسة بليز للتمتع بهذا الامتياز المريب، التمتع بنظام " الحزب الواحد بجناحين يمينيين " مثل دولة أمريكا الشمالية تماما. فقد بصم حزب المحافظين وحزب " العمال الجديد " في البرلمان البريطاني علي قرار حرب العراق. مستعينين بحيل وانتهاكات واضحة. ونقرا " أن الأدلة الموثقة التي قدمها شرا النائب العام لورد جولد سميث في تحقيق رسمي، توحى بأن النصيحة البالغة الأهمية حول شرعية الحرب ، المقدمة باسمه إلي البرلمان، كتبها له اثنان من أقرب حلفاء بليز.

قال لروبين كوك وزير الخارجية السابق مساء أمس، أنه، وقد استقال في اليوم السابق علي بدأ الحرب، لم يسمع أبدا أن لورد جولد سميث عرض مسألة شرعية الحرب علي المجلس. وقال لصحيفة الجارديان: " اعتقد الآن، أنه لم يكتب أبدا رأيا رسميا آخر. "

إن ما تلي ذلك، من قيام خبراء قانونيين بارزين بفضح هذه الممارسات، وإدانتهم لها علنا، لا يغير بطبيعة الحال من الأمر شيئا، فمصالح الإمبريالية الكوكبية المهيمنة الراسخة، التي يخدمها بلا تردد، وعلي نحو مهين، نظام إجماع سياسي لقوة إمبريالية طبري سابقة، لابد أن تسود بأي ثمن. إن لهذا الأسلوب في ضبط المعاملات الاجتماعية والسياسية نتائج بعيدة المدى وقد تكون لها في الواقع نتائج مدمرة للمصداقية المزعومة للنظام القانوني كله.

ويكفي أن نذكر هنا، ثلاث حالات مهمة لإيضاح المقصود:  
الأولي ، تتعلق بالانزعاج الذي أبداه الكاتب الشهير جون موريتيمر، الذي كان، فيما مضى متحمسا لحزب العمال البريطاني، ولم يكن بحال

شخصية راديكالية اجتماعيا - غير أن التطورات القانونية والسياسية الأخيرة، وعلى الأخص إلغاء الضمانة القانونية البالغة الأهمية: أن الإنسان بري حتى تثبت إدانته - جعلته يشعر بضرورة الاحتجاج بذات الحماس فكتب في مقال صحفي: الآن ظهرت الحقيقة القبيحة: أن فكرة حزب العمل الجديد أن " التحديث " هو إجبارنا علي العودة إلي ما قبل ماجنا كارتا Magna Carta وقانون الحقوق Bill of Rights، أي إعادتنا إلي الأيام السوداء، قبل تحقيق مبدأ افتراض البراءة... يبدو أن بلير يؤيد أحكام سريعة بالإدانة في عدد كبير من القضايا التي يقدمها البوليس، بغير حاجة لأيّة محكمات. هكذا تلفظ قرون من الاعتزاز الكبير والفخر بالدستور.

وتبين الحالة الثانية، كيف ردت الحكومة البريطانية علي نقد قاس من أعلى الهيئات القضائية برفض سلطوي، كما اتضح مؤخرا: " وصم قاضيا في محكمة عليا أو امر جهاز الرقابة الحكومية ضد المشتبه فيهم بالإرهاب، بأنها " إهانة للعدالة "، وفي بالأمس بأنها انتهكت قوانين حقوق الإنسان.. رفضت وزارة الداخلية حكم المحكمة ". أما الحالة الثالثة، فتشير إلي أمر علي أعلى درجة من الأهمية التشريعية: أن سلطة البرلمان ذاتها مهددة بقانون حزب العمال الجديد، " قانون الإصلاح Reform Bill ". لنقتبس قول بيلجر: " اجتاز قانون الإصلاح التشريعي واللائحي القراءة الثانية في البرلمان، دون اكتراث معظم أعضاء حزب العمال في البرلمان وصحفيو المحاكم، بالرغم من انه قانون شمولي بمعنى الكلمة من حيث نطاق تطبيقه. إنه يعني أن في إمكان الحكومة أن تعدل سرا التشريع البرلماني والدستور ويمكنها إلغاء القوانين بمرسوم من دأو نينج ستريت. القانون الجديد هو علامة نهاية الديموقراطية البرلمانية الحقيقية، وله من حيث تأثيره ذات الأهمية التي لتخلي الكونجرس الأمريكي عن قانون الحقوق Bill of Rights في العام الماضي. "

ينطوي إذن، التلاعب بالقانون الداخلي والقانون الدولي، لتبرير ما لا يمكن تبريره، علي أخطار كبيرة حتى بالنسبة للمقتضيات الدستورية الأولية. ولا تقتصر التغيرات السلبية - استبعاد بعض صور التدقيق القانوني، والضمانات الحيوية من الأطر القانونية والسياسية - " حلفائهم - علي السياق الدولي (الذي تفرضه الولايات المتحدة). إنها تقضي إلي تقويض الشرعية الدستورية عامة بما يترتب علي ذلك من نتائج لا يمكن تداركها



بالنسبة للنظام القانوني الداخلي للحلفاء " المستعدين للاستجابة " هادما تقاليدهم القانونية والسياسية. ويمكن للتعسف والتسلطية أن تعربدا نتيجة لمثل هذه التغييرات اللا مسئولة، التي لا تتردد في تدمير الدساتير الراسخة.

يقدم الجدل الحالي في اليابان، مثالا مذهلا في هذا الخصوص: نشأ وضع خطير تتنافس فيه حاليا القوي السياسية لوضع مسودة دستور جديد يتضمن تعديلا يتناقض مع الدستور القائم. يضع الحزب الليبرالي الديموقراطي الذي يتولى الحكم منذ مدة طويلة " " مسودة دستور جديد " تحذف الفقرة الثانية من المادة التاسعة من الدستور، وتضيف نصا يسمح لليابان " بالاحتفاظ بجيش للدفاع عن النفس " مهمته القيام بأنشطة يجري تنسيقها دوليا لضمان سلام وأمن المجتمع الدولي " ممهدا بهذا الطريق للسماح لليابان باستخدام القوة في الخارج، كما يتضمن بندا لتقييد بعض حقوق الإنسان الأساسية باسم " المصلحة العامة والنظام العام "، وهو ما يعني إنكار المبادئ الدستورية. إنه لأمر خطير أيضا أن تجعل مسودة الحزب الليبرالي الديموقراطي للدستور إجراء مزيد من التعديلات المحالفة للدستور أكثر يسرا، بتسهيل شروط اقتراح إدخال تعديلات علي الدستور عن طريق الدايت (مجلس الشيوخ) بالأغلبية البسيطة بدلا من أغلبية ثلثي أعضاء كل مجلس. إن الهدف المباشر لهذه التعديلات، هو بداهة أن يصبح الشعب الياباني " مستعدا " لأن يكون وقودا لنيران المدافع في الحروب الإمبريالية الأمريكية الحالية والمقبلة. ولكن، هل هناك من يمكنه تقديم التأكيدات والضمانات بأنه لن يكون لهذه التعديلات نتائج مرعبة علي المدى الطويل ؟ وبصرف النظر عن الشواهد المؤلمة علي المغامرات اليابانية الإمبريالية السابقة، مع تاريخها الأشد قمعية في الداخل.

وفي غضون ذلك، تستصرخ مشاكل كثيرة بلغة الخطورة إيجاد حلول حقيقية يمكن أن تكن في متناول لنا. وبعض هذه المشاكل بقي معنا لعدة عقود فارضا علي الملايين المعاناة والتضحيات الرهيبة. وكولومبيا مثال بارز، فقد حأو لت قوي القهر الداخلي والخارجي التي تسيطر عليها الولايات المتحدة علي مدي أربعين عاما أن تحقق نضال الشعب الكولومبي دان أن تتجح. وقد أحبطت بانتظام محأو لات الوصول إلي تسوية عن طريق التفاوض بمشاركة كل الجماعات الاجتماعية، دون استثناء، لتتصالح الأسرة الكولومبية، علي حد قول مارولاندا فيليز قائد FARC - EP. وكما كتب فيليز

في خطاب مفتوح وجه مؤخرا إلي مرشح للرئاسة: " لم تقدم أي حكومة ليبرالية أو محافظة حلا سياسيا فعالا للصراع الاجتماعي والمسلح. واستخدمت المفأوضات لعدم تحقيق أي شيء، ليبقى كل شيء كما هو.. كانت كل المخططات السياسية للحكومات تستخدم الدستور والقانون كعائق لتضمن استمرار بقاء كل شيء علي حاله. "

هكذا، تستخدم المصالح المسيطرة لفرض هذه المصالح " الشرعية الدستورية وقواعد " الإجماع الديموقراطي " في كولومبيا (وفي أماكن أخرى) كحيلة وقحة للتهرب من حل حتى أشد القضايا إلحاحا وإرجاؤها إلي الأبد مهما تكن جسامه المعاناة المفروضة علي الشعب نتيجة لذلك. وفوق ذلك كله، وفي سياق اجتماعي مختلف، وأن كان في ظل ذات المحددات البنيوية العميقة نري التغاضي حتى عن الانتهاكات الصارخة المعترف بها صراحة للشرعية الدستورية القائمة بالرغم من طقوس الحديث المتكرر عن ضرورة احترام المقتضيات الدستورية. وفي هذا الاتجاه عندما انتهت لجنة الكونجرس للتحقيق في قضية " الكونترا إيران جيت Irangate Contra Affair " إلي مسئولية إدارة ريجان عن هدم القانون وتقويض الدستور " لم يحدث أي شيء علي الإطلاق لإدانة الرئيس المذنب ن ناهيك عن عزله.

وكما رأينا في حالة من نوع مختلف تصميم حكومة الحزب الليبرالي الديموقراطي علي تقويض الدستور الياباني، وعندما بدا أن أحكامه تعوق الإقدام علي مغامرات عسكرية خطيرة، فرضت المصالح الاجتماعية والسياسية المسيطرة إطارا قانونيا جديدا، وظيفته الأساسية تصفية الضمانات الديموقراطية التي سبق إعلانها، وحولت ما كان يعتبر قانونا غير مشروع ، بصورة تعسفية إلي " شرعية قانونية دستورية ". كما لا ينبغي أن ننسى ما كان يحدث في السنوات القليلة الماضية، وما كان ينطوي عليه من اتجاه سلطوي خطر معاد للشرعية الدستورية البريطانية والأمريكية.

لا يمكننا كما أشرنا في البداية، إرجاع المشاكل المزمنة لمعاملاتنا الاجتماعية إلي ظروف سياسية عارضة يمكن تعميمها بسهولة. فالرهان كبير، وليس لدينا تاريخا سوي وقت محدود لإصلاح المظالم الاجتماعية الصارخة للطبقات الاجتماعية الخاضعة بنيويا، وذلك بطريقة اجتماعية قابلة للحياة.

والسؤال، كيف ؟ سؤال لا يمكن تجنبه إلي البد. فهو سؤال يتعلق

بالمسائل الجوهرية، لا بمجرد إخفاقات شخصية عارضة. حتى وإن كانت خطيرة، كأمثلة الفساد السياسي، التي كثيرا ما تسلط عليها الأضواء. فلا بد من استقصاء الأسباب الاجتماعية، والمحددات البنيوية العميقة الجذور للاتجاهات السياسية المقلقة في السياسة والقانون، حتى يمكننا تفسير استمرارها العنيد، وازديادها سوءا في الوقت الراهن. هذا السؤال، كيف؟، هو ما سوف أتأول له الآن.

## ٢ - طبيعة أزمة رأس المال البنيوية

لا بد أن نوضح، في هذا المقام، الفروق التي تتصل بموضوعنا، بين أنماط types أو أشكال modes الأزمات. فاعتبار أزمة في المجال الاجتماعي أزمة دورية / ظرفية periodic / conjunctural، أو اعتبارها شيئا أكبر من ذلك بكثير، شيء أساسي، وليس أمرا غير هام. فلا يتصور بداهة التعامل مع أزمة أساسية بمفاهيم الأزمات الظرفية.

لنعجل بطرح إحدى النقاط الرئيسية في هذه المحاضرة: فيما يخص السياسة، الفارق الأساسي موضع البحث بين نمطي الأزمات المتباينين تباينا حادا هو أن الأزمات الدورية أو الظرفية تنمو وتحل بدرجة أو بأخرى من النجاح ضمن إطار محدد للسياسة، في حين أن الأزمات الأساسية تؤثر في الإطار ذاته ككل. وبعبارة أخرى، إننا نتحدث عن نظام اجتماعي اقتصادي وسياسي معين عن الفارق الأساسي بين الأزمات المتكررة بدرجة أو بأخرى في السياسة in politics في مقابل الشكل القائم للسياسة ذاته، the established modality of politics بكل ما يتطلبه حلها المحتمل من شروط مختلفة اختلافا نوعيا، وهو الشكل الذي يعيننا اليوم.

وبعبارة عامة، ليس هذا الفارق مجرد شدة التباين الظاهر بين نمطي الأزمة المختلفين. فالأزمة الدورية أو الظرفية قد تكون أشد درامية، كما كانت: الأزمة الاقتصادية العالمية الكبرى ١٩٢٩ - ١٩٣٣، ومع ذلك كانت ممكنة الحل ضمن محددات النظام المعين. الخطأ في تفسير شدة أزمة ظرفية معينة واعتبارها أزمة نظام أساسية fundamental systemic crisis كما فعل ستالين ومستشاريه إيان " الأزمة الاقتصادية الكبرى ١٩٢٩ - ١٩٣٣"، كان لابد أن يؤدي في الحقيقة إلى إستراتيجيات خاطئة وإرادية voluntaristic كإعلان اعتبار الاشتراكية الديموقراطية " العدو الرئيسي " في



أوائل الثلاثينات، الأمر الذي كان لابد أن يعزز قوات هتلر، وقد عززها في الحقيقة بصورة مأساوية. وبنفس الطريقة، وإن يكن في الاتجاه المعاكس قد يؤدي الطابع " غير المتفجر non - explosive " لأزمة بنيوية ممتدة - علي العكس من " العواصف الرعدية thunderstorms " (ماركس)، التي تمكن الأزمات الدورية / الظرفية من تفريغ وحل نفسها بنفسها - قد يؤدي أيضا إلي إستراتيجيات قائمة علي خطأ أساسي في التصور نتيجة لغياب " العواصف الرعدية " كما لو كان غياب " العواصف الرعدية " دليلا علي الاستقرار الأبدي " للرأسمالية المنظمة organised capitalism "، وعلي " اندماج الطبقة العاملة فيها ".

يفضي هذا التفسير الخاطئ، الذي تؤيده، قطعاً، وبشدة المصالح الأيديولوجية السائدة بدعوى " الموضوعية العلمية "، إلي دعم مواقف الذين يبررون قبولهم لمناهج التسوية الإصلاحية في أحزاب ونقابات الطبقة العاملة النظامية التي كانت معارضة حقيقية، وأصبحت الآن المعارضة الرسمية، " المعارضة الرسمية لصاحبة الجلالة Majesty، Official Opposition، Her s كما يقول المثل ". ولكن حتى عند أشد نقاد نظام رأس المال التزاماً، قد يؤدي ذات التصور الخاطئ لمنظور نظام خال إلي الأبد من الأزمات إلي اتخاذ موقف دفاعي يشل حركة أصحابه، وهو ما شهدناه في الحركة الاشتراكية في العقود القليلة الماضية.

لسنا في حاجة إلي تأكيد أنه لا يمكننا فهم أزمة السياسة في عصرنا دون الرجوع إلي الإطار الاجتماعي العام الواسع الذي تعتبر السياسة جزءاً لا يتجزأ منه.

وهذا يعني أنه، لإيضاح طبيعة أزمة السياسة المستمرة، التي تزداد عمقا في كل أنحاء العالم علينا أن نركز علي أن أزمة نظام رأس المال التي نعيشها منذ بداية السبعينات علي الأقل، هي أزمة بنيوية شاملة. دعونا نلقي نظرة علي السمات المحددة للأزمة البنيوية التي تعيننا بإيجاز بقدر الإمكان. تتجلي الجدة التاريخية لأزمة اليوم في أربعة جوانب رئيسية:

(١) أن طابعها عام universal، لا يقتصر علي مجال واحد معين (مالي أو تجاري مثلا، أو تؤثر في هذا الفرع أو ذاك من فروع الإنتاج أو

تنطبق علي هذا النمط أو ذاك من العمل بمدي مهاراته الخاصة ودرجات إنتاجيته.. الخ)

(٢) نطاقها كوكبي global حقا (بكل ما ينطوي عليه المعني الحرفي للكلمة من وعيد) لا يقتصر علي مجموعة معينة من البلدان (كما كانت كل الأزمات الكبرى في الماضي).

(٣) أن مقياسها الزمني time scale ممتد ومستمر ودائم، إذا أردت، بدلا من أن تكون محدودة ودورية، كما كانت كل أزمات رأس المال السابقة.

(٤) يمكننا أن نسمي نمط ظهورها النمط الزاحف creeping علي النقيض من الانفجارات وانهيارات المثيرة الدرامية السابقة، مع إضافة تحفظ: أنه، حتى أشد التقلصات وأعنفها، لا يمكن استبعادها في المستقبل عندما تتدفق طاقة الآلة المعقدة المنهمكة بنشاط في " إدارة الأزمة " وفي ترحيل displacement مؤقت للتناقضات المتنامية...

لابد هنا، من إيضاح بعض النقاط العامة عن معيار الأزمة البنيوية والأشكال المتصورة لحلها.

وبعبارة أعم وأبسط، تؤثر الأزمة البنيوية في كل المركب الاجتماعي the social complex في كل علاقاته بالأجزاء المكونة له، أو مركباته - الفرعية sub-complexes، كما تؤثر في علاقاته بغيره من المركبات الاجتماعية التي يرتبط بها. وبالمقابل، تؤثر الأزمة غير البنيوية فقط في بعض أجزاء المركب موضوع البحث، ومن ثم لا يمكن أن تهدد استمرار بقاء البنية العامة، مهما يكن مدي شدتها بالنسبة للأجزاء التي تأثرت بها.

وبناء عليه يكون ترحيل التناقضات displacement of contradictions ممكنا فقط عندما تكون الأزمة جزئية ونسبية يمكن أن يديرها النظم داخليا، لا تتطلب أكثر من إحداث نقالات shifts حتى ولو كانت نقالات كبرى ضمن حدود النظام ذاته المتسق نسبيا.

وتهدد الأزمة البنيوية، لذات السبب، وجود المركب الاجتماعي المعني ذاته ككل، طارحة تجاوزه وإحلال مركب اجتماعي بديل ليحل محله.

قد تعبر الحدود الحالية لمركب اجتماعي معين عن ذات التباين في أي وقت إذا ما قورنت بتلك التي لا يتصور تجاوزها. ليست الأزمة البنيوية

معنية، إذن، بالحدود الحالية للبنية الكلية immediate limits بل بحدودها النهائية ultimate limits of global structure ...

ليس هناك إذن ما هو أخطر من الأزمة البنيوية لنمط متابوليزم \* إعادة الإنتاج الاجتماعي لرأس المال mode of social metabolic reproduction ، الذي يحدد الحدود النهائية للنظام القائم. ولكن، بالرغم من عمق خطورة الأزمة البنيوية بكل محدداتها العامة المهمة، قد لا يبدو ظاهريا أن لها هذه الأهمية الحاسمة إذا ما قورنت بالتقلبات الدرامية لأزمة ظرفية كبرى. ذلك أن " العواصف الرعدية " التي تفرغ بها الأزمات الظرفية شحناتها ملغزة، بمعنى أنها، بحكم نمط نموها وانتشارها mode of unfolding، لا تفرغ شحناتها فحسب، بل تحل أيضا نفسها بنفسها (وتفرض الحل) بقدر ما تسمح الظروف القائمة. ويمكنها أن تفعل ذلك بالتحديد، لأنها بسبب طبيعتها الجزئية التي لا تضع موضع التساؤل الحدود النهائية للنظام الكلي the global system، وإن كان في إمكانها أن تحل - في نفس الوقت ولذات السبب - المشاكل البنيوية الكامنة وراءها، التي تفرض نفسها مرات ومرات، في صورة أزمات ظرفية محددة، حلا محدودا ومؤقتا، إلي أن تلوح في أفق المجتمع، الأزمة الظرفية التالية.

وفي المقابل، ونظرا للطبيعة المعقدة والممتدة التي لا مفر منها، للأزمة البنيوية التي تنمو وتنتشر تدريجيا عبر الزمن التاريخي، صانعة عصرا جديدا، لا حدثا عارضا أو لحظيا، فإن الترابط التراكمي بين أجزاء الكل the accumulative inter relations of the whole، هو الذي يحسم المسألة حتى في ظل المظهر الزائف لـ "حالة طبيعية normality". وهذا، لأنه في الأزمة البنيوية يكون كل شيء علي المحك، بما في ذلك الحدود الشاملة النهائية للنظم المعين، والتي لا يمكن أن يكون له مثالا رمزيا / نموذجا نظريا محددًا "paradigmatic" symbolic. وبدون فهم روابط النظام الكلية overall systemic connections ودلالات الأحداث والتطورات، نفتقد رؤية التغيرات التي لها أهمية حقيقية وأدوات التدخل الإستراتيجي الملائمة الممكنة للتأثير فيها لصالح إجراء التغيير اللازم في النظام. لهذا تدعونا مسئوليتنا الاجتماعية إلي الوعي النقدي الذي لا يعرف المساومة بالترابطات التراكمية emerging cumulative interrelations التي تبرز، بدلا من البحث عن



تطمينات مريحة في عالم الحالة الطبيعية الوهمي حتى ينهار البيت علي رؤوسنا.

ومع التسليم بوجود أزمة بنيوية لرأس المال في عصرنا، يصبح عدم تجليها العميق البعيد الأثر في مجال السياسة، بلا ريب ضربا من المعجزات لأن السياسة تحتل موقعا حيويا بالغ الأهمية في نظام رأس المال. وهذا يرجع إلي حقيقة أن الدولة الحديثة هي هيكل القيادة السياسية الموحد لرأس المال *the command structure totalizing political* (طالما بقي نظام إعادة الإنتاج القائم) لتحقيق نوع التماسك *cohesion* (أو الوحدة الوظيفية الفعالة) - حتى ولو كانت الأكثر إشكالية وتتقوض دوريا - لمكونات رأس المال المتعددة الطاردة مركزيا *the multiplicity of centrifugal constituents* (عوالم الإنتاج والتوزيع الصغيرة *microcosms*) في نظام رأس المال.

هذا النوع من التماسك، لا يمكن إلا أن يكون غير مستقر، لأنه يتوقف بطبيعته علي علاقات القوي المتغيرة، فإذا ما تقوض هذا التماسك نتيجة لتغير كبير في علاقات القوي لا بد أن يعاد بناؤه بصورة أو بأخرى ليلائم علاقات القوي الجديدة إلي أن يتقوض مرة أخرى. هكذا تسير الأمور، كما لو كانت مسلما بها.

ينطبق هذا النوع من ديناميات التجدد الذاتي *self - renewing dynamics* داخليا بين القوي الحاكمة لبلد معين، ودوليا، متطلبا إجراء تكيفات دورية *periodic adjustments*، تبعا لعلاقات القوي المتغيرة بين العديد من الدول في نظم رأس المال الكوني. هكذا استطاعت الولايات المتحدة تحقيق هيمنتها العالمية في القرن العشرين، معتمدة علي الديناميات الداخلية لنموها من ناحية، وتأكيد تفوقها المطرد علي القوي الامبريالية السابقة التي ضعفت كثيرا أثناء الحرب العالمية الثانية وبعدها، وفي مقدمتها بريطانيا وفرنسا من ناحية أخرى.

السؤال الكبير في هذا الخصوص، هو: إلي متى يمكن أن يستمر هذا التقويض وإعادة البناء لنظام تحقيق التماسك الفعال، دون أن ينشط الأزمة البنيوية لرأس المال ؟ لا يبدو أن إعادة التكييف المفروضة لعلاقات القوي بين الدول تشكل السياق، في هذا الخصوص، في نهاية المطاف. علينا أن نتذكر قبل أي شيء، أن علي البشرية أن تتحمل، وقد تحملت فعلا أهوال حربين عالميتين دون أن تهدد استقرار رأس المال، ليبقي النظام المتحكم في

ميتابوليزم إعادة إنتاج مجتمعا. ولم يعتبر هذا أمرا مفهوما فحسب، بل والأسوأ من ذلك، اعتباره أمرا مقبولا أيضا، لأن رأس المال بطبيعته يشترط دائما " أنه لابد من الحرب إذا لم تكن هناك أي طريقة أخرى لإخضاع الخصم. " غير أن المشكل، هو أن مثل هذا التفكير، وهو لم يكن تفكيراً بأي حال من الأحوال كالقول بأن " القوة هي الحق might is right " أيا كانت النتائج، وهو قول لا يقبله عقل. لأن الحرب العالمية الثالثة لن تقف عند حد إخضاع الخصم المتهم فقط، بل ستدمر البشرية كلها. عندما سؤل أينشتاين: أي نوع من الأسلحة ستستخدمها الحرب العالمية الثالثة ؟ كانت إجابته، أنه لا يمكنه أن يعوف، ولكنه يضمن أن الحروب التالية سوف تكون بالبلطة الحجرية فقط.

كان دور السياسة في إعادة بناء التماسك المطلوب دائما دورا كبيرا في نظام رأس المال. وببساطه لا يمكن المحافظة علي مثل هذا النظام بدونها، لأنه سوف يتجه إلي الانهيار تحت ضغط القوي المركزية الطاردة للأجزاء المكونة له. إن ما يبدو، في ظل الحالة الطبيعية للرأس المال أنه أزمة سياسية، إنما يرجع إلي الحاجة إلي خلق تماسك جديد علي مستوي المجتمع ككل، بما يتفق مع تغير علاقات القوي ماديًا، فالاتجاهات الاحتكارية في التطور مثلا، لا يمكن أن تترك لحالها دون أن تتسبب في مشاكل جسيمة في كل مكان. ينبغي أن تضعها السياسة، هيكل القيادة الموحد لرأس المال في إطار متماسك نسبيا. هذا ما ينبغي عمله، حتى وإن كانت الخطوات المتخذة لا تعدو أن تكون ترشيذا وتبريرا أيديولوجيا صارخا لعلاقات القوي الجديدة، لتصبح أقل توترا لصالح الشركات الاحتكارية (أو شبه الاحتكارية)، كما يمليه الاتجاه الكامن وراءها. تحدث التطورات الاحتكارية بطبيعة الحال علي أساس محددات من ذات النوع. ولكن كل هذه العمليات تتفق من حيث المبدأ مع حالة رأس المال الطبيعية capitalism, normality دون أن تؤدي بالضرورة إلي أزمة بنيوية للنظام، ولا إلي أزمة بنيوية في السياسة، لأننا في حديثنا عن الأزمة، لا زلنا نتحدث عن أزمة في السياسة crisis in politics، أي عن أزمات معينة تظهر وتحل نفسها بنفسها ضمن محددات للنظام السياسي يمكن التحكم فيها، لا عن أزمة السياسة Crisis of politics.

إن للمؤسسات السياسية الراسخة وظيفة مهمة، هي تبرير انسب الطرق وأكثرها دواما لإعادة بناء التماسك المجتمعي المطلوب، بل وتحويلها إلي

روتين ينسجم مع التطورات المادية الجارية وما يناظرها من علاقات قوى متغيرة، منشطة في نفس الوقت أيضا الترسانة الثقافية والأيدولوجية لتحقيق تلك الغاية.

تتخذ إدارة هذه العملية في المجال السياسي في البلدان الرأسمالية الديموقراطية، عادة، شكل انتخابات برلمانية دورية مشكوك في صحتها. وحتى عندما يتعذر احتواء عمليات إعادة التكيف اللازمة لإعادة بناء التماسك في إطار مثل هذه المحددات النظامية نتيجة لبعض التغيرات الكبرى في علاقات القوى الراهنة الكامنة وراءها، جالبة معها أنماطا دكتاتورية من التدخل السياسي / العسكري إننا لا نزال بصدد حديث عن أزمات في السياسة، يمكن لرأس المال أن يحتويها، شريطة العودة إن عاجلا أو آجلا إلى " المبادئ الدستورية الديموقراطية democratic constitutionality " المميزة للحالة الطبيعية لرأس المال capitalist normality. فضلا عن أن هذه التطورات غالبا ما تكون خاضعة للسيطرة الخارجية، كما تشهد على ذلك نماذج الحكم في أمريكا اللاتينية التي تديرها وتلهمها الولايات المتحدة.

ويختلف الأمر تماما، بطبيعة الحال، عندما تسود عمليات، واتجاهات سلطوية خطيرة، لا في المناطق التابعة، بل في صميم القلب inner-core - في الأجزاء المسيطرة بنيويا - من نظام رأس المال الكوكبي. لا يصلح في تلك الحالة، نمط " ازدواجية المعايير double bookkeeping " السابق، الذي يتمثل في السيطرة التي لا ترحم (حتى السيطرة العسكرية الإمبريالية)، مع الانصياع في الداخل لـ " قواعد اللعبة الديموقراطية "، بما في ذلك المراعاة الكاملة للمبادئ الدستورية.

أن ترحيل التناقضات، هو ما يطمح إليه نظام رأس المال طالما كان ممكنا. ومن الطبيعي في ظل التراتبية البنيوية structural hierarchies اسائدة، أو التي ينبغي أن تسود في العلاقات بين الدول، أن تحاول البلدان المسيطرة أن تصدر تناقضاتها الداخلية في صورة تدخلات عنيفة، بما فيها الحروب إلى أجزاء النظام الأقل قوة، فهذا جزء من طبيعة النظام المألوفة systemic normality. إنهم يفعلون ذلك آملين أن يضمن لهم ذلك، تحقيق التماسك الاجتماعي المطلوب، وسط الصدمات العنيفة الكبرى، التي تزداد حدة عبر الحدود الطبقية.



غير أن هذا يصبح أكثر صعوبة - بصرف النظر عن أسطورة "العولمة  
نمفيدة للعالم كله" التي يستخدمها نظام رأس المال كلما تزايد تضافره  
كوكبي. يجب أن تظهر نتيجة لذلك تغيرات مهمة لها نتائج خطيرة في كل  
مكان، لأن الهم الأول للبلد المهيمن، وهو حاليا الولايات المتحدة، هو ضمان  
السيطرة على نظام رأس المال الكوكبي، والمحافظة عليها، باعتبارها القوة  
العظمى للإمبريالية الكوكبية المهيمنة.

نحن ننظر لما يقتضيه ذلك من تكاليف مادية وبشرية مانهة، يتعين دفعها  
بطريقة أو بأخرى، يحمل هذا المخطط للسيطرة الكونية أخطارا هائلة، كما  
يفضي إلى مقاومة دولية، بل وداخلية أيضا. لهذا السبب، لابد للحفاظ على  
السيطرة السلطوية على نظام رأس المال ككل في ظل ظروف أزمة بنيوية  
تزداد عمقا ولا تتفصل عن العولمة الرأسمالية في عصرنا، أن تشتد  
النزعات السلطوية التي لا تخطئها العين، على الصعيد الدولي، بل وداخل  
البلدان الإمبريالية المهيمنة أيضا، لإخضاع أي مقاومة محتملة.

إن ما رأيناه من انتهاكات للمبادئ الدستورية في الولايات المتحدة  
وللإطار القانوني لحلفائها، وما يحتمل على الأرجح في المستقبل القريب، وما  
توقعناه من إجراءات وشروط قانونية تقنن اليوم، أو لا تزال " قيد البحث "  
من جانب واحد في القناة التشريعية، التي يتلاعبون بها بوقاحة، هي  
مؤشرات واضحة على هذا الاتجاه الخطر تتخذ تحت ضغط الأزمة البنيوية  
لرأس المال.

ومن الأمثلة الكاشفة للتلاعب المتحيز بالتشريع، الطريقة التي يضع  
بها الفرع التشريعي للحكومة مسودة التشريعات المهمة. ليس هناك إذن ما  
يدعوللدهشة، إذا ما وجد قاضيا في المحكمة عليا في بريطانيا نفسه مضطرا  
إلى الشكوى في مسألة حيوية تتعلق بحقوق الإنسان، قائلا أن " القوانين التي  
أجيزت، صيغت مسودتها بطريقة تمنع المحاكم من إلغاء قرارات المراقبة  
control orders ... " وقال القاضي أن شارلز كلارك وزير الداخلية (في ذلك  
الوقت) قرر أن يصدر القرار استنادا إلى معلومات من جانب واحد - one-  
sided information، ولكنه كان عاجزا عن تصور الظروف التي تسمح  
للمحكمة بإلغاء قرار وزير الداخلية، وبناء على ذلك، قال القاضي أنها سوف  
يتعين عليه أن يترك الأمر كما هو، ومع ذلك قضي بمخالفته لقانون حقوق  
الإنسان.

اتسم الاحتفال " بنهاية الإمبريالية " في أعقاب الحرب العالمية الثانية بشيء من التسرع والسذاجة، فما رأيناه في الحقيقة ليس إلا إعادة تكييف readjustment للعلاقات الدولية، كانت واجبة منذ زمن طويل، لتتفق مع الطريقة التي أعيد بها تشكيل علاقات القوى الاجتماعية الاقتصادية موضوعيا قبل الحرب العالمية الثانية وبعدها، كما عكستها بالفعل، فقرة رئيسية مهمة في أول خطاب افتتاحي للرئيس روزفلت، تدافع عن "سياسة الانفتاح open door policy " في كل مكان بما في ذلك الأقاليم التي كانت لا تزال حينئذ مستعمرة. وقد حمل تكييف ما بعد الحرب معه بالطبع تراجع مكانة القوى الاستعمارية السابقة إلى الصف الثاني والثالث، لتصبح قوى تابعة للإمبريالية الأمريكية.

غير أنه علي مدي سنوات عديدة إبان حقبة إعادة البناء والتوسع الاقتصادي المستقر التي أعقبت الحرب العالمية الثانية، والتي ساعدت علي إقامة وتمويل دولة الرعاية الاجتماعية welfare state بنجاح، اقترن التغيير الكبير الذي بشرت به " سياسة الانفتاح " (انفتاح الولايات المتحدة هذا هو المقصود) التي تم تدشينها بقوة بوهم أن الإمبريالية ذاتها قد أصبحت وإلي الأبد شيئا ينتمي إلي الماضي. كما اقترنت أيضا بالأيديولوجية الواسعة الانتشار التي لم تصب المتقنين فحسب، بل أصابت أيضا بعض حركات اليسار التقليدي المنظمة، التي ترى أن أزمات النظام الاجتماعي والسياسي القائم (التي كان مسلما بها إلي عهد قريب) أصبحت تنتمي إلي ماض لن يعود. تم ترويج هذه الأيديولوجية مع توأمها التي بشرت بـ " نهاية الأيديولوجيا " استنادا إلي افتراض مجاني، هو أننا نعيش الآن في عالم " رأسمالية منظمة organized capitalism " نجحت في السيطرة علي تناقضاتها علي أساس دائم.

كان لابد أيضا، من صحوة قوية في السياسة والأيديولوجيا، بعد أن فرضت الأزمة البنيوية الشاملة التي تزداد عمقا لنظام راس المال الاعتراف بها.

كان رجال البنوك التجارية الأو روبيون عام ١٩٨٧ إبان أزمة البورصات الدولية يزعمون في مناقشة عامة متلفزة أن سبب تلك الأزمة، رفض الولايات المتحدة فعل أي شيء فيما يتعلق بدينها الفلكي. رد عليهم المصرفي الأمريكي بحسم وعدوانية، قائلا أن عليهم فقط الانتظار حتى تبدأ

الولايات المتحدة في أن تفعل شيئاً بخصوص دينها، وعندئذ سيرون مدي جسامة الأزمة التي ستتفجر في وجوههم. وكان علي حق إلي حد ما، لأنه من السذاجة أن نتصور أن أوروبا يمكنها أن تعزل نفسها بسهولة عن التأثير الفظيع الشامل للأزمة البنيوية الكوكبية المزمنة التي لم تحل، والتي لا يعتبر دين الولايات المتحدة إلا أحد وجوهها، ويفترض تواطؤ المصالح الذاتية الكامل للبلدان الدائنة.

رأينا في العقدين الأخيرين عودة إمبريالية صريحة صارخة لتثار، بعد أن نجحت لزمّن طويل في التمويه، بأنها تمثل عالم ما بعد الاستعمار، عالم "الديموقراطية والحرية". واتخذت في الظروف السائدة الآن شكلاً مدمراً واضحاً. إنه تهيمن الآن علي المسرح التاريخي، مؤكدة صراحة ضرورة خوض "حروب محدودة"، وهي كما ذكرنا من قبل، لا تتردد حتى في إصدار مرسوم بـ "الشرعية الأخلاقية" لاستخدام الأسلحة النووية - بطريقة "اجهاضية preemptive" أو وقائية حتى ضد البلدان التي لا تملك مثل تلك الأسلحة.

كانت مشاكل النظام الخطيرة تتراكم، وتزداد سوءاً في كل المجالات منذ بداية الأزمة البنيوية لرأس المال في أوائل السبعينات، ولم يكن أقلها في مجال السياسة. تستمر الدعاية في كل مكان للتفكير الذي يتمني "عولمة مفيدة للعالم كله"، بالرغم من كل الشواهد التي تدل علي العكس ولا نملك هيئات سياسية دولية قابلة للحياة قادرة علي إصلاح النتائج السلبية للتطور الجاري. وحتى قدرات الأمم المتحدة المحدودة، يلغيها التصميم الأمريكي علي فرض سياسات واشنتون العدوانية علي العالم، كما حدث في شن حرب العراق تحت ادعاءات زائفة.

تفترض الولايات المتحدة إذ تتصرف علي هذا النحو، أن دورها الذي لا يمكن لأحد أن يتحداه هو الحكم الكوكبي لنظام رأس المال ككل، دون أن يزعجها الفشل الحتمي لمثل هذا المخطط في النهاية، لأنه لا يكفي "إطلاق قوة ساحقة" كما يوصي المذهب العسكري السائد لتدمير جيش الطرف الآخر، ملحقاً بكل السكان أثناء القيام بهذه المغامرات العسكرية، ما يسمونه بلغة داعرة "أضراراً جانبية collateral damage".

أما الاحتلال والسيطرة الدائمين، بما فيهما من استغلال مربح آمن للبلدان التي تهاجم، فأمر مختلف تماماً. أن نتصور أنه يمكن، حتى لأكبر قوة



عسكرية عظمي في العالم أن تفعل ذلك باعتباره أمراً " طبيعياً مفروضاً " علي العالم كله " forced normality "، يمليه مازق " النظام العالمي الجديد " هو تصور مناف للعقل.

لسوء الحظ، أن الأحداث والتطورات كانت تسير في هذا الاتجاه منذ زمن طويل. فلم يكن الرئيس جورج دابليو بوش، بل الرئيس بل كلينتون هو الذي أعلن انه " ليس هناك غير أمة واحدة ضرورية، هي الولايات المتحدة الأمريكية. " لقد أراد النصابون الجدد فقط أن يحافظوا علي هذه العقيدة وأن يفرضوها بالقوة. ولكن، ليس في وسع، حتى من يسمون بالليبراليين أن يبشروا بما هو أكثر إيجابية من تلك العقيدة الخبيثة. كانوا يشكون من أن لدينا في عالم اليوم " دولا أكثر مما يلزم "، ودافعوا عن ما أسموه " توحيد السلطة القضائية jurisdictional integration باعتباره الحل القابل للبقاء لمثل هذه المشكلة. إن ما يسمونه " توحيد السلطة القضائية " أمر يدعو للسخرية، لأنه يعني في الحقيقة إضفاء شرعية زائفة علي السيطرة السلطوية المباشرة لأقل من حفنة من القوي الإمبريالية في مقدمتها الولايات المتحدة علي تلك " الدول الأكثر من اللازم " التي يرثي لها. ولا يختلف المفهوم المشوش لهذا المصطلح كثيرا عن تنظير توماس ب. م. بارنيت لكيفية التعامل مع " حالة فقدان التواصل state of disconnectedness " الذي سبق الحديث عنه.

إذا كانت هناك " دولا أكثر من اللازم " اليوم فلا يتصور محوها من الوجود. لا يمكن تدميرها عسكريا لتقوم علي هذا الأساس السعادة المعولمة the globalised happiness " في ظل الحالة الطبيعية الجديدة the new normality ". لا يمكن قمع المصالح القومية المشروعة إلي مالا نهاية، وتشهد بلدان أمريكا اللاتينية علي هذه الحقيقة.

أزمة السياسة البنيوية هي جزء لا يتجزأ من الأزمة البنيوية لنظام رأس المال المتقجرة منذ زمن طويل. إنها موجودة في كل مكان، ولهذا لا يمكن أن تحل بالتلاعب الدائم بأي جانب من جوانبها السياسية بمعزل عن الجوانب الأخرى، ناهيك عن التلاعب بالمبادئ الدستورية ذاتها، الذي يمكننا أن نري الكثير من أمثله المفزعة. وهي لا تحل حتى بتخريب النظام الدستوري وإلغائه برمته.

إذا كان في إمكان قضاة المحكمة العليا البريطانيين والقضاة الإيطاليين أن يحتجوا علي مثل هذه المحاولات، أيا كان مدي عدوانية أنصار

بيرليسكوني في هذا العالم في إدانتهم لها، حتى قبل الانتخابات العامة بثلاثة أيام، فإن في إمكاننا جميعا أن نفعل أيضا الشيء نفسه بما نخاطر به بسوعي نقدي.

إن نمط سيطرتنا علي الميتابوليزم الاجتماعي mode of social metabolic control في ظل أزمة عميقة لا علاج لها، لا يكون إلا بتأسيس نمط إنتاج مختلف اختلافا جذريا، قائم علي مساواة حقيقية، أصبحت ممكنة فعلا في عصرنا لأول مرة في التاريخ.

ينتقد أناس كثيرون اخفاقات السياسة البرلمانية الواضحة المؤلمة، وهم محقون.

غير أن ضرورة إعادة التفكير، في هذا المقام أيضا، في النظام البرلماني السابق والحالي لا يمكن أن تؤدي إلي نتائج باقية، ما لم نضعها في إطارها الأوسع، باعتبارها جزءا لا يتجزأ من نظام الميتابوليزم الاجتماعي الجديد المنشود الذي لا ينفصل عن متطلبات المساواة الحقيقية.

يتفق الكثيرون اليوم علي أن نظام ميتابوليزمنا الاجتماعي غير قابل للحياة علي المدى الطويل نظرا لطابعه التدميري المتزايد حتى علي المستوي البيئي، وكذلك في مجال الإنتاج والتراكم الرأسمالي المدمر، ناهيك عن المظاهر المباشرة المتنامية لأكثر صور التدمير العسكري لا مسئولية. غير أنه ينبغي أن يكون في مقدمة وعينا النقدي باتجاهات التطور الراهنة وتأثيرها التراكمي، هو أن المدى الطويل أصبح أقصر وأقصر في عصرنا. وتقع علي عاتقنا مسئولية أن نفعل شيئا قبل أن ينفد الوقت .

---

\* ميتابولزم إعادة الإنتاج الاجتماعي reproduction of social metabolism : مصطلح في علم البيولوجيا ويقصد به عمليات البناء والهدم في الخلية الحية أي عمليات تجدها (إعادة إنتاجها) ونموها (إعادة الإنتاج الموسع) واستعارته العلوم الاجتماعية للتعبير عن عمليات الهدم والبناء في الحياة الاجتماعية: في التكوينات الاجتماعية والطبقات والمؤسسات . (المترجم)

## العولمة الرأسمالية وتحول الدولة إلى دولة متعددة الجنسية

وليم آي. روبنسون\*

كانت الرأسمالية العالمية تمر بإعادة هيكلة عميقة منذ سبعينات القرن العشرين. وانتهى الكثيرون إلى اعتبار هذه العملية عولمة globalization بالرغم من أن المعنى الدقيق لهذا المفهوم وطبيعة هذه العملية ومدى أهمية التغيرات المرتبطة بها موضع جدل ساخن. إن مفهوم العولمة في رأيي مفهوم مقيد فكريا ويساعدنا سياسيا. إنه يعيننا علي تنظيم المعلومات الامبيريقية عن إعادة هيكلة الرأسمالية علي نحو يقدم لنا تفسيراً لطبيعة واتجاه التغيير الاجتماعي العالمي مع مطلع فجر ألفية جديدة، ومن ثم اكتساب إدراك أفضل لآفاق العمل الاجتماعي التحريري.

وسوف أحل في هذا الفصل العولمة الرأسمالية، وأقدم تحليلاً مادياً تاريخياً لتحول الدولة إلى دولة متعددة الجنسية the transnationalization of the state. لم يعد ما كان يمكن لماركس أن يقوله في زمانه ينطبق علي عالمنا، غير أن من منهج المادية التاريخية كمعرفة أساسها الممارسة لا يقتصر علي ظروف تاريخية معينة.

والحق أن المادية التاريخية تحريرية لأنها بالتحديد تسمح لنا باختراق التشيؤ reification الناشئ عن إضفاء طابع طبيعي علي ترتيبات تاريخية، وتظهر الخصوصية التاريخية للأشكال الاجتماعية القائمة.

سوف أزع هنا، أن الدولة - القومية nation - state هي شكل تاريخي محدد للتنظيم الاجتماعي العالمي، يمر بعملية تجاوز العولمة الرأسمالية له. لقد تزايد تركيز الجدل حول العولمة الرأسمالية علي علاقة الدولة - القومية بالعولمة الاقتصادية. غير أن مسألة العولمة والدولة لم توضع في الإطار الصحيح. فإما أن ينظر إلى الدولة - القومية (ونظام

\* وليم آي روبنسون WILLIAM I. ROBINSON أستاذ علم الاجتماع في جامعة كاليفورنيا وهو أحد

كبار المحللين النقديين الماركسيين للعولمة الرأسمالية باعتبارها منظومة للقوة.

— المقال منشور في مجلة SCIENCE AND SOCIETY في ربيع ٢٠٠٠ العدد (١) مجلد ٦٤.



العلاقات بين الدول (inter - state system) علي أنها تحتفظ بأو لويتها باعتبارها محور العلاقات الدولية والتطور العالمي فسي تصور ثنائي يفترض وجود منطقتين منفصلين لنظام اقتصادي يتعولم، ونظام سياسي قائم علي أساس الدولة - القومية، أو أن ينظر إلي الدولة علي أنها لم تعد مهمة كما هو الحال في أطروحات نهاية الدولة - القومية المختلفة. وأنا إذ أرفض هذين الإطارين بنقد وتجاوز ثنائية العالمي - القومي، أدعوي مفهوم مادي تاريخي للدولة، واستكشف علي هذا الأساس ثلاث فرضيات: (١) أن العولمة الاقتصادية لها نظيرها في التكوين الطبقي المتعدي الجنسية transnational class formation وفي ظهور دولة متعددة الجنسية وجدت للعمل كسلطة جماعية لطبقة حاكمة عالمية (٢) أن الدولة - القومية لا هي احتفظت بأو لويتها ولا هي اختفت وإنما هي آخذة في التحول والاستيعاب في هذا الهيكل الأوسع لدولة متعددة الجنسية. (٣) هذه الدولة المتعدية الجنسية البازغة تؤسس قانونا institutionalize العلاقة الطبقية بين العمل ورأس المال علي الصعيد العالمي. لاستكشاف هذه القضايا أهمية بالغة بالنسبة للنضال الشعبي ولسياسة الاشتراكية في القرن الجديد.

يمكن أن تكون العولمة أي شيء، ولكنها لا يمكن أن تكون عملية سلمية. لقد انطوت علي صراع اجتماعي ممتد ودموي. وهي تواجه باعتبارها عملية نهايتها مفتوحة، تحديا كبيرا من أسفل، ومسارها معرض للتغيرات. ولكن ينبغي أن تتطرق إستراتيجيات "عولمة بديلة من أسفل" من نقد يحدد كيفية ظهور هذه العملية، والتناقضات التي تواجهها، والمواقع الجديدة للصراع السياسي، كالدولة المتعدية الجنسية.

ينقسم هذا القسم إلي خمسة أجزاء. الأول: يناقش العولمة باعتبارها مرحلة جديدة في تطور النظام الرأسمالي العالمي. والثاني: يدعوي قطيعة مع المفهوم الفيري للدولة الذي يكمن وراء كثير من المناقشات حول العولمة ويطور مفهوم الدولة المتعدية الجنسية. والثالث: يضع نشأة الدولة المتعدية الجنسية في سياق علاقة جديدة بين رأس المال الكوكبي global capital والعمل الكوكبي global labour. والرابع: يعرض الشواهد الإمبريقية علي نشأة الدولة المتعدية الجنسية بين ستينيات وتسعينات القرن العشرين. وأخيرا يشير الخامس، كخاتمة إلي آفاق عمل اجتماعي تحريري في ضوء ما تقدم.

وينبغي التنبيه إلى أن الحيز المتاح لا يسمح بمناقشة كاملة للقضايا النظرية والتحليلية المطروحة. والفرضيات المقدمة هنا، هي بطبيعتها محاولات تتطلب المزيد من الاستكشاف في مكان آخر.

### العولمة آخر مراحل تطور الرأسمالية

تحقيب تطور النظام الرأسمالي هو أداة تحليلية تتيح لنا فهم تغير النظام عبر الزمن. تمثل العولمة في رأيي نقلة إلى عصر جديد، هي الرابعة في تاريخ النظام الرأسمالي.

الأولي، هي الميركانتلية mercantilism والتراكم الأولي. بدأت بميلاد الرأسمالية وخروجها من شرنقتها الإقطاعية في أوروبا، وتوسعها الخارجي. والثانية، هي الرأسمالية التنافسية أو الكلاسيكية، التي طبعت بطابعها الثورة الصناعية، وونشأة البرجوازية ووصياغة الدولة - القومية. والثالثة، كانت نشأة رأسمالية الشركات الاحتكارية، ورسوخ سوق عالمي واحد ونظام الدول - القومية nation-state system الذي أصبح إطارا لتنظيم الرأسمالية العالمية. يبدأ العصر الأول من تاريخ رمزي في عام ١٤٩٢، وينتهي في عام ١٧٨٩، والثاني يمتد حتى أواخر القرن التاسع عشر. ويمتد الثالث إلى بداية سبعينات القرن العشرين. وبدأ الرابع (الحالي) عصر العولمة بأزمة السبعينات الاقتصادية العالمية، وإعادة الهيكلة العميقة الجارية للنظام منذ ذلك الحين، واتسمت بنشأة رأس المال المتعدي الجنسية ووضع حد لنظام الدولة - القومية كمبدأ تنظيمي للتطور الرأسمالي. لا تمثل العولمة كعصر، عملية جديدة، بل ما يقرب من ذروة عملية استمرت طوال قرون من انتشار علاقات الإنتاج الرأسمالية في العالم كله، وحلولها محل كل العلاقات السابقة علي الرأسمالية. يمر النظام بتوسع درامي كثيف، وتقرب حقبة التراكم البدائي من نهايتها. وفي هذه العملية تزاح جانبا المؤسسات الثقافية والسياسية التي تعوق الرأسمالية لتمهد الطريق للسلعة الشاملة total commodification أو " السوقنة الشاملة total marketization " للحياة الاجتماعية في العالم كله.

لقد بحثت العولمة بحثا جيدا. حقق رأس المال حراكا كوكبيا جديدا، وهو يعيد تنظيم الإنتاج عالميا بما يتفق مع سلسلة من الاعتبارات السياسية وعامل التكلفة. وهذا يقتضي علي الصعيد العالمي لامركزية الإنتاج مع تركيز القيادة والسيطرة علي الاقتصاد الكوكبي في رأس المال الكوكبي وفي هذه العملية

تصبح أجهزة الإنتاج الوطنية مجزأة داخليا ومتكاملة خارجيا داخل دوائر التراكم المعولمة. هنا يمكننا التمييز بين اقتصاد عالمي world economy واقتصاد كوكبي global economy.

كان كل بلد في الحقب السابقة يطور دوائر تراكم ترتبط ببعضها من خلال التبادل السلعي وتدفقات رأس المال في سوق دولي موحد (اقتصاد عالمي)، وفي الاقتصاد البارغ تفتت عملية العولمة ذاتها هذه الدوائر الوطنية وتوحيدها وظيفيا في دوائر تراكم كوكبي . تقوم العولمة إذن بتوحيد العالم في أسلوب إنتاج واحد، وتحقق التكامل العضوي لمختلف البلدان والمناطق في اقتصاد ومجتمع كوكبي. ليس ذوبان الحواجز المكانية وإخضاع منطق الجغرافيا لمنطق الإنتاج، وهو ما أسماه البعض " إنضغاط الزمان - المكان space-time compression "إنه يجبرنا علي إعادة النظر في جغرافيا وسياسة الدولة - القومية (Robinson1998). تجسد الدولة المتعدية الجنسية كما سنري، ممارسات اجتماعية وعلاقات طبقية جديدة ترتبط بهذا الاقتصاد الكوكبي.

لقد تخلفت إعادة التنظيم السياسي للرأسمالية العالمية بالنسبة لإعادة تنظيمها اقتصاديا مما أدى إلي انفصام بين العولمة الاقتصادية والمأسسة السياسية political institutionalization للعلاقات الاجتماعية الجديدة التي تظهر في ظل العولمة.

بيد أنه مع تغير الأساس المادي للمجتمع البشري، تغير أيضا تنظيمه المؤسسي. كانت الرأسمالية تنمو منذ إتفاقات وستفاليا في القرن السابع عشر حتى ستينات القرن العشرين من خلال نظام الدولة - القومية الذي ولد ما صاحبه من هياكل ومؤسسات وعناصر وطنية. لقد أدت العولمة إلي التآكل المتزايد لهذه الحدود الوطنية، وجعلت محافظة الأمم المنفردة علي استقلالية اقتصادها وسياستها وهياكلها الاجتماعية مستحيلة بنويوا. إن احدي السمات الرئيسية للعصر الراهن هي إلغاء الدولة - القومية. كمبدأ تنظيمي للنظام الرأسمالي ومعها نظام العلاقة بين الدول inter-state system كنظام مؤسس للتنمية الرأسمالية. وفي ظل الشكل الكوكبي للرأسمالية أخذ الفضاء المتعدي الجنسية أو الفضاء الكوكبي يحل محل الفضاءات القومية national spaces. لم يعد هناك شيء خارج النظام، وهذا لا يعني أنه " نظام مغلق closed system "، وإنما يعني أنه لم يعد هناك بلد أو منطقة تبقي خارج النظام



الرأسمالي العالمي. لم تعد هناك مناطق سابقة علي الرأسمالية لتستعمر، أو تراكما مستقلا ذاتيا autonomous accumulation خارج مجال رأس المال الكوكبي. الرابطة الاجتماعية الداخلية الآن هي رابطة كوكبية، ومثل هذه العلاقات الاجتماعية العضوية هي دائما علاقات ممأسسة مما يجعلها " ثابتة fixed" ويجل إعادة إنتاجها ممكنا. وعندما تصبح الصلات العضوية والداخلية بين الشعوب كوكبية حقا، تكون المؤسسات المتعدية الجنسية قد تجاوزت طاقم مؤسسات الدولة القومية برمتها. طرحت العولمة صعوبات جدية علي النظريات علي اختلاف أنواعها. تتعوق مركزية الدولة القومية، المتأصلة في كثير من النماذج النظرية القائمة - في رأيي - فهما للتغيير في ظل العولمة ( Robinson 1998).

إن فرضياتي فيما يتعلق بوحدة البنية الفوقية للمجتمع العالمي، هي تصور للعصر الراهن يختلف عن تصور تحليل النظام - العالمي - world system analysis الذي يفترض نظاما عالميا لبني فوقية سياسية وثقافية منفصلة، يربطها تقسيم جغرافي للعمل، ويختلف عن كثير من التحليلات الماركسية، التي تري أن الدولة - القومية ملازمة للتطور الرأسمالي. لقد أضحت النظرية القائلة أن التدويل المستمر لرأس المال، ونمو مجتمع مدني دولي، إقتضيا تدويل الدولة أيضا قد أصبحت نظرية قد أصبح معترف بها في عدد من أدبيات العلوم الاجتماعية وأدبيات العلوم البيئية interdisciplinary sciences في العولمة حافلة بمناقشة الأهمية المتزايدة للمؤسسات فوق أو المتعدية الجنسية. غير أن ما تشترك فيه هذه التفسيرات المختلفة، هو أن مركزية الدولة - القومية فيها هي التي أو قعتها في شرك ثنائية قومي - كوكبي. إنها تفترض أن الظواهر المرتبطة بالدولة المتعدية الجنسية إمتدادات دولية لنظام الدولة - القومية. والفكرة هي أن الدول - القومية خلقت منفردة أو جماعيا المؤسسات الدولية كآليات لضبط تدفق السلع ورأس المال عبر حدودها، ولتكون وسيطا في العلاقات بين الدول. وأميز هنا بين الدولي international والعاير للجنسية transnational (أو الكوكبي). الأول، تصور للديناميات العالمية مؤسس علي نظام الدولة - القومية القائم، في حين أن الأخير يحدد عمليات وعلاقات اجتماعية تتجه إلي تجاوز ذلك النظام.

## صياغة مفهوم جهاز الدولة متعددة الجنسية: من فيبر إلى ماركس

قضية الدولة هي محور الجدل حول العولمة. غير أن هذا الجدل قد شوشه الخلط المستمر بين الدولة - القومية والدولة. والاثنان غير متطابقين. وهنا نحتاج إلى التمييز، تحليليا، بين عدد من المصطلحات المتصلة ببعضها: الأمة والبلد، والأمة - الدولة nation-state والدولة القومية national state والدولة المتعدية الجنسية. الأمم - الدول هي وحدات جغرافية وقانونية وثقافية أحيانا. والمصطلح كما هو مستخدم هنا، يحل محل بلد أو أمة. الدول هي علاقات قوي تتجسد في مجموعة محددة من المؤسسات السياسية. وأساس الخلط بين هذين المفهومين المتصلين وإن كانا متميزين، المفهوم الفيبري للدولة الذي شكل جانبا كبيرا من تحليل هذا الموضوع، حتى تحليلات كثير من الماركسيين. الدولة في رأي فيبر هي مجموعة من الأطر والمؤسسات التي تمارس سلطة "احتكار مشروع لممارسة القهر coercion" على إقليم معين "الاقتصادي والسياسي في التصور الفيبري" ("الأسواق والدول" في المصطلح الفيبري) مرتبطان ارتباطا خارجيا، وإن كانا مجالين منفصلين بل متعارضين، لكل منهما منطقته الخاص المستقل. تتفاعل الدول - القومية - في التصور الفيبري - خارجيا مع الأسواق (Weber 1978: 353 - 4) وبالتالي ينظر إلى العولمة باعتبارها تشمل المجال الاقتصادي، بينما قد يبقى المجال السياسي ثابتا، يبقى نظام الدولة - القومية غير قابل للتغيير. يواجه من يديرون الدولة نتائج العولمة الاقتصادية ومنطق رأس المال المتعدي الجنسية المنفلة، باعتباره منطقا خارجيا (أنظر: Vernon 1971، Sassen 1996، Strange 1996، Boyer and Drache 1996). لقد أصبحت هذه الثنائية، ثنائية الدولة - السوق الإطار السائد لتحليل العولمة والدولة وهي ترتبط ارتباطا وثيقا بثنائية الكوكبي - القومي. يقال أن هناك مبالغة في الحديث عن العولمة أو أنها وهما، طالما أن للدول - القومية "سلطة أكبر" مما تدعي، أو لا لأن هناك تفسيرات "قومية" للظواهر أفضل من تفسيرات العولمة (Weiss 1998، Hirst and Thompson 1996، Gordon 1988).

إن ما يحدث "داخل" دولة - قومية يوازن ما يحدث في النظام الكوكبي.. يتزايد الاعتراف في هذه الثنائيات المتكرر بالعولمة الاقتصادية

غير أنها تحلل كما لو كانت مستقلة عن المؤسسات التي تهيكل هذه العلاقات الاجتماعية، وخاصة الدول، والدولة - القومية. يفترض أن للاقتصاد المعولم globalized economy، وللنظام السياسي القائم علي أساس الدولة - القومية منطقتين منفصلتين.

المخرج من هذه التناقضات هو تجاوز فيبر، والعودة إلي المفهوم المادي التاريخي للدولة. الدولة في المفهوم الماركسي هي مؤسسة institutionalization العلاقات الطبقية في شكل محدد للإنتاج الاجتماعي. إن انفصال الاقتصادي عن السياسي في النظام الرأسمالي لأول مرة يمنح كليهما استقلالية ذاتية autonomy ويفترض وجود علاقة معقدة بينهما، ينبغي صياغة إشكاليته النظرية. غير أن هذا الانفصال يولد أيضا وهم استقلال مجالين تربطهما علاقات خارجية. الاقتصادي والسياسي في المفهوم الماركسي هما لحظتان متميزتان في ذات الوحدة totality. إن العلاقة بين الاقتصاد أو علاقات الإنتاج الاجتماعي في ظل الرأسمالية والدول باعتبارها مجموعات من علاقات طبقية مأسسة لصيقة بتلك العلاقات الإنتاجية، هي علاقات داخلية. ولا مجال هنا للعودة إلي المجادلات النظرية التي اشتعلت منذ إحياء الاهتمام بالدولة في ستينيات القرن العشرين والتي لم تحسم. (Jessop1982,Held1989,Clark1991)

ومع ذلك ، لاحظ: (١) أن النظريات الماركسية حول الاستقلالية النسبية للدولة، سواء أكدت علي التبعية البنيوية للدولة، أو "أداتية instrumental" للطبقات المسيطرة اقتصاديا، لا تفترض أن الدولة مستقل independent state ، أي كمجال مستقل له منطقه الخاص ("ليست هناك دولة معلقة في الهواء" كما يقول ماركس) (Marx1978: 607).

إن مهمة التحليل، هي اكتشاف مركب العمليات والعلاقات الاجتماعية التي تجعل الدول جزءا لا يتجزأ من صورة المجتمع المدني والاقتصاد السياسي. (٢) ليس في المفهوم المادي للدولة ما يربطها بالضرورة بإقليم أو بأمة - دولة state-nation .

وإذا كانت الدولة قد اتخذت تاريخيا شكلا جغرافيا، فهذا أمر ينبغي صياغة إشكاليته النظرية.

الدول باعتبارها نظاما قهرية للسلطة، هي علاقات طبقية وممارسات اجتماعية تبلورت وفعلت من خلال مؤسسات. تعطي الدولة في رأي ماركس



المؤسسات الاقتصادية وعلاقات الإنتاج شكلا سياسيا. الأسواق هي ساحة الحياة المادية، في حين أن الدولة تتبع من علاقات الإنتاج الاقتصادية وتمثل مأسسة علاقات السيطرة الاجتماعية، ومن ثم لا يمكن أن تكون العولمة الاقتصادية لرأس المال ظاهرة منعزلة عن تحول العلاقات الطبقية والدول. الدول في التصور الفيبيري هي بحكم التعريف مؤسسات ترتبط بإقليم ومن ثم لا يمكن تصور دولة متعددة الجنسية إذا ما استمر نظام الدولة - القومية nation-state system.

تختزل النظرية الفيبيرية للدولة، الدولة إلى جهاز الدولة وكوادره، وهي بهذا تشيء الدولة. ليست الدول، فاعلة actors باعتبارها كذلك. الطبقات والجماعات الاجتماعية فاعلون تاريخيون historical actors. الدول، بذاتها per se لا تفعل شيئا. الطبقات والجماعات الاجتماعية التي تتحرك داخل الدول وخارجها " تفعل " أشياء كفاعلين تاريخيين جماعيين.

أجهزة الدولة هي تلك المؤسسات التي تفرض وتعيد إنتاج العلاقات والممارسات الطبقية التي تعتبر جزءا لا يتجزأ من الدولة. قد يستمر وجود الدول في عصر العولمة.

غير أن العولمة تقتضي أن نغير تصورنا لتلك البني. إن جهاز الدولة المتعددية الجنسية يبرز في ظل العولمة من داخل نظام الدولة - القومية، وبالعولمة يجري حاليا تجاوز الظروف المادية التي أدت إلى نشأة الدولة - القومية. المطلوب هو العودة إلى المفهوم النظري المادي التاريخي للدولة لا باعتبارها " شيئا، بل باعتبارها علاقة اجتماعية محددة تدرج في بني اجتماعية أكبر قد تتخذ أشكالا مؤسسية مختلفة محددة تاريخيا، ليست الدولة - القومية إلا أحد أشكالها.

وتلخيصا لما قلناه، الدولة هي تبلور مجموعة معينة من القوي والعلاقات الطبقية المحددة تاريخيا، وتتجسد الدول دائما في مؤسسات سياسية. الدول هي إذن : (أ) لحظة في علاقات القوي الطبقية (ب) مجموعة كم المؤسسات السياسية (" جهاز an apparatus "). ليست الدولة أحدهما دون الآخر. هي الاثنان معا في وحدتهما. والفصل بينهما هو منهجي بحث. (خطأ فيبر هو اختزال الدولة إلى البعد (" ب ")).

نشأت الدول القومية كتجسيد لتركيبية من الجماعات والطبقات داخل نظام الدول القومية في العصور الأولى للرأسمالية، وأصبحت ترتكز إلى

جغرافيات محددة.. ما هي إذن الدولة المتعدية الجنسية ؟ ما هما بالتحديد البعدين (أ) و(ب) في الدولة المتعدية الجنسية ؟ إنها تركيبة محددة من القوي والعلاقات الطبقيّة المرتبطة بالعولمة الرأسمالية، وبنشأة طبقة متعدية الجنسيّة تتجسد في مجموعة من المؤسسات السياسية. هذه المؤسسات، هي دول قومية تغيرت زائد مؤسسات دولية مختلفة تستخدم في مؤسسة سيطرة هذه الطبقة باعتبارها القسم المهيمن hegemonic fraction من رأس المال في العالم كله. تتحول الدولة كعلاقة طبقية إذن، إلى دولة متعدية الجنسيّة. أصبحت الممارسات الطبقيّة لطبقة حاكمة جديدة " مكثفة condensed " إذا أردنا استخدام مجاز بولانتزاس في دولة متعدية الجنسيّة ناشئة، وفي عملية عولمة رأس المال اندمجت معا أقسام من طبقات من مختلف البلدان في جماعات رأسمالية جديدة داخل فضاء متعدي الجنسيّة transnational space. هذه البرجوازية المتعدية الجنسيّة الجديدة أو الطبقة الرأسمالية الجديدة، هي تلك الشريحة من البرجوازية العالمية التي تمثل رأس المال المتعدّي الجنسيّة. إنها تشمل ملاك وسائل الإنتاج الرئيسية العالمية، كما تتجسد أساسا في الشركات المتعدية الجنسيّة والمؤسسات المالية الخاصة. إن ما يميز الطبقة الرأسمالية المتعدية الجنسيّة عن أقسام الرأسمالية المحليّة هو أنها تشغل بالإنتاج العالمي وتدير دوائر التراكم الكوكبي مما يجعل لها وجودا طبقيا موضوعيا وهو ية مكانيا وسياسيا في النظام الكوكبي تعلو فوق أية أقاليم أو سياسات محلية.

تشمل الشركات المتعدية الجنسيّة تلك المؤسسات والممارسات في المجتمع الكوكبي، التي تحافظ علي هيمنة البرجوازية الكوكبية الناشئة وعلي تقدمها وعلي مشروعها لبناء كتلة تاريخية رأسمالية جديدة. هذا الجهاز للدولة المتعدية الجنسيّة هو شبكة ناشئة تضمن الدول القومية المتكاملة خارجيا ومعها المنتديات الاقتصادية والسياسية الفوق - قومية، التي لم تكتسب بعد أي شكل مؤسسي مركزي.

تقتضي نشأة الدولة المتعدية الجنسيّة إعادة تنظيم الدولة في كل أمة. وسوف أشير إلي كل دولة من تلك الدول باعتبارها دولا قومية national states، وتشمل في آن واحد نشأة مؤسسات اقتصادية وسياسية فوق قومية حقيقية. ليست هاتان العمليتان : تحول الدول - القومية، ونشأة المؤسسات فوق القومية منفصلتين أو تستبعد إحداهما الأخرى. إنهما في الحقيقة

بعدان توأمان في عملية تحول الدولة إلى دولة متعددة الجنسية. جهاز الدولة المتعددية الجنسية متعدد المستويات، متعدد المراكز multi-centered ويربط وظيفيا مؤسسات تتجلى فيها بدرجات متفاوتة مظاهر مميزة "للدولة ness State- ولها مسارات تاريخية مختلفة. المنظمات فوق - القومية منظمات اقتصادية وسياسية، رسمية وغير رسمية. وتشمل المنتديات الاقتصادية economic forums صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية والبنوك الإقليمية وهلم جرا. وتشمل المنتديات السياسية political forums مجموع السبعة ومجموعة الـ ٢٢ التي تكونت مؤخرا، كما تشمل مؤسسات أكثر رسمية كالأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، وهلم جرا، وهي تضم أيضا تجمعات إقليمية كرابطة أمم جنوب شرق آسيا (ASIAN)، والهيكل القضائي والإدارية والتنظيمية التي أنشئت باتفاقيات إقليمية كاتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (NAFTA)، ومنتدى آسيا الباسيفيك للتعاون الاقتصادي (APEC). وتحل معاهد التخطيط الفوق - قومية تدريجيا محل المؤسسات الوطنية في سياسة التنمية وفي إدارة الاقتصاد الكوكبي. وتنقل وظيفة الدولة القومية من صياغة السياسات الوطنية إلى إدارة صاغتها مؤسسات فوق قومية. غير أن تجنب ثنائية قومي - كوكبي أمر جوهري: ليست الدول القومية خارج الدولة المتعددية الجنسية، بل هي آخذة في الاندماج فيها لتصبح أحد مكوناتها. تعمل المنظمات الفوق - قومية في تناغم مع دول قومية قد تغيرت، فهي فهي تزود بموظفين متعددي الجنسية يجدون نظراء لهم من الموظفين متعددي الجنسية الذين تزودها بهم دولا قومية تغيرت. تتصرف هذه الكوادر المتعددية الجنسية باعتبارها قابلات للعولمة الرأسمالية Midwives of capitalist globalization.

تحاول الدولة القومية أداء وظائف الرأسمالية العالمية التي كان يؤديها في حقب سابقة النظام - العالمي world-system ويشير إليها الباحثون في العلاقات الدولية باعتبارها سلطة رأسمالية "مهيمنة hegemon" أو مهيمنة، لديها الموارد، والموقع البنيوي الذي يمكنها من تنظيم الرأسمالية العالمية ككل، وفرض القواعد والبيئة الضابطة regulatory environment إلخ، التي تسمح للنظام بالعمل.

إننا نشهد أفول سيادة الولايات المتحدة، والمراحل الأولى لخلق هيمنة متعددة الجنسية من خلال هياكل فوق - قومية ليست قادرة حتى الآن علي



توفير الضبط الاقتصادي economic regulation والظروف الاقتصادية لإعادة إنتاج الرأسمالية الكوكبية.

ومثلما لعبت الدولة القومية هذا الدور في الحقبة السابقة، تسعى الدولة المتعدية الجنسية إلى خلق الشروط الأولية لتحقيق قيمة valorization رأس المال وتراكمه في الاقتصاد الكوكبي، وهو ليس مجرد مجموع الاقتصادات والطبقات الوطنية، ويتطلب سلطة مركزية لتمثل كل رؤوس الأموال المتنافسة التي لم تعد رؤوس أموال وطنية. تكمن طبيعة ممارسات الدولة في اقتصاد كوكبي ناشئ في ممارسة سلطة اقتصادية وسياسية متعددة القومية لإعادة إنتاج علاقات طبقية هي جزء لا يتجزأ من عملية تحقيق قيمة رأس المال وتراكمه عالميا.

### قوة الدول القومية وقوة رأس المال المتعدي الجنسية

عندما كان التكوين الطبقي يتقدم عن طريق الدولة - القومية في حقبة سابقة، كان الصراع الطبقي في العالم كله ينمو من خلال المنطق المؤسسي والتنظيمي لنظام الدولة - القومية. كانت الدول القومية أثناء طور الدولة - القومية من تطور الرأسمالية، تتمتع بدرجات مختلفة، وإن كانت مهمة، من الاستقلالية، تمكنها من التدخل في مرحلة التوزيع، وكان يمكنها تحويل الفوائض من خلال مؤسساتها.

كانت الطبقات الحاكمة والمحكومة تتصارع على الفائض الاجتماعي من خلال هذه المؤسسات وقاالت لاستخدام الدول القومية للاستحواز على أنصبة من الفائض. وحدثت نتيجة لذلك، إذا أردنا استدعاء تحليل كارل بولاني الكلاسيكي "حركة مزدوجة double movement" في القرن الماضي (Karl Polany 1944)، وكان حدوثها ممكنا لأن رأس المال كان إزاء حدود إقليمية ومؤسسية وغيرها من القيود المرتبطة بنظام الدولة - القومية، يواجه سلسلة من القيود التي أجبرته على التوصل إلى حل وسط تاريخي مع الطبقات العاملة والشعبية. استطاعت هذه الطبقات أن تفرض مطالب إعادة التوزيع على دول قومية وضعت قيودا على سلطة رأس المال (ساهمت هذه الحلول الوسط أيضا في إحداث انقسام في الحركة الاشتراكية العالمية وفي نشأة الاشتراكية الديموقراطية). استطاعت الطبقات الشعبية أن تحقق هذا لأن الدول القومية تملك القدرة على الاستحواز على الفوائض وتوجيهها من

خلال آليات تدخلية interventionist mechanisms. كانت محصلة الصراعات الطبقيّة في هذه الحقبة دولا كينزية Keynesian states أو دول " الصفقة

الجديدة New deal states"، وإنتاج فورد Fordist production في مراكز الاقتصاد العالمي، في مختلف الدول التتموية المتعددة الطبقات ومشروعات شعبية في الأطراف (فوردية الأطراف preferal fordism)، وهو ما أسماه ليبيتز Lipietz وآخرون " الحل الوسط الفوردي Fordist compromise" (Lipietz 1992).

وسطت الطبقات الخاضعة في كل حالة من هذه الحالات الدولة - القومية في علاقاتها برأس المال. نمت الطبقات الرأسمالية داخل شرنقة حماية الدولة - القومية ونمت مصالح تتناقض مع رؤوس الأموال الوطنية المتنافسة. عبّرت هذه الدول عن تحالفات طبقات وجماعات إندمجت في الكتل التاريخية لدول - قومية. لم يكن هناك ما هو متعدد للتاريخ transhistorical ومحتم سلفا في عملية التشكل الطبقي هذه علي الصعيد العالمي، والآن تتجاوزها العولمة. إن ما يجري هو عملية تشكل طبقي متعددي الجنسية، قد تغيرت خلالها الدول القومية كعنصر وسيط (عن الطبقات المتعددية الجنسية أنظر: Gill 1990, Sklair 1995, Vander Pijil 1998, Robinson and Harris 2002) ومع تكامل هياكل الإنتاج الوطنية عبر الجنسيات، تمر الطبقات العالمية classes world، التي تحقق نموها العضوي عن طريق الدولة - القومية، بعملية اندماج مع طبقات " وطنية " في بلدان أخرى. اقتضت نشأة الطبقات انقسامها متسارعا للعالم إلي برجوازية كوكبية global bourgeoisie وبروليتاريا كوكبية، وإحداث تغييرات في علاقة الطبقات السائدة بالطبقات التابعة. ويفتت الاقتصاد الكوكبي التماسك القومي في عمليات إعادة الإنتاج الاجتماعي، وينقل موقع إعادة الإنتاج من الدولة - القومية إلي الفضاء المتعددي الجنسية بإعادة تحديده لطور التوزيع في تراكم رأس المال. لقد غير ما ترتب علي ذلك، من تحرير رأس المال المتعددي الجنسية من القيود والالتزامات التي فرضتها عليه القوي الاجتماعية في طور الدولة - القومية من تطور الرأسمالية ميزان القوي بين الطبقات والجماعات الاجتماعية في كل أمة في العالم وعلي الصعيد العالمي، تغيرا دراميا، لصالح الطبقة المتعددية الجنسية وعملائها. (الحق أن القيود التي

فرضتها الطبقات الشعبية في العالم كله، في طور الدولة - القومية من تطور الرأسمالية، هو بالدرجة الأولى ما دفع رأس المال إلى التحول إلى رأس مال عابر للقومية).

تعكس قدرة الدولة - القومية المتناقضة على التدخل في عملية تراكم رأس المال، وعلى تحديد السياسات الاقتصادية، السلطة الجديدة التي اكتسبها رأس المال المتعدي الجنسية على الطبقات الشعبية. تتازع مختلف الطبقات والجماعات الدولة سلطتها (الوطنية)، غير أن السلطة الحقيقية في النظام الكوكبي تنتقل إلى فضاء متعدي الجنسية لا يخضع للسيطرة " الوطنية ". لقد استخدمت السطوة البنيوية structural power لرأس المال المتعدي الجنسية على السلطة المباشرة للدول القومية في إقرار الانضباط أو في تقويض السياسات التي قد تصدر من تلك الدول عندما تستولي عليها طبقات شعبية أو أقساما أو أجنحة وطنية من جماعات محلية سائدة، وهو ما اكتشفته القوي الشعبية التي فازت بسلطة الدولة في هيتي ونيكاراجوا وجنوب أفريقيا وفي أماكن أخرى في ستينات وتسعينات القرن العشرين. هذا يبدو كتناقض مؤسسي بين السطوة البنيوية لرأس المال المتعدي الجنسية والسلطة المباشرة للدول (أنظر علي سبيل المثال: Gill and Law 1989) غير أن هذا تناقض بنيوي داخل نظام رأسمالي يتطور، في قلبه علاقات طبقية هي الجوهر الداخلي لحالة مظهرها الخارجي تناقض مؤسسي. مجموعة من العلاقات الاجتماعية تعكس مجموعة أخرى من العلاقات الاجتماعية أكثر منها جوهرية. ظاهريا يبدو أن السطوة البنيوية لرأس المال المتعدي الجنسية على السلطة المباشرة للدول قد زادت بالعولمة عدة مرات. وفي الجوهر تضاعفت القوة النسبية للطبقات المستغلة عدة مرات، على الأقل مؤقتا، في هذه اللحظة التاريخية الحاسمة. أخذت سلطة رأس المال الكوكبي النسبية الجديدة على العمل الكوكبي ترسخ علاقة كوكبية جديدة بين رأس المال والعمل، وهو ما أطلق عليه البعض: تحويل العمل إلى عمل عارض أو غير رسم informalization and casualization أو إلى مختلف فئات العمل العارض الأخرى، التي تشمل نظاما بديلة للسيطرة على العمل ترتبط بالتراكم المرن ما بعد الفوردي Post - fordist flexible accumulation (عن أزمة الفوردية / الكينزية أنظر: Kollo 1988, Harvey 1990, Cox 1987, Lipies. 1987, Lash and Ury 1987) ومفهوم أزمة الهيكلية مفهوم أساسي في هذه العلاقة



الجديدة بين رأس المال والعمل. أفضت أزمة رواج ما بعد الحرب الطويل في السبعينات من القرن العشرين إلى نقلة جذرية في أساليب ومواقع تراكم رأس المال نجم عنها وفقا لتحليل هو جفيت تحول في آليات استخلاص فائض القيمة (Hoogvit1997). وتشمل هذه النظم الجديدة للسيطرة علي العمل، المقاوله من الباطن وعقد العمل والحصول علي الموارد من الخارج outsourcing والعمل بعض الوقت ن والعمل المؤقت والعمل غير الرسمي، والعمل المنزلي، وعلاقات الإنتاج الأبوية، وورش العمل الشاق sweatshop وغيرها من علاقات الإنتاج القهرية. تنشأ في ظل العولمة اتجاهات مشهورة ترتبط بإعادة هيكلة علاقة العمل برأس المال تشمل "الامساواة في تخفيض الأجور downward levelling"، وتفكيك النقابات، وتقديم العمل "لغرض محدد ad hoc"، و"في الوقت المحدد just in time"، والاستغلال الزائد للجماعات المهاجرة كمكمل لتصدير رأس المال، وإطالة يوم العمل، وفئة عالمية جديدة دون - الطبقة "a new global" under-class من المحرومين المستبعدين من الشباب العاطل الزائدين عن حاجة العمل التي تخضع لأشكال جديدة للضبط الاجتماعي بل والإبادة الجماعية وأشكال جديدة لتراتيبات قائمة علي التمييز الجنسي gendered والعنصري بين العمال.

كانت هذه العلاقات الجديدة موضع مناقشات واسعة في أدبيات العوامة. ما يعنينا هنا هو الساق الاجتماعي الوسع التي تعتبر جزءا لا يتجزأ منه ومدى استمرار الدول والدولة - القومية كوسيط لهذه السياقات. ممارسات الدولة وهيكل الدولة ذاته محل تفاوض وإعادة تفاوض في مراحل تاريخية محددة من خلال تغيرات في ميزان القوي الاجتماعية مع تطور الرأسمالية وصراع الطبقات. بدأ رأس المال في التخلي عن المعاملة بالمثل السابقة ابتداء من سبعينات القرن العشرين فصاعدا، لأن عملية العوامة بالتحديد سمحت له بالانعتاق من قيود الدولة القومية، ولأن العولمة سهلت قيام هذه الأنماط الجديدة للعمل بمعنى مزدوج: الأول، أن رأس المال مارس سلطته علي العمل من خلال أنماط جديدة للتراكم المرن لرأس المال flexible accumulation أصبحت ممكنة بفضل تكنولوجيات "الموجة الثالثة"، وإلغاء عوائق التراكم المكانية والسيطرة علي المكان التي جاءت بها هذه التغيرات. والثاني، أن العولمة ذاتها تتطوي علي بلوغ التراكم الأولي لرأس المال عالميا ذروته. وهي عملية تم فيها انتزاع الملايين من وسائل إنتاجهم

وتحويلهم إلى بروليتاريا والإلقاء بهم في سوق عمل كوكبي، كان رأس المال قادرا علي تشكيله. أصبح العمل في هذه العلاقة الجديدة وبين رأس المال صراحة وبصورة متزايدة مجرد سلعة. لم يعد جزءا لا يتجزأ من العلاقات تبادلية المتجذرة في الجماعات الاجتماعية والسياسية التي تولت تاريخيا، مؤسسيا إلى دول - قومية (دول - أمم).

استندت تصفية "التسوية الطبقيّة class compromise القائمة علي الرعاية الاجتماعية أو الكينزية علي سلطة رأس المال المتعدي الجنسية التي اكتسبها علي العمل الذي أصبح موضوعا متعدي الجنسية، ولكن قوته مقيدة، وشوه نظام الدول - القومية وعيه الذاتي. وهنا، نري كيف يخدم استمرار وجود الدولة القومية مصالح كثيرة للطبقة الرأسمالية المتعدية الجنسية، فمثلا، توفير إمدادات عمل ملائم سياسيا واقتصاديا هو أمر حيوي بالنسبة للنظام الرأسمالي والسيطرة علي العمل وعلي منتجاته موجودة في قلب كل المجتمعات الطبقيّة. وفي ظل العولمة الرأسمالية، يتغير ارتباط توفير العمل بالإقليم، ومجمعات العمل labour pools أخذة في الاندماج في مجمع كوكبي واحد للعمل يخدم الرأسمالية الكوكبية. لم تعد إمدادات العمل الكوكبي معظمها مجبرة (خاضعة للإكراه غير الاقتصادي) علي ممارسة الانضباط الاقتصادي economic discipline بالمعني الدقيق، وإن كانت حركته خاضعة لرقابة قانونية.

وهنا تؤدي الحدود وظيفية حيوية. شكل المكان configuration of space شأن يخص الدول القومية، وهو ما أطلق عليه عالم الاجتماع فليب ماكميز (١٩٩٦) "مناطق احتواء السكان" population containment zones". ولكن الدول - القومية تستخدم وظيفتها الإحتوائية في إحتواء العمل لا رأس المال المتحرك عالميا. لا تضبط السلطات السياسية الوطنية حركة رأس المال الكوكبية، ولكنها تضبط حركة العمل. يتصرف نظام العلاقات بين الدول inte - state system باعتباره أحد شروط القوة البنيوية لرأس المال المتعدي الجنسية من حيث محتواه الحقيقي وطابعه ولكنه يخضع لمختلف الترتيبات المؤسسية ولسيطرة الدول القومية المباشرة.

ما هي إذن صلة سلطة للرأس المال الكوكبي النسبية علي العمل بتحليلنا لتحول الدولة إلى دولة متعدية الجنسية؟ أصبحت العلاقات الطبقيّة والممارسات الاجتماعية الجديدة الناتجة عن للمأسسة المتعدية الجنسية الناشئة

والمميزة لها، مجمدة congealed وممأسسة. فمثلا عندما يشترط صندوق النقد أو البنك الدولي للتمويل، إصدار قوانين عمل جديدة ليصبح العمل أكثر "مرونة flexibe"، أو التراجع عن "الأجر الاجتماعي social wage"، الذي ترعاه الدولة، بتطبيق برامج التقشف، فإنهما يخلقان هذه العلاقات الطبقيّة الجديدة. كذلك، أنتجت أنماط ممارسات الدول القومية التي تمّ تعميمها في أواخر القرن العشرين: التحرير deregulation والسياسة المالية والنزعة المحتفظة في السياسة المالية والنزعة النقدية monetarism، وتخفيض الضرائب والتقشف، الخ.. مما أدّى إلى زيادة الخدمات والإعانات التي تقدمها الدولة لرأس المال، ويبرز دور الدولة المتزايد في تسهيل تراكم رأس المال الخاص. وبهذا، ينتقل الدخل والسلطة من العمل إلى رأس المال. تولد هذه النتائج الظروف السياسية الأعم لصياغة العلاقات الجديدة بين المال والعمل.

غير أننا الآن في حاجة إلى المزيد من تحديد العلاقة بين الدول القومية والدول المتعدية الجنسية. يكتسب رأس المال سلطته الجديدة في مواجهة الدول القومية (كما يعبر عنها داخلها) التي تحولت إلى سيور ناقلة للحركة transmission belts ومصفاة filtering devices، بل تحولت أيضا إلى أدوات نشطة لتشجيع أجهزة الرأسمالية العالمية والارتقاء هذا التأكيد على الزعم بأن قوِي اجتماعية متعدية الجنسية تفرض سلطتها البنيوية على الأمم، وفي نفس الوقت التأكيد على الزعم بأن دولا استولت عليها أقسام (من طبقات) متعدية الجنسية، هي عناصر فاعلة مؤيدة لعملية العولمة، يبدو أن متناقضين في الظاهر فقط، إذا تخلينا عن الديالكتيك وتبنينا ثنائية التصور الفيري: دول - أسواق وثنائية قومي - كوكبي.

تقوم الحكومات بإعادة هيكلة تخدم احتياجات رأس المال المتعدي الجنسية، لا لمجرد أنها "عاجزة" عن مواجهة العولمة، وإنما لأنه توجد الآن تركيبة تاريخية معينة من القوي الاجتماعية تقدم قاعدة اجتماعية أساسية لهذه الإعادة لهيكلية العالمية للرأسمالية.

لم تصبح الدول القومية إذن، ناقلة أو عاجزة في مواجهة رأس المال المتعدي الجنسية ومؤسساته الكوكبية، بل انتقلت السلطة، باعتبارها القدرة على إصدار الأمر وضمان طاعتها أو بعبارة أدق، القدرة على تشكيل البنى الاجتماعية من جماعات وطبقات اجتماعية لها مصالح في التراكم



القومي إلى أو لك الذين تكمن مصالحهم في الدوائر الكوكبية الجديدة للتراكم.

يفعل التناقض بين منطق التراكم القومي ومنطق التراكم الكوكبي فعلهما في هذه العملية. يحدث انقسام الطبقة إلى أقسام class fractionation علي محور جديد قومي / متعدي الجنسية مع نشأة نخب الشركات المتعدية الجنسية والنخب السياسية (أنظر مناقشة ذلك في: Robinson 1996 m1996 Robinson and Harris 2000 b) تكمن مصلحة جماعة في التراكم القومي الذي يشمل مجموعة كاملة من آليات الضبط والحمائية، وجماعة أخرى تكمن مصالحها في اقتصاد كوكبي آخذ في التوسع يستند إلى تحرير عالمي للسوق. كان الصراع بين الأقسام الوطنية الأقلية من الجماعات المسيطرة والأقسام المتعدية الجنسية الصاعدة غالباً الخلفية لديناميات عمليات سياسية وأيديولوجية تجري علي السطح في القرن العشرين. كان هذان الجناحان يتنافسان علي السيطرة علي أجهزة الدولة المحلية منذ سبعينات القرن العشرين. لقد صعدت سياسياً أقسام متعددة الجنسية من النخب المحلية في بلدان مختلفة من العالم، وتصادمت في رهانها علي الهيمنة مع أقسام من طبقات لها قاعدة وطنية. أخذت الأقسام المتعدية الجنسية الناشئة تتفوق في سبعينات وتسعينات القرن العشرين علي الأقسام الوطنية في بلدان المركز الرأسمالي في الشمال، وتستولي علي " القمم المسيطرة " علي صنع سياسة الدولة. وابتداء من الثمانينات وفي التسعينات أصبحت هذه الأقسام في الجنوب أقساماً صاعدة، وأخذت تنافس علي السيطرة علي أجهزة الدولة الوطنية واستولت عليها في بلدان كثيرة. وقد حولت دول قومية استولت عليها قوي اجتماعية متعددة الجنسية هياكل سلطة الرأسمالية الكوكبية إلى هياكل داخلية للسلطة internalized the authority structures. لقد تجسد الكوكبي في بني وعمليات اجتماعية محلية. تنقل السلطة النظامية disciplinary authority للرأسمالية الكوكبية سلطة صنع القرار داخل الدولة القومية إلى الكتلة الرأسمالية الكوكبية التي تمثلها قوي اجتماعية محلية ترتبط بالاقتصاد الكوكبي. لقد أصبحت الكتل المتعدية الجنسية مهيمنة في ثمانينات وتسعينات القرن العشرين في الأغلبية الساحقة من بلدان العالم، وشرعت في تغيير بلدانها. واستخدمت أجهزة الدولة الوطنية لدفع عجلة العولمة وأقامت آليات اتصال بين هياكل الدولة الوطنية والأجهزة المتعدية الجنسية.

وبحلول تسعينات القرن العشرين أصبحت الطبقة الرأسمالية المتعدية الجنسية الجناح المهيمن عالمياً. هذه البرجوازية التي فقدت جنسيتها 'denationalized bourgeoisie' واعية طبقياً، واعية بأنها متعددة الجنسية. تدير مصالحها نخبة إدارية managerial elite تسيطر على آليات صنع السياسة وتمارس سلطة الدولة المتعدية الجنسية من خلال شكلها هذه المتعدد المستويات. غير أن هذه الطبقة المتعدية الجنسية ليست جماعة موحدة.

لاحظ ماركس وإنجلز في مناقشتها لنشأة جماعات طبقية جديدة أن "نفس الظروف ونفس التناقضات والمصالح عامة، تنتج بالضرورة عادات متشابهة في كل مكان".

"غير أن الأفراد المنفصلين عن بعضهم البعض، لا يشكلون طبقة إلا بقدر ما يكون عليهم خوض معركة مشتركة ضد طبقة أخرى، وإلا عادي بعضهم بعضاً، باعتبارهم متنافسين." (Marx and Engels 1970: 82). إن المنافسة الشرسة بين تجمعات احتكارات القلة oligopolistic clusters والضغط المتصارعة، والخلافات على تكتيكات وإستراتيجية المحافظة على السيطرة الطبقية، ومواجهة أزمات الرأسمالية الكوكبية وتناقضاتها، تجعل أي وحدة داخلية حقيقية للطبقة الحاكمة الكوكبية أمراً مستحيلاً.

والخلاصة، أن استيلاء عملاء رأس المال المتعدي الجنسية على الدول المحلية أي الدول القومية يحل التناقضات المؤسسية التي سبقت مناقشتها بين رأس المال المتعدي الجنسية والدول القومية، بمعنى أن ممارسات الدولة المحلية أصبحت أكثر انسجاماً مع الرأسمالية الكوكبية. غير أن هذا يزيد من حدة التناقضات الطبقية والاجتماعية الكامنة وراءها. دعونا، قبل مناقشة هذه التناقضات، أن نتصور بإيجاز نشأة الدولة المتعدية الجنسية في العقود الأخيرة من القرن العشرين متتبعين كيف سعت الطبقة الرأسمالية المتعدية الجنسية إلى إضفاء الطابع المؤسسي على مصالحها داخل الدولة المتعدية الجنسية.

**بعض النقاط المرجعية الأساسية: نشأة دول متعددة الجنسية: الستينات والتسعينات من القرن العشرين**

بدأت رؤوس الأموال الوطنية national capitals حقبة جديدة من التدويل والتكامل الخارجي في الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية

تحت مظلة السيادة السياسية - العسكرية للولايات المتحدة . وانتشر النشاط الاقتصادي المتصاعد داخل الإطار المؤسسي لنظام للدولة القومية، وقيام " نظم دولية بـ" ضبط cross-border " regulation عبر الحدود، هو بالتحديد نظام بريتون وودز. ومع اتساع مدي نشاط الشركات متعددة الجنسية ليشمل العالم، سعت إلى التهرب من ضوابط البنك المركزي المرتبطة بنظام بريتون وودز التي تلزمها بإيداع رأس مالها في أسواق النقد الأجنبي. وهكذا، جلب التدويل الاقتصادي الانتشار الهائل للدولارات و عملات بلدان رئيسية أخرى في العالم كله. ارتفعت ودائع اليترو دولار ارتفاعا كبيرا من ٣ بليون دولار عام ١٩٦٠ إلى ٧٥ بليون دولار في عام ١٩٧٠، مما دفع إدارة نيكسون إلى التخلي عن قاعدة الذهب في عام ١٩٧١، ثم صعدت إلى ما يزيد على تريليون دولار في عام ١٩٨٤. لقد كان انهيار نظام بريتون وودز بتثبيت سعر صرف العملة، والضبط الاقتصادي القومي عن طريق ضوابط رأس المال capital controls، الخطوة الأولى في تحرير رأس المال المتعدي الجنسية الجنيني ن القيود المؤسسية لنظام الدولة - القومية.

أصبح رأس المال السائل يتركز في أسواق رأس المال البعيدة التي أقامت البنوك المتعدية الجنسية الوليدة، التي تحاول تحاشي سلطات الضبط في الدول القومية.

بدأت البنوك المتعدية الجنسية في إعادة تدوير هذا الرأسمال السائل عن طريق القروض الضخمة لحكومات العالم الثالث. قفز الإقراض المصرفي الدولي من ٢ بليون دولار عام ١٩٧٢ إلى ٩٠ بليون دولار عام ١٩٨١ قبل ان ينخفض إلى ٥٠ بليون دولار عام ١٩٨٥ (Strange:1994:112).

أخذت هذه الأسواق المالية الكوكبية الحديثة التحرر تحدد قيم العملات وتزعزع استقرار الماليات الوطنية، وتقوض الإدارة الاقتصادية الكلية لنظام الرأسمالية الكينزي الأسبق. وبحلول أوائل تسعينات القرن العشرين، كان يجري التعامل في تريليون من مختلف العملات يوميا كلها خارج رقابة الحكومات الوطنية (ibid:107). كان فقدان الحكومات الوطنية الدرامي لرقابتها على النقد يعني أنه لم يعد في إمكان من يديرون الدولة ضبط قيمة عملتهم الوطنية. لقد انتقلت سلطة الحكومة علي التأثير في صنع سياسة الدولة الاقتصادية من مديريها إلى تجار العملة والمستثمرين في المحافظ المالية والمصرفيين المتعديين الجنسية، وبالتحديد ممثلي رأس المال المالي



بحكم قدرتهم علي تحريك الأموال حول العالم. لقد نمت أسواق رأس المال من ٣١٥ بليون دولار عام ١٩٧٣ إلي ٢ تريليون دولار عام ١٩٨٢، وفي نهاية سبعينات القرن العشرين كانت تجارة العملة إحدى عشر ضعفا لقيمة تجارة السلع. ونظرا لما خلقتة هذه الحركة الكوكبية للسيولة من عدم إمكانية التنبؤ بشروط تحقيق الربح، خفضت الشركات المتعدية الجنسية مخاطرها بتوزيع عملياتها علي العلم كله، معجلة بذلك عملية العولمة، والضغط من أجل إنشاء أجهزة متعددة الجنسية.

عندما ظهرت نخب شركات ونخب سياسية علي المسرح العالمي في ثمانينات القرن العشرين طالبت صراحة ببناء وإدارة اقتصاد كوكبي من خلال مؤسسات متعددة الأطراف ومؤسسات وطنية تعاد هيكلتها. وضغطوا لتفكيك دول الرعاية الكينزية والدول التتموية، ورفع الضوابط علي حركة رأس المال الكوكبية. ودفعوا إلي فتح القطاعات العامة، ومجالات المجتمع غير السلعية أمام تحقيق الربح وخصخصتها. وهو ما أطلق عليه ماركس إستلاب الدولة (alienation of the state (Marx 1959:754-5)، وأخذت تفرض علاقات إنتاج جديدة للتراكم المرن flexible accumulation وأصبحت البرجوازية متعددة الجنسية منظمة سياسيا.

كانت احدي علامات تسييسها البارزة، إنشاء اللجنة الثلاثية الأطراف التي ضمت أقسام نخب البزوينيس والنخب السياسية والثقافية التي أصبحت متعددة الجنسية في أمريكا الشمالية وأوروبا واليابان. وكذلك كان إنشاء منتدى مجموعة السبعة علي المستوى الحكومي، الذي بدأ مؤسسة الإدارة الجماعية للاقتصاد الكوكبي بواسطة النخب السياسية من الدول القومية الرئيسية، وتحول المنظمة الاقتصادية للتعاون والتنمية OECD التي أنشأها في الخمسينات اكبر أربعة وعشرون دولة صناعية كمؤسسة فوق قومية لمراقبة إقتصاداتها الوطنية إلي منتدى لتنسيق السياسة الاقتصادية وإعادة الهيكلة، وإنشاء المنتدى الاقتصادي العالمي الذي ضم أعلي ممثلي نخب الشركات المتعدية الجنسية والنخب السياسية الكوكبية.

تلاقى تدريجيا أنشطة النخب الكوكبية وإستراتيجياتها ومواقف سلطاتها في بحثها عن حلول لمشاكل التراكم عالميا، حول برنامج لإعادة الهيكلة الاقتصادية والسياسية العالمية، يتمحور حول تحرير السوق، وهو ما يسمى "إجماع واشنطن" (Williamson 1993)، وأصبح برنامجا متماسكا في

ثمانينات القرن العشرين.

شرعت النخبة الكوكبية إلى تحويل العالم غلي مجال موحد للرأسمالية الكوكبية، وسط صراعات اجتماعية حادة، وأشكال عديدة من مقاومة الجماعات الخاضعة، وكذلك من الجماعات المسيطرة التي لم تدخل الكتلة الرأسمالية الكوكبية الناشئة. وضغطت من أجل تحقيق توحيد وتمائل أكبر لتقنية وقواعد السوق الكوكبي، وهي عملية مشابهة لبناء الأسواق القومية في القرن التاسع عشر وإن كانت تستسخ في القضاء الكوكبي الجديد. اختار السبعة الكبار في عام ١٩٨٢ صندوق النقد الدولي والبنك الدولي كسلطة مركزية لممارسة السلطة الجماعية للدول القومية الرأسمالية علي المفأو ضات المالية الدولية (Harvey 1990: 170).

افتتحت الدول الرأسمالية الرئيسية بقيادة الولايات المتحدة في قمة كانكون في المكسيك في عام ١٩٨٢ عصر الليبرالية الجديدة الكوكبية كجزء من هذه العملية، وأخذت تفرض برامج التكيف الهيكلي علي العالم الثالث، ثم علي العالم ثاني. وشجعت النخب المتعدية الجنسية عمليات التكامل الاقتصادي الدولي بما في ذلك نافتا NAFTA والاتحاد الأوروبى وأبيك APEC وغيرها. وأنشأت مجموعات جديدة كم المؤسسات والمنديات، مثل منظمة التجارة العلمية واتفاقية المتعددة الأطراف حول الاستثمار (MAI) وهلم جرا.

لم يتم في هذه العملية تجاوز المؤسسات الفوق - قومية القائمة، مثل بريتون وودز، ومؤسسات الأمم المتحدة، ولكنها استخدمت كأدوات وتغيرت. أخذت مؤسسات بريتون وودز زمام قيادة تنظيم إعادة الهيكلة الاقتصادية العالمية، وخاصة من خلال البرامج الليبرالية الجديدة. كذلك ساعد نظام مؤتمر الأمم المتحدة في تحقيق إجماع حول إعادة تشكيل النظام السياسي والاقتصادي العالمي بينما أخذت وكالات الأمم المتحدة مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومؤتمر الأمم المتحدة حول التجارة والتنمية وتشجيع أجندة النخبة المتعدية الجنسية للتحرير الاقتصادي. شرح كوفي أنان الأمين العام للأمم المتحدة في خطابه أمام المنتدى الاقتصادي العالمي عام ١٩٩٨ كيف تسعى الأمم المتحدة إلى تحقيق الأمن الدولي، وتوفير البيئة الضابطة regulatory environment والظروف الاجتماعية والسياسية والأيدولوجية لازدهار الأسواق الكوكبية قائلا: "تساعد (وكالات الأمم المتحدة) الدول

علي الانضمام إلى نظام التجارة الدولي، وسن قوانين صديقة للبزنيس. الأسواق لا تعمل في فراغ، بل تنشأ في إطار قوانين وقواعد، وهي تستجيب لإشارات صادرة من الحكومات والمؤسسات، فبدون قواعد تحكم الملكية والحقوق والعقود، وبدون ثقة تستند إلى حكم القانون، وحس عام بالاتجاه وقدر مقول من العدالة والشفافية لا يمكن أن تكون هناك أسواق جيدة الأداء سواء كانت داخلية أم كوكبية. يوفر نظام الأمم المتحدة مثل هذا الإطار الكوكبي: مجموعة من المعايير والأهداف التي تحظى بقبول عالمي. إن أمما متحدة قوية أمر جيد للبزنيس". (Annan 1998:24)

أنشأت جولة أو رجوي لمفاو ضات التجارة الدولية التي بدأت في عام ١٩٨٦ مجموعة شامل جديدة من قواعد التجارة العالمية لضبط الاقتصاد الكوكبي الجديد تستند إلي:

(١) حرية الاستثمار وحركات رأس المال. (٢) تحرير الخدمات بما فيها البنوك. (٣) حقوق الملكية الفكرية. (٤) حرية حركة السلع. وفي ختام جولة أو رجوي أنشأت الجات GATT منظمة التجارة العالمية WTO في ١٩٩٥ لمراقبة تنفيذ نظام " التجارة الحرة " الجديد. بالرغم من أن سلطات منظمة التجارة العالمي أبعد ما تكون عن السلطات مطلقة، قد تكن النموذج الأول للمؤسسة المتعدية الجنسية للعصر الجديد.

ولمنظمة التجارة العالمية سلطات غير مسبقة في فرض قواعد الجات لـ " التجارة الحرة ". ولها سلطة قضائية مستقلة، وقواعدها وأحكامها ملزمة لكل الأعضاء لها سلطة توقيع الجزاء علي الدول والسلطات المحلية والاعتراض عليها، وأن تتجاوز سلطات الضبط الوطنية. ولهذا مغزاه النظري، وهو أن منظمة التجارة العالمية هي أول مؤسسة فوق قومية لها أهلية ممارسة القسردون أن تكون جزءا لا يتجزأ من دولة قومية محددة، بل يمارسها مباشرة موظفون متعدوالجنسية ونخب الشركات المتعدية الجنسية.

عندما كانت الدولة المتعدية الجنسية كمؤسسة تحاول، في أو اخر تسعينات القرن العشرين أن تفرض سلطتها علي عملية تراكم رأس المال سلسة ومنفتحة مكانيا، تولت بعض سلطات الدولة القومية ووظائفها التاريخية التي فقدتها، في تنظيم العمل الجماعي لتيسير هذه العملية وإعادة إنتاجها في الاقتصاد الكوكبي.



إن خلق ببنية فوقية رأسمالية تؤدي على المستوى المتعدي لجنسية وظائف لا غني عنها لإعادة إنتاج رأس المال، ولا سيما تلك التي تعجز الدولة القومية عن أدائها، لا يعني أن الدولة المتعدية الجنسية قد ترسخت تماما كهيكل سياسي وإداري وتنظيمي regulatory، قادر تماما على العمل. ليس هناك تسلسلا واضحا للقيادة، وتقسيم للعمل داخل الجهاز الدولة المتعدية الجنسية، أو أي شيء آخر، يشبه في الوقت الحاضر نمط التماسك الداخلي للدول القومية إذا أخذنا بعين الاعتبار الطور الجنيني من هذه العملية. فبدلا من دولة متماسكة متعددة الجنسية، يبدو أن هناك مراكز متعددة وآليات ضبط جزئية. فضلا عن أن للمؤسسات المختلفة التي تشكل دولا متعددة الجنسية توارىخ ومسارات مختلفة، وهي متميزة داخليا، وهي تمثل مداخل مختلفة entry points باعتبارها مواقع للصراع sites of contestation.

ومع ذلك، أبدعت الدولة المتعدية الجنسية آليات للقيام بعدد متزايد من الوظائف التي ارتبطت تقليديا بالدولة القومية، كالتعويض عن قصور السوق (ضمان صندوق النقد الدولي للمتعثرين bailouts مثلا)، وخلق النقود (عملة الاتحاد الأوروبي مثلا)، وتقديم ضمانات قانونية لحقوق الملكية وعقود السوق market contracts (سلطات منظمة التجارة العالمية) وتقديم الخدمات العامة (البنية التحتية الاجتماعية والمادية) وغيرها. وبالرغم من هذا النشاط المتسع للدولة المتعدية الجنسية، هناك وظائف كثيرة لم تكن الدولة المتعدية الجنسية قادرة على القيام بها ككبح جموح المضاربة، والتجاوزات التي ميزت " رأسمالية الكازينو Casino capitalism " المجنونة للاقتصاد الكوكبي (Strange 1986).

إن تحديد وظائف الدولة المتعدية الجنسية هذه، لا يعني تحليلا وظيفيا طالما تم تحديد الظروف التي لم يتم فيها أداء هذه الوظائف، وصياغة إشكالياتها النظرية، وهو ما سوف أفعله، شريطة أن يوضح التحليل التاريخي آلية الوساطة agency of mechanism، أو كيف يمكن أن تختلف النتيجة. أخذ جهاز الدولة المتعدية الجنسية يظهر من العملية التي أوجزنا هنا الحديث عنها، لا كشيء خطط له، وإنما كنتيجة سياسية للممارسة الاجتماعية والفعل السياسي للطبقة الرأسمالية المتعدية الجنسية في هذا الظرف التاريخي، وكجهاز لا يحل محل البنية التحتية للرأسمالية العالمية السابقة على

العولمة، بل ينبثق منها. غير أن النخبة المتعدية الجنسية كانت تعمل أيضا من خلال منظومة من عدد كبير من جمعيات الأعمال الخاصة المتعدية الجنسية، ومجموعات التخطيط السياسي التي انتشرت منذ سبعينات القرن العشرين، وتشير إلى توسع مجتمع مدني متعدي الجنسية، باعتباره جزءا من عملية العولمة، ومواز لنشأة الدولة المتعدية الجنسية. وهي تشمل هيئات مشهورة مثل اللجنة الثلاثية الأطراف وغرفة التجارة الدولية والمنتدى الاقتصادي العالمي. قد تستكشف دراسة أو في، مما هو متاح هنا، العلاقة بين الدولة المتعدية الجنسية والمجتمع المدني المتعدي الجنسية مستخدمة مفهوم جرامشي الواسع (الموسّع) للدولة، الذي يشمل المجتمع السياسي political society (الدولة بالمعنى الدقيق) والمجتمع المدني. موضوع المجتمع المدني المتعدي الجنسية موضوع بالغ الأهمية، طالما أن الدولة متعددة الجنسية موجودة كجزء من وحدة أكبر، ولأن ممارسات طبقة حاكمة كوكبية ناشئة تحت علي كلا المستويين. وتحاول هذه الطبقة الحاكمة بناء هيمنة كتلة تاريخية رأسمالية جديدة علي المستوي الاعرض لدولة بالمفهوم الأوسع (Robinson1996a).

إننا أبعد ما نكون عن "نهاية الدولة القومية" التي أعلنها عدد كبير من الدراسات الحديثة (انظر: Guehenno 1995, Omae 1996)، فنحن نشهد تحولها إلى "دولة ليبرالية جديدة" وهي تؤدي باعتبارها أدوات الدولة المتعدية الجنسية ثلاث خدمات: (١) تتبنى سياسات مالية ونقدية تضمن الاستقرار الاقتصادي الكلي (٢) توفر البنية التحتية اللازمة للنشاط الاقتصادي الكوكبي (الموانئ الجوية والبحرية وشبكات الاتصالات ونظم التعليم، الخ..) و (٣) توفير النظام الاجتماعي، أي الاستقرار الذي يتطلب مساندة أدوات القسر المباشر وأجهزة أيديولوجية.

عندما نتحدث النخبة المتعدية الجنسية عن "الحكومة governance" فهي تعني هذه الوظائف والقدرة علي القيام بها. وهذا ما عبر عنه البنك الدولي صراحة في تقرير تنمية العالم لعام ١٩٩٧ الدولة في عالم متغير الذي أوضح أن رعاية الدولة القومية أساسية بالنسبة للعولمة. ووفقا لكلمات البنك الدولي "تبدأ العولمة في الداخل Globalization begins at home" (1997:12). غير أن وظائف الدولة الليبرالية الجديدة متناقضة. ومع تقدم العولمة يقل التماسك الاجتماعي ومع التكامل الاقتصادي الوطني. تحتفظ

الدولة الليبرالية الجديدة بسلطات أساسية لتسهيل العولمة ولكنها تفقد القدرة علي تحقيق الانسجام بين المصالح الاجتماعية المتصارعة داخل البلد، لأداء الوظيفة التاريخية في الحفاظ علي الوحدة الداخلية للتكوين الاجتماعي من منظور وطني، وتحقيق الشرعية، والنتيجة هي احتدام أزمات الشرعية، وهو تناقض داخل نظام الرأسمالية الكوكبية.

### ملاحظات ختامية:

#### مقاومة من أسفل متعدية الجنسية لمقاومة

#### تعبئة متعدية الجنسية من أعلي

ما العمل إذن ؟ تحطيم الدولة المتعدية الجنسية ومحاولة العودة إلي مشاريع الدولة القومية للتغير الاجتماعي ؟ المشكلة في هذه القضايا، هي أن العولمة بالرغم من أنها تفترض فاعلا agency مثلما تفترض بنية structure ليست مشروعا تم تخيله وتخطيطه وتنفيذه عمدا. أعتقد أن علينا أن ننظر إلي الأمام لا إلي الخلف.

إن مثل هذه العمليات غير قابلة للارتداد، ولكن يمكن التأثير فيها وإعادة توجيهها وتجاوزها. وهذا يعود بنا إلي تأكيدنا الافتتاحي، أن المادية التاريخية تحريرية لأنها بالتحديد تكشف الخصوصية التاريخية للأشكال التاريخية للحياة الاجتماعية. المشروعات التحريرية تعمل في التاريخ. وكما ذكرنا ماركس، أننا نصنع تاريخنا الخاص، غير أننا لا نصنعه كما نريد تماما " بل في ظروف وجدناها مباشرة، معطاة، انتقلت إلينا من الماضي. "

ليس من المحتم أن تترسخ نخبة متعدية الجنسية جديدة سوف ترسخ هيمنتها الاقتصادية والسياسية. فقد يحبط العملية أزمة اقتصادية أو انهيار اقتصادي أو يدفعها في اتجاهات لا يمكن التنبؤ بها. يتمتع رأس المال المتعدي الجنسية حاليا بسلطة بنيوية غير مسبوقة علي الطبقات الشعبية في العالم كله، غير أن هذا ظرف تاريخي وليس سمة ثابتة للنظام. إن الثقة التي أبدتها البرجوازية المتعدية الجنسية في العقود الأخيرة من القرن العشرين مع أطروحتها عن نهاية التاريخ وغيرها تتراجع، ليحل محلها الخوف من نذر تلوح في الأفق بعد أن أصبحت التناقضات داخل الرأسمالية الكوكبية أكثر وضوحا. لقد فضح الركود العالمي في تسعينات القرن العشرين هشاشة النظام النقدي العالمي، وتسبب في انزعاج الدوائر الداخلية في الطبقة الحاكمة



العالمية، وتزايدت الانشقاقات في صفوفها. ومع اقتراب العقد من نهايته ارتفعت أصوات جوقة داخل النخبة الكوكبية، داعية إلى ضبط مالي كوكبي مركزي، وقدمت مقترحات عديدة لتحقيقه، بدءاً من إنشاء بنك مركزي عالمي إلى تحويل صندوق النقد الدولي إلى " مقرض أخير lender of last resort ". تبرز هذه التطورات محاولة الطبقة الرأسمالية المتعدية الجنسية تحقيق نسوع من نظام الضبط regulatory order، مع التسليم بعجز دولة متعددة الجنسية في بدايتها عن تحقيق النظام.

كانت الرأسمالية دائماً نظاماً عنيفاً وغير مستقر مفعم بالتناقضات. تطفو كل التناقضات المتأصلة في النظام الرأسمالي على السطح في عصر العولمة، وعلى الأخص التراكم المفرط overaccumulation والاستقطاب الاجتماعي في العالم كله. أدت هذه التناقضات في الماضي إلى أزمات دورية أسفرت في كل مرة عن إعادة تنظيم النظام ؟ سمحت الإمبريالية مثلاً لبلدان المركز أن ترحل بعض التناقضات التناحرية الأكثر حدة التي ولدها النظام الرأسمالي إلى العالم الكولونيالي، بينما أجلت آليات الاستيعاب الكينزية Keynesian absorbtion mechanisms كخلق الائتمان أزمات التراكم المفرط. غير أن الدولة القومية كانت وسيطاً في كثير إن لم يكن في كل أزمات الرأسمالية المتكررة. وفي ظل العولمة تكون الدولة القومية أقل قدرة على مواجهة هذه الأزمات المتعددة الأوجه، وحتى الدولة المتعدية الجنسية، هي أيضاً غير مجهزة لحلها ولاسيما أزمات التراكم المفرط والاستقطاب الاجتماعي. وحتى إن أمكن إخضاع النظام المالي الكوكبي للضبط، لا توجد ببساطة آليات إستراتيجية الاستيعاب، ولا النظام يوفر الأساس المادي لمشروع للشرعية.

ليس واضحاً كيف يمكن في العصر الجديد إنهاء تناقضات النظام ، غير أنه من المؤكد أن فرصاً جديدة لمشاريع التحرر تلوح في الأفق. إن الحديث عن العولمة باعتبارها ذروة توسع الرأسمالية، وتسارع فتحها للمجالات السابقة على الرأسمالية، يفترض أن مجموعة من الديناميات والتناقضات التاريخية العالمية قد تغيرت، أو حلت محلها هذه الظروف جديدة. لن تهزم النظام تحدياً خارج منطقته، كتحديات الكتلة السوفيتية السابقة، وحركات العالم الثالث التحريرية. سوف تكون الهزيمة من داخل النظام الكوكبي ذاته فمثلاً تتضاءل أهمية التناقضات بين الطبقات الرأسمالية والطبقات السابقة

علي الرأسمالية. تفسح مقاومة الاستعمار الرأسمالي الكولونيالي الطريق لمقاومة الرأسمالية من الداخل. يجذب التغلغل العالمي للرأسمالية بالعولمة كل الشعوب لا إلي شبكات علاقات السوق فحسب بل، بل وإلي شبكات المقاومة أيضا.

إن الدفاع عن صلة ماركس الوثيقة بعصرنا، وعن استمرار حيوية المادية التاريخية لا يكون بان نقول أن كل ما كان يمكن أن يقوله ماركس لا يزال ينطبق علي ظروف البشرية في الألفية الجديدة، بل العكس، إن أي فرض مثل هذا يصبح دوجما عقيدة فكرية، وسببا للعجز سياسيا. لقد أصبحت مقولة ماركس وإنجلز " " علي بروليتاريا كل بلد، بالتأكيد، أن تسوي أولاً، الأمور مع برجوازيتهما " هي الآن مقولة بالية. " إن برجوازيتهما "، هي الآن برجوازية متعددة الجنسية كل برجوازية " وطنية " هي أيضا برجوازية لبروليتاريا بلدان كثيرة. إن علي الطبقات الشعبية في عصر العولمة تحويل نضالاتها إلي نضالات متعددة الجنسية. لا يمكن مقاومة تعبئة البرجوازية المتعددة الجنسية إلا بتعبئة متعددة الجنسية لفرض مطالبها علي النظام.

هذا يعني إبداع آليات - تحالفات وشبكات وعمل مباشر ومنظمات - تتيح مقاومة متعددة الجنسية. ويعني أيضا، إبداع أيديولوجية وسياسة اشتراكية متعددة الجنسية واستهداف الدولة المتعددة الجنسية باعتبارها أرضا متنازع عليها.





## أزمة العولمة الرأسمالية وأزمة الدولة القومية

عادل غنيم

تواجه الدولة القومية المعاصرة تغيرات هيكلية في النظام الاجتماعي التاريخي الذي يشكل النظام الحديث. ويسمى إريك هو بربوم عقدا السبعينات والثمانينات: " عقدا الأزمة العالمية أو الكوكبية "، الطور الختامي لما أسماه "القرن العشرين القصير" (١٩١٤ - ١٩٩١):

" فقد خلق انهيار النظم الشيوعية، في رأيه، " منطقة شاسعة من اللايقين وعدم الاستقرار السياسي والفوضى والحرب الأهلية "، والأسوأ من ذلك أنه دمر النظام الذي وفر الاستقرار في العلاقات الدولية قرابة أربعين عاما.. وكشف هشاشة النظم السياسية الداخلية التي كانت تستند إلى هذا الاستقرار " (هوبز بوم ١٩٩٤ ص ٩ - ١٠)

وهذا يصدق أيضا، على أزمة الفرضيات المشتركة التي تقوم عليها الرأسمالية والشيوعية أي أزمة المبادئ التي يقوم عليها المجتمع الحديث. وفي المقابل، يري والرشتاين أن سبب هذه الفوضى المنظومية systemic chaos هو " أن تناقضات النظام الرأسمالي قد وصلت إلى الحد الذي أصبحت عنده كل آليات إعادة النظام الي عمله الطبيعي عاجزة عن العمل بفاعلية. (والرشتاين ١٩٩٥، ص ١، ٢٦٨) أي أن الأزمة الراهنة هي علامة النهاية، لا للحقبة السياسية - الثقافية التي افتتحها التنوير والثورة الفرنسية، بل هي أيضا نهاية النظام العالمي الحديث، الذي ظهر إلي حيز الوجود في القرن السادس عشر الطويل" (١)٠

كما شهد الربع الأخير من القرن العشرين تراجع الحركات الثلاث الكبرى المناهضة للنظام الرأسمالي antisystemic movements: الحركة الشيوعية والحركة الاشتراكية الديمقراطية وحركة التحرر الوطني (والرشتاين ١٩٨٢)

## العولمة: الأسطورة والواقع

العولمة globalisation عملية موضوعية تاريخية مركبة، جيوسياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية. وهي عملية قديمة، وليست جديدة كما يزعم دعاة الليبرالية الجديدة. فقد بدأت منذ خمسة قرون مع تحول الرأسمالية إلى نظام عالمي world - system. ونحن نعيش الآن إحدى مراحلها .

أما "العولمة" في الخطاب السائد، فهي أسطورة بكل معنى الكلمة، إنها خطاب قوى، "فكرة - قوة idee - force"، أي قوة اجتماعية، بعد أن تحولت إلى عقيدة بفضل تقنيات الفرض والترسيخ التي تستخدمها يوميا وسائل الإعلام، التي تقدم لعولمة الرأسمالية باعتبارها قدرا محتوما . إنها السلاح الرئيسي في المعارك التي تخوضها الرأسمالية ضد مكتسبات دولة الرعاية الاجتماعية welfare state . وهي تبشر بنهاية الدولة القومية ذاتها (بيير بوردييه). (٢) ألم تجعل ثورة الاتصالات من العالم "قرية واحدة" تتوحد فيها أسواق السلع والعمل ورأس المال وتذوب فيها الفوارق بين الشعوب والحضارات ؟ ألم تصبح الشركات المتعدية الجنسية الفاعل الأول في الاقتصاد السياسي الكوكبي وليس الدولة القومية ؟.

وإذا أردنا محاربة أسطورة العولمة التي تجعلنا نقبل عودة رأسمالية متوحشة وإن كانت مرشدة، لابد من العودة إلى الواقع.

## أولا - الواقع الجيوسياسي أو جغرافيا القوة العالمية

١- بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، ثار جدل واسع وشك عميق حول بروز دولة جديدة تهيمن على العالم . new world hegemonic state وإذا كان الأمر كذلك، فأى دولة سوف تلعب هذا الدور ؟ ليس هناك في الواقع إجماع على من كسب الحرب الباردة، هذا إذا كان أحد قد كسبها أصلا (ربرت جبلن: ١٩٩٦ ص ٢). (٣)

وليس التوسع المالي الكوكبي global financial expansion، الذي شهدته العشريون سنة الأخيرة، مرحلة جديدة في تطور الرأسمالية العالمية، ولا هو نذير " بالهيمنة القادمة " للأسواق الكوكبية "، بل أوضح علامة على أننا نعيش وسط أزمة هيمنة. ويمكننا أن نتوقع أن يكون هذا التوسع ظاهرة مؤقتة، سوف تنتهي بصورة كارثية تبعا لكيفية معالجة الدولة المهيمنة الآفة لها (أريجي وسلفر). وهناك بعض أوجه الشبه الهامة، بين التوسع المالي

المتمركز حول الولايات المتحدة وبين التوسع المالي المتمركز حول بريطانيا في أواخر القرن التاسع عشر وفي مطلع القرن العشرين، كما لاحظ هيرست وطومسون وسوروس وكثيرون من المراقبين غيرهم، بل ومع التوسع المالي المتمركز حول هو لاند في القرن السادس عشر، ولكن التوسع المالي الراهن لم ينته بعد بانهيار نظام الهيمنة الأمريكي الآخذ في الاضمحلال.

قد يكون هناك أساس لتوقع نهاية مختلفة لهذا التوسع عن التوسعين السابقين. ومع ذلك، هناك أسباب قوية تدعو إلى الاعتقاد بأن التوسع المالي الراهن وما يصاحبه من انتعاش قوة الولايات المتحدة، هو في الحقيقة علامة على أزمة هيمنة مشابهة للأزميتين السابقتين. (٤)

٢ - وأهم جانب جيوسياسي جديد في أزمة الهيمنة القيادية الأمريكية الراهنة، هو انفصال القدرات العسكرية عن القدرات المالية للدولة، لم يسبق له مثيل في انتقالات الهيمنة السابقة. ويقل هذا الانفصال من احتمال نشوب حرب بين أقوى وحدات النظام، ولكنه لا يقل فرص تفاقم أزمة الهيمنة الراهنة وتحولها إلى فوضى منظومية قد تمتد لفترة طويلة.

ويرى بول كندى أن أهم سبب لاضمحلال قوة الولايات المتحدة وضمورها الإمبريالي imperial hypertrophy هو عجزها عن المحافظة على التوازن بين قوتها الاقتصادية من ناحية، وقوتها السياسية والعسكرية من ناحية أخرى (بول كندى ١٩٨٩).

٣ - وعلى خلاف التوسع المالي، يعتبر تكاثر وتنوع منظمات الأعمال والجماعات المتعدية الجنسية transnational business organisations and communities سمة جديدة لأزمة الهيمنة الراهنة قد يتعذر إلغاؤها. لقد كان هذا التوسع عاملاً رئيسياً في تفسخ نظام الهيمنة الأمريكية، ويتوقع أريجي وسلفر استمراره ليشكل التغيير المنظومي الجاري systemic change ongoing من خلال تجريد عام وإن لم يكن عالمياً للدول من سلطتها disempowerment of states (تعد دول شرق آسيا استثناء من هذه العملية) (٦). وتلعب الشركات متعددة الجنسية والمؤسسات المالية الدولية (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية) وحركات الإسلام السياسي الدولية ومافيات المخدرات وتجارة السلاح وتجارة الرقيق الأبيض الدولية دوراً بارزاً في عملية تجريد الدولة القومية المعاصرة من سلطتها وسيادتها معقدة بذلك أزميتها.



٤- أما ظاهرة تجريد الحركات الاجتماعية من قوتها، وعلي الأخص الحركة العمالية والتي صاحبت التوسع المالي الكوكبي في الثمانينات والتسعينات، فظاهرة ظرفية مؤقتة إلى حد كبير. إنها إشارة إلى الصعوبات التي يواجهها الوفاء بالوعود التي تتضمنها "الصفقة الشاملة" التي قدمتها الولايات المتحدة إلى العالم توسيعاً للقاعدة الاجتماعية لهيمنتها في مواجهة ثورات الطبقة العاملة والتمرد علي الغرب، فقد وعدت الطبقات العاملة في بلدان الغرب الأكثر ثراء بضمان التوظيف وبمستوعال من الاستهلاك الواسع، ووعدت نخب العالم غير الغربي بحق تقرير المصير والتنمية للحاق بمستويات الثروة والرفاهية التي حققتها دول الغرب. وسرعان ما اتضح استحالة تنفيذ هذه الوعود، مما ولد الشعور بالإحباط لدي الطبقات المحكومة، مهددا الاستقرار تهديدا جديا، ومعجلا في النهاية بأزمة هيمنة الولايات المتحدة. وهنا يكمن الطابع الاجتماعي الفريد لهذه الأزمة بالمقارنة بأزمتي الهيمنة السابقتين، الهولندية والبريطانية. فقد كان انفجار الصراع الاجتماعي علي مستوي النظام في الستينات والسبعينات سابقا علي التوسع المالي وشكله بعمق. وربما كان هذا الانفجار، أهم كثيرا من تزايد حدة المنافسة الرأسمالية كحافز علي الهروب الكبير لرأس المال إلى أسواق المال الخارجية في السبعينات، مما وفر شروط العرض للتوسع المالي. لقد كان هذا الهروب الذي قاده الشركات المتعدية الجنسية بمثابة التصويت " بعدم الثقة " في قدرة الولايات المتحدة وحلفائها علي حماية ربحية عملياتها الكوكبية من الاستهلاك العالي في البلدان الغنية، وحق تقرير المصير والتنمية في البلدان الفقيرة. وقد كان لهذا التصويت بعدم الثقة آثاره الوخيمة، فقد عمق أزمة هيمنة الولايات المتحدة، جاعلا عمليات الشركات المتعدية الجنسية، وخاصة الأمريكية منها، أقل ربحية.

غير أن الموقف لم يتحول الا في أعقاب الثورة الإيرانية والغزو السوفييتي لأفغانستان واشتداد الطلب من جديد علي الدولار الأمريكي. وتحت وقع هذه الأحداث، شرعت الولايات المتحدة في خوض منافسة نشطة في أسواق المال العالمية للحصول علي المال اللازم لتصعيد سباق التسلح مع الاتحاد السوفييتي، وخفض الضرائب في الداخل في نفس الوقت. وقد ساهم هذا التغيير في الاستراتيجية بصورة حاسمة في انطلاق عملية التوسع المالي الكوكبي الذي عظم قوة الدولة الأمريكية ورأس المال

الأمريكي في الثمانينات والتسعينات، وأضعف في المقابل، الحركات التي عجلت بأزمة الهيمنة الأمريكية. غير أن المشكلة الاجتماعية الأساسية التي ولدت هذه الحركات بقيت بغير حل، وأخذت تولد موجات جديدة من الصراع الاجتماعي علي صعيد النظام.

وثمة موجة جديدة من الصراع الاجتماعي تعكس العملنة proletarianisation المتعاطمة والتأنيث feminism المتزايد لقوة العمل وتغير صورتها مكانيا وعرقيا. لقد كانت أعظم حركات النصف الثاني من القرن العشرين علي صعيد الاقتصاد الكوكبي، حركة الرجال والنساء من المزرعة إلى المصنع، فكان: " موت طبقة الفلاحين " أكثر التغيرات الاجتماعية درامية وأبعدها أثرا علي حد قول هو بربوم. كما كانت حركة النساء من البيت آلي المكتب أهم الحركات في أوروبا. فلا غرو أن يتصاعد نضال الحركات النسوية والعمالية ويتزايد تلاحمهما ضد الرأسمالية. ونحن نتفق مع أريجي وسلفر ووالرشتاين في أن الرأسمالية القائمة اليوم عاجزة عن تلبية مطالب العالم الثالث ومطالب الطبقة العاملة الغربية معا. (٧)

## ٥ - تغير ميزان القوي بين الحضارات

الصدام بين الحضارات الغربية والحضارات غير الغربية تاريخ مضي وطويت صفحاته. وما يواجهنا الآن، هو الصعوبات التي ينطوي عليها تحويل العالم الحديث إلى جامعة للحضارات تعكس ميزان القوي المتغير بين الحضارات الغربية والحضارات غير الغربية، وفي مقدمتها الحضارة المتمحورة حول الصين. أما عن مدي عنف هذا التحول، وما إذا كان سوف يفضي إلى جامعة لحضارات العالم أم إلى تدميرها المتبادل، فيتوقف علي شرطين: الأول: قدرة المراكز الرئيسية للحضارة الغربية علي التكيف بذكاء مع مكانة أكثر تواضعا، والثاني: قدرة المراكز الرئيسية للحضارة المتمركزة حول الصين علي الارتفاع جميعا إلى مستوي مهمة تقديم حلول علي مستوي النظام لمشاكله التي خلفتها الهيمنة الأمريكية. (٨)

## ثانيا - تغير الجغرافيا الاقتصادية للعالم:

لقد " أفرخت الجيوبوليتيكا توأمها: الجيوإكونوميكس. وفي ذلك ما يعكس الاعتراف بتغير الأولويات الخاصة للولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية بتقدم الارتباطات الاقتصادية إلى موقع الصدارة في ظل ظروف العولمة. " (٩)

بيد أن نظام الدولة السياسي والنظام الاقتصادي مكونان متكاملان في عملية واحدة للتطور المجسد في مفهوم الاقتصاد العالمي. وعليه فليس هناك منطقتان بل منطق واحد يحكم الأمور. بمعنى أن الاقتصاد العالمي لا يعمل إلا ضمن الإطار السياسي الذي يوفره نظام دولتي تنافسي. وذلك تعريف ضروري وإن لم يكن كافيا لاقتصاد رأسمالي عالمي :- (Chase Dun - 1982). والنتيجة التي نخرج بها هي أن آليات التغيير ليست اقتصادية فحسب، أو سياسية فقط، وإنما هي جماع الاثنين معا (١٠). إننا إذن في حاجة إلى إطار نظري سياسي - اقتصادي لفهم ديناميات النظام الرأسمالي العالمي ومن ثم فهم أزمة العولمة الرأسمالية الراهنة، بل وأزمة الدولة القومية، التي لا تزال تشكل الوحدة الأساسية للنظام العالمي.

كما أننا في حاجة إلى الربط الجدلي بين أزمة قيادة النظام الرأسمالي العالمي، أزمة الهيمنة الأمريكية وأزمة العولمة الرأسمالية.

١ - العولمة الرأسمالية المعاصرة نتاج للثورة العلمية والتكنولوجية التي أملتتها أزمة التراكم الرأسمالي على الصعيد العالمي ، وللثورة المضادة. فبإنهيار الاشتراكية في الاتحاد السوفيتي وأوروبا الشرقية، انفتحت آفاق واسعة أمام التوسع الرأسمالي. كما جاءت عولمة رأس المال لمواجهة تصاعد نضال الطبقة العاملة واحتدام الصراع الطبقي في مركز النظام الرأسمالي.

٢ - العولمة الرأسمالية المعاصرة إذن مرحلة تاريخية جديدة في تطور النظام الرأسمالي العالمي وفي تطور أزمتة الهيكلية، وإن اختلف الباحثون على تحديد طبيعتها: فمنهم من يرى أنها مرحلة جديدة في تطور الإمبريالية تكتسب فيها شكلا ومحتوا جديدين (جس هول ١٩٩٩) . بينما يصفها بيتر تيلور وكولن فلنت بالإمبريالية غير الرسمية: السيطرة بدون إمبراطورية (١١). ويسميها د. سمير أمين " إمبراطورية الفوضى " (١٩٩٩). ويعتبرها د. إسماعيل صبري عبد الله، مرحلة ما بعد الإمبريالية



(بمفهومها اللينيني) ( ٢٠٠٠ ) . ويسمىها ميخائيل هاردت وأنطونيونجرو "إمبراطورية" "EMPIRE" بلا إمبراطور، بلا مركز يحكمها (٢٠٠١). ومصطلح "الإمبراطورية" عندهما لا يشير إلى سيطرة المركز الإمبريالي على الأطراف، بل إلى كيان شامل لا يعترف بحدود إقليمية خارجة لأنه يحيط بالكوكب بأسره. ففي أوجها كانت - في رأيهما "الإمبريالية" في الحقيقة امتدادا لسيادة للدول القومية الأوروبية إلى ما وراء حدودها " (p. xii) وأن الإمبريالية أو الكولونيالية، بهذا المعنى، قد ماتت. بل موت كل أشكال الإمبريالية طالما أنها تمثل قيودا على قدرة السوق العالمية على تحقيق التجانس. أما أوديل كاستل فيصف العولمة بالإمبريالية المتطرفة ultra - imperialisme (١٩٩٩). فهو يرى أن السمات الرئيسية للمرحلة الجديدة في تطور الرأسمالية تتمثل في: ١ - ارتفاع درجة تركيز رأس المال إلى الحد الذي أدى إلى خلق احتكارات القلة العالمية oligopoles mondiaux التي أصبح لها دور حاسم في الحياة الاقتصادية للأمم. ٢ - اندماج المؤسسات المالية ورأس المال الإنتاجي على الصعيد العالمي ٣ - أصبح للتجارة البينية داخل الشركات أهمية خاصة في التجارة الدولية ٤ - اقتسام العالم بين احتكارات القلة العالمية. ٥ - الانتقال من منطق الجغرافية السياسية إلى منطق الجغرافيا الاقتصادية الذي يخدم مصالح احتكارات القلة في العلاقات الدولية، ومن ثم يكون مفهوم الإمبريالية المتطرفة هو المفهوم الأنسب لوصف المرحلة الجديدة في تطور الرأسمالية ويسمىها برنار جيربييه الإمبريالية الجيواقتصادية imperialisme geoeconomique: فإذا كانت الإمبريالية لم تغير طبيعتها، فقد غيرت آلياتها تغييرا كاملا لتصبح أساسا إمبريالية اقتصادية. ومن هنا كانت الفرضية القائلة أن العالم دخل مرحلة الإمبريالية الجيواقتصادية، بمعنى أن الصراع لم يعد صراعا عسكريا بين قوى عسكرية عظمى، بل أصبح صراعا اقتصاديا بين اقتصاديات قارية، النصر الإستراتيجي فيه هو فتح الأسواق لا فتح الأقاليم (برنار جيربييه ١٩٩٩). بينما يرى أريجى وسلفر ووالرشتاين: أن العولمة ظاهرة قديمة عرفت الرأسمالية منذ خمسة قرون، وأن الجديد هو أزمة الهيمنة الأمريكية على النظام العالمي، المتمثلة في عجزها عن إدارة أزمته الراهنة (١). ويسمىها فريدريك جيمسون "إمبريالية ما بعد الحداثة"

(٢٠٠٢). أما نحن فنميل إلى التأليف synthesis بين هذه الرؤى النظرية والمداخل المنهجية المختلفة لفهم هذه الظاهرة التاريخية المعقدة.

### ثالثا- أزمة العولمة الرأسمالية الراهنة:

لم تكن الأزمة التي ضربت جنوب شرق آسيا منذ خريف ١٩٩٧ والتي ارتبطت بالركود العميق للاقتصاد الياباني أزمة مالية ولا آسيوية، فامتدادها إلى روسيا وأكرانيا والبرازيل في يناير ١٩٩٩ ثم الأرجنتين، هو علامة على لحظة حاسمة في عولمة راس المال التي تنامت ابتداء من الثمانينات وكان محركها الرئيسي إعادة تكوين reconstitution رأسمال مالي قوى. ولقد صاحب عولمة راس المال تراكم زائد لرؤوس الأموال الصناعية وفائض سكاني عمالي ويكشف الاستمرار الدائم لهذين العنصرين عن حجم آليات الكساد التي تفعل فعلها (١٢).

وينبغي أن نضع الأزمة الراهنة التي بدأت في ١٩٩٧ في إطار الفترة التي افتتحت في ١٩٧٣ والتي اتسم فيها نمو الاقتصاد العالمي بتناوب الانتعاش والانكماش، فهي تندرج ضمن اتجاه طويل الأجل لنمو شديد التباطؤ للتراكم والإنتاجية، ومستويات مرتفعة دائما للبطالة. هذا إذا أردنا ألا ننظر إلى كل أزمة جديدة كظاهرة منعزلة. ويفرض تاريخ الرأسمالية ضرورة إجراء هذا التمييز بين الدورات الظرفية والاتجاهات طويلة الأجل للنظام الرأسمالي (دورات كوندراتييف)

### أسباب الأزمة الراهنة:

لا ترجع الأزمة التي بدأت عام ١٩٧٣ إلى تشبع الطلب، ولا إلى اختلال التوازن بين قطاع انتاج وسائل الانتاج وقطاع انتاج سلع الاستهلاك، وفقا لتفسير ماركس للأزمة الاقتصادية (الكتاب الثاني من راس المال)، بل ترجع إلى "قاعدة الاستهلاك" norme de consommation التي كان معمولا بها خلال العقد الذي أعقبا الحرب العالمية الثانية وأطلق عليهما خطأ "العصر الذهبي"، الذي ثبت انه كان باهظ التكلفة بالنسبة لراس المال، وساهمت مع عوامل أخرى في تدهور شروط ربحية راس المال، وهو ما تجلى في نهاية الستينات معلنا الأزمة (١٣).

لقد كان تخفيض تكلفة قوة العمل دائما شرط الخروج من الأزمة. لابد إذن من تخفيض الأجور وتصفية دولة الرعاية الاجتماعية الكينزية.

وينبغي تفسير صعود راس المال المالي والليبرالية الجديدة، باعتبارهما نتيجة أكثر من كونهما سببا للأزمة الاقتصادية، وإن كانا قد زادا من تفاقمها بدرجة كبيرة. ف جذور هذه الأزمة الاقتصادية تتمثل في أزمة الربحية القديمة، الناجمة عن طاقة إنتاجية زائدة surcapacite وفائض إنتاج مزمن surproduction chronique في قطاع الصناعة التحويلية الدولي.

فهناك (أولا) الحركة الكبرى لراس المال نحو راس المال المالي نتيجة لعجز الاقتصاد العيني لا سيما في قطاع الصناعة التحويلية عن الحصول على ربح كاف. فقد أدى تزايد الطاقة الزائدة والإفراط في الإنتاج إلى انخفاض معدل الربح في ذلك القطاع منذ نهاية الستينات، وهو السبب العميق في تسارع صعود راس المال المالي منذ نهاية السبعينات.

(ثانيا) لم يكن التحول الى الليبرالية الجديدة في الحقيقة إلا نتيجة لثبوت عجز " السياسات الكينزية " في السيطرة على الطلب، عن حل أزمة الربحية القديمة، وإعادة تحريك تراكم راس المال. وقد وضعت أزمة التضخم في نهاية السبعينات نهاية لهذه السياسات. لقد كانت النزعة النقدية والليبرالية الجديدة ردا على خيار عجز الموازنة الكينزي.

(ثالثا) إن الدافع وراء السياسات المقيدة للائتمان وتحقيق توازن الموازنة التي تحتل موقعا مركزيا في البرنامج الليبرالي الجديد، هو الرغبة في الدفاع عن أرباح راس المال المالي وإن كان مبررهما الرئيسي هو استعادة ربحية النظام ككل بتخفيض نمو الطلب، وذلك بطريقتين: (١) فهي بزيادة البطالة تضعف قوة العمال وتخفيض نمو الأجور وزيادة الأرباح.

(٢) وبتقويضها المشروعات المرتفعة التكلفة، المنخفضة الربحية، تجعل زمام السيطرة على السوق في أيدي المشروعات المنخفضة التكلفة العالية الربحية. وبهذا ترفع معدل الربح.

والحق أن التبني الكامل لبرنامج الليبرالية الجديدة على صعيد النظام ككل، قد لعب دورا مركزيا في الانتقال من مشاكل الربح في الأجل الطويل والركود الدائم الى الأزمة الحادة الراهنة (١٤)



## دور رأس المال المالي في الأزمة الراهنة

لقد انتهى القرن العشرون كما بدأ بسيطرة رأس المال المالي الطاغية، ولكن مع اختلاف نوعي في أسس هذه السيطرة ومؤسساتها، وفي علاقته بالإنتاج المادي وبالدولة. فقد غير رأس المال المالي، كما يقول سويسري، شروط تراكم رأس المال ولم يعد عنصرا مفيدا، بعد أن أصبح دوره محدودا فيه، وتحول إلى قوة مدمرة رهيبة.

ويتخذ توسع رأس المال المالي المعاصر أشكالا مؤسسية جديدة، كما يشهد على ذلك الدور المتزايد الذي تلعبه صناديق المعاشات وتبادل المساعدة في السيطرة على المشروعات وعلى إدارتها، وتبنيها معيار قيمة السهم كهدف إستراتيجي وأولوية الربحية المالية على البحوث والتطوير وعلى القيمة المضافة. والجديد المهم غير المسبوق، هو انخراط مؤسسات رأس المال المالي المباشر في كيفية إنتاج القيمة في الإنتاج، ومن ثم في شروط استغلال اليد العاملة عن طريق "التحكم في المشروع entreprise، government d"، وذلك نتيجة لتحول المشروعات الصناعية من الاستثمار الإنتاجي إلى الاستثمار المالي (استثمارات المحفظة) وهو ما يسمى بعملية "المالنة financierisation".

وترتكز سيطرة رأس المال المالي على أساسين: ١ - السياسات التي طبقت في نهاية السبعينات باسم تحرير الأسواق المالية ولكنها في الحقيقة موجهة ضد الطبقات العاملة والحقوق الاجتماعية. ٢ - تحرير رأس المال النقدي من القيود النقدية (١٥)

وتتسم الحقبة المعاصرة (١٩٨٠ - )، حقبة السياسات الكوكبية، بالضعف الشديد لدينامية النظام الرأسمالي العالمي، وبالنقص الذي لا يقاوم لفضائه الاقتصادي حيث نشهد تركيز التمويل في عدد قليل من الدول، واللالمساواة في تكلفة رأس المال والتمويل على الصعيد الدولي، مما زعزع استقرار عمل النظام العالمي. وتزايد عدد الدول وخاصة، دول الجنوب، التي أعلنت، تحت وطأة المديونية الثقيلة، عجزها الاقتصادي وانسحابها من النظام العالمي. ولأنها مضطرة للاندماج فيه وجدت نفسها مهمشة داخله باعتبارها ضحية للعولمة المالية الراهنة (١٦).

لقد أدانت وول ستريت جورنال وفاينانشيال تايمز ونيوز ويك العولمة المالية وسوق المال العالمية وحملتهما مسئولية الأزمة الآسيوية والروسية والبرازيلية وأزمة العولمة الراهنة !!.

### • الدولة في خدمة رأس المال المالي

(١) تلعب الدولة الرأسمالية، مع صعود اقتصاد الدين *economie de dette*، سواء في المراكز أو في الأطراف، دورا بارزا في حماية عائد القروض من الآثار المدمرة للتضخم من خلال السياسات الاقتصادية التقليدية التي تنتهجها، سياسات تقييد الائتمان وتوازن الموازنة، المسئولة عن تباطؤ النمو والبطالة المرتفعة.

(٢) تقليل الحواجز أمام حركة رأس المال لضمان أفضل عائد لرأس المال المالي، بما يسمح له بسرعة الإدخول والخروج من الأسواق. بيد أن حراك رأس المال، قد جعل إدارة سياسة التنمية الوطنية أكثر صعوبة .

(٣) لقد هدد تحرير أسواق المال استمرار عملية التنمية الطويلة الأجل ن ولا سيما في العالم الثالث لما ينطوي عليه من مخاطر انسحاب الأموال المفاجئ من الأسواق (١٧).

### رابعا - الدولة القومية والعولمة الرأسمالية

ماذا فعلت العولمة الرأسمالية بالدولة القومية، وما هو مصيرها في ظل هذه العولمة المتسارعة ؟ وماذا فعلت الدولة القومية بالعولمة الرأسمالية ؟ أهى حقا الفاعل الأول فيها أم أن الشركات المتعدية الجنسية هى محركها الرئيسي ؟

أثارت هذه الأسئلة، ولا تزال تثير جدلا واسعا، وانقسامًا عميقًا بين الباحثين. فمنهم من يرى أن " الكوكبة قد أدت إلى تراجع مكانة الدولة القومية في عالم اليوم بالمقارنة بالشركات المتعدية الجنسية، استنادا إلى ثلاثة مؤشرات:

#### (أ) مقارنة الأحجام

فايرادات ثلاثة عشر شركة هو لندية من قائمة مجلة فورشن بلغت ٢١١ مليار دولار، فى حين ان الناتج المحلى الإجمالى لهو لندا لا يزيد عن ٣٦٠

مليار دولار. وفي فرنسا كان الناتج المحلي ١٣٩٦ مليار دولار، وكانت إيرادات التسع وثلاثين شركة الكبرى ٨٨٩ مليار دولار أي ما يساوي ٣,٥٩ % من الناتج المحلي الإجمالي. وفي اليابان نجد أن الناتج المحلي الإجمالي ٢٩٢ مليار دولار وإجمالي إيرادات الشركات الواردة في قائمة مجلة فورشن (١١٢) تصل إلى ٢٩٦٣ تريليون دولار. ومن هذه الأمثلة يمكن أن نتصور قوة هذه الشركات في التعامل مع أي دولة على حدة، بما في ذلك دولة الأصل أو مقر الإدارة العليا، حيث بوسعها دائما نقل جزء هام من نشاطها من دولة إلى أخرى. ومن الطبيعي أن يستلص دور الدولة السيادي إزاء تلك الشركات.

### (ب) الاستغناء عن بعض وظائف الدولة الموروثة

لم تعد الرأسمالية (المتعدية الجنسية) في حاجة إلى قوات مسلحة ضخمة وقوية. فعهد الفتوحات والغزوات والاحتلال والضم قد انتهى. والعبرة اليوم بالقوة الاقتصادية للشركة المتعدية الجنسية، التي تمكنها من دخول أي دولة، ومد نشاطها إلى أنحاء متعددة من العالم. وهي لا تواجه ألا بمنافسة شركات من نفس النوع.

وفي مستوى الأمن الداخلي ضد الجريمة، يلاحظ المرء اعتماد الشركات على نظم أمن خاصة تستخدم أحدث الأدوات الإلكترونية. فلم تعد في حاجة إلى خدمات الشرطة. أما الأمن السياسي والاجتماعي، فإنه لا يمثل حاليا ضرورة ملحة، فالحكومات تتسحب من التعامل مع نزاعات العمل ويقتصر دورها في الحالات الهامة على الوساطة بين النقابات وإدارات الشركات. فالأمر ينظر إليه الآن على أساس تعاقدية، يترك لعقود العمل الجماعية.

وفي مجال الاتصالات، شاهدنا اعتماد رجال الأعمال المتزايد على شركات البريد الخاصة.

حتى القضاء، لم يسلم من الاستغناء عنه، فكل عقود الشركات الكبرى تنص على الالتزام بإجراءات التحكيم، ضمانا لحسم أي خلاف بين الأطراف المتعاقدة في اقصر وقت ممكن. حتى في الحالات التي تخضع للقانون الجنائي، يجوز للمتهم والمجني عليه في قوانين بريطانيا والولايات المتحدة ومن حاكهما، أن تنهى "صفقة deal" بين الطرفين كل إجراءات التقاضي.



وأخيراً، وأن لم يكن اقل الأمور أهمية، فقدت الدولة رمزا أساسيا لسيادتها، هو خلق النقود.... وبعبارة أخرى، سقط حق خلق النقود من سيادة الدولة... بعد أن انتزعه القطاع الخاص، ليصبح محكوما بآليات السوق.

### (ج) القيود على السياسات الاقتصادية الكلية

ومن انعكاسات الكوكبة الصعوبات التي تحد من قدرة الحكومات على وضع وتنفيذ السياسات الاقتصادية الكلية macro-economic policies التي تراها صالحة للاقتصاد القومي إذا لم تشاركها القوى المتمثلة في الشركات متعددة الجنسية التي تنتمي تاريخيا لها أو التي تعمل في أرضها، منع وجود الإدارة العليا في بلد آخر....

ولابد من استيعاب أمرين:

(الأول): انه ليس بوسع أي دولة ان تتسحب من عملية الكوكبة لتعيش في عزلة عنها.... وتلك طريق لا عودة فيها.

(الثاني): أن السلطة الاقتصادية على نطاق العالم لا تقابلها سلطة سياسية على نفس المستوى. وهنا يكمن الخطر الأساسي حتى على الكوكبة ذاتها. لقد اعتمدت الرأسمالية على الدولة القومية، التي كثيرا ما تدخلت لحماية الرأسمالية كطبقة من تصرفات رأسماليين محدودي الأفق، أو يقدمون على تصرفات خرقاء. كذلك تتطلب الرأسمالية الكوكبية سلطة كوكبية تحميها حتى من أخطائها.

### (د) تخلي الدولة عن المرافق العامة:

المقصود هنا هو السلع والخدمات الحيوية التي تشكل البنية الأساسية للمجتمع، والتي يغلب عليها طابع الاحتكار بطبيعتها، أو بنص القانون، والتي يجب توفيرها حتى بدون تحقيق ربح أصلا أو بربح محدود.... والجديد الآن، هو خصخصة السكك الحديدية وبعض الطرق وشبكات التليفون وبعض خدمات البريد ان لم يكن المرفق كله.

### (هـ) تآكل نظم التأمين الاجتماعي:

فقد عانت نظم التأمين الاجتماعي في السنوات الأخيرة من عجز متزايد: عدم كفاية الموارد لتغطية كل النفقات " (١٨).

بل ذهب بعض الباحثين إلى حد القول بتحول العديد من الدول القومية إلى دول افتراضية virtual states .

## ظاهرة الدولة الافتراضية:

نشأت ظاهرة الدولة الافتراضية، هذا النوع الجديد من الدولة، بعد أن قامت بنقل إنتاجها ليستقر خارج أراضيها، وأصبح في استطاعتها التخصيص في منتجات العقل، ألا وهي السلع غير المادية عالية القيمة. والدولة الافتراضية كالاقتصاد الافتراضي والشركة الافتراضية، هي نتاج الثورة الإتصالية والثورة المعلوماتية، والدور المحوري، الذي يلعبه الاستثمار الأجنبي المباشر، على الصعيدين القومي والعالمي. وتجدر الإشارة إلى أن التوجه نحو الاقتصاد القائم على قاعدة الخدمات، هو أمر حديث النشأة نسبيا. فمذ عام ١٩٤٥ زادت السلع المستمدة من الأرض زيادة بطيئة وارتفعت أسعار منتجات الصناعات التحويلية بمعدل أسرع نسبيا. أما الخدمات فارتفعت قيمتها بصورة أكثر حدة، وحقت الدول التي أولت اهتماما كبيرا للخدمات عالية المستوى، مثل هونج كونج وتايوان وسنغافورة وبدرجة أكبر كوريا وسويسرا وبلجيكا وهولندا، حققت نتائج أفضل من نظيراتها من الدول الصناعية. أما الولايات المتحدة، التي تمثل فيها الخدمات أكثر من ٧٠ % من الناتج المحلي الإجمالي، وتمثل الصناعات التحويلية ١٨ % فقط، فهي على وشك الانضمام إلى زمرة الدول الافتراضية.

غير أن التحول إلى الافتراضية، يتطلب وجود دولة فعالة من الناحية التنظيمية. إذ أن الدولة التي تقيم إنتاجها خارج أراضيها تكون في حاجة لأن تضمن أن أصولها، ستلقى معاملة نزيهة وغير متحيزة، وأن حقوق الملكية الخاصة بها ستصان على مستوى العالم. وهذا يعني أن على المناطق الأخرى في العالم أن تحاكي الغرب فيما يطبقه من مجموعة المبادئ التجارية والنظم القانونية والممارسات السياسية (١٩). وقد ترتب على هذا التحول إلى الافتراضية ثلاث نتائج رئيسية:

### ١ - إعادة النظر في وظيفة الدولة:

وذلك " بعد أن تزايد باطراد إنتاج الصناعات المحلية في الخارج، وبعد أن أصبحت التكنولوجيا والمعرفة ورأس المال أكثر أهمية من الأرض. ولم تعد الدولة تسيطر على الموارد كما كانت تفعل في الحقبة الماركنتيلية السابقة. وإنما صارت تتجه بالأحرى إلى التفويض مع رأس المال والعمل المحليين والأجبيين، كي تستمليهما إلى محيطها الاقتصادي الخاص، لتحفيز النمو فيها. وتلجأ الدولة الافتراضية أيضا إلى إقامة مواقع الإنتاج بالخارج،

لكي تركز جهودها في الداخل على الخدمات عالية المستوى: البحث والتطوير، وتصميم المنتجات والتمويل والتسويق والنقل. وأصبحت الاستراتيجية الاقتصادية للدولة حاليا لا تقل أهمية عن الاستراتيجية العسكرية، ان لم تزد وياتت التجارة والمندوبون الماليون هم سفراؤها بالخارج.

## ٢ - الشراكة بين السياسة والاقتصاد، بين الدولة والسوق:

تحتاج الدولة الافتراضية لكي تتجح إلى قيام شراكة بين الاقتصاد والسياسة على المستويين المحلي والدولي . ويقتضي الأمر من الدولة الافتراضية ، أن تنظم من الأنماط المحلية من اللوائح والمزايا، ما يسهل من تدفق عوامل الإنتاج من بلد إلى آخر. ولكي يحدث ذلك، ينبغي التوفيق بين مصالح كل من الدولة والسوق. فإذا ما قدر للسوق أن تفرض كلمتها على كل المعطيات السياسية فإن الرشوة واستغلال النفوذ سيكونان وراء القرارات التي تتخذها السياسة. ومن ثم تصبح القرارات الحكومية والأحكام القضائية معروضة للبيع لمن يدفع أكثر.

ومن ناحية أخرى، إذا أحكمت الدولة قبضتها على النشاط الاقتصادي، فسيكون ذلك على حساب النوزيع الكفاء للموارد. وسوف تسبق القيم العسكرية والسياسية في أهميتها المكاسب الاقتصادية (٢٠)

## ٣ - نظام جديد تماما للسياسة العالمية:

وتحمل الدولة الافتراضية في صورتها النقية، كنموذج مثالي يحتذى به من جانب دول كثيرة إمكانية قيام نظام جديد للسياسة العالمية. وفي الماضي، عندما كانت النزاعات العسكرية، وحتى التوسع الإقليمي، هي التي تحدد طبيعة العلاقات بين الدول، كانت الجيوش تشكل التدفقات الرئيسية بين البلدان. أما في المستقبل فسوف تكون التدفقات في معظمها اقتصادية، حيث ستنقل عوامل راس المال والتكنولوجيا والمعلومات والقوى البشرية بين الدول بسرعة. وعلى المدى الطويل، يمكن أن تصل قدرة الدولة على الوصول إلى عوامل الإنتاج العالمية محل الحاجة إلى السيطرة على أراض جديدة.

ولا يعنى ذلك، أن الدول ككيانات إقليمية ستختفي من الوجود، أو أن النزاع على الأراضي سيتوقف، أو انه يمكن للسياسة أن تؤدي دورها في ظل عدم وجود مساحة جغرافية. (٢١)



ومن الباحثين من يرى العكس: أن العولمة الرأسمالية أي تحول الأسواق ورأس المال

إلى أسواق ورأس مال متعددين للجنسية، لا يفترض وجود الدولة القومية فحسب، بل ويعتمد عليها باعتبارها أدواتها الرئيسية، فالنظام العالمي هو عالم من الدول القومية أكثر من أي وقت مضى (٢٢).

والنظام الرأسمالي القائم لا يعمل كنظام للمنافسة بين المستفيدين من احتكار الملكية فيما بينهم، وضد الآخرين بل يحتاج لكي يعمل إلى سلطة جماعية، تمثل رأس المال ككل، يحتاج إلى الدولة. لذلك لا يمكن فصل الدولة عن النظام الرأسمالي (٢٣). أن إدارة النظام الرأسمالي بالسوق وحده يوتوبيا، والإدارة الحقيقية للنظام الرأسمالي تحتاج السوق + الدولة.

تؤدي العولمة الجديدة بالطبع إلى تآكل فاعلية إدارة الدول القومية للاقتصاد، ولكنها لا تلغى وجودها. وهي بهذا تخلق تناقضا جديدا لا يمكن حله في ظل النظام الرأسمالي. والسبب في ذلك أن الرأسمالية ليست مجرد نظام اقتصادي، إذ لا يتصور وجودها بدون بعد اجتماعي وسياسي أي بدون الدولة. لقد كان توسع الرأسمالية إلى عهد قريب قائما على التطابق بين فضاء إعادة إنتاج التراكم وفضاء إدارتها السياسية والاجتماعية: ومن ثم شكل فضاء الدولة القومية المركزية بنية النظام الدولي. بيد أننا دخلنا الآن عصرا جديدا يتميز بانفصال الفضاء المعولم لإدارة الاقتصادية للنظام الرأسمالي عن الفضاءات القومية لإدارته السياسية والاجتماعية. في ظل هذه الظروف يقتضي منطق المصالح السائدة أن تكون الأولوية لإدارة الاقتصادية على حساب وظائف الدولة القومية. " انهم يتحدثون اليوم عن الحوكمة gouvernance (وسائل التنظيم والتوجيه والرقابة المؤسسية على تدفقات عوامل الإنتاج)، وهو ما يفترض امكانية تحقيقها، فكيف يتحقق في وضع يتعذر ادارته لانه وضع انفجاري ؟ " (٢٤)

ومع ذلك، هناك من يرى أن الدولة لا تزال مؤسسة محورية في خلق شروط التحكم الدولي الفعال.

##### ٥- خمسة مستويات للحوكمة:

(١) الحوكمة من خلال الإتفاق بين الاطراف القومية الرئيسية وخاصة الثلاثة الكبار (أوروبا واليابان وأمريكا الشمالية) لتثبيت اسعار الصرف، وتنسيق السياسات المالية والنقدية والتعاون في تحديد

نطاق الصفقات المالية قصيرة المدى القائمة على المضاربة. (٢) التعاون من خلال عدد كبير من الدول لخلق وكالات توجيهية دولية لبعث نوعي من النشاط الاقتصادي مثل منظمة التجارة العالمية.

(٣) التحكم في مناطق اقتصادية واسعة بواسطة بواسطة تكتلات تجارية واستثمار مثل الاتحاد الأوربي ونافتا، وهكذا، أضحت الأقلمة regionalism إحدى الآليات الكبرى للحكومة.

(٤) الحكومة من خلال سياسات المستوى القومي، التي توازن بين التعاون والمنافسة، بين الشركات والمصالح الاجتماعية الرئيسية. وتمثل الصين الشعبية نموذجا فذا لقدرة الدولة الاشتراكية على التحكم الفعال في تدفقات عوامل الإنتاج، من خلال التأليف الخلاق بين آلية التخطيط وآلية السوق " السوق الاشتراكية "، محققة بذلك، أعلى معدلات النمو الاقتصادي (٧ - ٨ % سنويا) وسط الأزمة الاقتصادية، التي ضربت اليابان وأطاحت بإقتصادات " النمر الآسيوية "، وكساد عالمي ممتد.

٥ - الحكومة من خلال سياسات على المستوى الإقليمي، تقدم خدمات جماعية إلى الأحياء الصناعية وتزيد من قدرتها التنافسية الدولية ونهتئ قدرا من الحماية ضد رءوس الأموال الخارجية (٢٥) .

غير أن دراسة العلاقة بين أزمة الدولة القومية، كشكل سياسي تاريخي للدولة الرأسمالية، والعولمة الرأسمالية، تقتضي في رأينا ضرورة التفرقة بين الدولة القومية في المركز والدولة القومية في الأطراف.

### الدولة القومية في المركز

فالدولة القومية في المركز، لا تزال، بالرغم من العولمة بل وبسببها أحيانا، ترتبط ارتباطا عضويا براس المال المتعدى القومية transnational capital العامل في قطاعات الاقتصاد القومي الاستراتيجية كالإنتاج الحربي والطاقة والمعلوماتية والاتصالات. والدولة الأمريكية هي أبرز نموذج لهذه العلاقة، حيث يتصاعد الإنفاق العسكري والإنفاق على البحث العلمي والتطوير المرتبط به، ليلبغ مستويات غير مسبوقة (الإنفاق العسكري ٣٥٩ مليار دولار في عام ٢٠٠٣ مقابل ٢٤٧ مليار دولار عام ١٩٩٧)، وليصبح المحرك الرئيسي للاقتصاد الأمريكي، الذي يعاني من ركود عميق، وذلك بالرغم من انتهاء الحرب الباردة.

وأضحت شركات إنتاج السلاح الأمريكية المتعدية الجنسية من أعلى الشركات ربحية.

والمجمع الصناعي - العسكري military - industrial complex تجسيد حي للتداخل العضوي بين المنتجون وشركات الإنتاج الحربي الأمريكية المتعدية الجنسية حيث يتبادل جنرالات وتكنوقاط المنتجون المواقع مع أعضاء مجالس هذه الشركات.

وقد كشفت فضيحة إفلاس إنرون ENRON عملاق الطاقة الأمريكي العابر للقارات عن الحقيقة التي حاولت الميديا الأمريكية إخفاءها: " فقد عملت - ككثير من الشركات المتعدية الجنسية - كذراع للحكومة الأمريكية في عملياتها العسكرية، وكسلاح للهيمنة الاقتصادية والسياسية والإقليمية. وفي " عالم السوق الحر " لا يمكن التمييز بين أهداف الدولة والشركات وجهاز الأمن القومي (وكالات المخابرات والعسكر (THE MILITARY) وتتعاون هذه الجماعات الثلاث في تخطيط وإدارة العمليات. وتتحرك نخب الحكم والأعمال (التي تربطها علاقات صداقة قديمة) بين القطاعين العام والخاص دون عائق... وعلاقة إنرون بأوليغاركية بوش/تشيनी، التي تستند إلى المخابرات المركزية / المنتجون ليست في حاجة إلى المزيد من التوثيق... وارتبط عملاق التأمين أميركان انترناشونال جروب، منذ زمن طويل بالمخابرات المركزية الأمريكية والعسكر، ويضم مجلس إدارتها أيضا فرانك وزنر مدير إنرون وجون داتش مدير سي آي إيه، وروبرت روبن وزير الخزانة السابق، ونورا سلاتكن المدير التنفيذي السابق للسي آي إيه. وهناك أيضا شركة هالليبيرتون إينة عم إنرون، التي كان يرأسها ديك تشيني منذ ١٩٩٥ إلى أن أصبح نائبا للرئيس. وتقدم الشركة " خدمات الدعم " للعسكر والصناعات النفطية، وعاشت على الحروب و" عمليات مكافحة التمرد " التي قامت بها الولايات المتحدة في الجزائر وأنجولا والبوسنة وبورما وكرواتيا وهيتي والكويت ونيجيريا وروسيا ورواندا والصومال.

وشركات شبه عميلة quasi - agents مثل إنرون، هي واجهات فعالة لتنفيذ سياسات النخبة الحاكمة. ومن أهدافها: ١ - الحصول على الموارد الطبيعية والسيطرة عليها (النفط والغاز الطبيعي والكهرباء) ٢ - الحفاظ على المزايا الاقتصادية والجيوستراتيجية والعسكرية ٣ - السيطرة



على الأهالي بالقضاء على المعارضة السياسية وتحطيم حركات الإصلاح السياسي.

وإذا نظرنا إلى نشاطات آخرون في هذا الإطار الواسع، نجد أنها ليست مظاهر أصيلة للنظام الحاكم فحسب، بل وللسياسة الرسمية أيضا (٢٦). كما تقدم الدولة الأمريكية الدعم المالي للشركات والبنوك الأمريكية المتعدية الجنسية في أوقات الأزمات، كما حدث في الأزمة المكسيكية عام ١٩٩٥.

ولم يؤد تزايد عدد ووزن الشركات الأمريكية المتعدية الجنسية واتساع نشاطها الكوكبي إلى تراجع مكانة الدولة الأمريكية بالنسبة لها في عالمنا، بل زادت قوة ورسوخا.

ومن ناحية أخرى، أثبتت التغيرات العميقة التي طرأت على بنية الدولة الأمريكية واستراتيجيتها الكوكبية نتيجة لهجمات ١١ سبتمبر (بدءا بإنشاء وزارة للأمن الداخلي لأول مرة في التاريخ الأمريكي، وإصدار تشريعات تهدر أبسط الحقوق الديمقراطية والضمانات الدستورية، لتتحول الولايات المتحدة إلى دولة بوليسية، وانتهاء بغزو واحتلال أفغانستان والعراق) أثبتت أن الرأسمالية الأمريكية (المتعدية الجنسية) لا تزال في حاجة إلى قوات مسلحة ضخمة وقوية، وأن عهد الفتوح والغزوات لم ينته، وأن العبرة اليوم، ليست بالقوة الاقتصادية للشركات المتعدية الجنسية وحدها، وأن الأمن السياسي ضرورة ملحة.

ونجد تغيرات مؤسسية مشابهة وأن يكن بدرجة أقل بكثير في عدد من دول المركز.

**الدول القومية الطرفية وشبه الطرفية semiperephiral states**  
وتختلف الدول الطرفية وشبه الطرفية عن دول المركز اختلافا نوعيا، سواء من حيث طبيعتها، فمعظمها دول كومبرادورية، أو من حيث مكانتها التابعة في تراتبية النظام الرأسمالي العالمي ومن ثم خضوعها لآليات إعادة الهيكلة الاقتصادية والاجتماعية، واستنزاف فائضها الاقتصادي، أو من حيث تواضع قوتها التقاوضية أمام جبروت الشركات المتعدية الجنسية، فتقبل صاغرة أو راضية شروطها، وإن اقتضى الأمر التفريط في سيادتها، لتصبح هذه الشركات دولة داخل الدولة.

غير أن عجز الدولة القومية هنا، " هو "عجز من نوع خاص"، فكل من يحاول تحدى النظام القائم، يكتشف أن الدولة ما زالت قوية بما يكفى للقتال دفاعا عن هذا النظام" (٢٧)

فبالرغم من عمليات الخصخصة الواسعة، وتصفية دولة الرعاية الاجتماعية زاد تضخم أجهزة الدولة البيروقراطية والقمعية !!.

#### رابعا - الجغرافيا الاجتماعية للعالم

##### عولمة الفقر والبطالة:

##### ١ - عولمة الفقر:

ستدخل نهاية القرن العشرين التاريخ العالمي، باعتبارها فترة إفقار عالمي، اتسمت بانتهاء النظم الإنتاجية في العالم النامي، وتصفية المؤسسات الوطنية، وتحلل البرامج الصحية والتعليمية.

وقد بدأت " عولمة الفقر " هذه - التى قلبت إلى حد كبير إنجازات فترة تصفية الاستعمار فيما بعد الحرب - في العالم الثالث في تزامن مع أزمة الديون، وونشبت قبضتها منذ التسعينات في كل أقاليم العالم الرئيسية، من بينها أمريكا الشمالية وأوروبا وبلدان الكتلة السوفيتية السابقة والبلدان المصنعة حديثا في جنوب شرق آسيا والشرق الأقصى.

وظهرت في التسعينات مجاعات على المستوى المحلى في أفريقيا جنوب الصحراء وجنوب آسيا وأجزاء من أمريكا اللاتينية، وأغلقت العيادات الطبية والمدارس، وأنكر على مئات الملايين من الأطفال الحق في التعليم الابتدائي، وظهرت الأمراض المعدية، ومن بينها السل والملاريا والكوليرا، من جديد في العالم الثالث وأوروبا الشرقية والبلقان (٢٨) ويحصد مرض الإيدز طاعون العصر، أرواح الملايين في أفريقيا.

ويقابل عولمة الفقر، مركز هائل للثروة على الصعيدين العالمي والقومي. فقد قامت أقلية اجتماعية ذات امتيازات في الجنوب والشرق والشمال، بتجميع ثروات هائلة على حساب الأغلبية العظمى من السكان. وزاد عدد المليارديرات في الولايات المتحدة من ١٣ في عام ١٩٨٢ إلى ١٤٩ في عام ١٩٩٦. وتتجاوز الثروة العالمية "لنادى المليارديرات العالمي" (الذي يضم ٤٥٠ عضوا) كثيرا، إجمالي الناتج المحلى المشترك لمجموعة البلدان منخفضة الدخل، التى يقطنها ٥٦ في المائة ن سكان العالم.

وتجرى عملية تراكم الثروة بصورة متزايدة خارج الاقتصاد الحقيقي منفصلة عن الأنشطة الإنتاجية والتجارية المستقيمة. وتذكر مجلة فوربس أن " النجاحات في بورصة وول ستريت (بما يعنى التجارة المضاربة) أنتجت معظم مليارديرات عام (١٩٩٦) "

وتتجه مليارات الدولارات التى تراكمت من صفقات المضاربة هذه بدورها إلى أرقام حسابات سرية في أكثر من ٥٠ ملاذ مصرفي لا إقليمي في العالم أجمع (٢٩).

## ٢- عولمة البطالة

والبطالة العالمية هي أهم أسباب الفقر العالمي، وهي بطالة هيكلية نتاج للأزمة الهيكلية للاقتصاد الرأسمالي العالمي. وقد أدى تدويل " التكيف الهيكلي " إلى تفاقم مشكلة البطالة، ومن ثم اتساع دائرة الفقر العالمي. وتتفاوت حدتها، فهي أقل حدة في دول الشمال الصناعية منها في الدول الاشتراكية السابقة لتبلغ الذروة في دول الجنوب، فقد وصل عدد المتعطلين فيها إلى حوالي ٥٠٠ مليون فرد (٢٧ %) من قوة العمل مقابل ٦،٧ % في الدول الصناعية والى ٨،١٠ % في الاتحاد الأوروبي (عام ١٩٩٧) أما في الدول الاشتراكية السابقة فقد وصلت البطالة فيها بعد سبع سنوات من التحولات العاصفة إلى أرقام فلكية، فارتفع عدد العاطلين في عام ١٩٩٥ بنسبة تتراوح ما بين ٤٠ - ٥٠ % في أرمينيا وأكرا نيا، و ٦،٢٤ % في يوغوسلافيا الاتحادية عام ١٩٩٣ (٣٠).

ويعد اقتصاد الدين والتبادل غير المتكافئ وعولمة التكيف الهيكلي الآليات الثلاث الرئيسية لإفقار شعوب العالم.

## سادسا- العولمة المضادة

وقد فجرت هذه الأزمة الاجتماعية العالمية صراعا طبقيًا عالميا لم تعرفه الرأسمالية من قبل اتخذ شكل الحركات الاجتماعية العالمية المناهضة للعولمة الرأسمالية وسياساتها الليبرالية الجديدة المتوحشة.

لقد اتسعت جبهة النضال ضد الرأسمالية الكوكبية، لتشمل إلى جانب الحركات العمالية، الحركات النسائية، وحركات الشباب، وأنصار السلام والدفاع عن البيئة وحقوق الإنسان ومن ثم اتسع الأفق الإستراتيجي للثورة الاشتراكية العالمية، إذانا بمولد أممية جديدة في مواجهة أممية رأس المال.



فقد حاصرت المظاهرات الحاشدة المناهضة للعولمة اجتماعات منظمة التجارة العالمية، التجسيد المؤسسي لسلطة الرأسمالية الكوكبية، بدءا بسياتل عام ١٩٩٩ وانتهاء بالدوحة عام ٢٠٠٢ واجتماعات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وطوقت هذه المظاهرات اجتماعات المنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس مركز التخطيط الإستراتيجي للرأسمالية الكوكبية ، واجتماعات " السبع الكبار " ، فأنزلت الرعب في قلوب قادة الرأسمالية ومفكرها فتحوّلت مقار هذه الاجتماعات إلى ثكنات عسكرية، وتحوّلت مظاهرات الاحتجاج إلى مصادمات دامية مع قوات الشرطة والجيش. وقد بلغ عدد المنظمات التي شاركت في " الحملة الدولية ضد الفقر والعنف " (أكتوبر ٢٠٠٠) ٢٦٥١ منظمة، وتوجت هذه الحملة التي نظمها نساء العالم بمسيرتين كبيرتين واحدة في واشنطن احتجاجا على سياسات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، والثانية في نيويورك لتسليم المطالب وملايين التوقيعات إلى الأمين العام للأمم المتحدة . وتبدع حركة النضال اليومي ضد الرأسمالية الكوكبية ومؤسساتها، أفكارا وأشكالا تنظيمية جديدة (التنظيم الشبكي network الأفقي بدلا من التنظيم الهرمي المركزي)، فكان " المنتدى الاجتماعي العالمي " الذي عقد اجتماعه الأول في بورتو اليجري في عام ٢٠٠١ والثاني في عام ٢٠٠٢ وحضره أكثر من خمسين ألف وفد يمثلون أكثر من ألف منظمة من الشمال والجنوب، يجمعهم النضال المشترك ضد الليبرالية الجديدة وآثارها الاجتماعية المدمرة. وأخذ يتشكل مجتمع مدني عالمي جديد.

### المجتمع المدني العالمي

هو " ذلك القطاع من مؤسسات المجتمع المدني القومية التي تلعب دورا عالميا من خلال الشبكات والمنظمات الدولية غير الحكومية (٣١) ". وقد شهد العقد الأخير من القرن العشرين طفرة هائلة في عدد منظمات المجتمع المدني العالمي، فارتفع عددها من ٦٠٠٠ منظمة دولية غير حكومية إلى ٢٦٠٠٠ في بداية القرن الحادي والعشرين، ويضم الملايين من البشر من مختلف القارات والحضارات. ويرتبط هذا " الانفجار العددي " ارتباطا جدليا بتسارع العولمة الرأسمالية، وتقجر أزماتها، وهو تعبير حي عن عولمة الصراع الطبقي حولها. وهذا المجتمع المدني العالمي الوليد ليس كتلة واحدة متجانسة بل كائن حي بالغ التعقيد والتنوع، حافلي بصراع المصالح والثقافات.

ومن الطبيعي أن يصبح هذا الفاعل الدولي الجديد، ساحة للصراع السياسي والثقافي بين الفاعلين الآخرين (الدول والشركات متعددة الجنسية ومؤسسات التمويل الدولية) على المسرح الدولي.

وتختلف طبيعة علاقة الدولة القومية بالمجتمع المدني العالمي، باختلاف مكانتها في سلم النظام العالمي، وباختلاف موقفها من قضية الديمقراطية. فهو في الدول الطرفية يتخذ أحيانا مواقف تؤدي إلى إضعاف الدولة، عندما يكشف ممارساتها المعادية للحريات وحقوق الإنسان، وينجح في اجتذاب مساندة عالمية، كما هو الحال في الدول العربية مثلا. وأحيانا توظفه هذه الدول كآلية لإدارة سياستها الخارجية (حيث توجد إدارة للمنظمات غير الحكومية في وزارة الخارجية المصرية مثلا)، ولدعم مواقفها في مواجهة المؤسسات الاقتصادية الدولية (البنك والصندوق الدوليين ومنظمة التجارة العالمية) لتخفيف الآثار السلبية لسياسة الخصخصة على المجتمعات القومية وإكتساب المساندة العالمية والتمويل في مجال مكافحة الفقر (٣٢).

ويواجه المجتمع المدني العالمي الوليد تحديات جسام، أبرزها: مشكلة التمويل وخطر الهيمنة الأمريكية الذي يهدد استقلاليته، باختراقه واحتوائه وفرض أو لوياتها على اجندته، مستخدمة سلاح التمويل، الذي يقدمه البنك الدولي والوكالات الدولية لمؤسساته.

وقد اضطرت الولايات المتحدة إلى التراجع التكتيكي عن مبادرتها "الشرق الأوسط الكبير وشمال أفريقيا" لتغيير نظم الحكم والثقافة السائدة في العالمين العربي والإسلامي، بدعوى ضرورة الإصلاح الديمقراطي والثقافي لاستئصال جذور الإرهاب، وذلك تحت ضغط معارضة الشعوب العربية والإسلامية، ورفض الدول الأوربية لهذا التدخل الأمريكي اللفظي في الشؤون الداخلية للدول الأخرى باسم الإصلاح الديمقراطي. فكان الحل الوسط الذي توصلت إليه قمة "الثماني الكبار" في سى أيلاند في يونيو ٢٠٠٤. فقد نص البيان الختامي للقمة على إنشاء ما أسماه "منتدى من أجل المستقبل forum for the future" تجسيدا "لشراكة الجديدة"، ليكون إطارا جامعاً على المستوى الوزاري يجمع وزراء خارجية واقتصاد الثماني الكبار ونظرائهم في المنطقة، إطارا للمناقشة المستمرة للإصلاح، مع إجراء حوار مواز بين قادة مجتمع الأعمال وقادة المجتمع المدني. وسوف تركز هذه الشراكة الجديدة على إعادة الهيكلة السياسية والاقتصادية والثقافية للمنطقة، مستخدمة

هذه الآلية الجديدة، التي تتيح للرأسمالية الكوكبية نسج تحالفاتها مع البرجوازيات المحلية ومتفقيها، وإحكام سيطرتها على شعوبها (أنظر نص بيان الثماني الكبار حول الشرق الأوسط: BBC NEWS uk edition). كما يواجه المجتمع المدني العالمي تحديات التنوع والتعدد الثقافي، وشراكة الجنوب والشمال وتحدى الديمقراطية والشرعية وإدارة الحوكمة *gouvernance* في مؤسساته (٣٣).

سابعاً - العولمة الرأسمالية والإستراتيجية السياسية  
لهذا كله، تطرح العولمة الرأسمالية على الدولة القومية المعاصرة وعلى القوى الثورية فيها، وخاصة في الجنوب، بإلحاح، قضية الإستراتيجية السياسية بمستوياتها الثلاث: الوطني والإقليمي والعالمي، وفي مجالاتها الثلاث: السياسية والاقتصادية والثقافية، التي تتداخل وتذوب بسرعة الحدود الفاصلة بينها نتيجة لتسارع عملية التسليع *commodification* واتساعها لتشمل كل جوانب الحياة الإنسانية: الفكر والمشاعر والإبداع: ألم تصبح سلعا ومحلا " للملكية الفكرية " ؟ ! .

---

ملحوظة : نشرت هذه الدراسة في مجلة " اليسار الجديد " العدد الخامس ٢٠٠٣



## المراجع

Chaios and gouvernance in the modern world system Giovanni (١)  
University of Menasota Press -Arrighi & Beverly J. Silver p.1  
1998

(٢) راجع:

Le mythe de la "mondialisation" et l'etat sociale europen  
- intervention- Pierre Bourdieu 1996

: Chaios and gouvernence in the modern world system (٣)

مرجع سابق - ص ٤ وما بعدها

(٤) المرجع السابق ص ٢٧٣

(٥) المرجع السابق ص ٢٧٥ وما بعدها

(٦) المرجع السابق ص ٢٧٨ وما بعدها

(٧) المرجع السابق ص ٢٨٤ وما بعدها

(٨) المرجع السابق ص ٢٨٦

(٩) الجغرافيا السياسية لعالمنا المعاصر: الجزء الأول:الاقتصاد العالمي - الدولة القومية \_ المحليات -  
تأليف بيتر تيلور وكلن فلنت - ترجمة: عبد السلام رضوان وإسحق عبيد - عالم المعرفة ٢٠٠٢  
ص ٩٤

(١٠) المرجع السابق ص ١٢٢

(١١) المرجع السابق ص ٢٢٥

(١٢) D. Levy1999 - p 20 -24,Le Triangle Infernal: G.Dumenil (١٣)

المرجع السابق ص ٢٨ وما بعدها

(١٤) المرجع السابق ص ٤٩

(١٥) المرجع السابق ص ١٣ - ٣٤

(١٦) المرجع السابق ص ٦٤

(١٧) المرجع السابق ص ٤٨

(١٨) توصيف الأوضاع العالمية المعاصرة - دكتور إسماعيل صبرى عبد الله -

أوراق مشروع مصر ٢٠٠٠ - ٢٠٢٠ - منتدى العالم الثالث - ١٩٩٨

(١٩) توسع بلا غزو- ريتشارد روزكرانس - ترجمة: عدلى برسوم - مركز الأهرام للترجمة والنشر

٢٠٠١ - ص vii و ص ٩٠

- (٢٠) المرجع السابق ص ٢٢
- (٢١) المرجع السابق ص ٤
- (٢٢) Capitalism and the information age New York 1999 p 45 – edited by Robert W. Mchensey.
- (٢٣) - Samir Amin - Z Books -Capitalism in the age of globalisation p. 15 - 2000-
- (٢٤) المرجع السابق ص ٣٢ وما بعدها وص ٣٩ وما بعدها.
- (٢٥) معالجة العولمة : الاقتصاد الدولي وإمكانيات التحكم - بول هيرست وجراهام تومبسون - ترجمة ابراهيم فتحي - المجلس الاعلى للثقافة (١٠٠) ١٩٩٩ - ص ١٧٥ وما بعدها.
- (٢٦) Enron: Ultimate agent of the American empire: Money to get (C R G 2000) by Lary Chin - power to protect money
- (٢٧) إستصلاح الدولة، التحدي الذي يواجه اليسار - بريس كاجارليتسكي - ترجمة سعاد الطويل - مختارات مترجمة \* العدد رقم (٤) ٢٠٠٠
- (٢٨) عولمة الفقر - ميشيل تشوسودوفيسكي - ترجمة: محمد مستجير مصطفى - كتاب سطور العاشر - ٢٠٠٠ ص ٢٠٥ وما بعدها.
- (٢٩) المرجع السابق ص ٣١١ وما بعدها.
- (٣٠) الاقتصاد السياسي للبطلالة - د. رمزي زكي - عالم المعرفة (٢٢٦) ١٩٩٧ - انظر: ص ٨٣ و ٩٨
- (٣١) المجتمع المدني العالمي - د. أماني قنديل - مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية - القاهرة (٢٠٠٠) - ص ٧٧
- (٣٢) المرجع السابق ص ١٠٩ و ١١٣
- (٣٣) المرجع السابق ص ٨١
- (٣٩) المرجع السابق - ص ٩٨ وص ٩٩

## الفصل السادس

### الماركسية والثقافة

#### الماركسية الثقافية والدراسات الثقافية

دوجلاس كلنر Douglas Kellner \*

ظهرت في العقود الماضية صيغ مختلفة للدراسات الثقافية. وبالرغم من أن الدراسات الثقافية كانت خلال حقبة التوسع الرأسمالي الكوكبي المثيرة في ثمانينات وتسعينات القرن العشرين تعتبر عادة، هي والمدخل إلي دراسة الثقافة والمجتمع، الذي أبدعه مركز الدراسات الثقافية المعاصرة في برمنجهام في إنجلترا شيئاً واحداً. كان لمداخلهم السوسيولوجية والمادية والسياسية، أسلاف في عدد من تيارات الماركسية الثقافية. استخدم كثيرين من ماركسيي القرن العشرين، ابتداء من جورج لوكاش وأنطونيو جرامشي وإرنست بلوخ و والتر بنجامين، و ت. دابليو. أدورنواي فريدريك جيمسون وتري إيجلتون النظرية الماركسية في تحليل الأشكال الثقافية في علاقتها بإنتاجها وتشابكاتها مع المجتمع والتاريخ، وتأثيرها وسطوتها علي جمهور المشاهدين وعلي الحياة الاجتماعية. إن لأدبيات الماركسية الثقافية إذن أهميتها بالنسبة لمسار الدراسات الثقافي وفهم أنماطها وأشكالها المختلفة في العصر الراهن.

#### نشأة الماركسية الثقافية Cultural Marxism

نادرا ما كتب ماركس وإنجلز بالتفصيل عن الظواهر الثقافية، وكانا يميلان إلي الإشارة إليها إشارة عابرة. في دراسات ملاحظات ماركس إشارات إلي روايات يوجين سو Eugene Soe، وإلي الميديا الشعبية popular media، والصحف الإنجليزية والأجنبية. وأشار في كتابه " موجز الاقتصاد

---

\* بحث منشور بموقع دوجلاس كلنر علي الإنترنت:

Kelner/essays/cultural Marxism pdf circa 2004

— دوجلاس كلنر DOGLAS KELNER أستاذ الفلسفة ورئيس قسم العلوم الاجتماعية المقارنة بجامعة كولومبيا.



السياسي " (1857-1858) إلى عمل هو مر باعتباره تعبيراً عن طفولة الجنس البشري، كما لو كانت النصوص الثقافية ترتبط ارتباطاً مهماً بالتطور الاجتماعي والتاريخي. يتكون الأساس الاقتصادي في رأي ماركس وإنجلز من قوي الإنتاج وعلاقات الإنتاج التي تبني في ظلها الثقافة والأيدولوجيا، للمساعدة على ضمان سيطرة الجماعات الحاكمة. يعتبر هذا النموذج المؤثر: " الأساس / البناء الفوقي "، أن الاقتصاد هو قاعدة أو أساس المجتمع، وينظر إلى أشكال الحياة الأخرى، الثقافية والقانونية والسياسية وغيرها، باعتبارها " أبنية فوقية superstructures "، تنشأ عن الأساس الاقتصادي وتستخدم في إعادة إنتاجه.

وبصفة عامة، تنشأ الأشكال الثقافية دائماً، وفقاً للمدخل الماركسي، في أوضاع تاريخية محددة، وتخدم مصالح اقتصادية - اجتماعية معينة، وتؤدي وظائف اجتماعية مهمة.

تخدم الأفكار الثقافية لعصر من العصور في رأي ماركس وإنجلز مصالح الطبقة الحاكمة، بتقديم الأيدولوجيات التي تضيء الشرعية على السيطرة الطبقة. " الأيدولوجيا " مصطلح مهم بالنسبة لتحليل الماركسي الذي يصف كيف تشجع الأفكار السائدة لطبقة معينة مصالح هذه الطبقة وتساعد في إخفاء القهر والمظالم، والجوانب السلبية لمجتمع معين.

وفقاً لتحليلهما، كانت في الحقبة الإقطاعية، أفكار الورع والشرف والشجاعة والفروسية العسكرية الأفكار السائدة للطبقة الأرستقراطية المهيمنة وفي الحقبة الرأسمالية، أصبحت قيم الفردية والربح والمنافسة والسوق القيم السائدة التي تعبر عن أيدولوجية الطبقة البرجوازية الجديدة، التي تعزز سلطتها الطبقة. تبدو الأيدولوجيات طبيعية، وتبدو فهما مشتركاً common sense، وهكذا، غالباً ما تكون خافية ومراوغة للنقد.

بدأ ماركس وإنجلز نقد الأيدولوجيا بمحاولة بيان كيف تعيد الأفكار السائدة إنتاج المصالح السائدة في المجتمع، وتستخدم في إضفاء الطابع الطبيعي والمثالي والشرعية على المجتمع الرأسمالي القائم ومؤسساته وقيمه. يبدو طبيعياً في مجتمع تنافسي مفتت إلى أجزاء متنافرة تأكيد أن البشر يهتمون بمصالحهم الذاتية، وأنهم تنافسيون بطبيعتهم، تماماً، كما هو الحال في مجتمع شيوعي، من الطبيعي تأكيد أن الناس تعاوّنون بطبيعتهم. إن البشر والمجتمعات في الحقيقة، في غاية التعقيد والتناقض، غير أن

الأيدولوجيا تلطف التناقضات والصراعات والسمات السلبية وتضفي المثالية علي السمات البشرية والاجتماعية، كالفردية والمنافسة اللتين ترفعان إلي مصاف المفاهيم والقيم الحاكمة.

قام ماركسيون ثقافيون كثيرون cultural marxists أحدث، بتطوير هذه الأفكار، وإن كانوا ينسبون إلي الثقافة استقلالية وأهمية أكبر من الماركسية الكلاسيكية. وبالرغم من أن كتابات ماركس ذخيرة بالمراجع والشخصيات الأدبية، لم يبدع أبدا نماذج باقية للتحليل الثقافي.

وبدلا من ذلك، ركز ماركس كل طاقاته الفكرية والسياسية في تحليل أسلوب الإنتاج الرأسمالي والتطورات الاقتصادية والصراعات السياسية وتقلبات السوق العالمي الجارية، وعلي المجتمعات الحديثة التي تتظّر الآن باعتبارها "عولمة globalization" و"حادثة".

ركز الجيل الثاني من الماركسيين الكلاسيكيين، ابتداء من الاشتراكيين الديموقراطيين الألمان والماركسيين الراديكاليين الروس تركيزا أقل علي علم الاقتصاد وعلم السياسة.

أصبحت الماركسية المذهب الرسمي لكثير من الحركات العمالية الأو روبية، ولهذا ارتبطت بالنضالات السياسية الجارية منذ وفاة ماركس في عام ١٨٨٣، وفي القرن العشرين.

غير أن الاهتمام المركز لجيل من الماركسيين أخذ يتحول إلي الظواهر الثقافية في عشرينات القرن العشرين. فسر بري أنندرسون Perry Anderson (1976) تحول الاهتمام من التحليل الاقتصادي والسياسي إلي النظرية الثقافية بأنه أحد أعراض هزيمة الماركسية الأو روبية، بعد سحق الحركات الثورية الأو روبية في عشرينات القرن العشرين وصعود الفاشية. فضلا عن أن منظرين مثل لوكاش وبنجامين Benjamin وأدورنو، الذين أسسوا التحليل الثقافي، كانوا مثقفين لهم اهتمام عميق وملتمزم بالظواهر الثقافية.

كتب جورج لوكاش الناقد الثقافي كتبا مهمة مثل: الروح والشكل (Soul and Form 1900) ونظرية الرواية (1910). قبل أن يتحول إلي الماركسية ويشارك لفترة قصيرة في الثورة المجرية. عمده لوكاش الماركسي-المتطرف في بداية عشرينات القرن العشرين إلي تطوير أبعاد فلسفية للماركسية قبل أن يعود، فيما بعد، إلي التحليل الثقافي في أواخر العشرينات. وفي روسيا، في المنفى، انسحب من الستالينية إلي داخله، أثناء

عمله في مجموعة من النصوص الأدبية التي قللت من أهمية الدراسات الثقافية.

يربط كتاب نظرية الرواية للوكاش ، نشأة الرواية أو روبية بنشأة وانتصار البرجوازية والنظام الرأسمالي. إن شخوص أبطالها المنفردة المرسومة بدقة بالغة، تتفق مع النزعة الفردية التي يشجعها المجتمع البرجوازي، والدروس التي نتعلمها من خلال تجارب شخصياتها تنقل إلينا عادة معلومات مفيدة، تعيد إنتاج أيديولوجية المجتمع البرجوازي.

يري لوكاش أن الأشكال الأدبية والشخصيات والمضمون، ينبغي أن تفسر جميعا كتعبيرات عن سياقات تاريخية، يتخذ فيها السرد ذاته أشكالا مختلفة ويؤدي وظائف متباينة في البيئات المختلفة.

وتشكل إسهاماته المهمة في الدراسات الثقافية من هذه الناحية، تصميماً على تحويل مقولات categories الشكل الثقافي والتحليل الثقافي إلى مقولات تاريخية historicizing، وقراءة النصوص الثقافية في إطار بيئة تاريخية محددة، واستخدام تفسيرات النصوص لتضيء بدورها إطارها التاريخي.

أثري تحول لوكاش إلى الماركسية دراساته الثقافية الأولى، حيث استخدم نظريات أسلوب الإنتاج، والطبقة، والصراع الطبقي، وتحليل ماركس لرأس المال، لتوفير أساس اقتصادي لتحليله الاجتماعي الثقافي. عندئذ أصبح التاريخ يُتصور بواسطة الاقتصاد والمجتمع والأشكال الثقافية تفهم في علاقتها بالتطور الاجتماعي التاريخي في ظل أسلوب إنتاج معين، بينما تضيء الأشكال الثقافية، إذا ما فسرت تفسيراً صحيحاً، ظروفها التاريخية. ولهذا، تقدم قراءات لوكاش لبلازاك وزولا وتوماس مان وكافكا وغيرهم من الكتاب نماذجاً لكيفية قراءة وتحليل نصوص أساسية في ظل أو ضاع اجتماعية - تاريخية محددة.

قدر منظور لوكاش الجمالي قيمة الواقعية النقدية (والاشتراكية) باعتبارها نموذجاً للفن التقدمي وهاجم الجماليات الحداثية modernist aesthetics، وهو موقف رفضه بشدة الماركسيون الغربيون اللاحقون، ابتداء من مدرسة فرانكفورت، ومروراً بالدراسات الثقافية البريطانية.

تحول لوكاش مؤخراً، أيضاً إلى أشكال سياسية أكثر دوجماتية لنقد الأيديولوجية الماركسية وتخلي شكلياً عن نزعته اليوتوبية، التي كانت تنظر



إلى الأدب باعتباره أسلوباً للتصالح بين الأفراد والعالم، وإلى الفن باعتباره طريقاً للتغلب على الاغتراب.

وفي المقابل أبرز إرنست بلوخ الأبعاد اليوتوبية للثقافة الأوروبية، وأساليب النصوص الثقافية في تحويل التوق إلى عالم أفضل وتغيير المجتمع إلى رموز. بحث مدخل بلوخ التأويلي hermeneutic إلى الثقافة الغربية عن رؤى أفضل في المنتجات الثقافية، ابتداء من نصوص هو مر والانجيل إلى الإعلان الحديث وعروض فترينات المتاجر show-case displays (1986) أضاف هذا الدافع اليوتوبي إلى الدراسات الثقافية تحد، هو إيضاح كيف تقدم الثقافة بدائل للعالم القائم، والصور والأفكار والحكايات التي يمكنها أن تشجع التحرر الفردي والتغيير الاجتماعي، وهي منظورات شكلت بعمق مدرسة فرانكفورت وفكر منظرين معاصرين مثل فريدريك جيمسون.

يري أنطونيو جرامشي المنظر الماركسي الإيطالي، أن قوي العصر الفكرية والثقافية الحاكمة تشكل شكلاً من أشكال الهيمنة hegemony أو السيطرة بواسطة الأفكار والأشكال الثقافية التي تجلب الرضا / القبول consent بحكم الجماعات القائمة في المجتمع. زعم جرامشي أن وحدة الجماعات السائدة تخلقها الدولة عادة (كما في الثورة الأمريكية، أو توحيد إيطاليا في القرن التاسع عشر)، ولعب إنشاء المجتمع المدني أيضاً دوراً في تحقيق الهيمنة. يشمل "المجتمع المدني" في هذا السياق مؤسسات الكنيسة والتعليم والميديا وأشكال الثقافة الشعبية وغيرها. إنه يتوسط mediates بين المجال الخاص للمصالح الاقتصادية الشخصية والأسرة، والسلطة العامة للدولة ويستخدم باعتباره ساحة ما أسماه هابرماس "المجال العام the public sphere".

تحافظ المجتمعات على استقرارها، في تصور جرامشي، بالجمع بين "السيطرة" و"الهيمنة hegemony"، التي عرفها بقبول بالقيادة "الفكرية والأخلاقية moral leadership".

تؤسس النظم الاجتماعية ويعاد إنتاجها إذن ببعض المؤسسات والجماعات التي تمارس بعنف السلطة والسيطرة، للمحافظة على الحدود والقواعد الاجتماعية (البوليس والعسكر وجماعات الأمن)، بينما تجلب مؤسسات أخرى (كالدين والتعليم والميديا) الرضا بالنظام الحاكم عن طريق تحقيق الهيمنة أو السيطرة الأيديولوجية لنمط متميز من النظام الاجتماعي

(أي رأسمالية السوق والفاشية والشيوعية هلم جرا). فضلا عن أن المجتمعات تحقق هيمنة الذكور والأعراق المسيطرة بمأسسة السيادة الذكرية male supremacy أو حكم عرق أو اثنية لجماعات تابعة.

الفاشية الإيطالية هي مثال جرامشي الرئيسي في كراسات السجن Prison Notebooks (1971)، التي حلت محل النظام الليبرالي السابق في إيطاليا، عن طريق سيطرتها على الدولة ومارست نفوذا قمعيا في أغلب الأحيان على التعليم والبيديا وغيرهما من المؤسسات الثقافية والاجتماعية والسياسية. تشمل نظرية جرامشي في الهيمنة، تحليل كل من السلطة المهيمنة hegemonic authority، وقوي الهيمنة المضادة counterhegemonic forces والجماعات والأفكار التي يمكنها منازعة الهيمنة القائمة والإطاحة بها. إن تحليل كيفية وصول نظام مارجريت ثاتشر وريجان إلى السلطة في أو آخر سبعينات وأوائل ثمانينات القرن العشرين سوف يحل كيف أصبحت للجماعات المحافظة الغلبة بالسيطرة على الدولة، واستخدام البيديا والتكنولوجيات الجديدة والمؤسسات الثقافية، كمجمعات التفكير think tanks وجمع الأموال، وجماعات العمل السياسي. يتطلب تفسير هيمنة ثاتشر - ريجان في ثمانينات القرن العشرين، تحليل كيف أصبحت الأفكار اليمينية الأفكار السائدة في البيديا والتعليم والثقافة عامة. سوف يناقش هذا التحليل لماذا كان ينظر إلى السوق لا إلى الدولة - على الصعيد العالمي باعتباره مصدر أي ثروة، وحلا للمشكلات الاجتماعية، بينما تصور الدولة على أنها مصدر الضرائب المغالي فيها والضبط الزائد عن الحد overregulation والجمود البيروقراطي.

عرف جرامشي الأيديولوجية بأنها الأفكار السائدة التي تقدم "الملاط الاجتماعي social cement" الذي يحقق وحدة وتماسك النظام الاجتماعي ويصف فلسفته، "فلسفة الممارسة Philosophy of praxis" بأنها أسلوب في التفكير مناهض للأيديولوجيا، يشمل ضمن أمور أخرى، تحليلا نقديا للأفكار السائدة. لاحظ جرامشي أن الصحافة في زمانه كانت الأداة السائدة لإنتاج التبرير الأيديولوجي للمؤسسات والنظام القائم. غير أن مؤسسات أخرى كثيرة لعبت هذا الدور، كالكنيسة والمدارس والجمعيات والجماعات المختلفة. ودعا إلى النقد الدائم لهذه المؤسسات وللأيديولوجيات التي تصفي الشرعية

عليها، مع خلق مؤسسات مضادة counter institutions وأفكار تخلق بدائل للنظام القائم.

تبنّت مدرسة فرانكفورت نقد جرامشي لنمط الثقافة السائد والميديا وقدمت الدراسات الثقافية البريطانية British cultural studies أدوات قيمة كثيرة للنقد الثقافي. لقد أثرت مفاهيم الأيديولوجيا واليوتوبيا والتحليل الثقافي المادي - التاريخي، الذي أبدعه لوكاش وبلوخ في مسار الدراسات الثقافية لمدرسة فرانكفورت.

قدم عمل مدرسة فرانكفورت، ما أسماه بول لزارزفيلد Paul Lazarsfeld ، أحد مؤسسي دراسات الاتصالات الحديثة، مدخلا نقديا، فرق بينه وبين " البحث الإداري Research administrative ". طعن والتر بنجامين، وهو منظر غريب الأطوار في مواقف أدورنولوينتال وأعضاء آخرين في الحلقة الداخلية لمعهد البحث الاجتماعي، الذي كانت صلاته بالمعهد واهية.

تنبه بنجامين عندما كان يكتب في باريس في ثلاثينات القرن العشرين إلى الجوانب التقدمية لتقنيات الإنتاج الثقافي كالتصوير الفوتوغرافي والسينما والإذاعة . لاحظ بنجامين في كتابه "العمل الفني في عصر النسخ الآلي" (1969) كيف حلت وسائل الإعلام الجماهيرية الجديدة محل أشكال الثقافة الأقدم، والطريقة التي حل بها النسخ الواسع النطاق mass reproduction للصور الفوتوغرافية والأفلام والتسجيلات والمطبوعات محل التركيز علي تفرد العمل الفني و" الهالة " التي كانت تحيط به في حقبة سابقة. كان بنجامين يعتقد بعد أن تخلص من الانبهار بالثقافة الرفيعة، أن ثقافة الميديا media culture يمكنها أن تشجع أفرادا أقدر علي نقد وتحليل ثقافتهم والحكم عليها تماما كعشاق الألعاب الرياضية، الذين يمكنهم تشريح وتقييم الأنشطة الرياضية. فضلا عن اعتقاد بنجامين أن معالجة التدافع السريع للصور السينمائية خلق أشخاصا أقدر علي فهم تدفق واضطراب التجربة في المجتمعات المصنعة المتمدنة urbanized.

عمل بنجامين مع بريخت الفنان الألماني الغزير الإنتاج، في أفلام وأبدع مسرحيات إذاعية وحاول استخدام الميديا كأداة للتقدم الاجتماعي. زعم بنجامين في مقال بعنوان " الفنان كمنتج " (١٩٣٤) أنه ينبغي أن " يعيد " مبدعو الثقافة التقدميون " توظيف " جهاز الإنتاج الثقافي وتحويل السينما إلي



منبر للتنوير السياسي والنقاش بدلا من أن تكون أداة لإعداد " وجبة شهية culinary " لإمتاع الجمهور. كتب بريخت وبنجامين مسرحيات إذاعية، وكانا مهتمين بالسينما كأداة للتغيير الاجتماعي التقدمي. استبق بريخت الإنترنت بدعوته، في مقال له عن نظرية الإذاعة بدعوته إلى إعادة بناء جهاز الإذاعة ليتحول من الإرسال في اتجاه واحد إلى شكل أكثر تفاعلية interactive للإتصال في اتجاهين أو أكثر (Silberman 2000)، وهو شكل للإرسال تحقق أولا في إذاعة CB، ثم الاتصال الإلكتروني بواسطة الكمبيوتر.

فضلا عن أن بنجامين كان يريد أن يشجع سياسة ثقافية وإعلامية راديكالية تعني بإبداع ثقافات معارضة بديلة. غير أنه اعترف بأن الميديا كالسينما قد تكون لها تأثيرات محافظة. وبالرغم من أنه كان يعتقد أن فقدان الأعمال التي تنتج إنتاجا كبيرا mass production — "الهالة" التي تحيط بها وقوتها السحرية تدريجيا، وأنها تعرض المنتجات الثقافية لكثير من النقد والمناقشة، اعترف بأن الفيلم قد يخلق نوعا جديدا من السحر الأيديولوجي من خلال عبادة الشهرة والتقنيات كاللقطة عن قرب close-up التي حولت بعض النجوم والصور إلى أصنام fetishized باستخدام تكنولوجيا السينما. كان بنجامين إذن، أحد نقاد الثقافة الراديكاليين الأوائل الذين فحصوا بعناية شكل وتكنولوجيا الميديا، وبتقديره لطبيعتهما وتأثيراتهما المعقدة. فضلا عن إيداعه مدخلا فريدا للتاريخ الثقافي الذي يعد واحداً من أكثر موارثه بقاءً علي مر الزمن، بتأسيسه تاريخاً جزئياً micrological history لبباريس في القرن الثامن عشر، وهو مشروع لم يكمله، يحتوي علي مادة ثرية من الموضوعات للدراسة والتأمل (أنظر: Bengamin2000, Buck-Morss1989) رد ماكس هوركايمر Max Horkheimer وت. دابليو أدورنو T. w. Adorno علي تفاؤل بنجامين، بتحليل لصناعة الثقافة كان له تأثيراً كبيراً، نشر في كتابهما "جدل التنوير" الذي ظهر لأول مرة في عام ١٩٤٨ وترجم إلي الإنجليزية في عام ١٩٧٢. زعما أن نظام الإنتاج الثقافي الذي سيطرت عليه السينما والإذاعة والصحف والمجلات تحكمه الضرورات الإعلانية والتجارية ويستخدم في تحقيق الخضوع الذليل لنظام الرأسمالية الاستهلاكية. وبالرغم من أن نقادا أحدث أعلنوا مرارا أن مدخلهما فيه كثير من التلاعب واختزالي reductive ونخبوي، يقدم هذا المدخل تصحيحا مهما لمدخل أكثر شعبية

populist لدراسة ثقافة الميديا التي تقلل من شأن الطريقة التي تمارس بها صناعات الميديا السلطة علي جماهير المشاهدين وتساعد علي إنتاج فكر وسلوك يتفق مع المجتمع القائم.

قدمت مدرسة فرانكفورت أيضا منظورات مفيدة للانتقال من الثقافة التقليدية ومن الحداثة في الفنون إلي ميديا الإنتاج الكبير والمجتمع الاستهلاكي. عمق هابرماس Habermas في كتابه التحول البنيوي للمجال العام النزعة التاريخية لتحليل أدورنو وهو ركازير لصناعة الثقافة، بين هابر ماس في عرضه للخلفية التاريخية لانتصار صناعة الثقافة، إلي أي مدي تميز المجتمع البرجوازي في أواخر القرن الثامن عشر وفي القرن العشرين بنشأة المجال العام، الذي انتصب بين المجتمع المدني والدولة، والذي توسط بين المصالح العامة والمصالح الخاصة. وأصبح في إمكان الأفراد والجماعات لأول مرة في التاريخ تشكيل الرأي العام، وأن يعبروا تعبيراً مباشراً عن احتياجاتهم ومصالحهم، وأن يؤثروا في نفس الوقت في الممارسة السياسية. لقد جعل المجال العام البرجوازي في الإمكان تشكيل مجال للرأي العام يعارض سلطة الدولة والمصالح القوية التي أخذت تشكل المجتمع البرجوازي.

لاحظ هابرماس أن الانتقال من المجال العام الليبرالي الذي نشأ في عصر التنوير وفي الثورتين الأمريكية والفرنسية إلي مجال عام تسيطر عليه الميديا في المرحلة الراهنة لما أسماه رأسمالية دولة الرعاية الاجتماعية و"ديموقراطية الجماهير الغفيرة mass democracy". نجد أساس هذا التحول في تحليل أدورنو لصناعة الثقافة، حيث استولت الشركات العملاقة علي المجال العام وحولته من ساحة للحوار العقلاني إلي ساحة للاستهلاك الموجه والسلبية، وفي هذا التحول انتقل "الرأي العام" من التوافق consensus المنبثق من الحوار والمناقشة والتفكير إلي الرأي المصنوع لاستطلاعات الرأي وخبراء الميديا. وبهذا انفصم - في رأي هابرماس - الترابط بين مجال الحوار العام والمشاركة الفردية، وتحول إلي مجال للتلاعب السياسي والفرجة spectacle يتلقي المواطن - المستهلك فيه التسلية والمعلومات ويستوعبها علي نحو سلبي. أصبح المواطنون متفرجين علي عروض الميديا، وخطابها الذي يحكم الجدل العام، ويختزل جماهيرها إلي موضوعات للأخبار والمعلومات والشئون العامة. وكما يقول هابرماس:

" بقدر ما تنزع وسائل الإعلام الجماهيرية اليوم القشور الأدبية عن ذلك النوع من التأويل - الذاتي self - interpretation البرجوازي، وتتستخدمها كأشكال قابلة للتسويق للخدمات العامة التي تقدم في ثقافة لمستهلكين، بقدر ما ينقلب المعنى الأصلي ". (1989)

غير أن نقاد هابرماس يزعمون أنه يضيف طابعاً مثالياً على المجال العام البرجوازي الأسبق بتقديمه باعتباره منبراً للنقاش والجدل العقلاني، بينما كانت جماعات اجتماعية كثيرة ومعظم النساء، في الحقيقة، مستبعدة.. كما يزعم النقاد أيضاً، أن هابرماس أغفل أيضاً، مختلف المجالات العامة لمعارضة الطبقة العاملة والطبقات الشعبية والنساء التي نمت إلى جانب المجال العام البرجوازي، لتمثل الأصوات والمصالح المستبعدة من هذا المنبر (أنظر: Calhoun 1992 the studies in). ومع ذلك، كان هابرماس محقاً في أن في حقبة الثورات الديمقراطية ظهر لأول مرة مجال عام، يمكن فيه للمواطنين العاديين أن يشاركوا في المناقشة والجدل السياسي وأن ينظموا أنفسهم وأن يناضلوا ضد السلطة الظالمة. ويبين تحليل هابرماس أيضاً دور الميديا في السياسة وفي الحياة اليومية، وأساليب الشركات في استعمار هذا المجال مستخدمة الميديا والثقافة لدعم مصالحها.

كانت الماركسية الثقافية ذات تأثير كبير في أوروبا كلها وفي العالم الغربي، وخاصة في ستينات القرن العشرين، عندما كان الفكر الماركسي في أوج هيئته وخصوبته. فقد استخدم منظرون مثل رولان بارت Roland Barthes وجماعة Tel Quel في فرنسا وجلفانودلا فولب Gelvano Della Voipe وولوشيو كوليتي Lucio Colletti وآخرين في إيطاليا وفريدريك جيمسون وتري ايغلتن وكوكبة من دعاة الثقافة الراديكالية في العالم الناطق بالإنجليزية، وعدد كبير من المنظرين في العالم كله، استخدموا الماركسية الثقافية في إبداع أساليب للدراسات الثقافية التي حلت إنتاج وتفسير وتلقي المنتجات الثقافية في ظل ظروف اجتماعية - تاريخية محددة والتي تحدث الآثار والاستخدامات السياسية والأيدولوجية. نشأ أحد أشهر أشكال الدراسات الثقافية وأكثرها نفوذاً داخل مركز الدراسات الثقافية المعاصرة في برمنجهام الذي يعرف بمدرسة برمنجهام .



## الدراسات الثقافية البريطانية

إذا كانت مدرسة فرانكفورت قد أو ضحت بجلاء الظروف الثقافية التي أنتجت نظام الإنتاج والاستهلاك الكبير في مرحلة رأسمالية الدولة الاحتكارية، فقد نشأت الدراسات الثقافية البريطانية في ستينيات القرن العشرين، أو لا عندما كانت هناك مقاومة عالمية واسعة للرأسمالية الاستهلاكية consumer capitalism وتصاعدا للحركات الثورية، ثم ظهور مرحلة جديدة في تطور رأس المال وصفت بـ " ما بعد الفوردية - post-fordism"، وبما بعد الحداثة أو غير ذلك من المصطلحات، التي حاولت وصف تكوين اجتماعي أكثر تنوعاً ومحلاً للصراع. فضلاً عن أن أشكال الثقافة التي وصفتها الدراسات الثقافية البريطانية في مرحلتها الولي في خمسينات وستينيات القرن العشرين، أو ضحت الظروف في حقبة كانت لا تزال فيها توترات مهمة في إنجلترا وفي معظم أوروبا بين ثقافة أقدم قاعدتها الطبقة العاملة والثقافة الأحدث التي تنتج إنتاجاً بالجملة mass production، كانت نماذجها وأمثلتها منتجات للصناعات الثقافية الأمريكية.

كانت أبحاث طومسون في تاريخ مؤسسات الطبقة العاملة ونضالاتها، ودفاع هو جارت وويليامز عن ثقافة الطبقة العاملة وهجومهما على الثقافة الجماهيرية mass culture، جزءاً من مشروع اشتراكي ذي توجه يعبر عن توجه الطبقة العاملة الصناعية، يفترض أن الطبقة العاملة الصناعية قوة تغيير اجتماعي تقدمي، وأنه يمكن تعبئتها وتنظيمها للنضال ضد اللامساواة في المجتمعات الرأسمالية القائمة، ومن أجل مجتمع اشتراكي أكثر مساواة. كان ويليامز وهو جارت منشغلين بمشاريع تعليم الطبقة العاملة، ويتوجهان نحو السياسة الاشتراكية للطبقة العاملة، ويعتبران الشكل الذي أبدعاه للدراسات الثقافية، أداة للتغيير الاجتماعي التقدمي.

كانت الانتقادات المبكرة في الموجة الولي للدراسات الثقافية البريطانية للأميريكانزم Americanism وللثقافة الجماهيرية في كتابات هو جارت وويليامز وغيرهما في أو آخر خمسينات وأوائل ستينيات القرن العشرين تضاهي إذن، إلى حد ما، النقد الأسبق لمدرسة فرانكفورت، بيد أنها كانت تقدر أهمية الطبقة العاملة، التي اعتبرت مدرسة فرانكفورت طبقة مهزومة في ألمانيا وفي معظم أوروبا في الحقبة الفاشية، ولم تعتبرها أبداً عاملاً قوياً في التغيير الاجتماعي التحرري. كان عمل مدرسة برمنجهام في ستينيات

القرن العشرين استمرارا لراديكالية الموجة الأولى للدراسات الثقافية البريطانية (تراث " الثقافة والمجتمع ": هو جارت - طومسون - ويليامز) وأيضا لمدرسة فرانكفورت. بيد أن مشروع برمنجهام مهد أيضا، في نهاية المطاف لمنعطف ما بعد حدائي شعبي postmodern populist turn في الدراسات الثقافية.

لم يكن من الأمور المسلم بها علي نطاق واسع أن المرحلة الثانية في تطور الدراسات الثقافية البريطانية - ابتداء من تأسيس مركز جامعة برمنجهام للدراسات الثقافية المعاصرة في عام ١٩٦٣ - ٦٤ - تشارك مدرسة فرانكفورت في منظورات رئيسية كثيرة. أبداع المركز خلال هذه الفترة مداخل نقدية متنوعة لتحليل وتفسير ونقد المنتجات الثقافية. (أنظر: Hall, 1980).

أدخلت مجموعة برمنجهام من خلال سلسلة من الحوارات الداخلية، استجابة للنضالات والحركات الاجتماعية في ستينيات وسبعينات القرن العشرين، تفاعل interplay تمثلات representations وأيديولوجيات الطبقة والجنس gender والعرق والاثنية والقومية في النصوص الثقافية بما فيها ثقافة الميديا. كان باحثو برمنجهام من بين أول من درسوا تأثيرات الصحف والاذاعة والتلفزيون والسينما والأشكال الثقافية الشعبية الأخرى في الجمهور. كما ركزوا أيضا علي كيفية تفسير جماهير المشاهدين المختلفة، لثقافة الميديا واختلاف طرق وسياقات استخدامهم لها، وتحليل العوامل التي تجعلها تستجيب بطرق متباينة لنصوص الميديا.

استمرت حقبة الدراسات الثقافية البريطانية التي أصبحت الآن كلاسيكية، ابتداء من مطلع ستينيات حتى بداية ثمانينات القرن العشرين، في تبنيها مدخلا تأثر بالتوسير وجرامشي علي وجه الخصوص (Hall 1980). وبالرغم من أن هول كان يستبعد من سرده بعض العمل الذي قامت به جماعة برمنجهام، كرر بعض المواقف الكلاسيكية لمدرسة فرانكفورت، في نظريتهم الاجتماعية والنماذج المنهجية للقيم بالدراسات الثقافية، وكذلك في منظوراتهم وإستراتيجياتهم السياسية.

وقد لاحظت مدرسة فرانكفورت اندماج integration الطبقة العاملة في المجتمع الرأسمالي وتدني وعيها الثوري، ودرست تأثير ظروف هذه الكارثة علي المشروع الماركسي للثورة.

خلصت الدراسات الثقافية البريطانية مثل مدرسة فرانكفورت إلى أن الثقافة الجماهيرية mass culture لعبت دورا مهما في إدماج الطبقة العاملة في المجتمعات الرأسمالية القائم، وأن الثقافة الاستهلاكية consumer culture والميديا الجديدة شكلتا أسلوبا جديدا للهيمنة الرأسمالية.

إنشغل كلا التراثين بتقاطعات الثقافة والأيدولوجيا، وكان يعتبران النقد الأيدولوجي أساسا لدراسات ثقافية نقدية. كلاهما كان يدرك أن الثقافة هي أسلوب لإعادة إنتاج الهيمنة، حيث تساعد الثقافة على تشكيل أساليب التفكير والسلوك الذي يحث الأفراد على التكيف مع الظروف الاجتماعية للمجتمعات الرأسمالية. وكان كلاهما يتصور أن الثقافة يمكن أن تكون شكلا من أشكال مقاومة المجتمع الرأسمالي. وكان الرواد الأوائل للدراسات الثقافية البريطانية، وعلى الأخص ريمون وليامز، ومنظرو مدرسة فرانكفورت يرون أن الثقافة الرفيعة تحتوي قويا مقاومة للحدثة الرأسمالية كما تحتوي الأيدولوجيا. وقدرت الدراسات الثقافية البريطانية فيما بعد أهمية لحظات المقاومة في ثقافة الميديا، وتفسيرات الجمهور، واستخدام منتجات الميديا بينما كانت تميل مدرسة فرانكفورت - مع بعض الاستثناءات - إلى تصور أن الثقافة الجماهيرية شكل متجانس وفعال للسيطرة الأيدولوجية وهو إختلاف قسم التراثين.

كانت الدراسات الثقافية البريطانية منذ البداية ذات طبيعة سياسية عميقة، وبحثت عن القدرات الكامنة على المقاومة في الثقافات الفرعية المعارضة oppositional subcultures. بعد أن قدرت أو لا الامكانيات الكامنة في ثقافات الطبقة العاملة، بينت كيف يمكن لثقافات الشباب الفرعية مقاومة أشكال الهيمنة التي تتخذها السيطرة الرأسمالية. توجهت الدراسات الثقافية البريطانية - على خلاف مدرسة فرانكفورت الكلاسيكية (ولكن مثلما فعل هريبرت ماركوز) - إلى ثقافات الشباب، باعتبارها توفر إمكانية وجود أشكال جديدة للمقاومة والتغيير الاجتماعي.

لقد أثبتت الدراسات الثقافية البريطانية من خلال دراسة ثقافات الشباب الفرعية، كيف أصبحت الثقافة تكون أشكالا متميزة للهوية ولعضوية الجماعة، وقدرت أهمية القدرات الكامنة على المعارضة في الثقافات الفرعية للشباب (أنظر: Jefferson 1967, Hebdge 1979).



أصبحت الدراسات الثقافية تركز علي كيفية مقاومة جماعات الثقافة الفرعية للأشكال السائدة للثقافة والهوية، خالقة أسلوبها وهو يتها الخاصة. إن الأفراد الذين يسايرون الملبس السائد ورموز الموضة والسلوك والأيدولوجيات السائدة يخلقون بذلك هو يتهم في إطار الجماعات التي تمثل التيار الرئيسي main stream groups كأعضاء لتجمعات اجتماعية محددة (كالأمريكيين المحافظين البيض من الطبقة الوسطى). يتصرف الأفراد، الذين يتوحدون مع ثقافات فرعية كثقافة الانحلال punk culture ، أو مع لثقافات القومية السوداء الفرعية، ويبدون مختلفين عن أولئك الذين ينتمون إلي التيار الرئيسي، وبهذا يخلقون هو يات معارضة، ويحددون هو يتهم بالمقارنة بالنماذج العادية.

غير أن الدراسات الثقافية البريطانية علي العكس من مدرسة فرانكفورت لم تشارك بدرجة كافية في الحركات الجماعية الحداثية والطليعية، واقتصر اهتمامها إلي حد كبير علي منتجات ثقافة الميديا media culture و" الثقافة الشعبية the popular ". بيد أن انشغال مدرسة فرانكفورت بالنزعة الحداثية modernism والفن الطليعي في كثير من أشكاله الأساسية هو أكثر فائدة من تجاهل كثيرين في الدراسات الثقافية البريطانية لها . يبدو أن تلهف الدراسات الثقافية البريطانية علي تبرير دراسة الثقافة الشعبية وانشغالها بمنتجات ثقافة الميديا صرفها عن ما يسمي بالثقافة " الرفيعة " لتهتم بالثقافة الشعبية. غير أن مثل هذا المنعطف يضحى بالنظرات الثاقبة إلي كل أشكال الثقافة ويكرس انقسام مجال الثقافة إلي مجال " شعبي " ومجال " نخبوي " (وهو ليس إلا قلبا لتقييم سلبي/ إيجابي للتمييز الأقدم رفيع / متدن). والأهم أنها تفصل الدراسات الثقافية عن محأو لات إبداع أشكال ثقافية معارضة من النوع الذي ارتبط بـ" الطليعية التاريخية historical avant-garde " (Burger 1984). أرادت حركات الطليعية كالتعبيرية والسوريالية والدادية Dada أن تبدع فنا يثور المجتمع، ويقدم بدائل لأشكال الهيمنة الثقافية.

كانت القدرة الكامنة لحركات فن الطليعية علي المعارضة والتحرير الموضوع الأول في مدرسة فرانكفورت ، وخاصة أدورنو، وأهملته مدارس كثيرة للدراسات الثقافية البريطانية إلي حد كبير.

بيد أنه من المفيد أن نعرف أن الانشغال بالأشكال والحركات الطليعية كان محوريا في مشروع سكرين Screen، الذي كان يعد من بعض النواحي الطليعة المهيمنة للنظرية الثقافية في بريطانيا في سبعينات القرن العشرين بما له من تأثير قوي في العالم كله قبل صعود مدرسة برمنجهام إلى الشهرة. أبدعت سكرين Screen في بداية سبعينات القرن العشرين تميزا أساسيا بين " الواقعية " و " الحداثية "، وقدمت سلسلة من الانتقادات لكل من الفن البرجوازي الواقعي، وتلك الأنواع من ثقافة الميديا التي أعادت إنتاج الرموز الأيديولوجية للواقعية، بالإضافة إلى تقديرها الإيجابي لقيمة الممارسات الجمالية الطليعية الحداثية، التي لقيت تأييدا لتأثيراتها السياسية والتحريرية. لقد وثق هذا المشروع عري القرابة العميقة بين نظرية سكرين ومدرسة فرانكفورت، وخاصة أدورنوبالرغم من وجود خلافات شديدة بينهما.

أبدعت الدراسات الثقافية البريطانية انتقادات منهجية للمواقف النظرية التي اتخذتها سكرين في بداية سبعينات ومطلع ثمانينات القرن العشرين والتي لم تجد أبدا ردا عليها (Hall 1980).

إن ما أصبح يعرف بنظرية سكرين، قد تفتت وتحلل بحلول ثمانينات القرن العشرين. وبالرغم من أن كثيرا من انتقادات الدراسات الثقافية البريطانية لنظرية سكرين كان مقنعا، شكل إبراز الممارسات الطليعية avant-garde practices ودفاع مدرسة فرانكفورت عنها بديلا خصبًا عن إهمال الدراسات الثقافية البريطانية والأمريكية الشمالية لمثل تلك الممارسات. تلح الدراسات الثقافية البريطانية ومدرسة فرانكفورت علي أنه ينبغي أن تدرس الثقافة في إطار العلاقات الاجتماعية والنظام الذي تنتج وتستهلك من خلاله الثقافة، ولهذا يرتبط التحليل الثقافي في النهاية بدراسة المجتمع وبعلم السياسة وعلم الاقتصاد. وجه مفهوم جرامشي الأساسي للهيمنة الدراسات الثقافية البريطانية إلى البحث في كيفية ربط ثقافة الميديا بين مجموعة من القيم والأيديولوجيات والأشكال الثقافية السائدة في مشروع للهيمنة hegemonic project يدمج أفرادا في توافق، في الوقت الذي أصبح فيه الأفراد مندمجين في المجتمع الاستهلاكي، وفي مشروعات سياسية مثل الناشرية والريجانية (أنظر: Hall 1988). يشبه هذا المشروع في كثير من النواحي مشروع مدرسة فرانكفورت، وكذلك منظوراتهم الميتا نظرية metatheoretical perspectives التي تجمع ما بين الاقتصاد السياسي وتحليل

النص ودراسة تلقي جماهير المشاهدين في إطار النظرية الاجتماعية النقدية.

تأسست الدراسات الثقافية البريطانية ومدرسة فرانكفورت باعتبارهما أساساً، مشروعين متعددين للتخصص العلمي transdisciplinary enterprises يقومان التقسيمات الأكاديمية للعمل.

والحق، أن تجاوزهما حدود التخصص، ونقدهما للآثار الضارة لتجريد الثقافة من سياقها الاجتماعي - السياسي، قد استثار العداء بين ذوي التوجه التخصصي الأبعد مدأ، والذين يؤمنون مثلاً، باستقلالية الثقافة، ويرفضون التفسيرات السوسيولوجية والسياسية. وفي مواجهة مثل هذه النزعة الشكلية والانفصالية الأكاديمية، تلح الدراسات الثقافية علي أنه ينبغي أن تبحث الثقافة في إطار العلاقات الاجتماعية، والنظام الذي تنتج من خلاله الثقافة وتستهلك، وأن تحليل الثقافة يرتبط في نهاية المطاف بدراسة المجتمع وبعلم السياسة وعلم الاقتصاد. وسعت باستخدامها لنموذج جرامشي للهيمنة والهيمنة المضادة counterhegemony إلى تحليل قوي السيطرة الاجتماعية والثقافية " المهيمنة " والحاكمة، وأن تبحث عن قوي المقاومة والنضال " المناهضة الهيمنة ". يستهدف المشروع التغيير الاجتماعي ويحاول تحديد قوي السيطرة والمقاومة لمساعدة عملية النضال السياسي والتحرر من القهر والسيطرة.

أكدت بعض العروض الموثوقة للدراسات الثقافية البريطانية أهمية مدخل متعدد التخصص العلمي لدراسة الثقافة يحلل اقتصادها السياسي وعمليات الإنتاج والتوزيع ومنتجات النصوص textual products وتلقي الجمهور لها، وهي مواقف مشابهة لمواقف مدرسة فرانكفورت.

بدأ ستيفارت هول مقالته البرنامجي الكلاسيكي " التشفير وفك الشفرة encoding and decoding " بتحليل استخدام كتاب ماركس " Grundrise " كنموذج لتتبع ترابطات " دورة مستمرة " تشمل:

" إنتاج - توزيع - استهلاك - إنتاج ". جسّد هول هذا النموذج مع التركيز علي كيفية إنتاج مؤسسات الميديا للمعاني، وكيفية تدأولها، وكيفية استخدام الجمهور للنصوص وفك شفرتها لإنتاج المعني.

قدم ريتشارد جونسون في محاضرة عام ١٩٨٣ نشرت عام ١٩٨٥ / ٨٦ نموذجاً للدراسات الثقافية مشابه لنموذج هول الأسبق، يستند إلي رسم بياني



لدورات الإنتاج، وإلى النص والتلقي يناظر دورات رأس المال التي أبرز ماركس أهميتها، يوضحها رسم بياني يبرز أهمية الإنتاج والتوزيع. وبالرغم من تأكيد جونسون أهمية تحليل الإنتاج والتوزيع في الدراسات الثقافية، وانتقاده سكرين لتخليها عن هذا المنظور، لتتبنى مداخل أكثر مثالية ونصية، تكرر هذا إهمال في كثير من أعمال الدراسات الثقافية البريطانية والأمريكية.

### منعطفات ما بعد الحداثة في الدراسات الثقافية

شهدت الدراسات الثقافية بعد ثمانينات القرن العشرين تحولاً، في كثير من صيغها، إلى ما يمكن أن نسميه إشكالية ما بعد الحداثة postmodern problematic، التي أبرزت أهمية المتعة والاستهلاك والتصور الفردي للهويات، وهو ما أسماه ماك كجويجان Mcguigan "النزعة الشعبوية الثقافية cultural populism". تنتج ثقافة الميديا، من هذا المنظور، مادة للهويات والمتعة والتمكين empowerment، هكذا تشكل جماهير المشاهدين "الثقافة الشعبية the popular" من خلال استهلاكها للمنتجات الثقافية. لقد تحولت الدراسات الثقافية في بريطانيا وأمريكا الشمالية، خلال هذه المرحلة من منتصف الثمانينات حتى الآن، من السياسة الاشتراكية والثورية للمراحل السابقة إلى الأشكال ما بعد الحداثة لسياسات الهوية، وإلى منظورات أقل نقداً للميديا وثقافة الاستهلاك consumer culture. تزايد إيراد أهمية الجمهور the audience والتلقي، وتغير ما يشغل إنتاج وتوزيع النصوص، وتغيرت كيفية إنتاج النصوص في صناعة الميديا.

تنظر أشكال الدراسات الثقافية، التي أبدعت منذ أو آخر سبعينات القرن العشرين حتى الوقت الحاضر، على العكس من المراحل السابقة، الانتقال من مرحلة رأسمالية الدولة الاحتكارية أو الفوردية Fordism القائمة على الإنتاج والاستهلاك الكبير إلى نظام جديد لرأس المال ونظام اجتماعي جديد يوصف أحياناً بـ "ما بعد الفوردية post-Fordism" (Harvey, 1989) "أو ما بعد الحداثة" (Jamson 1991)، ويصف خصائص رأس مال متعدي الجنسية وكوكبي يقدر أهمية الاختلاف والتعددية والشعبية والانتقائية والنزعة الاستهلاكية الشديدة في مجتمع المعلومات أو التسلية الجديد. أصبحت ثقافة الميديا المنتشرة، وعمارة ما بعد الحداثة ومولات التسوق عوامل مشجعة وقصوراً لمرحلة جديدة لرأسمالية تقنية technocapitalism، هي المرحلة

الأخيرة لرأس المال، تضم صورة ما بعد حديثة وثقافة استهلاكية (أنظر Kelner 2002, Best and Kelner 2001).

كان الاتجاه إلي دراسات ثقافية ما بعد حديثة إذن، رد فعل لحقبة جديدة من الرأسمالية الكوكبية.

فصل ما يوصف بـ " المراجعة الجديدة new revisionism " (McGuigan) الدراسات الثقافية عن الاقتصاد السياسي والنظرية الاجتماعية النقدية. انتشر في مرحلة ما بعد الحداثة اتجاه إلي إزاحة علوم الاقتصاد والتاريخ والسياسة عن موقعها المركزي، أو إهمالها تماما ليرز الاهتمام بالمتع المحلية والاستهلاك، وبناء هويات هجين hybrid identities مادتها مستمدة من الثقافة الشعبية. هذه النزعة الشعبوية الثقافية cultural populism تكريس لانصراف نظرية ما بعد الحداثة عن الماركسية وعن نزعتها الاختزالية المزعومة، وعن حكايات التحرر والسيطرة الكبرى master narratives، وعن الغائية التاريخية historical teleology.

كانت علاقة الدراسات الثقافية بالاقتصاد السياسي في الحقيقة، علاقة غير مستقرة منذ البداية.

وبالرغم من أن ستيوارت هول وريتشارد جونسون قد أسسا الدراسات الثقافية علي نموذج ماركس لدورات رأس المال (إنتاج - توزيع - استهلاك - إنتاج) لم يتبع هول وشخصيات كبيرة أخرى في الدراسات الثقافية البريطانية دائما التحليل الاقتصادي، وابتعد معظم القائمين بالدراسات الثقافية البريطانية والأمريكية الشمالية عن الاقتصاد تماما ابتداء من الثمانينات حتى الوقت الحاضر.

إن تذبذب هول بين الاتجاه إلي الاقتصاد والابتعاد عنه يدعو إلي الاستغراب. وفي حين أن هول بدأ بالإنتاج، في مقاله الذي استشهدنا به ونصح بدراسة دورات رأس المال وأنه اقترح في مقال " نموذجان نظريان Two Paradigms " (1980) التأليف synthesis علي مستوي أعلي علي طريقة مدرسة فرانكفورت، بين " النزعة الثقافية culturalism " و"البنوية" لم يكن متسقا في إيضاحه العلاقة بين الاقتصاد السياسي والدراسات الثقافية، ونادرا ما توسع في عرض الاقتصاد السياسي في عمله. استبعد هول، علي سبيل المثال، في مقاله " نموذجان نظريان " النموذج النظري للاقتصاد السياسي للثقافة، لأنه كان ضحية للنزعة الاقتصادية

الاختزالية. قد يكون هول علي حق في رفضه لبعض الأشكال المتأولة آنذاك للاقتصاد السياسي للثقافة في إنجلترا وفي غيرها، غير أنه يمكن إبداع اقتصاد سياسي للثقافة علي طريقة مدرسة فرانكفورت دون الوقوع ضحية للنزعة الاختزالية، حتى وإن استخدم ذات النموذج للتفاعل المتبادل reciprocal interaction بين الثقافة والاقتصاد، وهو موقف كثيراً ما دافع عنه هول، ولا يستتبع نزعة اختزالية أو حتمية.

غير أنه يمكن القول، بصفة عامة، أن هول وغيره من المشتغلين بالدراسات الثقافية البريطانية إما أنهم يرفضون مدرسة فرانكفورت، باعتبارها شكلاً من أشكال النزعة الاقتصادية الاختزالية أو أنهم يتجاهلون لها. الاتهام المجهل بالنزعة الاقتصادية، هو من بعض الوجوه طريقة لتجنب الاقتصاد السياسي تماماً. المؤكد، أن هول أبداً أحياناً ملاحظات قد توجي بالحاجة إلي الربط بين الاقتصاد السياسي والدراسات الثقافية. إقترح هول في مقال له عام ١٩٨٣، أنه من الأفضل تصور الاقتصاد كـ "محدد من الدرجة الأولى determinant of the first instance"، لا كـ "محدد في نهاية المطاف in the last instance"، غير أن هذا التلاعب بحجة التوسير دفاعاً عن أولوية الاقتصاد، نادراً ما لجأت إليه الدراسات العينية.

يرجع الاتجاه إلي هيمنة اليمين، في تحليل هول للثأثرية، باعتبارها "نزعة شعبوية تسلطية authoritarian populism" إلي الانتقال من الفوردية إلي ما بعد الفوردية في النظام الرأسمالي الكوكبي، غير أنه، في رأي نقاده (Jessop 1984)، لم يأخذ في اعتباره، بدرجة كافية، دور الاقتصاد والعوامل الاقتصادية في الانتقال إلي الثأثرية. رد هول، أنه مع جرامشي، لم ينكر أبداً "الدور المحوري للنشاط الاقتصادي" (1988). ولكن، ليس من المؤكد، أن هول نفسه قد جسد في عمله وفي الدراسات الثقافية وفي النقد السياسي، التحليل الاقتصادي علي نحو ملائم.

وعلي سبيل المثال ما كتبه هول عن "ما بعد الحديث الكوكبي the global postmodern" يوجي بالحاجة إلي تصورات أكثر نقدياً للنظام الرأسمالي الكوكبي المعاصر، وإلي تنظير للعلاقة بين الاقتصادي والثقافي من النوع الذي ارتبط بمدرسة فرانكفورت. يقول هول (1991):

يعني ما بعد الحدث الكوكبي، انفتاحاً علي الاختلاف difference وعلي الهوامش margins يجعل إزاحة قصة الغرب western narrative عن موقعها



المركزي احتمالاً وارداً، إنه يقارن بالردة العنيفة في قلب أرض السياسة الثقافية: المقاومة العدوانية للاختلاف، ومحاولة إعادة قانون الحضارة الغربية، والهجوم المباشر وغير المباشر على التعدد الثقافي multicultural أي العودة إلى قصص التاريخ الكبرى grand narratives، واللغة والأدب (الدعامات الثلاث الكبرى للهوية الثقافية والثقافة القومية)، والدفاع عن الاستبداد العرقي ethnic absolutism وعن العنصرية وعن الهوية، وعن العنصرية الثقافية، التي ميزت الحقبة النازية والريجانية والكراهية الجديدة للأجانب، التي أو شكت على اجتياح أوروبا القلعة.

ينطوي إذن، ما بعد الحديث الكوكبي، في رأي هول على تعددية الثقافة، والانفتاح على الهوامش أي على الاختلاف، على أصوات المستبعدين من قصص ثقافة الغرب. غير أنه يمكن معارضة هذا التفسير بحجة مستوحاة من مدرسة فرانكفورت: أن ما بعد الحديث الكوكبي هو ببساطة تعبير عن توسع النظام الرأسمالي الكوكبي استناداً إلى الميديا والتكنولوجيات الجديدة وأن انفجار المعلومات والتسلية في ثقافة الميديا تعد مصدراً قوياً لتحقيق قيمة رأس المال capital realization، والضبط الاجتماعي. يتسم النظام العالمي الجديد للتكنولوجيا والثقافة والسياسة في الرأسمالية الكوكبية المعاصرة بمزيد من التعددية والانفتاح على الاختلاف وأصوات المهمشين، ولكنه خاضع لسيطرة وقيود الشركات المتعدية الجنسية التي تتحول إلى حكام يهددون بتضييق مجال التعبير الثقافي بدلاً من توسيعه.

### عولمة الدراسات الثقافية

تمثل التطورات المثيرة في صناعات الثقافة في السنوات الأخيرة في الاتجاه إلى الاندماج والاتحاد، احتمالات تزايد سيطرة قلة يتناقض عددها باستمرار من تكتلات الميديا العملاقة على المعلومات والتسلية. أصبح في الإمكان الزعم أن عولمة ثقافة الميديا، هي فرض أحط قاسم مشترك لتجانس الثقافة الكوكبية على الثقافة القومية، حيث تفرض CNN و NBC و MTV و BBC وقنوات مردوخ وغيرها، التماثل والتجانس الأكثر ابتذالاً على ثقافة الميديا في العالم كله. إن نظم تليفزيون الكابل والأقمار الصناعية، لديها بالتأكيد تلفزيون تابع للدولة في ألمانيا وفرنسا وإيطاليا وأسبانيا والسويد وروسيا وغيرها، غير أن نظم تلفزيون الدولة هذه ليست في الحقيقة منفتحة

علي الآخر وعلي الاختلاف والمهمشين. والحقيقة، أن القنوات الأكثر انفتاحا كالتلفزيون المتاح للجمهور في الولايات المتحدة وأوروبا، أو محطة SBS في أستراليا التي تقدم تلفزيونا متعدد الثقافات، ليست في الحقيقة جزءا من ما بعد الحديث الكوكبي، وهي ممولة ومفوضة من الدولة وهي عادة محلية ومحدودة المدى.

هناك بالتأكيد، ثغرات في ما بعد الحديث كما يتصوره هول، ولكنها تحاصر وتحد بالتجانس homogenization المتزايد داخل ثقافة كوكبية. السمات المحددة لثقافة الميديا الكوكبية هي القوي المتناقضة للهوية والاختلاف، والتجانس والتباين، والكوكبي والمحلي، التي يؤثر كل منها في الآخر، وتتصادم وتتعايش سلميا، أو تبدع أشكالا جديدة للتأزر، كما في شعار MTV latino الذي يجمع بين اللغتين الإنجليزية والأسبانية: Chequenos، يعني "إخرجونا!".

تعني العولمة عامة، هيمنة صناعات الولايات المتحدة الثقافية علي الأسواق العالمية للسينما والتلفزيون والموسيقى والموضة وغيرها من الأشكال الثقافية. ينبغي أن يأخذ استدعاء التنوع والاختلاف لما بعد الحديث الكوكبي في الاعتبار الاتجاهات المضادة نحو التجانس والتماثل، وهي موضوعات أكدت مدرسة فرانكفورت دائما أهميتها.

السؤال المهم في رأي هول (1991) هو: ماذا يحدث عندما تفرض سياسة تقدمية للتمثيل representation نفسها علي مجال ما بعد الحديث الكوكبي، كما لو كان المجال الكوكبي منفتح حقا علي الهامشية marginality والغيرية otherness. غير أن قوي الشركات والدولة المسيطرة هي في الحقيقة التي تبني المجال الكوكبي وتسيطر عليه، ولا يزال إسماع أصوات المعارضة داخله في حاجة إلي النضال، وربما يكون مستحيلا في الإذاعة مثلا، حيث لا توجد قنوات متاحة للجمهور أو ممولة من الدولة كما هو الحال في هو لنده. وتبدو الأمور مختلفة بالطبع، إذا خرجنا من مجال ثقافة الميديا السائدة، فهناك تعددية وانفتاحا أكثر علي أصوات جديدة علي الهوامش. غير أن هذه الثقافات البديلة لا تعتبر في رأي هول جزءا من ما بعد الحداثة الكوكبية. ما بعد الحديث الكوكبي في تصور هول إذن، شديد الثقة بالنفس، و ينبغي أن تقلل من تفاوله منظورات نقدية للرأسمالية الكوكبية من النوع الذي أبدعته مدرسة فرانكفورت والدراسات الثقافية في مراحلها الأولى.

تبرز الدراسات الثقافية ما بعد الحداثية ارتباط الخبرات بالظواهر في التنظيم الاجتماعي الجديد. إن إبراز الجماهير المشاهدة الإيجابية active audiences، والقراءات المقاومة active readings، والنصوص المعرضة، ولحظات اليوتوبية، وما شابهها، يصور لنا عصرًا الأفراد فيه أكثر تدريبًا علي أن يكونوا مستهلكين أكثر فطنة لثقافة الميديا، وتقدم لهم فيه اختيارات أو سع كثيرًا للموضوعات الثقافية، يتفق مع نظام رأسمالي كوكبي جديد متعدي الجنسية، فيه اختيارات استهلاكية أو سع كثيرًا للمنتجات والخدمات. وفي هذا النظام يروج الاختلاف، ويصف الاختلاف والتعددية والتنوع، الذي تقدر نظرية ما بعد الحداثة أهميته، انتشار الاختلافات التعددية في نظام اجتماعي جديد قائم علي افتراض تكاثر الرغبات والاحتياجات الاستهلاكية.

تناسب الأشكال الهجين للثقافة والهويات، التي وصفها الدراسات الثقافية ما بعد الحديثة، نظامًا رأسماليًا معولمًا، فيه تدفق كثيف للمنتجات والثقافة والناس وهويات مع ظهور أشكال جديدة للكوكبي والمحلي، وأشكال جديدة للنضال والمقاومة (أنظر: Appadurai 1990 and Cvetkovich and Kellner 1997). تعكس الأشكال الجديدة للدراسات الثقافية، التي تجمع بين أدبيات من العالم كله، بنية ثقافة كوكبية هجين آخذة في التوسع، لتنتج أشكالًا أكثر تنوعًا من الدراسات الثقافية، مع تكاثر المقالات والكتب والمؤتمرات ومواقع الانترنت والمناقشات في العالم كله.

لقد وسعت نماذج الدراسات الثقافية إبتداء من ثمانينات القرن العشرين حتى الآن مدي تنوع النظريات والمناطق والمنتجات، فقدمت أدبيات غنية بتنوعها، تأثرت منذ البداية بالماركسية الثقافية تأثرا عميقا، ثم إتخذت بعد ذلك أشكالًا متنوعة للغاية. أصرت الدراسات الثقافية النقدية علي أن تستخدم سياسة التمثيل politics of representation والطبقة والجنس gender والعرق والحياة الجنسية sexuality، فتصح بذلك أو جه القصور في أشكال الماركسية الثقافية السابقة. لقد تخلت الدراسات الثقافية البريطانية بنجاح عن التركيز علي الطبقة والثقافة لتشمل الجنس والعرق والإثنية والحياة الجنسية والأمة وغيرها من مكونات الهوية في تحليلاتها.

(أنظر: المقالات التي ضمها كتاب Durham and Kellner 2001)



إن هناك، كما ذكرنا، الكثير من المواقف الرئيسية الرائدة للدراسات الثقافية البريطانية في الماركسية الثقافية، وهناك أدبيات ومواقف متنوعة يمكن أن تنهل منها الدراسات الثقافية اليوم.

ولهذا، مشروع الدراسات الثقافية أو سع كثيراً مما يدرس في يدرس في بعض المناهج الدراسية المعاصرة التي تعرف الدراسات الثقافية بتلك التي تتطابق مع مدرسة بمنجهام وما أنتجته دون غيرها. غير أن هناك أدبيات ونماذج كثيرة للدراسات الثقافية، ابتداء من النماذج النيو- ماركسية التي أبعا لوكاش وجرامشي وبلوخ ومدرسة فرانكفورت في ثلاثينيات القرن العشرين إلى الدراسات الثقافية النسوية والتحليل النفسي، والمنظورات السيميوطيقية semiotic [نسبة إلى السيميوطيقا semiotics علم العلامات - المترجم]، وما بعد - البنيوية (أنظر: Durham and Kellner 2001). وفي بريطانيا والولايات المتحدة تراث طويل للدراسات الثقافية السابقة على مدرسة برمنجهام (المرجع السابق)، وفرنسا وألمانيا وبلدان أو روية أخرى أيضا أدبيات خصبة تقدم مصادر للدراسات الثقافية في العالم كله.

تجمع الأدبيات الكبرى للدراسات الثقافية بين النظرية الاجتماعية والنقد الثقافي والتاريخ والتحليل الفلسفي ومداخلات سياسية محددة، وبهذا تجنبت تقسيم العمل الأكاديمي المعترف به بالتغلب على التخصص الذي أنتجه تقسيم أكاديمي تعسفي للعمل. تستخدم الدراسات الثقافية إذن مفهوماً متعدداً للتخصص العلمي transdisciplinary ينهل من النظرية الاجتماعية والاقتصاد والتاريخ ودراسات الاتصالات والنظرية الأدبية والنظرية الثقافية والفلسفة وغيرها من الخطابات النظرية، وهو مدخل تشاركها فيه مدرسة فرانكفورت والدراسات الثقافية البريطانية ونظرية ما بعد الحداثة لفرنسية. تتجاوز المداخل المتعددة التخصصات العلمية للثقافة، الحدود بين التخصصات العلمية الأكاديمية. وتقترح مثل هذه المداخل، فيما يتعلق بالدراسات الثقافية عدم الوقوف عند النص، بل ينبغي أن نرى كيف ينسجم النص مع منظومات لإنتاج النصوص systems of textual production، وكيف تكون النصوص المختلفة بذلك جزءاً من منظومات أنواع systems of genres أو أنماط إنتاج، وذات بناء نصي textual construction، كما تفسر الخطابات في ظل ظرف اجتماعي - تاريخي معين.

تدعم إذن الماركسية الثقافية ترسانة الدراسات الثقافية بما تقدمه من منظورات نقدية وسياسية تمكن الأفراد من تحليل معاني ورسائل وتأثيرات الأشكال الثقافية السائدة. يمكن أن تكون الدراسات الثقافية جزءاً من علم تربية نقدي للميديا critical media pedagogy يمكن الأفراد من مقاومة التلاعب بهم، ومن زيادة حريتهم وفرديتهم. ويمكنها أن تمكن الناس من تحقيق سيادتهم علي ثقافتهم، وأن يكونوا قادرين علي النضال من أجل ثقافات بديلة وتغيير سياسي. ليست الدراسات الثقافية إذن مجرد بدعة أكاديمية أخرى، بل جزءاً من النضال من أجل مجتمع وحياة أفضل.

مصر الجديدة

فبراير ٢٠٠٨





## أعمال المؤلف

- النموذج المصري لرأسمالية الدولة النابعة:  
دراسة في التغيرات الاقتصادية والطبقية في مصر (١٩٧٤ - ١٩٨٢)  
جامعة الأمم المتحدة - منتدى العالم الثالث - المستقبل العربي ١٩٨٦.
- ترجمة: الطبقات الاجتماعية والسلطة السياسية  
- نيكوس بولانتزاس (الطبعة الكاملة ٩ - دار الثقافة الجديدة ١٩٨٩).
- ترجمة: دراسات السجن  
- انطونيو جرامشي - دار المستقبل العربي ١٩٩٣.
- أزمة الدولة المصرية المعاصرة - دار العالم الثالث ٢٠٠٥.
- ترجمة: الصين والاشتراكية: إصلاحات السوق والصراع الطبقي  
- مارتن لاندزبرج وبول بيركت - دار العالم الثالث ٢٠٠٧
- تحرير وترجمة: ماركسية القرن الحادي والعشرين:  
الماركسية في عصر ما بعد الحداثة
- وللمؤلف دراسات منشورة في مجلة " الطليعة " أهمها:  
- " تحرير قوى الإنتاج في الريف " - عدد سبتمبر ١٩٦٦  
- " الرأسمالية المصرية وثورة يوليو " - عدد يوليو ١٩٦٦  
- " الطبقة الجديدة في مصر " - عدد فبراير ١٩٦٦





## هذا الكتاب

شهد العقد الحالي ميلاد ماركسية جديدة أوسع أفقا وأكثر حيوية وإبداعاً، فكراً وممارسة. وأخذ الفكر الليبرالي الجديد يفقد احتكاره للمساحة النظرية بعد أن أفلس نظرياً وسياسياً، ومن هنا كانت أهمية دراسة أزمة الماركسية وتحولاتها وآفاقها وإبداعاتها.

ويقدم هذا الكتاب مجموعة مختارة من الدراسات الماركسية الحديثة في الفلسفة وعلم الاجتماع والاقتصاد السياسي وعلم السياسة والنقد الثقافي، ويجمع بين التأليف والترجمة. ويتناول في الفصل الأول أزمة الماركسية وتحولاتها وآفاقها. وفي الفلسفة يعالج الكتاب في الفصل الثاني قضية العلاقة بين الديالكتيك المادي ونظرية التعقد والفوضى والأزمة الراهنة للرأسمالية. وفي علم الاجتماع، يتناول في الفصل الثالث (أولاً) أسس التحليل الطبقي الماركسي - الجديد (ثانياً) يحاول الإجابة عن السؤال المحوري: هل أدت العولمة الرأسمالية إلى تشكل طبقة حاكمة كوكبية. وفي الاقتصاد السياسي يتناول الفصل الرابع (أولاً) علم الاقتصاد السياسي الماركسي اليوم. (ثانياً) محاولة تحديد بعض جوانب نظرية ماركسية للعمل في القيمة في عصر ثورة المعلومات. (ثالثاً) نقد ضبط السوق للعلاقات الاجتماعية والنقطة الرئيسية في هذه الدراسة هي أن نظرية اشتراكية السوق أبعد ما تكون عن حل أزمة الاشتراكية، إنها تلخصها. وفي علم السياسة، يعالج في الفصل الخامس (أولاً) قضية أزمة السياسة البنيوية. ويتناول (ثانياً) قضية العولمة وتحول الدولة القومية إلى دولة متعددة الجنسية مع تحول رأس المال إلى رأس مال كوكبي، والطبقة الرأسمالية إلى طبقة متعددة الجنسية. ويحلل (ثالثاً) أزمة العولمة الرأسمالية وعلاقاتها بأزمة الدولة القومية. ويتناول في الفصل السادس الماركسية الثقافية ودلالاتها وإسهاماتها في نقد الثقافة الرأسمالية في عصر ما بعد الحداثة.

الناشر



دار الثقافة الجديدة

٣٢ ش صبري أبو علم باب اللوق

القاهرة - ت وفاكس ٠٢٢٣٩٢٢٨٨٠

Email: eguindimohamed@hotmail.com

Bibliotheca Alexandrina



0680053